



محمود بن محمد الدهلوي الملقب بسعد الدين شرح المناظر في اصول الفقه
 للعلامة حافظ الدين بكتاب سماه افاضة الانوار في اضاءه اصول الناز
 كانت وفاته سنة احدى وتسعين وثمانمائة عن نحو ثلثين سنة
 من طبقات الحنفية
 للتميمي

RAGIP F.
 Ke. N.

421



ط
 ١٥

٤٢٩



T.
 RAGIP F.
 MUH.
 327

افاق و انوار مشرق المشرق

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

[illegible]

والعقبين

والفكر بحجة الاصول الثلاثة اخذ السؤال الجمل والفكر انما ثبت بالكتاب
بقوله وما اتاكم الرسول فخذوه وقوله وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء
على الناس وقوله فاعترفوا باولى الالبصار وكون الكتب بحجة موقوف على كونه منزلا
في الاصل على رسول وذلك موقوف على ثبوت الرسالة واما موقوفة على اثبت الصانع فثبت
بحجة الاربعة على ان ثبت بهذه الثلاثة وهذه الثلاثة من مسائل الكلام فنحن ان اصول
والاحكام فخرج لاصول الكلام ثم لا يدرك معنى اصول الفقه الا بعد معرفة فخرج فمفعول الاصل
بمعنى لما يتبين عليه غيره والفقه الوقوف على المعنى الخفى ونحوه في الفقه والاصول المجردة
المخصوصة عبارة عن العلم حقايق اوله القواعد الشرعية العلمية واحوالها والفقه
معرفة الاحكام الشرعية العلمية بالانتقال والعمل بها والامر بالانتقال معرفة الاول بما فيها
وضبط القواعد العلمية ببيانها واصول الفقه عبارة عن العلم بحقايق واحوال سمي
عليه معرفة الاحكام الشرعية العلمية بالانتقال والعمل بها **قوله** اعلم ان اصول الشريعة
ثلاثة الشريعة الاظهار قال الله لا تشريع لكم من الدين ما وصى به نوحا الا اظهره بين وامر به
وامر اوبه المشرع والتشريع في ثلاثة بدل المصنف اليه اس ثلثة شيئا **قوله**
والاصل الاربعة الفكر اس الفكر المستنبط من هذه الاصول فان قيل لو كان الفكر
اصلا وجب ان يقول اربعة وان لم يكن فلم سماه به فلتا هو مخرج الاصول بالنظر الى ذاته

كونه مستطباً منها وانما الاصل فيه بالشيء الا انما في الحكم به معناه فاعلم انما حيث
 لا يثبت اليه الا ما يقع معناه فاما خبره فاما مدخله فيه فصار مغايرة للشك في الماهية
 فقولنا اصول الشريعة اربعة وهو عام يفتي اتفاق الاقران في الماهية لزم الاتفاق في تعيين الدليل
 على الاختلاف والله انه باطل وبيان انحصار ما على الاربعة ان ما هو الحق في حقنا ان كان
 في الله فهو المكتوب وان كان في غيره فان كان ذلك الغير رسولا فهو السنة وان كان غيره فان
 استوعب الاراء عليه فهو الاجماع والافضل القيس وقد اريد به المعروف وقتنا وللمنزل خبره
 فقيده به يخرج خبره والمنزل يطلق على ما انزل على نبيهم وعلى ما انزل على سائر الانبياء
 ثم فاحذر من قول علي الرسول عما انزل على غيره وذلك لانه ذكره محلي بالانتم باللام وهو متصرف في الوجود
 في الاصل في المعهود انما يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي ان يثبت اليه وما انزل عليه من كل ما هو في المعصية
 وعلى ما ليس منها فذكر المكتوب ما نزل على الملم يكن فيها والمكتوب كتمل لما ثبت بالاحاد
 كقراءة ابي نعيم من ايام اخر متبعت فانه مكتوب في نسخة من التواتر اذ اذنت لذلك
 وقد قيل المشهور وان كان فيه شبهة فمن من التواتر فتفاه بقوله كشيء من التواتر
 فيه قراءة ابن مسعود في ما قطعوا ايمانهم فان ذلك ثبت بالمشهور قوله وهو ان
 للنظم والمعنى انما هو انما يستعمل على النظم والمعنى جميعا عند العامة غير ان النظم لم يجعل لازماً في جواز
 السلوقة خاصة اما مطلقا او عند الخبر كما قرأنا في الايمان وما يتعلق بالحق من وجوب

نسخة
 السلوقة

سجد السلوقة وحده فانه على الحافظ والجنب بعد تسليم الراد فذلك يستعمل ما هو الاصل في العبادة
 والمراد بالنظم العبادات التي تشمل عليها المعصية وباللعن ما يدل عليه العبادة قوله
 وانما تعرف احكام الشريعة اي الاحكام الثابتة بالكتاب بمعرفة انما منها اي بمعرفة انما النظم والمعنى
 لان معرفة هذه الاحكام بالكتاب والكتاب منقسم الى قسمين فيكون معرفة الاحكام بمعرفة انما
 قوله وذلك اربعة اي ما يتعلق بمعرفة احكام الشريعة من انما نظم الكتاب ومعرفة
 اربعة والا فالتسليم خبره عليها قوله الاول في وجود النظم مسوقة ولغة المراد بالوجوب
 الطرق تغل ما وجد هذا الامر من طريقه واما مسوقة ولغة فقد قيل بها من اذعان وقيل لا لا النظم
 على معناه كجب هيبة المخصوصة والالة صيغة كدلالة ضرب على وقوع معناه في الموضع وهذه
 الدلالة تختلف باختلاف الصيغ ويجب ما دونه ومن الضمان والاراء والباء والالة لغوية
 ومن الاختلاف في اللفظ بحسب ما يدل على ابتاع الالة التاديب في محل فبقوله فيكون الدلالة
 الصيغة تنقسم الى ما دونه من غير عكس وهذا القسم من جنس المقدمات ومما يتعلق به بالنظم
 قوله والشك في وجوه البيان ذكره بلفظ الجمع لما ان البيان مشهور فقد يكون متروك
 بالعقد وقد لا يكون وقد سقط به احتمال الجواز والتخصيص والتكيد وقد لا سقطه والبيان
 يظهر المراد الذي طلب وهذا القسم من باب المركبات وهو ايضا مما يتعلق بالنظم قوله
 ولهذه الاربعة اربعة تغايرها اي لا افراد القسم الثاني اربعة تغايرها اي لا افرادها فاعلم انما

للبيان

فان لو فرض من افراد القسم الاول مقرون بما يخصه ولا يخص مع العام وكذلك افراد القسم الثالث كالحقبة
مع الجواز موله والثالث اس الثالث باعتبار اصل القسم فاما لو اعتبر ما هو متقابل
الثاني لسا هذا اربعاء وجوه استعمال النظم في طرق استعمال اللفظ النظم في باب السبيل معنى
استعمال استعمال في علم في غيره واستعمال في باب او كناية وهذا القسم من جنس المفردات وهو انبساط
مما يتعلق بالنظم موله والرابع وهذا القسم في موفقة وجوه الوقوف على احكام النظم وهو
في باب المركبة في علم ومما سبق في الماربعيات في علم الكل اس ما في اربعة اقسام في كل
قسم في القسمين مملوك في علم ثنائين موله موفقة موانعها اس موفقة ما في استغناء
منها في علم موفقة الخصوص والعموم في الخاص والعام موله وترتيبها اس موفقة ترتيب
العلم عند التعارض بان يعرف المستدل انه راجع على ما عارضته من مفعول عليه او لم يكن كونه
موجودا بالنسبة اليها واحد مما لا يخرج على الآخر كونه مثل النفس مع اللفظ هو والمفرد
والخاص مع العلم الواسع او غير مخصوص موله ومعانيها اس موفقة حدودها في مفعول اللفظ
الحقبة فانها في الشرع اسم اللفظ اربعة ما وضع اللفظ في اللفظ في عبارة عن السام
مولد احكامها اس موفقة الامار السام في علم كالفرض والواجب وغيرهما في العلم الاول
في وجوه النظم موفقة موله ما في العلم في علم اللفظ في علم مفعول على الافراد او باللفظ ما في علمه
اللفظ عينها كان او غير كما وبالافراد انفسا من اللفظ بذلك المعنى وانما يقيد بالافراد في تمييز

المشترك

عن المشترك فان وسيل في علمه في خبر سببية في الترتيب فليس في ذكره فائدة وذلك ان كلمة لفظ
صار عاملا في نفسه بما هو علم وهو وضع في نظم جميع الافراد التي مشتتة بهذه الصفة والانتظام
قد يكون على سبيل الاجتماع كما هو في علمه في علمه وقد يكون على وجه الافراد كما في علمه في علمه في علمه
على التقدير الاول ان يكون الخاص عبارة عن جميع اللفظ التي وضع كل واحد منها في علمه معلوم على
الافراد لان كل لفظ منها بل اللفظ الواحد منها يكون جزء الخاص في كل كلمة في علمه في علمه
هذا وسلم ان كل لفظ منها خاص لان كل الملاحظة على سبيل الافراد ومعنى الافراد ان يكون في علمه
بأنفراد كان ليس في غيره موله هو اما ان يكون خصيصا في علمه في علمه في علمه
جنسا وان كان تحت انواع وافراده من اقسام المتفردة في علمه على الواحد في العلم في علمه
ووقوف على الكل عند قيام الدليل لا في خصوصية لانه في انواعه وافراده بمنزلة زمر مع ابعاضه
واجراءه في حيث انه التعداد لا تعدو حين تعد الاجزاء كما لا يسعد ودرءا وبعده الاخصاص
بغلاف العام فانه ينظم جميعا والجميع في علمه على بعض الافراد وشوحد جميعا من جنس تلك الافراد واما
الجنس مع علمه في العلم والكل ولا يجتمع في غيره وموجب السام هو الكل فيكون ما هو
كسبب موجب لا لانه فلما يتصور غيره من جنس موله او خصوص في نوع لان
النوع يستلزم الجنس واللازم خاص فالملزوم اولى موله او خصوص في علمه في علمه
فيل كيف يستعمل جعل الشك في افراد الخاص ودخول الافراد تحت الجنس من شرط

بشرط احتياجه في الحقيقة وقد وجدنا الاختلاف بين الأولين والثالث حيث يقع كل واحد
 من الأولين على الأقل مع احتمال الكل ولم يوجد ذلك في الثالث فلما افترضنا راجعاً إلى الحكم
 لا إلى الحقيقة فلا يمنع القول بـ **مولد** وحكمه أنه ينشأ من المخصوص فقلنا إن الموضوع
 له لا جمل ما اريد به بالموضوع في الحكم على وجه يقطع احتمال العين وهو هذا الحكم لا يخلو خاصاً
 عنه في أصل الموضوع وإن احتمل أن يستعار في المخصوص لأن ذلك لا احتمال له من حيث البطلان
 فلا يوجب كالمفسر موجب الحكم فقلنا وإن احتمل الفسخ بـ **مولد** ولا يكتمل البيان هذا مع الأقل
 متزامان لأن تناول الخاص المخصوص قطعاً يقتضي قطع احتمال البيان وعدم احتمال البيان
 عليه يستلزم منسأله المخصوص قطعاً لكن الأول البيان المذهب والثاني في قول البعض فقد
 قالوا إنه يكتمل البيان في وجود الزيادة عليه كبر الواحد والقبول كونه بياناً بـ **مولد**
 كونه بياناً بـ كون الخاص بـ **بينا** منع التزم فيه بياناً لأنه موافق التحصيل الحاصل
 وكذا موجب منسأله المخصوص قطعاً لا احتمالاً آخر قوله فلا يجوز إلحاق التعديل بأمر الكوثر
 والسجود في ثلثين بان الخصال يكتمل البيان كونه بيتاً فالحق في قوله يكون زيادة على ذلك
 لأن يكون بياناً له الزيادة منسأله فلا يجوز إلا بما يصلح نسخاً ثم الكوثر هم للميلان من
 الاستواء بل هو في الاستواء والسجود وضع الجبهة على الأرض فيكون كل واحد منهما منسأله لما فيه له
 فنسأله قطعاً لما اريد به من الحكم وهو الجواز فالحق التعديل بهما فمنا وهو الظاهر

لا يكون

لا يكون بياناً بل نسخاً فلا يجوز بـ **كبر الواحد** لكن يلحق به واجبا ليكون عملاً بالمدى بـ **مولد** وبطل شرط
 الأول والثاني والتسوية والنسبة في أمته الموضوع لأن الموضوع هو النفس والسخ خاص للموضوع
 له وهو كماله والواجب في شتم الأول كما قلنا ما كان به وهو الوجه بين الاختلاف في الظاهر وعدم شتم
 شيء في خلاف النسبة وهو مذهب الظواهر والتسوية والنسبة وهو قول الثاني حيث لا نزاع في أنه بدون
 هذه الأمور يكون نسخاً بطل ذلك بـ **مولد** والظاهرة هي وبطل شرط الظاهرة في الظاهر الموضوع
 بقوله في بطلوا الملا في خاص وفيه له دوران حول البيت فلو توقف الجواز عليه بالبطلان الخاص بـ **كبر**
 الواحد وذلك لا يجوز بـ **مولد** والثاني بل هو وبطل تناوب الأقرار المذكورة في قوله في والمطلوب فيتم يقين
 بانفسه في نفسه قد روي بالظاهر لأن التمسك بهم خاص بعد معلوم وحمله على الظاهر موجب
 استغناء عن التمسك به في الأحوال وفيما بطل الخاق بـ **مولد** وحكمه الزوج الثاني جواز
 عما قلنا بعد الثاني أن كلمة حق ومنعت لغو معلوم على الأفراد وهو الغاية وهي ما منه في
 الشيء فقط وقد دخلت على كاح الزوج الثاني وقوله في فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
 وكان غايته حرمة المحل والغاية بمنزلة البعض للمنفى وبعض الشيء لا يتفصل عن كله كالواحد من
 فتلغوا قبله فلا يرفع حكم الطلاق والطلاق من وقد جعلتم الزوج الثاني حكماً وانصبته صفة
 التحليل زيادة عليه وكان نسخاً لا تلاعباً به بياناً فاجاب عنه بان صفة التحليل للزوج الثاني فيثبت
 بـ **بينا** أنه حديث زينة بعبارة الوطن على الخاص لا إجماع لا بقوله في تنكح بل كلمة في خلت على ما وضعت

نسخاً بـ **كبر الواحد**

له وجعل ما دخلت عليه غيبية وحاصل الكلام ما ذكرتم من ان لم يكن المالك بالملك الوطى فيسبب التخليل
 بزيادة غلبه ما لو كان المالك الوطى مع صفة التخليل يكون نصلا في زيادة علم ذلك وقد
 اريد به العقد حيث استند اليه ما استند اليه ذلك كالحمل فيكون الوطى والزيادة غلبه بزيادة قوله غلبه
 الامر ان زيادة جين طلفت ثلثا ونحوه بعد الزمن من الزمان فانه منه بالفتنة ان يبين ان القودى
 الى فاعية فالتة ثم قال لا حق تزدون من غيبته ويذون من غيبته وبه يكون ثبوت الزيادة
 في لفظ العود في زيادة التخليل لا به عبارة عن الرجوع الى الحالة الاولى وكانت ملكا فكذا العود
 وقد علق بالذوق فثبت مضافا الى قوله وبطلان العهدة عن المسدود بقوله سكا جزاء
 لا بقوله فاقطعوا اجوابا مما اوردوه الشافعي ان الواجب بالنفس العقل وذلك هو الا بانه وقد
 ابطم العهدة الى الحفظ عن المسدود حتى لا يمتنوه بالاسم هذا كانه من زيادة غلبه فيكون منى فقال
 انما بطلان ذلك بقوله سكا جزاء بما سبب لانه في الجبر المطلق والمطلق منه ما يميزه في حالة سكا جزاء
 فعل العبد لانه الجائر على الاطلاق ولم يزمه سكا جزاء ان يحل الجناية حق الله والادلة العهدة
 فتسفل اليه العهدة وقول ذلك مع ابتداء الطلاق بعد الحلال الفقه ومنعت لغيره من الوصل في التفتت
 وقد دخلت على ما كان في حال الطلاق فيكون بطلان الطلاق بالاساس في زيادة غلبه في زيادة غلبه
 فليس ايجل لافى في بطلان قوله فلو وسل بالرجوع كما قال الشافعي
 لم يكن عملا به **فول** وجب مهر المثل

ما ذكرتم من ان المالك الوطى
 بالملك الوطى فيسبب التخليل
 فانه اذا كان المالك الوطى
 فانه اذا كان المالك الوطى

فانه اذا كان المالك الوطى
 فانه اذا كان المالك الوطى
 فانه اذا كان المالك الوطى

مهر المثل مهر العقد المفوضه وهي التي روجت بغير تسمية
 لقوله تعالى ان ينشعوا باموالكم فالابغاء لفظ خاص وضع
 للطلب في الطلب يقع بالعقد الصحيح لا بالفساد والرجاء
 والمنفعة بدلالة قوله تعالى محضين غير مسلحين الباء للاتصال
 فتستأثر اذ كون المال ملصقا بالعقد اما تسمية او وجوبا
 فلو تراخي عنه الى الوطى كما قال السافعي رحمه الله بطلان الخاص بالراك
فول وكان المهر مقدرا شرعا غير مضاف الى العبد بقوله تعالى
 مد علمنا ما فرضنا عليهم والكلام ههنا في موضعين احدهما
 في نفس المقدر والى الثاني المتولي لا يحال المهر ببيان ان المهر
 والكناية فيه لفظان خاصان لما وضعه وهو التقدير
 وازادة المتكلم نفسه فوجب ان يكون المهر مقدرا وان
 يكون المتولي لا يحال المهر السارح ويكون قدر العبد امثالا
 بما هو معدر معلوم عند الله تعالى وحيث جعله الشافعي حجة
 غير مقدرة وجون بما اصطلح المتعاقدان عليه وقضى راسا
 والترك الى لا يها حتى لو نقيها او سكتا عنه ومات قبل الخول

لا محسئ فقد ترك لعمد الخاص **وص** **ل** الامر
 قوله ومنه امر اي من الخاص لان صيغته وضعت
 معلوم على لا يضاد وهو طلب للفعل وكان خاصا **قوله**
 وهو قول القائل لغرض على سبيل الاستعلاء **افعل** **فيتد**
 بالقول الثلاثي **فعل** النى عليه اللام ولا شارة فانها ليسا
 بامر وبالاستعلاء اخترازا عن الدعاء والتماس فان قوله
افعل اذا كان على وجه المضارع لا يكون امرا وان صدر
 ممن هو أعلى مرتبة من المأمور واذا كان على وجه الاستعلاء
 يكون امرا وان صدر ممن هو أدنى رتبة من المأمور وبالفعل
 ليشتمل على قول **افعل** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 كذا واطلب منك ان تفعل كذا او اجت عليك فعل كذا
 فهذا كله طلب للفعل وليس بامر **قوله** **فيتد** **فعل**
 بصيغة لازمة اي ما هو المراد بالامر بوحدة صيغته فقط
 سواء كان ذلك اجبا او ندبا او غير ذلك ولهذا لا يكون الفعل
 موجبا لان الواجب يصلح مرادا بالامر وعند بعض اصحاب

حتى لا يكون
 الفعل موجبا
 حلا في بعض افعال
 السامعي
 م

مالك والشايعي **قوله** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 بامر مستر كما ين لقولك **افعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 وما امر فرعون برسيد اي فعله ولو لم يكن بامر فعلا لما كان
 بالامر وذلك لان اطلاقه على الفعل اما ان يكون بطريق
 الحقيقة او المجاز لا وجه للمجاز لانفاء شرطه وهو الاتصال
 صوة او معنى فتعينت الحقيقة ويقول عليه اللام صلوا كما
 لا تنوي أصلي وقد جعل متابعة افعاله لازمة **قوله**
 للمنع عن الوصال **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 موجبا وهو انه عليه اللام لما وصل واصل اصحابه **قوله**
 انكر عليهم الموافقة وقال في لست كالحكم ابيت عند ربي
 يطعني ويسقيني **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 نعالهم قال منكرا عليهم بعد ما فرغ مالك خلعة نعالهم ولو كان
 الفعل موجبا لثناهم لدليلان **قوله** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**
 يقول عليه اللام صلوا اي لا تسلم بانه استيفيد بالفعل
 بل استيفيد بالامر **قوله** **فيتد** **فعل** **فيتد** **فعل** **فيتد**

لانه سببه

حكمه في بعض افعال

جواب عن احتجاجهم بقوله علي وما امر عرون برشيد يعني اياهم
لانه سببه اذ لرامرداع الى الفعل فكونا تلاق اسم السبب
على المسبب وهذا من في الحقيقة ايضا وانما نقدته لما ان
لراول مجرد منه وهذا محتاج الى نوع بيان فكان جوابا من وجه
والمنع معدوم على الجواب قوله وموجبه الوجوب اعلم
ان استعمال صيغة لرامر على سبعة اوجه وهي لرايما كقولهم
اقموا الصلوة والنذر كقوله وافعلوا الخيرات ولراياضة
كقوله فكلوا مما امسكن عليكم ولرايشارا الى ما هو لراوثق
كقوله واشهدوا اذا تباعدتم والمقرع كقوله واستقر
من استطعت منهم بصوتك والتموج كقوله من سا فليومن
ومن سا فليكفر والسؤال كقوله ربنا تصلي منا ولاخلا
ان المقرع والتموج والسؤال لا سنا وله اسم لرامر وكذا
لاخلا فانه سنا ولما هو للايجاب حقيقة وانما لراخلا
النذر ولراياضة ولرايشارا فقل ان هذه لا تسع امارا
حقيقة وقيل ان اسم لرامر سنا وله لك كلة واذا عرفت

متميز

لا النذر لراياضة والتوقف سوا كان بعد الخطر او قبل

من استطعت منهم بصوتك

التموج

هذا فاعلم ان عامة الفقهاء على ان موجبه الوجوب وان
كان بعد الخطر خلافا لبعض اصحاب السامعي رحمه الله
فانه بعد الخطر لا اياضة عندهم وسيضع لك وجه قولهم
وقيل موجبه النذر وقيل لراياضة وقيل التوقف
وجه من قال بالتوقف ان الصيغة لما استعملت لمعاني
مختلفة لا شعش من منها لرايما لالتحقق المعارضة
في لرايما فوجب التوقف حتى يتبين المراد ووجه لراياضة
ان لرامر يقتضيه حسن المامور به ومن ضرورته التمكن
من الاقدام عليه ووجه النذر ان لرامر اطلب المامور به
ودلك نرحح جانب الاقدام وادناه النذر قوله
لا سفا والخيرة عن المامور بالامر بالنص وهو قوله تعالى
وما كان لمؤمن من ولا مؤمنة اذا قضوا له ورثته امر ان يكون
لهم الخيرة والنذر لراياضة لا شفاها قوله واستحقاق
الوعيد لشاركه بقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امر
ان تصيبهم فنة او تصيبهم عذاب اليم والوعيد لا يلحق

لا يترك الواجب قوله وكذا دلالة الإجماع فإن تراتمة
 اجتمعت على وجوب طاعة الله ورسوله ولا سكران ذلك
 في الامراتان المأمورية فتح عند وجود الامراتان يقوم
 الدليل على عني قوله والمعقول وهو ان الامرات
 تضارب الفعل وسائرهما من الماضي والمستقبل وغيرها
 اذا كان على وجه الصدق يقتضي وجود الفعل لا محالة
 فكذا هذا واتا من قال ان الامرات بعد الحظر لا باحة فقد
 استدل بقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانشر واي الارض
 وبقوله واذا اهلتم فاصطادوا وهذا لانه لا زالة الحظر
 ومن ضرورته لا باحة فقط قلنا اباحة البيع بعد الفراغ
 من الجملة بقوله واحل الله البيع لا بالامر وكذا اباحة الاصطفا
 للمجال بقوله وحل لكم الطيبات لا بالامر وصيغته الامر
 ليست لازالة الحظر بل لطلب المأمورية وازالة الحظر
 من ضروره هذا الطلب قوله لانه بعضه أي اباحة
 والندب بعضا لوجوبه والوجوب منتظما فكان الامر

واذا اريد به لا باحة
 او الندب فغيره
 حقيقة م

حقيقة لها كما للوجوب مثل المستثنى منه فانه حقيقة لما بقي
 بالاجماع واللفظ قبل الاستثناء كان حقيقة للكل
 قوله لانه جاز اصله أي شغل عن اصله وهو الوجوب
 اذا لم اصله لانه ان يكون للوجوب لما مر فاذا اريد
 لا باحة او الندب فقد اريد به غيره هو اصله في مجاز
 اصله قوله ولا يقتضي التكرار وقيل يقتضي حوت
 لواقع من جانب رسول الله عليه السلام حين امرهم بالجماع في
 كل عام أم مرة فقال بل مرة ولولم يكن قوله حوتا بوجوب
 ذلك لكان اسكل على من عرف باللسان ولا يقال لو كان اللفظ
 بوجوب ذلك لكان اسكل على ايضا لانه انما اشكل عليه لوقوع
 التعارض التكرار فالامر بوجوبه ان فيه حرجا وقول
 وما جعل عليكم الدين من حرج يعني ذلك فاستبهم الامر عليه
 ولان التكرار في الامر الشرع بالعبادات يدل على ان مطلق
 للتكرار قوله ولا يحتمله وعند الشافعي حرجا محتمله لانه
 لو لا ذلك لانكر رسول الله عليه السلام السؤال على اربع من حاشي

او لولا التكرار

وميل م

عما ليس من احتمالات اللفظ ولان صيغة لرامر تعنضي مصدرا
 منكرا لكونه متيقنا والنكرة في موضع لاثبات توجب لخصوص
 على احتمال العموم ولهذا يلحقه التفسير يقال طلاق امرأتى
 بمنى ومرتين ويكون نصبا على التفسير قوله **سواء**
 كان معلقا بالشرط مثل قوله على من سهر منكم الشهر فليصمه
 او مخفيا بصا بالوصف كقوله على ام الصلوة لرد لوك المشتمل وعند
 بعض مشايخنا يتكرر بتكرار الشرط والصفة كما في وامر العبادات
 بعض العقوبات **قوله** لان صيغة لرامر مختصم طلب الفعل
 الباء في المصدر متعلقة بالفعل اي مختصم طلب فعل يذكر
 هو بلفظ المصدر كقوله اسقني مختصم في فعل فعل السقي
 والسقي مصدر **قوله** وذلك بالفردية والجنسية اي غايته
 التخصيص الفاظ الوحدان اما ان يكون بالفردية بان يكون
 اللفظ فردا حقيقيا فيكون موجبه واحدا او بالجنسية بان يكون
 اللفظ فردا اعتباريا فيبقى على الواحد عند اطلاق وعلى
 الكل عند قيام الدليل على معناه واحدا اما المتشبه بمول

اولمكن

لكنه مع على اول صفة
 ويختل كل صفة اذا قال
 لها طلع فيفسر مع على
 الواحد لرا ان شوى
 الملات ولا تفرقة
 المشى لرا ان تكون
 المعاملة م

الذي هو دور ومضى التوجه
 الى كذا في الساطع الوحدان

والسقي بمعنى السقي

من الواحد الحقيقي ولرا غيباكي فلا يحتمله اللفظ الفردي فاقبل
 الصيغة لما اختصرت من طول هو شتمل على الجزئين لا متقى
 لرا احتمال عنهما ما لم تنف عن الجزئين ونفى لرا احتمال عن المصدر
 لا يعنضي خلو الصيغة عنه لحوار ان يكون ذلك الجزاء الآخر
 ملنا لما ثبت ان المصدر وهو المأمور به لا يحتمله سقط اعباد
 لرا احتمال الغر لان ذلك لا يفيد لرا ان يقبله المأمور به هو
 لا يقبله لما بينا واما قوله انه يلحقه التفسير فلنا التفسير
 يقرر الحكم ولا يغيره وهذا لرا ان يغير مقتضى الصيغة
 فقوله انت طالق ثلاثا لا يحتمل منثن ولا التاخير الى وقت
 ولو قرن به لرا واحدة او الى شهر كان صهيحا فعلم انه مغير
 ولهذا قلنا ان العود متى قرن بالطلاق كان الوقوع بلفظ
 العدد لا بالطلاق لما انه مغير وما كان معتبرا لمقتضى صيغة
 لا يكون من محتملاتها **قوله** وما تكرر من العبادات اي لا يلزم
 على ما ذكرنا تكرار العبادات لانها انما تكرر تكرارا سائيا
 حتى لا يتكرر المحل لعدم تكرر سببه وانما سأل لرا قريع من حاسن

فاسا بها لا
 بالاولا امر وعند
 الساعى لما اصل
 الكراد شكل ان
 تظلمها مشر اذا
 قوى الزوج م

لانه استنبه عليه ان هذا ما تنكر سببه فتكرر كالصوم والصلوة
اولا تنكر سببه فلا تنكر كغير العبادات لا باعتبار
انه يوجب التكراء **قوله** وكذا اسم الفاعل يدل على
المصدر ولا يخفى المصدر كما يدل عليه امر ولا يخفى ذلك
ولذا قلنا لا يراد بانه السرقه بل سرقه واحدة اذا كان
ليس بشرط القطع بالايجاج فتعنت الواحدة بم بالسرقه الواحدة
لا تقطع بل يد واحدة وتعتبر التمني بقراءة ابن مسعود **قوله**
وبالايجاج فاستحال ان تقطع اليسر بالآله كما قال الشافعي رحمه
في المزمع الثالثة **قوله** وهو تسليم نفس الواجب بالامر الباء
في الامر متعلقه بالواجب الباء بالامر وهو افعال الجوارح
لا ما في الزمة قبل الامر فان ذلك سبب آخر وانما لم تذكر
الى مستحقة وقد ذكره سمس لامة السرحسى رحمه الله لانه
استفيد بالمدكور اذا الواجب بالامر تسليم نفس الحق الى
مستحقة كما في الامانات والى الله تعالى ان الله تبارك وتعالى
الامانات الى اهلها وقد ذكر ان يراد تسليم نفس الواجب

الامر بالامر متعلقه بالواجب الباء بالامر وهو افعال الجوارح لا ما في الزمة قبل الامر فان ذلك سبب آخر وانما لم تذكر الى مستحقة وقد ذكره سمس لامة السرحسى رحمه الله لانه استفيد بالمدكور اذا الواجب بالامر تسليم نفس الحق الى مستحقة كما في الامانات والى الله تعالى ان الله تبارك وتعالى الامانات الى اهلها وقد ذكر ان يراد تسليم نفس الواجب

بالامر فليزم ان يكون عبارة عن تسليم فكل الى مستحقة وحيث
وقع ذكره فذلك للايضاح فان قيل فاذن لاحاطة الى ذكر
التسليم ايضا قلنا بل لانه حاجة اذا الثابت بالامر وجوب
تسليم امر افعال لانفس التسليم الذي هو فعل المكلف فيكون
هذا غير ذلك فاحتمل الى ذكره في يراد به ولا ينقض بالنقل
لان اطلاق يراد به عليه بطريق التوضيح عندنا **قوله** وتعود
احد ما كان يراد به الى الله تعالى فاذا قضيت الصلوة اي اديت
وتقال فلان ادى منه اي قضاء لان الدين وصف شرعي المدة
والمؤد كعين والعين لا يكون نفس الوصف غير ان القضاء لفظ
متنوع لان معناه التام والتمام وراحكام واستقار ومن
المعاني موجوده في يراد به فجوز منه القضاء مطلقا اما يراد
فيستعمل القضاء فقيدا بقرينه كما ذكرناه وهذا لان للاداء
خصوصا بتسليم نفس الواجب **قوله** والقضاء يجب بالحيث
يراد به وعند بعض مشايخنا يجب بريد آخر لان العباد معروض
عبادة في وقتها وعند مواته لا تعرف عبادة الا بنص آخر قلنا

الامر بالامر متعلقه بالواجب الباء بالامر وهو افعال الجوارح لا ما في الزمة قبل الامر فان ذلك سبب آخر وانما لم تذكر الى مستحقة وقد ذكره سمس لامة السرحسى رحمه الله لانه استفيد بالمدكور اذا الواجب بالامر تسليم نفس الحق الى مستحقة كما في الامانات والى الله تعالى ان الله تبارك وتعالى الامانات الى اهلها وقد ذكر ان يراد تسليم نفس الواجب

عند المحققين
هنا قال لبعض

نقول ان الواجب متى ثبت في الزمة لا يسقط لراياداه وان فات
 فاستقامه بمثل من عند هو حقه كما في حقوق العباد وهو الحق
 له مثل عند المفوت من النفل فيضمن به والعبادة معقولة
 اصلا غير معقولة وصفا فاحتاجت الى الدليل الشرائع واستفت
 عنه بقا قول **ول** وفيما اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان هذا ^{فصل}
 ما نورد عليه وهو ان يقال ان وجوب القضاء لو كان باجبه براداه
 لكان الموجب للقضاء لاداء المنذور وهو لزاما لوفاء بالنذر
 هو الموجب للقضاء فوجب ان يصح الاعتكاف في رمضان الثاني فيما
 اذا نذر ان يعتكف شهر رمضان فصامه ولم يعتكف لان الثاني مثل
 لراياداه كون الصوم مشروعا فانه مستحقا عليه وحيث لم يجز دلالة
 وجب ليل الاخر وهو المفوت لانه فعل ففعل موحيا كالنذر
 والمفوت سبب مطلق عن الوقت فصار كالنذر المطلق عن الوقت
 وذلك لان نذاري بصوم رمضان فكذا هذا قول **ول** انما وجب القضاء
 بصوم مقصود لعود شرطه الى الكمال لان القضاء وجب بسبب
 آخر بيان هذا ان النذر بالاعتكاف نذر بالصوم لانه شرطه

كالنذر بالصوم نذرا بالوضوء لكن الشرط تراعى وجودها في
 نفسها فاذا وجد الصوم باجبا بالشرع وقع الاستعانة عن ضم آخر
 لمن نذر بالصلوة وهو متوضي لا يجز عليه وضوء آخر ثم اذا انفصل
 واعتكاف عن الصوم صار ذلك النذر بغيره موحيا للصوم كما اذا
 لم نذر بلك الصلوة حتى انقضى وضوءه ^{بغيره} بغيره بلك النذر وضوء
 آخر واذا وجب الصوم لانشادي بصوم رمضان آخر لانه عاد الشرط
 الى الكمال فصار كما اذا نذر باعتكاف شعبان وذلك لان نذاري بصوم رمضان
 فكذا هذا وجوب القضاء بالمفوت بان مرضا وان عجز عليه الشهر كله دليل
 على ان المفوت ليس بسبب اذ لا فعل منه فيه فضاف الحكم اليه لاجل
 لغرض سوي السبب السابق واذا ثبت القضاء في المفوت ثبت
 المفوت قول **ول** وراياداه انواع اي انواع ثلاثة كاملة وهو اداء
 المشروع بصفته مثل الصلوة المكتوبة بالجماعة وقاصره وهو ما
 يتمكن النقصان بصفته كأداء الصلوة منفردا فانه قاصر لنقصان
 بصفته لما انه امر بالجماعة وما هو شبيه بالعضاء كفعل اللاحق بعد
 فرائع لراياداه فانه اذا مرضت ان الوقت باق حتى هلنا انه لا يقا

كامل وقاصر وما هو
 سببه بالعضاء كاللهما
 بجماعة والصلوة منفردا
 وفعل اللاحق بعد فرائع
 لراياداه حتى لا يغير
 بغيره لراياداه م

ولا يجادلهم وقفسد صلواته بالمحاذاة شبهة بالقضاء باعتبار
 انه شرأ ذلك ما فاتته مع البراءة ولهذا لا يغير فرضه نيته براءة
 قوله ومنها أي من أنواع البراءة لما فرغ من بيان أقسام
 البراءة في حقوق الله تعالى شرع في بيانها في حقوق المعبود فورد عن
 المفوضين إلى المالك كما غصب اداء كاملا لانه اداء بصفته كالمالك
 عليه وردة مشغولا بالجنابة أو الدين بسبب كان عند الغاصب
 اداء قاصرا لانه لم يكن على الوجه الذي استحق عليه اداءه فاذا
 هلك في يد المالك قبل الرفع إلى الدين الجنابة يركب الغاصب لوجود
 اصل البراءة واذا رفع إلى الدين الحناء اوسع في الدين رجع على الغاصب
 بقيمة لقصوره في الصفه وأمر بأزعيذ غير وتسليمه بعد الشراء
 اداء شبهة بالقضاء استاينان أنه اداء فلا يبين حقها فيلزمه
 تسليمه اليها وتجب المرأة على القبول وانما كونه قضاء فلا
 تبدل المالك وجب تبدل في الصفه لانه ان العن كان حراما لانساق
 على المستركي هاتين البراءة للبايع ولان قد انعكس برأيه وتقبل
 الصفه بتبدل الذات هك كما انما اذا تخلل كان غير البراءة فينفذ

رد عن المفوضين
 ٢

وذكر عن المفوضين
 ٢

واحد فلا يثبت له وصفاً نفى غيره كما لم يكمل والمورد من في بيان
 ولهذا قالوا اذا ضام المسافر فريضة من فرض الوقت بكل حال كما في
 قوله ولا تستر طائفة المعين أي قصدا ونصا وقال السافري
 لا بد منه اذ معنى القربة معبرة لراصد والموصف وكما شرطه التوبة
 في البراءة لتحقق معنى العبادة شرطت في الصفه ليصير محتارا فيها
 ايضا قلت لما اتحد المشرع بحصول التعيين بحمد الله نصا
 بمطلق براسم ومع الخطا في الوصف كما لم يقنع بالمكان بل في المسافر
 سوى واجبا آخر عدا في حقيقته وحالة لان المرحض هو السفر لا السفر
 بفعل الصوم بخلاف المرحض او المرحض فحقته وهو العجز عن
 الصوم فيلحق بالصحيح اما النقل ففي رواية تقع عن المأثوك
 لقام المرحض في رواية عن الفرض لانه انما رخص قضاء الحق
 وكيفية عليه فيظن انها فيه ضرورة وذلك هو الواجب لا ضرورة
 في النقل فلا يظن ان المرحض فحقته قوله او يكون معيارا لا كبا
 قضاء رمضان ولهذا لا يفتق قضاء صوم يومين في يوم واحد
 واما سببه فشهود الشهر قوله وشروطه التعيين في غير

والصافي
 وهو الخطا في الوصف لا في المكان
 وهو الخطا في الوصف لا في المكان
 وهو الخطا في الوصف لا في المكان
 وهو الخطا في الوصف لا في المكان

ان

مشرع فيه قوله ولا يحتمل الفوات لان الوقت ليس يمتنع
 بخلاف ما رواه ابن ابي الصلوة الموقته وصوم رمضان فانها لا تحل
 الفوات لتعلقها بوقت معين قوله او يكون مشكلا لثبته
 المعيار والظرف كالحج وذلك لان الحج فرض الغمر ووقته شهر الحج
 من كل سنة ولا يتصور فيها الراجحة واحدة فعلى اعتبار ادراك
 السنة الثانية كان الوقت ظرفا وعلى اعتبار عدم ادراكها كان
 معيارا قوله وثبتت اشهر الحج من العام لذلك عندنا في يوم
 حتى لا يسفه التأخير ويانهم لان الخطاب توجه عليه فيها فينتقن
 الاداء اذا انعدم صفة المنع من المزاج وذلك اذ ادراك السنة الثانية
 ولم يبدكها حقيقة وكذا بقدر اذ الموتى هن المدة غيرنا
 فلم يوجد المزاج وقال محمد رحمه الله لم تنعني السنة الاولى بليل
 صحة النفل فيها ولانه لو تعينت لصار بالتأخير موقوف لا موقفا
 قوله وشاذي تطلق النية مع ان النعيس شرط لان لطلاق
 تعين به لاله العرف وذلك لان الانسان العادة لا يحتمل المشقة
 العظيمة للنفل وعليه صحة السلام اما اذا نوى النفل فقد جازع

خلافا لما روي

اعتبار الضرر والاداء في تركه

مخالفه فتبطل به الدلالة قوله والكفار مخاطبون بالامر بالايمان
 لانه علمه الملام نعت الى الناس كافة قال تعالى قل يا ايها الناس اتقوا
 رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامثوا باهله ورسوله فهذا الخطاب
 منه بما دلتهم لا محالة قوله وبالمشروع من العقوبات اي مخاطبة
 بلا خلاف ولهمذا تقام على اهل المذمة عند مقتضى اسبابها قوله
 وبالشرع في حكم المواخذة في راحة بلا خلاف اي مخاطبة بها ايضا
 لان موجب الامر اعتقاد اذ ذلك كفر منهم بمنزلة انكار التوحيد
 فان صحة التصديق لا تقتار بالوجوب لا يكون مع انكار شيء
 من الشرايع فيعاقب عليه كراية عاقبة على اصل المكفر
 قال الله تعالى ويذلل المشركين الذين لا يؤمنون بالركن الا لا يقنوا
 وقال الله تعالى وما سلككم سقرا قالوا لم نك من المصلين قبل التغيير
 من المسلمين المعنفين فرضية الصلوة قوله فاما في وجوب
 لاداء في احكام الدنيا فذكر لك منا واهم الخطاب عند العرايين
 من مشايخنا رحمهم الله لانهم لا تعاقبون على ترك لاداء ادا لم يكن
 لاداء واجبا عليهم وظاهرا نكوتا يدل على انهم تعاقبون لاداء

وبالمعاملات

غير المحرم والعقوبات
 اذ ما جاز السقوط من العقوبات

على مشاع من لاداء في الدنيا وهذا لان الكلفة تحتد القدرة
من حيث لاسباب وقيام طريق الوصول اليه لاحقة القدرة
الجنب والمحذ ومشايع ما وراء النهر وهم الله على انهم لا يخطون
باداء ما تحتل المسقوط من العبادات وهو الصحيح لان المكافاة لا تقدر
على ادائها حالة المكفر شرعا لعدم شرطه وهو ان لا يمكن لاداء
بواسطة تحصيل ما هو شرط في حق المسلم كما في الحديث لان المسلم
يقدر على اداء الواجب بعد رفع المحذ بخلاف الكافر لا يمكن
انه لا يجب لعضاء عليه بالاجماع **وصل الى النهي**
ومنه النهي اي ومن الخاص بوجود معنى الخاص به وهذا قول
القايل لغرض على سبل الاستعلاء لا **تفعل** وقيل **تفعل** تعرف بالتامل
قول وانه تقتضيه صفة القبح للنهي عنه ضرورة تحلته الثاني
اذ الحكم لا ينهي عن سبب لابقه والى الله على ونهي عن الفحشاء
والمنكر **قول** وهو اما ان يكون مبيحا لعينه وذلك نوعان
وضعا كاللغير فان كفران المنعم مكرور في العقول والمراد بالبيع
لعينه ان عن الفعل الذي اضيف اليه النهي مع لالكونه فعلا بل لكونه

الذي
نحو

كفرا والباقي شرعا كبيع الحرة فانه ليس بالمال غير لادى خلق
لمصلحة لادى ويجرى فيه التبع والضمة والشرع قصر محليه البيع
في المال المتقوم فتكون اضافة البيع اليه اضافة الى غير محله فتكون
عبثا **قول** اول غير وذلك نوعان احدهما ما ينصلبه وصفا
كصوم يوم النحر فانه حسن مشروع باصله وهو لا يساكن به تعالى في
طاعة قبح بوصفه وهو لاراض عن الضمان الموضوع في هذا الوقت
ما لصوم فتكون طاعة انضم اليها وصف هو موصية والثاني مجازا
اي لا يكون المعنى اللوجب للقبض واخلا في ذات المنهي عنه بل هي انتهى اوران
بالافتراق لا غير كالبس وقت البداء فانه منهي لا باعتبار
داته بل باعتبار ترك السعي الواجب هو مجازا ولبس لان البس اشارة
الى المال على سبل الرافض وترك السعي ليس منه في **قول**
واللهي عن لافعال الحسية اي التي يتوقف وجودها على الحسن وتعرف
حققتها بدون الشرع كالزنا يقع على القسم لاول اي على ما يقع لعينه
قول وعن لرامور الشرعية اي التي يتوقف حصولها واعتبارها
على الشرع ولا تعرف معناها من لا تعرف الشرع كمالصلوة يقع على

وهو يوم النحر والبيع والشرع

تقع على الفصح

على الذي اتفقوا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
والمعرفة هدى
والله اعلم بالصواب

القسم الذي اتصل به القبح وصفا **قوله** لان القبح ثبت اقضاء
لا بصيغة النهي اذ صيغة لطلب برأئها عن الفعل غير متعذر للقبح
لكن لا استعيم ذلك على الحكم براءتها وقبح الاستحالة النهي على الجاه
فكون القبح في المنهي عنه شرطا لصحة النهي ثبت مقتضى به في وصف
المنهي عنه لا في اصله وهذا لان النهي يوجب اعدام المنهي عنه بفعل
مضاف الى احبار العبد وهذا لا يمكن برأفها تصدق وجوده حيث
ان كان المنهي عنه حيثيا وشرعا ان كان شرعيا فلو ثبت القبح في ذاته لكان
عدمه لكونه متصفا اصلا فلم يبق منهيا عنه بل يكون منسوخا **قوله**
لتعلق النهي بالوصف لا بالاصل اما في عقد الربوا فلا بد من البس
توجد فيه فيكون شرعا باصلا فلم تكن الفساد فيه لخلل ركنه
بل لا لعدم شرط الجواز وهو المساواة في القدر فكما لا يستعمل اصل
المشروع بوجود شرط فساد لا لعدم باعدام شرط مجوز واما ما عدا
بالجحد لان الجحد مال له هوله تحت حذر المال غير متقوم اذ المتقوم
ما يجب ابقاؤه بعينه او ببذله وهي ليست بهذه الصفة فصل ثلثا
من وجه دون وجه فصار فاسدا لا باطلا بحال في الحقيقة لانها ليست

ولا منقومة فوق العقد بل انشئ وهو غير مشروع وجلد المستعبر
فياخذ حكم كلها وصوم يوم النحر مشروع باصلا لما مر **قوله**
واللهي عن سحر الخمر والمضامين والملاقح ونكاح المحارم جواب عن ارض
وهو ان النهي عن هذه الافعال نهى عن ايامها الشرعية ومع هذا
بمشروعة اصلا وقال هذا ليس بنهي حقيقة بل هو محبان عن النهي فكل
والمضا من في اصلا بربا والملاقح ما في ادهام براهيات **قوله**
لان النهي انقضاء القبح حقيقة لا استحالة نفيه فلا يجوز ان يقال
ان نهى الشارع لا ينفذ القبح كما لا يجوز ان يقال ان امره بصفه الحسن
في المأمور به لعينه لا لغيره فكذا الحقيقة في النهي ابيات صفة القبح
في المنهي عنه لعينه لا لغيره فلم يبق مشروعيا **قوله** ولهذا لا يثبت
حرمة المصاهرة لاجل عدم سريته المنهي عنه وقبحه لان حرمة المصا
كرامة تلحق بها لاجنبية بالامهات والزنا حرام محض فلا يستحق
الكرامة **قوله** ولا ينفذ المصنف الملك اذ الملك رتبة فلا يقال المخطو
في **قوله** ولا يكون سفر المعصية بان قصد قطع الطريق والابقا
للرخصة لانها ترفية ونعمة فلا تكون ما هو معصية **قوله** ولا يمكن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
والمعرفة هدى
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
والمعرفة هدى
والله اعلم بالصواب

بالزنا

ولا يكون سريته
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
والمعرفة هدى
والله اعلم بالصواب

الكافر قال المسلم ما لا استيلاء لان ذلك عذر وان محض فلا يكون مشروعا
 في نفسه فلا يصح سب الحكم مشروعا مرغوب فيه **فصل في العام**
قوله واما العام فامنا ولا افراد متفقة للحدود على سبيل التعميم
 فينه بالانفاق لخرج المشترك فانه منا ولا افراد مختلفة للحدود
 وبالشمول كمالا يظن طان ان المطلق كان مجودا في افراد وشاؤا
 لراسم كل واحد منها حقيقة يؤهم انه شارك العام فتعرض للشمول
 دفعا لهذا التوهم لانه وان احتمل كل واحد من افراد لكن لا يتناولها
 على طريق الشمول **قوله** وانه بوجه الحكم فيما يتاوله قطعاً وعند
 البعض حكمه التوفيق الى ان نظرنا المراد لاختلاف اعداد الجمع وسنهم
 من ثبتون مقدار ما يناسب الى المخصوص لكونه مبيحاً وتوقعون
 فيما وراءه والشا مع وجهه جعله موجبا على ما ذكر لكن لا على وجه اليقين
 لقيام احتمال الابد للمخصوص فلنا ان العموم فيما يرجع الى المخصوص والمخصوص
 ولا نقصان في عبارة فكونه لافادة كالحاق واردة الباطل لا
 دليل لا اننا لم نكلف ذلك الفيت فلا يبقى له عيب اصلا ولهذا جوزنا نسخ
 حديث الغزنين في بولك فكل لجه بقوله عليه السلام استن هو البول فان

قوله عليه السلام استن هو البول فان

والمطلوب هو ان لا يكون

ان الحلقة الاولى والنقطة الثانية

عامه عزاء لقبر منه وهو عام **قوله** واد اوصى بالخاتم لانسان
 وبالفصل الآخر كلام مفصول ذكر محمد رحمه الله ان الحلقة الاولى والفصل
 بينهما نصفان وواحدة في الفصل وصيتان احدهما بايجاب عام والآخر
 بايجاب خاص ومع ذلك سوى منها ولم يجعل الخاص اولى **قوله** ولا يكون
 اى بناء على ان العلم بوجه الحكم قطعاً لا يجوز تخصيص قوله على الاكلا
 ما لم نذكر اسم الله عليه القياس على المناسى او بغير الواحد وهو قوله عليه السلام
 حين سئل عن متروك عامدا كلوا فان تسمية الله فله كل امر مسلم وكذا لا يجوز
 تخصيص قوله على ومن دخله كان آمنا بالقياس على ما لو حنى الحرم او بغير
 الواحد وهو ما ذكر ان من جنطلة تعلق باستار الكعبة فقال عليه السلام
 اقتلوه **قوله** لانها ليسا بمخصوصين اذ الناس جعلوا اكرامها لقيام
 الملة مقام المذكور للضرورة وكذا قوله على ومن دخله غير مخصوص الذي
 حتى الحرم اشد لان النص لم يتناول **قوله** عملا يشبه كراهتنا
 والنسخ اى المخصص شبه الناس بصيغته لكونه مستقلا واستقنا
 بحكمه لانه يلحقه مقدارنا ميتنا فيعمل بالشبه في الجوزول اعتبار
 الصيغة بسقط المخصص واعسا الحكم بوجه الجهرالة في العام فاستبه

العلم
 خصم في ابعدي وان كان اكرام اكرام اكرام
 ومن دخله كان آمنا بالقياس والتعريف الواحد

والعلم
 رابعا وطبقا لانه لا يستطاع اصرار

لزام في المعلوم بالنظر الى الصيغة بقبل التعديل لكن مقدار ما يتعد
 اليه حكم المخصوص محمول بالنسبة الى الحكم لا يعيد لان الاستثناء
 عدم وهو لا تعلل فاستبته ايضا والعام عرف محرف موجبا فلا
 يترك العمل به للاحتمال ونسقط ما لعلم فان قيل دليل المخصوص
 لما شابه الاستثناء والتامح وهو لا يقتل التعديل فكيف هو قبله
 قلنا انما استثنى التعديل فيها لان الاستثناء غير متعل والناسخ
 وان استقل لكن التعديل فيه يفض الى المعارضة بين النص والعللة
 وهذا انعم بما في دليل المخصوص **قوله** فصار اي فصار دليل
 المخصوص نظيره اذا باع من رجل عيدين بالف وشرط الخيارية
 احدهما بعينه لنفسه او للمشتري وسمى ثمنه فانه جازا ليس في الآخر
 لان الخيار لا يمنع الدخول لاجاب ومنع الدخول الحكم فصار
 في السبب نظيره دليل المنسوخ وفي الحكم نظيره الاستثناء بخلاف ما اذا
 لم يسم ثمن كل واحد وسمى لكن لم نعتن المشتري في الخيار فانه لم يجز
 البيع لهما الا التمثيل والبيع **قوله** وبيل انه يسقط براهته
 معلوما كان المخصوص ومجربولا وهو مذهب الكرخي رحمه الله لا كل واحد

كما اذا باع عيدين بالف خيارا
 واحد عيدين وسمى ثمنه

كما استثنى المجهول لان كل واحد منهما
 بمن واحد وبيل انه يسمى كما كان

من المخصص ولما استثنى لسان انه لم يدخل تحت الاول فخره المخصص
 توجب الحرالة فيها بغير حراله الاستثناء واذا كان معلوما تكون معلولا
 طاهرا لكون المخصص نصا فاما بنفسه وحسنه لانه ان حكم
 المخصص الحاي مقدار متدري بغير ما وراه محمول ايضا نظيره
 بيع حرة وعبد ثمن واحد فانه لا يجوز لان احدهما لم يدخل تحت العقد
 بقي بآخر وعن كصته اشداء **قوله** اعتبارا بالناسخ وهذا
 لان كل واحد من المخصص والناسخ مستعمل بنفسه فاذا كان معلولا
 بقي العام فاما وراه موجبا قطعا وكذا اذا كان مجربولا لان المجهول
 لا يعارض المعلوم بخلاف الاستثناء فانه بمنزلة الوصف للاول فحرالته
 توجب الحرالة في المستثنى منه فصار كما اذا باع عيدين وهلك
 احدهما قبل التسليم بغير العقد صح كما في بآخر لانها دخلت تحت
 العقد ثم خرج احدهما لتعذر التسليم **قوله** كحال هذا نظيره
 العام بصيغة ومعناه اما بيان عموم صيغة فلا في الموضع
 هذه الصيغة الجمع تمول رجل ورجلان واما معنى فلانه
 شامل لكل ما شاوله عند الإطلاق وهذا يجوز نعتة ثلاثة

لا وكل واحد منهما مستعمل بنفسه بخلاف ما استثنى فصار كما اذا باع عيدين
 واحدا قبل التسليم والعموم اما ان يكون بالصفة والمعنى
 وهو لا غير

فيهما فان ضلعت على المنكر او جئت بمومن افراد وان ضلعت
على المومن او جئت اجابه صي فزوا من مومن كل ما كان
مكورا وكل الزمان مأكورا

وغيرهما **قول** وقوم وهو نظير العام بمغناء دون صبيغته
لان صبيغته كزند من حيث الفردته ومعناه الجح وبراغبار
ولا لفاظ للمعاني لا للصور والمباني ولذا يقع على الملائكة فضلا
قول واصلاها العيوم لتمام من فقد قال الله تعالى من شهد
بكم الشهاد وقال عليه السلام من مثل قتيلا فله سلبه وقال من دخل
دار ابي سفيان فهو آمن فان قيل انما عمت لانها انصفت باليوم
وهو الشهود والقتل والدخول قلنا هذا ضرب اجتهد وبعض
السامعين لم يكن من اهله ومع ذلك فهو آمن بها العيوم فعلم ان
الاصل فيها العيوم واما كذا فكذلك قال الله تعالى ما في السموات
وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى غير ان كلمة من عام فيض
يعقل وما فاما لا يعقل تقول في جواب من الدار زيد وما في
الدار فرس **قول** وما تجي بمعنى من قال الله تعالى والسماء وما
ناها اي ومن بناها **قول** وتدفع الصفات من يعقل تقول
فان جوابه عالم اذ عاقل **قول** وهي صفة لرايه قال الشيخ
كل نفس اقية الموت ولا يلزم **قول** على كل اثنى داهن لان

وفاة النكاح
ومن النكاح
العموم

من العيون

ومن ذوات من يعقل كما في ذوات الالباب
من ذوات من يعقل كما في ذوات الالباب
من ذوات من يعقل كما في ذوات الالباب

صبيغته حتى لو كان صحيحا كما في الفجر وجب كاملا فاذا اعترض الفجر
بطلوع الشمس بطل الفرض وان كان قاسدا اسقط الواجب
كالعصر يستأنف في وقت لا حرار فاذا عرفت السمع وهو فيها
لم يفتقر فلم يفسد وعند زفر وجهه الله اذا قضيت على وجه
لا يفضل عن لرادا تتعفن السببية فيه لانه ينقطع خيال
ولا يسعة التاخير بعد فيعتبر حاله فيه قلت انما لا يسعة
التاخير لانه يفتقر لان ما يعد لا يصلح لانقال السببية اليه
قول اذ الى جملة الوقت اي مضافا لوجوب الجملة الوقت
ان لم يؤد في الوقت اصلا لروا الضرورة الدارعية عن الكل
الى الجزء فوجبت بصفة الكمال اذ السبب وهو الوقت كامل
وان كان جزء ناقص فلا ينادى بالناقص اليوم المباني لان
لراجزاء الصحيحة منه ما في حوازا لعضاء في اوقات المكروه
والجزء الناقص يجوز فلا يجوز بالشك **قول** ومن حكم استراط
نه الثمين اما استراط بفسر المنيه فلان صرف ما هو حقه
من المنافع الى ما عليه لا يكون بل بالتيه واما التبعين فلان

فانما انما في كل شيء
منه ما هو عليه

بشيء من اجتهاد
في التفسير

المشروع لما تعدد لم يفتن بالاسم المطلق بل عند تعيين الوصف
لم يسقط نصيب الوقت لانه من موجبات التوسعة وهي اصل
فلا يسقط هذا الشرط بالعوارض كالنوم والراغاء ولا يقصر
العباد لان العارض لا يعارض بل اصل قول ولا يفتن بالتعقيد
بمعنى قصدا بل انما عمت هذا الجزع لانه لا يفتن حتى يورد اداء
نوع لان تعيين السبب المطلق والشرط ضرب تصرف فيه
وليس للعباد كل لانه يفضى الى الشركة في وضع المشروعات وانما
يتعين ضرورة الاداء كالحايات فانه مخير بين الاشياء الثلاثة
ولو عتق واحدا منها للمكلف لا يفتن في الم بكفره قول او يكون
معيارا اي المقيده بالوقت اما ان يكون الوقت معيارا له اراد
بالمعيار الوقت المثبت قدر الفعل كالمكيل فانه مثبت في المكيل
والصوم قدر بالوقت فيكون الوقت معيارا وهو سبب لانه
اضيف اليه ولا ضافه للاختصاص اقوى وجوه الاختصاص
اضافة السبب الى السبب لان السبب حادث به شرعا قول
يصدر عن معنى لان الشرع اوجب تنقل الوقت بالصوم

فيما هو كسر وحسن

بما ارادوا كالمعيار

واحد

واذا اوصلت بالاجتهاد
في التفسير

النوم بل عن المضاف اليه بقدره كل واحد قول بالصدق
والكذب اي يصدق بل قول وكذبه لما في اد العشر غير ما كوك
وهذا لانها وضعت للاحاطة فلا بد من اعتبارها فيها وقد
امكن ذلك بالنكح بانضمام افرادها اليها ولم يكن بانضمام
في المعرف فيعتبر كاجزاء قول كلمة الجميع توجب عموم
لواجتماع دون لوانفراد وهي تفارق كل ومن اذ كل للاحاطة
على سبيل افراد ومن للعموم مطلقا من غير تعرض للاجتماع
قول ازيله نفلا واحدا لان كلمة الجميع للاحاطة على وجه
لواجتماع وهم سبقوا بالدخول على غيرهم ممن لم يدخل وجعلهم
الينقل الواحد بينهم جميعا قول وفي كلمة كل بان كل من
دخل هذا الحصن او لافله كذا فدخل عشرة معا وجب لكل واحد
منهم النفل تاما لما قلنا انها للاحاطة على سبيل افراد
فاشتر كل واحد من الداخلين بانفراده كان ليس معه غيره
وهو اقل حق من تخلف عن الناس ولم يدخل قول وكلمة
من بان قال من دخل هذا الحصن او لافله كذا فدخل عشرة

بشيء من اجتهاد

بطل النفل

بما ارادوا كالمعيار

بطل النفل لان كلمة من العموم مع احتمال الخصوص وقد قرن
 به قول هو محكم الفرد السابق فاحتمل على المحكم فليجب
 لراي واحد متقدم ولم يوجد قول والنكر في موضع النفي نعم
 سواء اتصل النفي بها كالأصل في الداء وبفعل واقع عليها
 نحو ما رأت رجلا لئلا يلزم الكذب في الخبر بخلاف المعرف مثل
 ما رأت رجلا عرا قيا فانه لا يعم في غير هذا الموصوف لانه لو كان
 راي رجلا غير موصوف بهذه الوصف لا يكون كاذبا في هذا الخبر
 قول وفي البراهين تختص لان صبيته قد ورد ولم يقتصر بها
 ما يوجب التعيين قول لانهما مطلقة فتناول واحدا على
 احتمال وصف دون وصف وعند السافعي حمله نعم حتى قال
 في قوله على فتحرر بدوينة انها عاقبة تتناول المؤمن والكافر
 والصالح والفسق وقد خص منها الزمنية بالاجماع فجاز
 تخصيص الكافرة منها بما شاع على كفاية القتل اذ هي حرة على
 ودائم صرفه الى عداؤه بالزكاة والجواب انها غير مخصوصة
 لان الرقبة اسم للبنية مطلقا والزمنية هائلة من وجه فلم يتناولها

الرقبة للزمنية والبنية
 في قوله على فتحرر بدوينة
 والبنية مطلقا والزمنية هائلة من وجه فلم يتناولها

بصفة عامة كقوله
 واسم الرقبة قول
 واسم الرقبة قول
 واسم الرقبة قول

اسم الرقبة قول واذا وصفت اي اذا وصفه السكر في موضع البراهين
 بصفة عاقبة نعم كقوله واسم لا اكلم احدا لرجلا كوفيا ان المشتبه
 عنهم جمع رجال كوفه لا تصافه بالعام وهذه الكوفي وكذلك
 لراي يوما اقربكم فيه لان اقربكم صفة لليوم وكونه مقروبا فيه
 وصف عام بكل يوم قام هذا الوصف كون مستثنى فاذا اقربكم
 في يوم لا يصير مولى بعد لانه محتمل ان يقرب في يوم آخر هو مستثنى
 قول وللهذا اي لاجل ان السكر الموصوف في البراهين نعم فلما
 في قول الرجل لغيره اي عسدي ضربك فهو حر وضربوه انهم يعفون
 لان كلمة اي نكرة يراد بها جزء ما يضاف اليه قال الله على ايكم
 ما تبني عرشها ولم يقل يا تونتي فعلم انها كلمة وقد انصفت هنا
 بصفة عاقبة وهو الضرب فعمت كسائر النكرات في موضع البراهين
 قول فمالا احتمال التعريف بمعنى القيد بان لم يكن جنس تلك
 الملك معهود نحو قولك فلان تحب الدنيا راي جنسه وهذا لان
 لام المعرفة للعهد في الاصل وهو ان تذكر شيئا ثم تعاوده واذا
 تعذر معنى العهد دخل على الجنس ليكون تعريفه قول علام بالذات

اي عسدي هو كالمعروف
 اذا دخلت لام العرف
 اي عسدي هو كالمعروف
 اذا دخلت لام العرف
 اي عسدي هو كالمعروف
 اذا دخلت لام العرف
 اي عسدي هو كالمعروف
 اذا دخلت لام العرف

الواحد فها هو فرد بصيغته او ملحق به كالمركبة والنساء
والثلاثة وما كان جمعا صيغة وضع

اي بلام المعرفة والجمعية اذ ايراصلة المتعارضين طلب المخلص
ثم الجمع ثم الترتيب ثم التها تروها وان تعدد السبل الي
المخلص فقد امكن الجمع بين المديلين فوجب العلم بهما
بياننا انا اذا بقيناها جعلا لفا حرف العهد اصلا واذا
جعلناها جنسا كان حرف العهد معتبرا لانه تعرف هذا
الجنس المذكور والجنس من اول افراد ويكون معنى الجمع
فيه راعى ايضا فجعلناه عبارة عن الجنس كما قول كانت
الثانية عين برأوى قال الله تعالى سولا فعصى فرعون الرسول
اي هذا الذي ذكرناه ولهذا قال علماءنا وهم ائمة من اقر
بصرك ثم اقربه كذلك ان الثاني هو الاول قول واذا
اعيدت مرة كانت الثانية غير برأوى لان اسم الفكرة يناول
فردا غير عين وفي صرف الثاني الى فاشا وله الاول نوع يقين
فلا يكون مرة مطلقا قول وما ينهي اليه الخصوص نوعان
اي العهد الذي ينهي اليه التخصيص ولم يجر التجاوز عنه
نوعان احدهما الواحد وذلك ما هو فرد بصيغته كالمسألة

والمعرفة اذ اعيدت معرفة كانت الثانية

او ملحقا به كالنساء لانه باعتبار صيغته عام وانما الحق الفرد
باعتبار صيغة التعريف وبراخر الملائكة وذلك فيما كان عاما
صيغة ومعنى كسواء وانما جاز التخصيص اليه لبقائه
موضوع اللفظ بعد اذ الواحد في الجنس والملائكة في
الجمع حقيقة ولم يجر التجاوز عنه كيلا ينطرح كقول
لان ادى في الجمع ملائكة تصح محمدا حمدا في السير الكبير وقوله
حمة في اللغة وهذا التعليل يدل على ان اسم الجماعة كالله
والقوم انتهى خصوصه الى التلات وان لم يكن عاما صيغة
بخلاف الطائفة فانها اسم للواحد فصاعدا قول برأوى
فما فوقها الى آخره جواب عما قال بعض اصحابنا في حجة
ان ادى في الجمع اثنان محتجا بالحدث وقال ان ذلك محمول
على المواريث والوصايا لا على بيان اللغة لانه عليه اللام
لسان الاحكام لا لبيان اللغة بل لانه لم يكن كذلك في عموم
الاحكام ولو كان ذلك من باب الوضع لثبت في حق جميع الاحكام
وفي المواريث والوصايا للاثنين حكم الجماعة فحمل على الاول على

ما جاء في كلامهم
والمعنى
الجموع
على الواو
والوصايا

بعض جوده القول
بسرط السامنة
وهذه التوفيق
بما لا يوافق
بما لا يوافق

تقدم برامام فانه تقدم على الراشدين كما تقدم على الملأ **فصل**
في المسترك قول **هـ** واما المسترك فاما اوله افرادا مختلفة الحدود
فيتن بالاختلاف لاختراجه العام وبعلى سبيل البدر للاختراجه
انه معناه اول افرادا مختلفة الحدود وعلى سبيل التمثيل قول
ولا عموم له وهو اختيار ابي الحسن الكرخي رحمه الله وهو المضاف
من المعترلة وقال عماته اصحاب الحديث ان له عموما وهو قول قوما
المعترلة لان قوله تعالى ولا تلتكوا ما نكله اباكم منا ولا الموطوءة
والمنكوحة جميعا ولان المسترك ما وضعه قبيلة لمعنى ثم اخرك
لاخر واستهز منهم ورضى كل قبيلة بوضع القبيلة برافرك
فصار بمنزلة ما لو وضعوا الراسم جملة في راسمها لمعنيين ولو كان
لكذلك لعم فكذا هذا وجه القول بل اول ان اهل اللغة وضعوا
القرء والعرق الجارية لمعنى واحد متعين فمن قال بانه يراد به
الكل في حالة واحدة فقد خالف وضع ارباب اللغة والنق
غير منا ولا الموطوءة والمنكوحة صيغة بدل الماشي الصيغة احدى
واما اخرى فبدلها اخرى وبالاقل لكن بجهة اخرى قول **هـ**

واما المأول فما ترجح من المسترك بعض جوده بغالب الراي وكونه
من المسترك قبة وقع اتفاقا ولمس يلزم اذا المشكل والخير
اذا علم بالراي كان مأولا ايضا فالماصل ان ما ترجح بغالب
الراي فهو مأول وليس مأولا ما ترجح من المسترك بغالب الراي
وانما حصه بغالب الراي لانه ترجح بالنص كان مفسرا لا مأولا
فان قيل المأول مفعول فعل المأول فانما يتبين منه المراد بالبرك
لكيف يدخله اقسام النظم فلما اشار الراي في اظهار المراد المسترك
وبعد ذلك الحكم بضاف الى النص لا الى الراي كما يجوز في الحق اليك
بخبر الواحد بضاف الى الحكم الى النص المفسر حتى اوجب الحكم قطعا
لا الى الخبر ونظير قوله تعالى مثل ما قتل من النعم فالمثل مشترك
بين المثل صوة وبين المثل معنى وهو المماثلة فترجح محدد والسائي
رحمها الله المثل صوة لانه أبعد عن المخالفة التي هي ضد المماثلة
وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله رجحا المثل معنى لانه مراد
فما لا مثل له صوة بالاجماع فلما روي به المثل يلزم تعميم
المشترك او لان الحكم على الصوة يستلزم تخصيص النص

وعلى المعنى نوجب تعممه وحمل النص على محمل نوجب لنعمه أدنى
 من حمله على ما نوجب التخصيص قوله وحكم العمل به على أصل
 الغلط أي العمل به واجب كالعمل بالخاص غير أن وجوب
 العمل بالخاص قطعي ووجوب العمل بالماوَل ثابت باقتناع
 الغلط بمنزلة العمل بخبر الواحدية فمن وجد ماءً وغلب
 على طمئه أنه طاهر لم يلزمه النوى به على احتمال الغلط حتى إذا
 ثبت أن الماء نجس يلزمه إعادة الوضوء والصلوة ثم بيان
 لراخصا وأن هذا اللفظ إنما أن وضع لمعنى واحداً وأكثر
 فإن كان لادل فهو الخاص وإن كان الثاني فمناوله لرافراد
 أن كان كشمس المشمول فهو العام وإن كان بحسب البذل فإن لم
 يرجح بالراي معنى من المعاني فهو المسترك وإن ترجح فهو الماوَل
القسم الثاني وجوه البيان بذلك النظم قوله
 اسم الكلام فهذا يدل على أن هذا القسم شغل بالمركبات إذ
 الكلام ما يستعمل على كاشن فصاعداً قوله ظهر المراد
 للسامع أي تضح معناه اللغوي للسامع الذي هو من أهل

فما الظاهر واسم الكلام

والنظر

اللسان مجرد السماع من غير تأمل قوله وجوب العمل به أي قطعاً
 سواء كان عاماً أو خاصاً قوله فما ازداد وضوحها إلى أن
 أي شيء ازداد وضوحها بقربته تقتضي اللفظ من المتكلم
 لا في الصيغة قوله على أصناف وأهل هو في حيز المجاز أي
 النص تحت التأويل لكن بطريق المجاز كما يقول جاني زيد يقول
 زيد تحت خبره وكتابه ورسله بطريق المجاز ولم نقل في الظاهر
 أنه في حيز المجاز لما أن ذلك استفيد بالنقل أن النص لما اضمحل
 ذلك وهو أوضح من الظاهر فلان حمل الظاهر على قوله
 وأما المفسر فما ازداد وضوحها على النص كمنطلقاً سواء
 كان بمعنى في النص فإن كان مجزئاً فالحق بيان قاطع حتى يستدبر
 باب التخصيص قوله فأحكم المراد به عن احتمال التخصيص
 ما خوذ من أحكام يقال ساء بحكم أي فاقون لراشفاضلاً وهاء
 وفيه ولا ضل مثال الظاهر النص قوله على أهل الله البيع
 وحرم الربوا أن لاية طاهرة في إحلال البيع وحرم الربوا لانه
 ظهر ذلك للسامع بنفس الصيغة من غير قرينة نص في الفرق

فما الظاهر واسم الكلام

٢٢

على أصل الغلط

على الظاهر من غير المتكلم الذي
 بنفس الصيغة وحكمه وجوب العمل
 بما وصح

الناوِل أو بغيره أي كان عاماً ولفظه ما استدبره

وأما الحكم

في حكمه وجوب البيع وحرم الربوا
 على أصل الحكمين أو بغيره
 فيكون على أصل الحكمين أو بغيره

بينها اذا الكلام سيق لاجله فان الكفار ادعوا المماثلة كما اخبر
الله تعالى عنهم بقوله ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا
فرد دعواهم بقوله لا حل له البيع وحرم الربوا اراد به الفرق
بينها ومثال المفسر قوله تعالى فسجد للملائكة كلهم اجمعون قال الملائكة
عام وهو محتمل للتخصيص فذكر الكل ليقطع ذلك ثم بقي فيه
احتمال لتناوبه وهو التفرق فقطعه بقوله اجمعون فصارت
مفسرا فان قيل المفسر يقبل النسخ وهن لرايه لا تقبله
فكيف يستقيم ايرادها في نظير قلنا عدم قبول لرايه النسخ
ما غننا ركونه اخبارا لا لانها مفسرة وهو انما محتمل النسخ من
حيث انه مفسر مثال المحكم قوله تعالى ان الله بكل شيء عليم فقد
علم ان هذا وصف دائم لا محتمل لسقوط بحال قوله
ويظهر السفاوت عند المعارض يعني هن لرايه توجب
الحكم قطعاً حتى تثبت الحدود والعقوبات بكل واحد منها
واما السفاوت بينهما من حيث ازيد الوضوح فانما يظهر اثر
ذلك عند المعارض فانه يرجح ما ازداد وضوحاً ويؤخذ به

وتترك العمل بما يقابله امتا تعارض الظاهر مع النص بقوله
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين مع قوله وحمله
وفصالة يلدن شهرافا لا اول نص لارضاعه والباقي ظاهر
فيه اذ سؤقه لبيان منه الوالدة على الولد فلهذا اخذ
ابو يوسف ومحمد رحمهما الله بالاول وابو حنيفة رحمه الله بحمله
على استحقاق لراجه بدلالة ظاهر لرايه والنص محتمل
ذلك فانهم اجمعوا على ان المطلقة اذا طلقت اجرة الرضاع
بعد حولين لا تحبر الزوج على ذلك ونظيره حر المسائل
ما اذا قال الزوج لامرأته طلقي نفسك فقالت بنت نفسي
طلقة رجعية لان قولها ابنت طاهرة في لرايه نص ارادة
ارادة الطلاق اذ سياق كلام الزوج للطلاق وكلامها
خرج جواباً لقوله والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال وفي
السؤال المطلق صريح وهو رجعي امتا تعارض مع المفسر
وقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة مع قوله عليه السلام
المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوة سيق لرايه لا لاجاب الوضوء

لكل صلوة مع كونه محتملا للتأويل إذا اللام تسعاً للوقت فكان نقلاً
والثاني غير محتمل للتأويل فدرسين لا يباب الوصو الوقت كل
صلوة فكان مفسراً فرفعنا الثاني على الأول ونظير من المسالك
أما تزوج امرأة إلى شهران ذلك كان متعة لأنكأها لأن قوله تزوجت
إلى شهر معشرة المتعة ليس فيه احتمال للنكاح الشرع فقلنا أنه
متعة وأما معارض المفسر مع المحكم بقوله على أشهد وأذكي
عذر منكم مع قوله يع ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً فالأول مفسر قبول
شهادة العذول لا محتمل معنى آخر غير أنه كتمل النسخ وقوله ولا تقبلوا
لهم شهادة أبداً غير قابل للنسخ فقلنا لا تقبل شهادة المخدوم في
القذف وإن ثبت وسيان لراخصاً أن ما ظهر المراد منه للسامع
إن تجرد عن قصد المتكلم بيان ذلك المراد فهو الظاهر وإن تجرد
بل هو مقرون به فإن احتمال المغير عما علمه من تخصيصه مجازاً وأويل
وهو النص وإن لم يحتل ذلك فإن قيل النسخ وهو المفسر وإن لم يقبل
وهو المحكم **فصل** اعلم أن لهم لراسامى التي مر ذكرها لكن
اضداداً واضداً الظاهر الخفى وضد النص المشكك ضد المفسر

أما إذا كان المقصود مقام

والظاهر وأما إذا كان المقصود مقام

المجمل وضد المحكم المشابه والضدان صفتان وجوديتان تتعاقبان
على موضوع واحد ويستحيل اجتماعهما فوله يعارض غير الصيغة
أما تعرض له هذا تحقيقاً للمضادة فإن الظاهر ظهوره من حيث
الصيغة محض فيكون ضد الحفاء الوارد من غير الصيغة فاقيل
وجت أن يكون الحفاء في الخفى مرجحة احتشيد الظهور في الظاهر
من تلك الجهة وهي الصيغة فلنا الظاهر والخفى من راسها إرضاء
كالأبد والراين الذي يكون كذلك يستحيل فيه اتحاد الجهة بل لزم
لراختلافها من المحال الذي يكون المستحق ثباتاً بالجهة التي كان بها
إثباته ولأن الحفاء لو كان مرجحاً للصيغة لكان مجزئاً وجنئاً كان
الحفاء فيه زائداً من الظهور في الظاهر فوله كاية السرقة
فإنها صارت حقيقة في حق الطرار والنباش يعارض غير الصيغة
وهو اختصاصها باسم أفراد تغاير لاسامى دليل على تغاير المعاني
ثم استتب لرا من أن ذلك لرا اختصاصاً بقصان بمعنى السرقة أو لمزبة
فيه فلا بد من النظر لعلم أنها دخلت النص ولم تدخلوا افتراقاً
فاذا نظرنا فيها وجدنا الطرار داخل والنباش خارجاً خلاقاً

لاشأن لرا بالطلب وحكم
النظر فيه ليعلم أن احتشاد
لمزبه أو نقصان بغيره
كاية السرقة م

وإذا كان المقصود مقام

لاي يوسف رحمه الله بيان ذلك ان السرفة اخذ مثال للغير على وجه
المسارقة من غير الحافظ الذي قصد حفظه لكن انقطع حفظه
بعارض والظواهر لقطع الشيء عن المقطع بضرب عقله تعريه
فكون مسارقة الطراد في نهاية الحال واحتصاصه به لمزية
اجنابته وحذاقته في فعله والتعدي به مثل هذا لا يات الحدود
والعقوبات في غاية الصحة والسداد والنباش هو لراخذ الذك
يسارق عين من لعله يجمع عليه وهو لذك غير حافظ والقاصد
فكون معنى السرفة فيه قاصدا والتعدي به مثله باطل خصوصاً
فما يتدرى بالشبهات ولان معنى لراسم يرك على خطر الماخوذ
لانه مستق من السرفة وهي قطعة من الحريرة الذي يرك عليه اسم
النباش في غاية الهوان والقصور اذ هو مشتق من النبش وهو كثر
التراب وشرع المزاج لست بالعدوان الذي تميل النفس الي
ارتكابه غالباً وما تميل النفس اليه غالباً هو المال الخفي لا الكفن
الحقير والحواسب عما تعلق به ابو يوسف رحمه الله وهو قوله عليه السلام
سارق امواتنا كنسارق احيانا انه كلام التشبيه لا العموم لانه يكون

لراستواء في يما ثم واطلاق اسم السارق عليه بطريق المجاز به ليلصق
النفي به في منش وطررق قوله فهو الداخل اشكاله اي
امثاله واشباهه فاخوذ من قولهم اسكل اي صار ذا اشكال كما يقال
اجرم اي دخل الحرم وصار ذا حرمة ثم دخول في الاشكال
قد يكون لغرض المعنى قد يكون لاستعانة بدعة اما الغرض
في المعنى مثل قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ان يراى رجب
تظهر حجب البدن غير ان ما كان باطنا منه صار مستتباً للضرورة
وكذا ما فيه حرج من الظاهر والغم وراى فظاهر من وجه
دون وجه فلو كان حكم لراستعانة بما هو ظاهر مطلقاً لا ك
غسلها وان كان تعلقه بما هو ظاهر الجملة بحسب غسلها فاشكل
حكم لراستعانة بالدخول في الشك في الظاهر مطلقاً والظاهر
من وجه وثامناً في معنى النص قلنا بوجوب غسلها في الخياصة لا مكان
تظهرهما من غير حرج واما لراستعانة ومثل قوله على قوا وبياً
قوا وبياً من فضة انه يشك في اداني الجنة لاستحالة اتخاذ القار
من الفضة وراى اشكاله هي الفضة والزجاج فاذا تأملنا علمنا ان تلك

واسم الشك
واسم الشك
واسم الشك

والتعريف بالمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ

لولا اني رايتكون من الزجاج ولا من الفضة بل لها حظ منها اذا الفار
تسعى للصفا والفضة للباين فكانت لولا وان في صفا الفار
وبياض الفضة قوله وانما المجل فاذ دعت فيه المعاني الى
يعني يرفع كل واحد منها غير قوله ثم الطلب ثم التامل الى الطلب
في بيان الحكم وكذا التامل فيه وهذا اذا لم يكن البيان شافيا اما
اذا كان قاطعا لا يجب الطلب والتامل مثاله قوله تعالى حرّم الربوا
قالوا بوجاهة لانه عبارة عن الفضل في اصل الموضع وذا لم يصل
مراد به اذ المبيع مشروع ولو جعل هو مراد الانسداد به لانه
ما شرع لولا للاسترباح ثبت انه مجازي قوله عليه السلام الحنطة
بالحنطة الحديث يفسر له لكنه غير قاطع اذ لم يعلم به لاجز
فضل خالي عن عوض مشروط في العقد في الاشياء المعدودة
وبقي الخفاء فيما وراءها فبعد هذا البازصار غمره المشكل
وحكم المشكل الطلب ثم التامل فيطلب المراد في الحديث انه لا
معنى حرّم الربوا فوجدناه القدر والجنس ثم يامل فيه هل
هو صالح لتعليق الحكم به وساقى تمام هذا في الفيصل راسا

والمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ

قوله كالصلوة والزكاة والصلوة في اللغة الدعاء وذلك
غير مراد وقد بينها النبي عليه السلام في الفعل فطلب المفعول الذي
جعلت الصلوة لاجله صلوة اهو التواضع والخشوع او لو كان
المعهود ثم تناقل يتعدى الى صلوة الخساسة فيمن حلف لا يصل
ام لا واما الزكاة فهي النماء لكنه غير مراد وقد قال عليه السلام
ليس عليك الذهب في الحديث فيطلب المفعول الذي وجبت الزكاة
لاجله اهو ملك فصاب كامل فارغ عن الدين ومشتغول بغيره
فيه للتعدية قوله قبل براضاه وانما قال ذلك لانه المتساوية
تكتشف يوم القيامة واقطاع رجاء المعرفة بالحكمة باللغة
فيه لانه مستحيل لك وبيان بانه مختار ان اللفظ الذي
خفي المراد منه للسامع لا يخلو اما ان كان الحفاء فيه معنى
يرجع الى عدم الصيغة او لم يرجع اليها فان كان لولا فهو
الحق وان كان الثاني فاما امكن ذلك بالتأمل ولا فان
امكن وهو المشكل وان لم يكن فان كان مرجعا للبيان
المتكلم هو المجل في لافيه والمتساوية

والتعريف بالمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ
والبيان للمراد من اللفظ

القسم الثالث

وهذا كالقطعات في كتاب السور

وجوه استعمال ذلك النظم قولنا واما الحقيقة فاسم
لكل لفظ اريد به ما وضع له فالحقيقة فعيلة من حق الشيء
اذا ثبت بمعنى فاعلة اي حقيقة ان اراد به ما وضع له
او من حقيقت الشيء اي ايقتنه وهي فعيلة بمعنى مفعولة
اي متيقن فيها والتاء فيه بمعنى براسمية كما في العلامة
لالتاسم قولنا واما المجاز فاسم لما اريد به غير
ما وضع له اي المجاز اسم لكل لفظ اريد به معنى لم يوضع له
اللفظ وهو متفعل من جاز يجوز بمعنى فاعل كالمولى
بمعنى الوالى اي متعديك عن محل الحقيقة الى محل المجاز بقرينة
فالحقيقة والمجاز صفتا اللفظ يقال لفظ حقيقة ولفظ مجاز
في قولنا لمناسبة بينهما اي من ما وضع له اللفظ وبين غير
الذي اريد به وبه خرج الهمز لان الهمز هو ان اراد
بالشيء غير ما وضع له بلا مناسبة منه ومن وضع له كما لا
اهمال اللفظ به عن قادة الغرض المطلوب منه فان
اراد بطلان اللفظ من اللفظ ارادة غير ما وضع له وغير

وحيثما وجد ما وحيثما
خالفنا في الالفاظ

اعتناقه قبل التسليم دون اعتناقها ولو كان العبدان الحياة
لم يفتي عليها بالماذ كونا قولنا والفضاء انواع ايضا اي قسم
ملأته اقسام كالاداء قولنا يمثل معقول كعضاء الصوم للصوم
والصلوة للصلاة وهذا ظاهر قولنا ويمثل غير معقول الاداء
به ما لا نذكره العقل لان تلك العقل باباء لانه من حج الله تعالى
وعنه لانها قضاة هي من امارات العجز والسفاهة على الله ذلك
ودلك مثل المفدي للصوم في حق الشح الفاني وهذا لانه لا تغفل
الماملة من الصوم والمفدية لاصوة والامعنى اما صولة فظاير
واما معنى الصم امساك والقدرة اعطاء وانما جاز بقوله تعالى
وعلم المرءين بطبقونه معناه لا يطبقونه قولنا وما هو في موضع ارادة
كفضاء كبريات المعبد الركوع لان موضعها القيام وقد فانت
عنه فكان قضاة وهو غير قاد على مثل من عند قربة فكان شقي
ان لا تقضى لرا ان الركوع يسببه القيام والقعود انشأ بالمشق
لرأسفل ودلك وجوده وكذا حكمنا لان من ادرك برامم في الركوع
يصير مدركا لتلك الركعة فبالنظر الى هذا يكون اداء من وجه

وحيثما وجد ما وحيثما
خالفنا في الالفاظ

وقد شرع من جنس هذه الكبريات في حاله لا انحطاط وهو كبر
 الركوع فيتوكل بها احتياطاً **قوله** وجوبه لغده في الصلوة
 للاحتياط **قوله** عما يقال ان الغديه لما ثبتت نصاً غير معقول
 فكيف عذمتها الى الصلوة قياساً وشرطه كون الحكم في ^{الصلوة} لا اصل
 معقولاً فقال انما اوجبت لها للاحتياط لا بالقياس بيانه ان
 ثبوت الغديه عن الصوم كمثل ان يكون معلولاً بعلة العجز
 والصلوة نظير الصوم بل اهم منه لكونها حسنة في نفسها فانها
 تنادي بافعال واقوال وضعت للتعظيم والصوم حسن لغيره
 النفس بامانة بالسوء كي يرتاض فصار وسيلة الى العبادات
 ولا سكران المقصود احق بالوعاية والحفظ مما هو وسيلة تحت الفدية
 والصلوة على هذا التقدير وكذلك ان لا يكون معلولاً فلا تجب
 فلما احتمل الاوجه من انما بها احتياطاً ثم ان كان واجباً فقد ادا
 ولا يكون متراً مبثراً ليس به باس وهذا لا نقول انما جازى عن
 الصلوة قطعاً كما نقول في الصوم وقد قال محمد بن اسمعيل في الزيادة
 تجزئه ان شاء الله **قوله** كالنصديق بالقيمة عند فوات ايام

الضحية هذا المرفوع استبعاد وليس بقيس عليه اي وجوب الغديه
 للاحتياط بناءً على احتياالي التعليل نظير النصديق بالقيمة في كونه
 واحياً للاحتياط بناءً على اتصال برصالة بيانه ان الضحية عباد
 ماله ولهم شرط لها الغنك والمشيروع المعهود في ذكر النصديق
 بالعن كما في الزكوة وغيرها وهذا لان شكر كل نعمة انما يحجبها
 كشكر سلامة الاعضاء بالخدمة وشكر المال برفع بعضه فاحتمل
 ان يكون بر اصل هو النصديق لكن الحكم انقل الى بر راقية اياها
 تطيباً لطعام الضيافة فاذا فوات ذكر عباد الى بر اصل وكذلك
 ان يكون بر اصل هو الضحية لان النص ودد بها فيسقط نفوت
 وقتها لا الى خلفاذا لا تعقل وجه القربة فيها فلم تعتبر احتمال
 برصالة ايام النحر مقابلة المنصوص المتيقن وعملنا به
 اذا فوات المنصوص نفوات وقته احتياطاً في باب العباد
 وليس بطريق الخلافه اذ لو كان كذلك لقاد الحكم الى الضحية
 العام القابل لكون بر راقية مشروعة فيه نفلاً جعلاً حيث
 تعدد لان طريقه طر كونا **قوله** ومنها ضمان المقتضى

بالمثل أي من أنواع القضاء في حقوق لعباد فإن القضاء ينقسم
 فيها انقسامه في حقوق الله على قضائه ان المقصود بالمثل قضاء
 بمثل معقول لا استواءها في الصوة والمعنى وهذا المثل سابق
 على المثل معنى لا صوة وهو القيمة في ضمان العروان اذ فيه
 خبر حق المالك من كل وجه **قوله** او بالقيمة وذلك فيها المثل
 لكن انقطع من احدى كالعزدي المتقارب وفيه المثل كالمفاتيح
 فهذا قضاء بمثل معقول الحق المماثلة بينهما فيما هو المقصود منها
 وهو المماثلة غير ان حتى المالك كان متعلقا بالصوة والمعنى كان
 هذا قاصرا فما امكن رعايته فيها لا يصار اليه **قوله** وذلك
 النفس لا طرفا لما لا أي هو قضاء بمثل غير معقول اذ المال لا
 يملك النفس لا صوة ولا معنى لان مراد من مبتذل لما سواء والمال
 مبتذل فانعدمت المماثلة صوة وهو مال كذا هذا مملوك فاشقت
 معنى **قوله** واداء القيمة فيما اذا تزوج على عبد بغير
 أي هو قضاء في معنى اداها اما كونه قضاء فلان قيمة الشيء
 غير واداءها قضاء له فيكون لا يصلح هو المبيع ولهذا اذا

وهو السابق

التابع

في المعنى لا يصار اليه

اماها

اتاهما بعد وسط تجبر على القبول واما بيان ان فيه معنى لراد
 فلانه لا يتمكن من تسليم المبيع الا بالتقويم فيكون القيمة
 اصلا من هذا الوجه من جهة المبيع فلو اتى بها تجبر ايضا على
 القبول **قوله** وعن هذا أي باعتبار ان المثل الكامل
 سابق على المقاصد قال ابو حنيفة رحمه الله اذا قطع يدا انسان
 عدا فقتله للولي ان يقطعه ثم يقتله لانه مثل ليراد صوة
 ومعنى وقالا لا يقتله ولا يقطعه لان اقدام العاني على القتل قبل
 حصول البر من القطع دليل على تحقق موجب القطع وهو السرية
 الى النفس والقتل من الولي يكون سلا كاملا لانه يقول هذا من
 المعنى فاستام حث الصوة فاذا كرنا وما والا فممنوع لانه
 قد يكون ما حيا مان كان القاتل غير القاطع فانه يحق القصا
 على المقابل خاصة **قوله** لولا يوم الخصومة لان المثل الكامل
 سابق لما قلنا وهو موهوم بان يصير الى اداه فلا يصار الى القا
 بدون الضرورة والضرورة لولا الخصومة فتعذر وقتها وعرضها
 رحمه الله يوم الغضب لانه هو موجب للضمان لا الخصومة فاعتبار

في القطع من القتل
 عند الولي

ولا يصح للمولى اذا
 انقطع المثل

فتمت المضمون وقت تحقق سبب الضمان أو من اعتبارها والخصومة
 وعند مجرد رجوعه يوم لم يقطع لار الواجب هو المثل انما يصح
 الى القيمة للغير عنه وانه بالانقطاع قوله ولنا المنافع لا من
 بالانكاف كما ان المثل المعقول نوعان كامل وقاصر لا ثالث لهما
 وحسب لم يوجد واحد منهما امسح لرا بجواب لان ضمان الغرضان متقد
 فالمثل والامثلة هي العين والمنفعة صون وذلك ظاهر وكذا مع
 اذا العين مال تقوم بخلاف المنافع ولا يلزم ورود العقد عليها لانه
 بناء على علم العين مقام المنفعة للحاجة ولم يتحقق في الغيب
 الاحالة اذ حق المفضول منه شاخرا الى ارجاء بخلاف العقد
 قوله والقصاص لم تضمن بعقل القائل كمن وجب عليه القصاص
 اذا قتل احدا لا تضمن الساني لمن له القصاص سيما عندنا لا لا
 مثله سقط اعتباره والقصاص وان تقوم في حق من وجب
 عليه الحاجة الى احياء نفسه حتى جان ضلع المريض عنه على جميع المال
 فغير منقوم في حق غيره فلا يكون المال المتقوم مثله قوله
 وبذلك الحكم لا تضمن نفع اذا شهدوا من وطى امراته انه طلقها لانه

بالشهادة بالطلاق
 بعد الدخول
 م

او واحدا ما شأتم رجعوا لم تضمنوا للزوج شئنا عندنا لا النوع
 المماثلة من طاعة القوة وهو ملك النكاح ومن المال اذا الملك
 تقدر من قامت به على المصروف في المأكل والمال عن
 متقوم فامسح الضمان لعقد شرطه قوله ولا بد للمأمو
 من صفه الحسن اذ الحسن ماله عاقبه حميدة والمأمو منه اقا
 واجب تعلق الثواب بفعله والعقاب بتركه او مندوب
 سعلق الثواب به فقط ولا سكر ان ما تعلق به الثواب يكون
 له عاقبه حميدة فيكون حسنا ثم هو من قضية حكمة لرا امر اذا
 الحكيم لا يخلو عن قضاء صفه مستدعي عاقبه حميدة لا من قضية
 نفس لرا امر لانه قد يرد من السفيفه بالقبيل قوله وهو اما
 ان يكون لعنه كركني لرا بان الصدوق والراقران قوله
 وهو اما ان لا تقبل السقوط او يعمله اي ما حسن لعنه نوعان
 احدهما لا يعمله سقوط وصف الحسن عنه وراخر يعمله فالك
 لا يعمله لرا بان يسه على وصفاة غير انه دكان تصديق
 وهو ركن لازم لاحتمال السقوط بحال لو تبدل صدق يكون

ضرورة ان لا امر
 حكم م

كفر على أي وجه كان واقرا وهو ركن ملحق بالصدق بل كنه
 كنه المسقوط في بعض الاحوال مع بقاء صفة الحسن فيه
 حتى انه لو بدله بصدق بعد رركه لم يكن ذلك كفرا منه
 وآت الذي يقبله فكما الصلوة فانها حشفت المعنى وبها
 من التعظيم لله تعالى وذلك حسن في نفسه لكن اذا وقع التعظيم
 في غير حقه بان يكون في اوقات المكروهة او في غير حال المظن
 بان يكون محرما وقد يشوبه القبح فتسقط صفة الحسن عنه
 قوله او يكون ملحقا بهذا القسم لكنه مشابه لما حسن المعنى
 في غير أي يكون ملحقا بالحسن لعينه فعلى هذا صار الحسن
 المعنى في عينه ثلاثة اقسام احدها ما حسن لعينه وانه قسمان
 احدهما ما لا يقبل سقوط وصف الحسن عنه والثاني ما يقبل
 والثالث ما الحق به وذلك مثل الزكاة وبيان هذا ان الركن
 تملك المال المقدور من الفقر على طريق الكفاية بامر الله تعالى
 وانه خير محبة فيكون حسنا لعينه لكن حسنه ليس حسن العباد
 لا ايصال النفع يستوي فيه الصدقة والهبة وسنذكر

التملك من الفقر والغنى فيكون حسن هذا القسم دون حسن
 القسم الاول فلم يجعل منه لكن الحق به لما ان الزكاة لم تقع زكاة
 الا بواسطة الفقر المحتاج فيكون الحسن فيه باعتبار الحاجة
 في الفقر واحتياج الفقر الى الكفاية بخلاف ما على اتياء على هذا
 الصنف لا يصح باثره الفقر فلا يخرجها من ان يكون حسنة لعينها
 قوله او لغنى يعنى او يكون المأمور به حسنا لغنى أي الموصوف
 بالحسن هو الغنى لا نفس المأمور به بل المأمور به وسيله الى ذلك
 الغنى اما من حيث التسبب كالسعي للجمعة او لكونه شرطا للصحة
 كما كالوضوء للصلوة قوله وهو اما ان لا تنادي في ذلك الا بعد
 كما كالوضوء فانه حسن المعنى في غيره وهو التمكن من اداء الصلوة
 لا في نفسه لانه قاطر وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا
 يصح بذون النية وانما المقصود منه الصلوة وذلك لا تنادي
 قوله او تنادي كل جهاد فانه ليس بحسن لعينه لانه تعزيب
 عباد الله وتخريب البلاد وانما حسن المعنى بعبادة الله تعالى واداء
 اعدائه وذلك يحصل بنفس المأمور به فصارت

بنفس المأمور به
 ٢

قوله او يكون حسنا الحسن في شرطه بعد ما كان حسنا المعنى على
 كالصلوة او لمحقابه كالزكوة وهذا الضرب بجح ما حسن المعنى
 في عنده من ضرورية الملائمة وما حسن لغرض اذ كل واحد من الامان
 والصلوة والزكوة والوضوء والجهاد حسن المعنى في شرطه بعد ما
 حسن لغرضه والمعنى والانعكاس بان تخصيصه بقوله بعد ما كان
 حسنا المعنى بعينه ومحقابه تشير الى انه لا ينظم ما حسن لغرض
 فلا نستقيم القول بانه يحج القسمين لانا نقول ان القسم الثاني
 وهو الذي حسن لغرضه لا يخلو عن احد القسمين بل اولئك اعني
 ما حسن لغرضه وما الحق به فاقصافه بالحسن يكون بحسن
 احدهما وذلك لان الحسن في الحقيقة لا يعز والقسمين وهذا
 ظاهر والقسم الثاني حسن لغرضه في غير ذلك الغير اما
 ان يكون حسنا لعنه او لمحقابه وذلك بالضروة فاستقام
 قولنا انه يحج القسمين قوله وهو نوعان اي ذلك الشرط
 وهو القدرة نوعان احدهما مطلق وهو اذ في ما يمكن به المأمور
 من اداء ما لزمه بغيره كالزكاة والباقي وذلك ايضا نوعان والثاني

والقدرة الى
 يمكن بها العبد
 من ادائها لربه
 وهي نوعان

كامل فصار هذا الشرط ثلاثة انواع اما احده نوعي المطلق فبانه
 يصير الفعل في حق الجواز عقلا وان كان نادرا عادة كما اذا
 صار الكافر او الصبي او الحاضر اهلا ولم يبق من الوقت لاداء
 يسع فيه الحرمة فانه يجب عليهم لاداء عندنا خلافا لغيرهم
 واثرة هذا النوع في لزوم لاداء الملقضا حتى انهم لا ياثرون
 بترك لاداء واما الثاني فبانه يصير الفعل عالت الوجود
 واثرة في لزوم لاداء وفي لرا ثم يتركه كما اذا صار ذاهلا وفي
 الوقت سعة والثالث وهو المسح بالكمال ما شقيره الواجب
 فيصير سحاسهلا وتذو رحة وجودا وعونه قوله والشرط
 توجهه اي شرط وجوب لاداء توجه القدرة وهي التي يصير بها
 الفعل في حق الجواز عقلا اذ في لزوم لاداء بدونه حرج
 لاحقيته لان لكل شرط محقق لاداء وحمله ذلك انه شرط
 لنفس الوجوب السبب لاصلية فقط والوجوب لاداء القدرة
 المتوجهة لاداء حقيقة القدرة قوله وكامل وصفه به
 لانه راد على لاداء في رده حيث يمكن المكلف من الفعل مع صفته

اليسر **قوله** ودوام هذه القدره شرط لدوام الواجب لانها
 لما كانت ميستره غيرت صفة الواجب على اصله لمكان الى اليسر
 وقد كان صفة الواجب لا شرط له لانه يوجد بلصل المقدور بدونها
 والموصوف بصفة لا يبقى بل بها فشرط دوامها بخلاف الممكنه فانه
 لا اثر لها في التغيير بل الفعل لا يتصور بدونها فكان شرطاً محققاً
 فلم تسترط دوامها لبقاء الواجب **قوله** حتى تبطل الزكوة يعني
 لما شرط دوام هذه القدره لدوام ما وجب بها تبطل الركن بهلاك
 النصاب لكونها واجبة بالقدره الميستره حيث غلقت بالمال الموصوف
 وقد هلك وكذا العشر تسقط بهلاك الخراج وكذا الخراج اذا ^{صل}
 الزرع آفة لما بينا **قوله** وهل ثبتت صفة الحواز الى آخر
 وتكلموا في تفسير الحواز والجزاء والصحة في العبادات فعندنا
 هو حصول الامثال باتيان المايهوبه كما وجبت ثم سقوط الاعلاء
 والمضاء بناء عليهم ان لم يؤد به كما وجب كبت ولا فلا وعندهم
 تفسيهم سقوط المضاء عنه وذلك لانعرف بالامر انما يعرف
 بوليها لا يدرك ان من حاصبه قبل الوقوف لزومه بل امثالها بالصفة

١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠

والاعراض عن الفقهاء اربعة والعشرون المسمى بالامر

مع ان القضاء لازم عليه فعلم ان بالامثال لا تعرف سقوط المضاء
 ولا ان النهي عن الفعل الشرعي لا يدل على الفساد ولهذا لو صلى
 لارض المفضوبه بغير مجزيه واذا كان النهي لا يدل على الفساد
 قال امر لا يدل على الحواز فلنا لولا الحواز على تقدير حصولها ذكراً
 للزم تكليفه ليس الوسخ اما الحجة اذا فسد وقتل لعدم امثال
 فيه لانه لم يؤد على الوصف الذي امر به واما لزوم المضيح
 القاسم مع انه يكرهه الحجة الصحيحة في القسمة القابلة فيما جريد
 لما ان الاحرام انعقد للامر ما شرعاً فاذا انتهت فاسد يخرج عن
 عموم هذا الامر ايضا لانه اتى به على الوجه الذي امر به والنهي
 عن الصلوة في الارض المفضوبه متعلق بشغل الارض وهو ليس
 ولا وصفها فلذا لا تقصد **قوله** واشفاء الكراهة قال
 ابو بكر الرازي الامر قويمنا ولا هو مكره شرعاً كاداء العصر
 آخر الوقت وطواف المحدث فلنا ان الامر الملة في طلب الفعل
 من اذن وبالاذن الكراهة فلان ينشئ بالامر وهو اعلى الى
 وكراهة العصر والطواف للمناسبة بعيد الشمس لو عصف

تنبيه

الاسمى منه الجواز عننا خلافا
للمسألة ٢

الطائفة وهو الحديث للصلاة والطواف **قوله** وإذا غم
صفة الوجوب لما هو فيه كما في قوله عليه السلام من حلف على ميم
وواو غيرهما خيرا منها فليتكفر به لبيات بالذي هو خير لا تبقى صفة
الجواز عندنا وعند السافعي رحمه الله تبقى لأن الوجوب دفع للحرج
عن الفعل مع اثباته على الترك والحواز دفع للحرج عن الفعل فيكون
جزء الوجوب فلا معنى باسماء كلة لا محالة لجواز انقائه بانفائه
جزء آخر ولهذا لم ينسخ جواز الصوم عما شؤنا، باقتراح وجوبه
قلنا ما ثبت ضمنا يبطل باسماء، بالتضمنه وكونه جزءا ممنوعا إذ
هو دفع الحرج عن الفعل والترك ولذا اختير العبد فيه وفي الوجوب
ثبتت الحرج على الترك حتى أنه لم يختير فيه فيما فيان وجواز الصوم
نا على أن الصوم مشروع فيه حقا للعبد كما في سائر الأيام لا بموجب
ذلك برأيه **قوله** مطلق عن الوقت أي لم تذكر له وقت **قوله**
كالزكاة أي كما الزكاة صفة المضاف إقام المضاف إليه مقامه
ليعلم أن المقصود من كونه مطلقا أو مقيدا معرفة كيفية الملوحة
قوله وهو على التراخي معناه أنه يجب مطلقا عن الوقت والتخيير

على موضوعها البعض م

وہرام نوعان

الله غير انه لو مات قبل براد او ما ثم تركه وكان الحسن الكرخي
 رحمه الله يقول انه بوجوب براد على الفور لان براد بالشيء يعنضي
 تغلق المصلحة المختلفة باختلاف اوقات براد او مطلق براد
 بقيد العلم بتركه او لا وقات مكان براد ولا يثبت في ما بعد
 ثم المتعارف بالامر بيان الوجوب ولا اعتقاد وراعتا دبت
 بمطلق براد فكذا الوجوب فكنا قول القائل غير افعل الساعة
 مقيد وهو نوجب براد على الفور وقوله افعل مطلق فلو اقتضى
 هذا الفور لصار حكمه حكم المقيد فلم يبق المطلق مطلقا وهذا
 مع قوله لئلا نفور على موضوعه بالنقص قوله وهو اي المقيد
 بالوقت اما ان يكون الوقت ظريفا للمؤدى فيؤدى في بعضه ويطا
 للاداء فيفوت براداء بفواته ويسمى للوجوب بمختلف الواجب
 صفته وينفسد قبل وجوبه كوقت الصلوة قوله وهو اما ان
 يضاف اي الوجوب اما ان يضاف الى الحسن براد لانه لما جعل
 الوقت سببا للوجوب كونه ظرفا للاداء امسح ان يجعل كسببا
 لان اعتبار جانب السببية فيه يعنضي باخبر براد عن الظرف واعتبار

15

— 10 —

جانب الطولية مقتضى تقديم الحكم على السبب ليس بعد الكل مقدار
 معلوم فوجبان محال جزأ منه سببا لكونه متيقنا والجزء السابق
 أدلى به لعدم ما يترجمه فافاد الوجوب وصحة إراداء الوجوب
 إراداء اذ ذلك الخطاب وهذا لأن وجوب إراداء انفصل عن
 نفس الوجوب كما في من الجس ومهر النكاح **قوله** أو إلى ما لا يشترط
 الشرع يعني أن لم يؤد بعد ما انقضى الجزاء ولا انشئت السببية
 إلى الجزاء السابق فيضاف الوجوب إليه فافاد انفصل إراداء به فقرر
 ولا تنقل إلى المآل وذلك لأن ما انفصل به إراداء أو إلى السببية
 من غير لكونه أقرب إلى المقصود ولم يحز بقدرين على ما سبق
 إراداء اذ هو مختلف ذاتا ولذا قلنا تحال الصلوة على من صار
 أهلا بعد الجزاء لا ولو تفرقت في إراداء لما وجبت عليه كما إذا
 صار أهلا بعد دهايا لوقت **قوله** أو إلى الجزاء الناقص عن وقت
 الوقت بأن لم يؤد قبله فتعين السببية فيه ضرورة اذ لم يقع
 ما تنقل إليه فيعتبر حال المكلف في الإسلام والبلوغ والعقل
 والجنون والسفر والإقامة والحيض عند ذلك الجزاء اعتبار

صحة

ما يصح إرادته ولا كذلك المحاذ فانه وإن لم يرد به ما وقع
 له اللفظ مقدار زبد به ما صلح له اللفظ لمناسبة بينهما
 معنى وداتا ثم مثال المحاذ من الحقيقة مثال القياس
 من النص والحقيقة لا تعرف إلا بالتوقف كالنص
 ويسترط التأمل للمحاذ في محل الحقيقة في المعاني المتشبهة
 اللازمة للحقيقة كما يسترط التأمل للقياس المتصور
 علة المعاني المؤثرة في استدعاء الحكم وكما يفقر
 القياس إلى القياس والمقيس عليه والمقيس والقياس
 والحكم والعلة كذلك المحاذ يفقر إلى المستعبر والمتعارف
 والمستعار له ولا استعارة والمستعار وما يقع به الاستعارة
 لكن المحاذ تعدية اللفظ بالمعاني اللغوية والقياس
 تعديه الحكم بالمعاني السبعية **قوله** لأنه ضروري اذ
 لا يصار إليه عند إمكان العمل بالحقيقة لكونها أصلا
 اذ المقصود من وضع لفظا لتحصيل تراغراض المتعلقة
 بمعانيها وذلك لما يحصل اذ يريد باللفظ ما وضع له

في
 الكلام
 على
 ما
 سبق

والمجاز نحل به وكانت الحقيقة أصلا وإنما يصار إلى المجاز
عند تحزير العمل بالأصل كمنع عطل الكلام عن إرفادة
ومثله لا يتم كالمقتضى فإنه لما ثبت ضرورة تصحيح الكلام
لا يتم على مذهبه كذا هذا ولهذا احتج بعموم قوله عليه السلام
لا تبغوا الطعام بالطعام وإنما أن يعارضه النهي عن بيع
الصاع بالصاعين لما أنه مجاز وبيان المعارضة أن النص
لأنه هو المحرم على العموم حقيقة وهذا مجاز إذ حقيقة
الصاع الخشبة المنقورة وهي غير مرادة بالإجماع وإنما أريد
المصنوع وهو مخصوص بالوصف وتخصيص الشيء بالوصف
يدل على نفي الحكم عند عدمه على مذهبه قوله أن يتم
الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة ومنع هذا الكلام أن الحقيقة
قد تم فكذا المجاز إذا العوم للحقيقة ليس باعتبار أنها
إذ ذلك يقتضي نفي وجود الخاص أصلا لأن العموم فيها لو
كان باعتبار كونها حقيقة للزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
حيث يراد باللفظ ما وضع له اللفظ وهو الفرد الواحد

لأنه لا يثبت إطلاقا ولا يثبت نفي ضرورة

مع ما لم يوضح له اللفظ وهو العموم وذلك باطل فاعلم أن العموم
فيهما ليس باعتبار كونها حقيقة بل باعتبار دلالة زائدة على
ذلك كمدحول الألف واللام في المنكحة أو التحاق الوصف
العام بها أو وقوعها في موضع النفي وغيرها فإذا وصفت
أحدى هذه الدلالات في المجاز تعلم عملها كما في الحقيقة
بخلاف المعنوي لأنه غير ملفوظ فكيف يتحقق فيه ما هو
من خصائص اللفظ ولأن المقصود به تصحيح المنطوق
أدنى ما يتحقق به الصحة قوله وقد كثرة كتابه بعد
كقوله خذوا زينتكم عند كل مسجد وقوله يربوا أن ينقض
فأقامه وقوله فابسأل يحملها وأسه تعالى على عن أن الحق
العجز والضرورة ولا تكلم أن المعنوي ضروري ومع ذلك
يوجد كتابه أسه على لا ضرورة في حق الكلام دون التكلم
وذا لا يدل على أن التكلم به يكون ضروريا فإن وجود المخبر
شروط لصحة الخبر ولا يدل على كون بالخبر ضروريا لأن
المعنوي من باب الاستدلال وكانت الضرورة فيه واجبة

الكلم

الى المستطرد اما المجاز من قسم استعمال النظم في البسان وهو
 شغل المتكلم وكلمات الصرور فيه راجعة الى المتكلم
 قوله وللهذا جعلنا لفظة الصاع في حديث ابن عمر رضي الله
 عنهما لوجود دلالة التعميم وهي اقتران اللفظ اللام بصاع
 نكرة ليس جنسها معهود والذي استعمله اللفظ وهو
 ما يحويه الصاع قابلا لصفة العموم يعنى قوله والحقيقة
 لا تسقط عن المسمى اى لا تسقط لاسم عن المسمى مادام المسمى
 ما قيام معنا يستحق اطلاق هذا اللفظ عليه بانه ان الرب
 اسم للوالد حقيقة وللمجد مجازا فمن ثنى اسم الرب عن الوالد
 وقال انه ليس باب فقد انحط لان في صحة النفي ابطال
 الوضع اما اذا نفي اسم الرب عن الجد وقال انه جد وليس
 لا انحط لانه مستعار فكان الحقيقة والمجاز بمنزلة الملك العادل
 قوله ومضى امكن العمل بها سقط المجاز لان المجاز خلف اللفظ
 لا يوجد وجود لاصل قوله فكون العقد لما انعقد
 دون العزم اى حمل لفظ العقد على ما انعقد اليه والى

تمت

التميز

للم

من حمله على العزم والقصد اذ العقد في لاصل الشد
 والربط ثم يستعار للبع وغير لما ان فيه ربطا بربا
 بالقبول على وجه انعقد اجزمها بالآخر فيستعمل عقد
 يستعار لما يكون سببا لهذا الربط وهي عزيمة القلب
 واذا عرفت هذا حملنا العقد المذكور في قوله تعالى ولكن
 نواخذكم بما عقدتم لراى ان على اليمين لان العقد لما انعقد
 من اليمين اقرب الى الحقيقة لما فيه من ربط المقسم به بالمقسم
 فكان اولى فلا تحجب الكفارة في الغموس اذ هو غير منعقد وقال
 انه عيانة عن القصد اى بمعرفة وكسبت لانه قال تعالى آية اخرى
 بما كسبت قلوبكم فعلم ان العقد لربا لى العزم والكسب
 ولهذا سميت العزمة عقيدة فتجب الكفارة في الغموس لوجود
 العزم قوله والنكاح للوطى دون العقد اى لفظ النكاح
 على الوطى اولى من الحمل على العقد لان النكاح في اصل الوضع
 الضم وحقيقة الضم في الوطى لا في العقد وسمى العقد به
 لما انه سبب يتوصل به الى كل الضم فكان الوطى احق به لراى

حله

في موضع تغذو حمله عليه محمد بن محمد على العقد والمضم حمله
 على العقد حتى لا يوجب حرمة المصاهرة بالزنا لعدم العقد
 قوله ويستحيل اجتماعهما مراد من مطلق قيد مراد من لانه كود
 اجتماعهما من حيث الناول طاهر كالاختيارين على المراد انما
 الحقيقة والمجاز أي البنين وبنى البنين وانما يستحيل الاجتماع
 لان الحقيقة ما استقر محله بأصله والمجاز ما انفصل عن المحال
 ان يكون الشيء الواحد مستقرا في محله منتقلا عنه في زمان واحد
 كما استحال ان يكون الثوب على اللابس ملكا وعارية معا فان قيل
 اذا استعار الراهن الثوب الموهون ولبسه يكون ملكا وعارية
 قلنا ذلك ليس بعارية حقيقة اذا العارية تملك المنافع بغير
 عوض والمرتين غير مال لها فلا يتصور التملك منه قوله
 يستحق النصف أي نصف الثلث وانما استحق النصف لان
 المنى له حكم الميراث والموصية ولم يستحق النصف
 البناء في موالى لانهم وان تشبوا اليه ايضا لكن لا بطريق
 الحقيقة بل بطريق المجاز وهذا لانه لما اعتق برؤوف فقد

لا يحكم بانه

حتى لو وصية للمولى لا يراد له مولى المولى
 اذا كان له مولى واحد

والجواز في مراد من بنى الميراث مراد

اجت ما لكتيه لراعتا ق فصا ريد لك مستبدا لا اعتبارهم فيشوا
 اليه حكم السببية مجازا قوله ولا يلحق غير الميراث بالخير
 أي لا يلحق الميراثية المسكونة بالخير في إيجاب الحدة لان
 النص الواو في تحريم الميراث وإيجاب الحد بشرطه لا ينافي
 بساير الميراثية المسكونة حتى لا يحل الحزن ما لم يسكن إلا الاسم
 الذي من ماء العتب المشتد حقيقة ولساير الميراثية مجاز
 قوله ولا يراد بنو نبيه بالوصية لانه أي اذا وصى
 لاولاد فلان اولاد لانه وله بنون وبنو بنين ان الوصية
 لانه دون بنى نبيه قوله ولا يراد المستر باليد أي في حق
 استفاض المطهرات لان المجاز وهو الوطى مراد بالاجماع حتى
 يجوز البيعة للمخت بهذا النص قوله لان الحقيقة فيما
 سوى الميراث أي الحقيقة في الفصول الثلاثة وهو الوصية
 للمولى والميراث والوصية لانه والمجاز فيه أي الميراث وهو
 المستر باليد مراد فلم يبق بآخر وهو المجاز في الفصول الثلاثة
 والحقيقة في الفصل الرابع مراد بالاستحالة اجتماعها بلفظ

منها
 ودوا ولا اسم النسخ

على البراءة والموازي
بوجه التبرع والبر
ظاهر لاسم صانعها

واحد قوله وفي برائتنا جوابا لشكك مقدّر وهو ان
نقال انكم سمعتم من الحقيقة والمجان فيما اذا اطلب البراءة على
برائتنا والموازي فانه يدخل فيه البنون ونوايبتهم كذلك
يدخل فيه الموازي وموازي الموازي فقال انما يدخل الفروع لان
ظاهر لاسم صانعها وكحقيق هذا الكلام ان اسم برائتنا
والموازي كما يقع على البراءة المعنى يقع على ابن البراءة ومعنى
المعنى ايضا قال الله تعالى ما بنى آدم ونقال هم موازي بني هانم
فكان لاسم مظاهري دليل على دخولهم تحت البراءة لكن يبطل
العمل بذلك الظاهر في حكم لا يثبت بالشبهة كالوصية وما
يضاهيها التقدم للحقيقة لانها حقيق ان براد فبقى ظاهر
لراسم شبهة لان السببه ما تشبه المات وليس ثبات ون
حيث ان هذا مننا واللفظ تشبه المات لكنه لم يثبت
اد هو غير مراد باللفظ والبراءة ما يثبت بالشبهات ملاقيه
من حقن الدم ولهذا يثبت بمجرد لاسانها وانها صوته
المسالمة لاحقيقتها واعتبرنا الشبهة في صيانه دما بهم

على البراءة والموازي
بوجه التبرع والبر
ظاهر لاسم صانعها

والحقناهم باصولهم بناء عليها قوله بخلاف برائتنا هذا
جواب اسكندر براد على الجواب وهو انكم تركتم اعتبار هذه
السببه في برائتنا على برآباء ولما ميات في براد والجدات
فقال انما ترك ذلك لانه براد والجدات لان ثبوت الحكم
ما اعتبار السناد للظاهرى يكون بطريق التبعية وذلك
مليق بالفروع وهم انما لاسماء وموازي الموازي دون براد
وهم براد والجدات لان فيه جعل براد لتعا والشيء اصلا
ودلك نقض براد على المعقول وان قيل سيكل بقوله
حرمت عليكم امهاتكم فقد اردت بهذا النص لرام والجدات
ايضا مع انعدام الشبهة فلما ان لرام هي براد لفة يقال
لمكة ام القرى فيمننا وللمص لهن حقيقة او نقول حرمت
ثبتت بالاجماع او بدلالة النص وجه ذلك انه لما ثبتت
العمات وهن اخوات لراب ولما اتصال بينهما اتصال مجاوة
فلان ثبتت حرمة ام لراب وبينهما اتصال جبرية بالطريق لراوى
وكذا هذا في ام لرام قوله وانما يقع جواب عما اورد على

على البراءة والموازي
بوجه التبرع والبر
ظاهر لاسم صانعها

لواصل وهو ان الحقيقة والمجان لا يجتمعان فقول انهما اجتمعا في
 ما اذا حلف لوضع قدمه في داره لانه موضعين احدهما
 في النسبة اذ جعلتها للملك والنسبة اليه بالاجارة مجازية
 وقد بحث في الصورتين والثاني الفعل بان حقيقة
 وضع القدم هو ان تضعها حافيا اما وضعها مشغلا
 فليس بوضع اياها حقيقة ومع ذلك بحث في الوجهين
 اعني في الدخول حافيا ومشغلا فقال انما يقع على الملك
 والارجارة في النسبة وعلى الدخول حافيا ومشغلا في الفعل
 ما عسا رعموم المجاز اما النسبة فلانه يراد بها نسبة السكنى
 لانسبة الملك لان الحامل على الممن هو القبط الذي ملحه
 من صاحب الدار لا معنى في الدار ولها الدخول اذ املوكة
 لفلان لكنه غير ساكن فيها لا بحث لكونها غير منسوبة اليه
 بالسكنى في نسبة السكنى للملك والعادة سواء وامتناع
 الفعل فلان وضع القدم هنا مجاز عن الدخول عرفا
 فكان مراد الخالف من هذا اليمين المنع عن الدخول بطريق

اطلاق اسم السبب على المسبب لا عن نفس الموضع ولهذا الموضع
 القدم ولم ندخل لا الحنث والدخول يوجد في كل واحد
 من الخالفتين فينتج الحنث لغوهم الدخول قول لان المراد
 باليوم الموت لان اليوم من قول بفعل ممتد وهو ما قبل
 ضرب المتك كاللبس مراد به بياض النهار لان كل واحد ممتد
 فينا سبان قال الله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة
 واذا قرن بفعل لا ممتد كالقدوم مراد به مطلق الوقت
 لان الوقت غير ممتد فناسر بالفعل الذي هو غير ممتد قال
 الله تعالى ومن قولهم يومئذ ينزل الله فيل من فوق الزحف
 ليلا او نهارا بالحقة هذا الوعيد قول واما ارسلنا
 واليمن جواب عما قبل على قول الحنفية ومحمد رحمه الله
 انها جعلت هذا القول عند اداء اليمين نذرا وبمناخه
 او حسا القضاء والكفارة عند فوات الراجاء وفيه جمع
 من الحقيقة والمجاز يقال ان هذا القول ليس صحيح بل هو
 مذكور بصيغته وهو قوله تعالى اذ هو وضع للايجاب وهو

اداد الله على ان اعوم رجسا و فوك به الهمس
الانه مزارضهم بين كوجهه و كثر المطا الغريب
كلهم كور كوجهه و غير الامتعا و الامتعا
بلا السيف م

التذم من محوجه وهو الوجوب لان اجابا بالمباح يستلزم
 تحريم المباح فان ترك المنذر وقبل المنذر كان مباهيا
 وبعد صار حراما وحرم المباح بمن قال له تعالى يا ايها النبي
 لم تحرم ما احل الله لك الى قوله وفرض الله لكم تحلة ايمانكم
 اي قتر الله لكم ما قبلتون به ايمانكم وهي الكفارة واذ كان
 كذلك لا يكون جمعا من الحقيقة والمجان وهو كثر القرب
 فانه تملك صبيغته وهو الشراخي بمحوجه وهو الملك
 اذ يستحيل ان يكون الشراخي الجالب للملك محبة سالبا له
 من ملك المحبة لانه ان الشراخي للملك والمملك القرب
 علة العنق ويضاف العنق الى المشرايين بواسطة قول
 صورة او معنى لان كل موجود موضوع يكون له صورة
 ومعنى لا مالت لها فلا يكون لرا اتصال ثوبا باعتبار الضوء
 او باعتبار المعنى والمراد بالمعنى المعنى اللازم المشهور كامر
 قول في تسميته الشجاع اسدا وهذا نظير الاستعداد
 بواسطة لرا اتصال منها معنى وهي السجاعة فانها وصف خافق

والطريق

لازم مشهور فصحت لرا استعانة به وقوله والمطر سماء فظير
 لرا استعانة بواسطة لرا اتصال بينهما صورة لرا لسماء في اللغة
 عبارة عن كل عالي يقال كل ما علا فوقك فهو سماء فيكون السحاب
 على هذا سماء والمطر من السحاب نزل فيتحقق لرا اتصال بينهما
 صورة فاستعانة به والى الله تعالى وان لنا السماء علمهم من رايها
 اي المطر قول وفي الشرعيات اعلم ان لرا استعانة لم تحقر
 باللغة وان لرا اتصال من اللفظ شرعا صلح طريقا للافتقار
 ما اتفاق اللفظ بها وهذا لان حكم الشرع متعلقا بلفظ شرع
 سببا لان اللفظ لا يثبت من حيث يتعقل لرا واللفظ دال عليه
 لغة والكلام مما يتعقل ولا استعانة به لا يتعقل واذا عرف
 هذا سلكت كلا طريقا لرا استعانة في الشرعيات فكان لرا اتصال
 من حيث السببية والتعليل اي اتصال السبب بالمسبب
 واتصال العلة بالمعلول فظير الصورة في المحسوس فكما لا
 اشتراك من السماء والمطر فكذلك لا اشتراك من السبب والمسبب
 ولا من العلة والمعلول لان معنى السبب هو السببية لا يوجد

في اتصال بين السحاب والمطر
 ورا اتصال بين الشرع واللفظ
 ورا اتصال بين العلم والمعرفة

حيث اذا قال المشرع عبد زوجه وسمى الملك
او قال ان ملكك زوجه

المسبب وكذا معنى العلة وهي الموجبة لا توجد في المعلول
فكون اتصال من حيث الملازمة والمجاورة وترا اتصال
مع المشروع كيف شرع كاتصال الميراث بالوصية من حيث
ان كل واحد منها شرع يعرف افع المبيت عن جوارحه فظهر
المعنى قوله وانه يوجب الاستعانة من الطرفين لان العلم
لم تشرع لذاتها حتى لم تشرع في موضع لا ينشأ بالحكم فيه بان
اضاف اليه الى الحر وانما شرحت حكمها فانفردت اليه والحكم
لا تثبت لرابعته فاستوى لرا اتصال بعمت استعاره قوله
نصدق فيها ديانته لانه استعار العلة للحكم او الحكم لليلة
وكلامه صحيحان وانما قيد بالديانة اذ فيها فيه تخفيف عليه
وهو ما اذا ذكر السراء واراد الملك لا يصدق قضاء لان
هذه الصنوعة اذا استرعى نصف عبد فباعه ثم استرعى
النصف لراخر يعق هذا النصف وفي الملك لا يعق بالحق
الكل ملكه فاذ قال عنيث بالملك السراء وقد علق على نفسه
فيصدق قضاء وديانة واذا قال عنيث بالشر الملك فقد

الاستعانة

خفف عليه فلا يصدق قضاء لان لراصل لرا مخالف اذا اثم
بشي لا يصدق القضاء واذا ادعى المحض ففقد ادعى
حقا لنفسه فكان متبها قوله اتصال السبب الى السبب
المحض وهو ما يكون مفضيا الى الحكيم الجملة بدون ان يكون
موضوعا له مثل البيع فانه يفيض الى ثبوت ملك المنفعة اذا صاد
الحواري الخالية عما يمنح لراستمناع بهن وان لم يكن موضوعا له
قوله كاتصال ذوال ملك المنفعة من ذوال ملك الرقبة لان
ذوال ملك الرقبة مفيض الى ذوال ملك المنفعة وكان سببا له
محاذ استعان الفاظ العتق بالطلاق قوله دون عكسه
اي لا يجوز استعان المستب للسبب لان لرا اتصال بينهما انما يكون
بالنظر الى الحكم لكونه معتبرا الى السبب فاما بالنظر الى السبب
فلا لاستعنايه عن الحكم كعطف الجملة الناقصة على الكاملة
فانه يوجب لرا اتصال بينهما وذكرا لفقار الناقصة ولرا
بالكاملة مستغنية عنها فلا يجوز استعان الطلاق للعتق
لعدم المجوز وهو لرا اتصال وهذا لان ملك الرقبة مستغن

الاستعانة

عن ملك المنفعة لوجوده بلا ملك المتعة فكان ملك المتعة في حق
ملك البرية بمنزلة العدم فجواز استعانة الطلاق للعتق
يؤدي الى استعانة المعدوم للموجود وبالله السامع اعلم
كون استعانة الطلاق للعتق في كل واحد منها إسقاط
بني على السراية وال لزوم فلتا ما تقع به استعانة من المعنى
لا بد وان يكون وصفا خاصا اذ استعانة بكل وصف
يصير الموجودات مناسبة في الاحكام ولا مشابهة بينها
من هذا الوجه فان الطلاق في القيد ومحل النكاح وهو قيد
لا يشبه في سلب المالكية ولا عتاق ابيات القوة الشرعية
ومحل الرق وهو إسقاط سلطان المالكية وليس بين
القيد لغير الحق الشرعية القائمة عملها وبين ابياتها
بعد العدم مساهمة **قوله** وادالكات الحصص متعذر
او مكنون المتعذر ما لا يتوصل اليه الا بالمشقة كالكل
الخلع والمأجور ما يتيسر الوصول اليه لكن الناس همجرون
كوضع القدم وفي كلا الفصلين نصار الى المجاز لزوال

صير الى المجاز لا واجاب كذا اذ احلف بالكل من هذه الفلانة
او لا يصح دمه في ذلك والمأجور رعا كالمأجور

والاداء لا يكمل من الاستعانة

الحقيقة **قوله** حتى ينصرف التوكيد بالخصومة الى الجواب
مطلقا اذ الخصومة عبارة عن المنازعة والمنازعة حرام لقوام
ولا تنازعوا فنفسثوا فكانت الخصومة مأجورة سرعا والمأجور
سرعا كما لمأجوز عادة لا العقل الدين بمنعان عن ارتكاب
ما هو محظور ومأجور شرعا ويصار الى المجاز وهو الجواب المطلق
اذ الخصومة جزء الجواب وذكر الجزاء واردة الكل جائز كذا
ذكر الشيخ رحمه الله ثم مطلق الجواب قد يكون شتم وقد يكون
بلا **قوله** لم شقيد برمان صباه معناه ينصرف الى الذات
لان الصبا لا يصلح داعيا الى اليمين شرعا اذ مجاز الصبي
حرام لقوله عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس
عاق الوعيد ترك الترحم وفي ترك التكلم ترك الترحم فصير الى
المجاز وهو الذات لانه جزء المذكور وذكر الكل واردة الجزاء
شايخ في الكلام فان قيل يشكل بما اذا حلف لا يكلم صديقا
حيث شقيد برمان صباه فلتا ان صفة الصبا صارت
مقصودا ثم كما في الحلف على الزنا او شرب الخمر انه شقيد

وهذا لان اليمين متى عقدت على الذات الموصوف بصفة
 هي مجهولة وفي الكلام ما يكون أقوى من الصفة في التعريف وله
 مجاز يصلح ليصار اليه وان لم يكن كذلك يعمل بالحقيقة ثم في قوله
 لا يكلم هذا الصبي وجدت لراشاه وهي أقوى من الصفة في
 التعريف لانها بمنزلة وضع اليد على المرقع في الكلام مجاز صالح
 وهو الدات فصرنا اليه كانه قال لا اكلم هذا الدات وفي لا يكلم
 صبتا لم يوجد معرف آخر غير صفة الصبا فاعتبرناها وقيدنا
 اليمن بها والعقبة فيه ان في المعرفة لا شأن دخل الذات
 يققن من ذلك الصفة ان كان ينفي اليمين بقاء الدات ببقية
 وفي لراشاه عقد يمينه على ما هو المعروف للمحلو فاعلم وهو
 الصبا فلا يكر الفاق لانه حينئذ يبطل بيمينه نظيره الخلف
 على الدار المعرفة المنكر وانما سقت اليمن ما لو صفاه اصل
 داعيا الى اليمين بالخلف على الرطب تقييد بالرطوبة وانما
 اذا لم يصلح كما اذا حلف لا يكلم صاحب هذا الطبلستان لا تنقيد
 بالصفة والصبا يصلح داعيا الى اليمين لان الصبي لسفاهة

في الاشارة الى حقيقة قوله

وقلة ادبيه كجماعة قوله وان كانت مستعملة اي غير محمولة
 لا شرعا ولا عادة ولكن قل استعماله بالنسبة الى المجاز والمجاز
 متعارفان كما ان كثيرا استعماله فيما بين الناس فالحقيقة اولى عند
 ابي حنيفة رحمه الله لان المراد لولته الحقيقة باعتبار اوصافه
 والمجاز باعتبار غلبه استعماله في تعارض ضربا من وجه كان
 رعاية الحقيقة اولى لان المراد ان قل يستتب الفرع وان اجل
 وصفا اعتبرا العرف كما اذا حلف لا ياكل رأسا منصرفا الى ما هو
 المتعارف في هو رأس الغنم والبقر والغنم خاصته والمخصار
 الراس عليها ليس بحقيقة ولكن العرف قضى بصرف الكلام اليه
 قوله كما اذا حلف لا ياكل من هذه الخنطة او لا يشرب من الفرات
 انه يقع على الخنطة دون ما يتخذ منها وعلى الكرخ عند ابي
 حنيفة رحمه الله وعندنا يقع على مضمونها وعلى شرب ما يجاور
 الفرات وهذا لان الحقيقة مستعملة لانها تغلي وتوكل في بعض
 الاوقات وروى عن النبي عليه السلام قال هل عندكم ما يؤث في شئ
 ولما كرمنا والمجاز ما قالاه وهو متعارف فحشا باكل الخنطة

ان كل الخط وضاع في كلامه

والخبر وشرب الماء كرها واعترافا بقوله وهذا شأن على لث
 الخلفيه في التكلم عند وعند ما في الحكم اعلم ان اجتماعنا هنا
 الى بيان ثلاث مقدمات ليسهل البناء بعد معرفتها وهي معرفة
 نفس الخلافه وكيفيتها وشرطها اما نفس الخلافه فهو ان المجاز
 حلف عن الحقيقة وذلك لا إجماع واما كيفيتها فهي ان المجاز حلف
 عن الحقيقة في حق التكلم عند أي حشفه رحمه الله أي التكلم بلفظ
 المجاز حلف عن التكلم بلفظ الحقيقة لاثبات الحكم سانه ان التكلم
 باللفظ اذا اريد به موضوعه لراصله اصل التكلم به اذا اريد
 غير الموضوع حلف فيكون هذا اللفظ اصلا باعتبار جعلنا
 باعتبار اذ هو الحقيقة والمجاز بعينه لكن بالاضافه الى محلين
 في زمانين وذلك لان الحقيقة والمجاز وصف اللفظ بالاخلاف
 فكان اعتبار الخلفيه ولراصله اللفظ اولى على ان المعاني
 لا تكرر اتصافها بهما لكونها غير قابلة للنقل من محل المحل
 وعند ما المجاز حلف عن الحقيقة في حق الحكم أي الحكم الثابت
 بمجاز هذا اللفظ حلف عن الحكم الثابت بحقيقته وذلك بان

هو ابنه في قوله لعين وهو البكر
 ويظهر الخلاف في قوله لعين وهو البكر

تعود حكم الحقيقة بعارض فصار الى المجاز لاثبات حكم حكم
 الحقيقة لان المقصود هو الحكم فجعله خلفا فانه هو المقصود
 اولى واما شرطها فهو ان يما صا بالمجاز خلفا عنه لا يبق
 وان يكون متصورا الوجود حتى يصح المجاز وهذا ايضا بالاصح
 لكن لما صار المجاز خلفا عن الحقيقة في التكلم عند تسترط صحتها
 في حق الحكم حتى يصير المجاز مجازا عنه وعند ما لما صار خلفا
 من حيث الحكم تسترط توهج حكم الحقيقة حتى يصير المجاز مجازا
 عن الحقيقة في الحكم ويظهر من هذا انما اذا قال لعين وهو
 اكبر سنا منه هذا ابني انه يعنى عند أي حشفه رحمه الله
 لان الخلفيه في حق التكلم تسترط صحتها لانه بان يكون مسترا
 وخبرا مثلا وقد وجد غير انه امشع فوجهه لراصله وهو
 البتة فجعل مجازا عن الحرته فصار قوله هذا ابني مجازا
 عن لازم قوله هذا ابني من غير نظر الى انه صالح الحكم لراصله
 الم لان المجاز وهو قوله هذا ابني لاثبات لعين خلف عن
 قوله هذا ابني في هذا الموضع التكلم فنسطر الى الحقيقة في صحتها

التكلم فقط وعندنا لا نعتزل ان قوله هذا اني لم نتقده لما
 وضع له وهو ابيات البتة وهو الحكم لاصل في فصار لغوا لما ذكرنا
 ان لاصل عندهما هو حكم هذا التكلم وهو مستحيل فلم نتقده
 هذا اللفظ مجازا لاثبات حكم الحكم وادعوت هذه المقولات
 فالبناء طاهر وذلك لانه لما كانت الخلفية في الحكم عندنا
 فاللفظ اذا كان له حقيقة مستعملة ومجاز متعارف كما اذا
 حلف لا ياكل من هذه الخطة او لا شرب من الفرات كانت
 الحقيقة المستعملة اولى لكونها اصلا وعندنا لما كانت الخلفية
 من الحكمين وفما يرجع الى الحكم لا رجحان للحقيقة على المجاز
 بل المجاز راجح لاستعماله على حكم الحقيقة او للعرف كان المجاز
 اولى قولنا اذا كان الحكم متنعاً يعني اذا امتنع ابيات
 حكم الحقيقة مجازا بعدما تعذر العمل بالحقيقة وذلك لان
 المقصود من الكلام اما معناه او الحكم الذي تعلق بمعناه
 فبطل اذا استحال كل واحد منهما قولنا حتى لا تقع الحرمة بذلك
 ابد وفيه خلاف للنشاف في معناه اما باعتبار الحقيقة فطاهر

المشهور في كلامنا
 ان الحكم المستعمل
 في الحلف هو الحكم
 المستعمل في اليمين
 واليمين هي التي
 لا ياكل من هذه الخطة
 او لا شرب من الفرات

لا ياكل من هذه الخطة

لان استهارة ثبوت النسب من غير مخرج ثبوت منه بطريق الحقيقة
 واما ما عتبار المجاز فلان حكم الحقيقة اشفا المصلحة والحرمة
 والموتد فيكون منافيا وجود النكاح فلو استعير اللفظ
 لتغير حكم الحقيقة لان الحرمة الثابتة بتفريق الزوج تعذر
 صحة النكاح ووجوده واشترى استعارة في تغير اللفظ دون
 الحكم فامتنعت اذا افضت اليه قولنا والحقيقة ترك
 بدلالة العادة لان الكلام موضوع لاستعمال الناس وحليتهم
 وبصير المجاز استعمالهم كالحقيقة مثل النذر بالصلوة والحج
 فالصلوة في اللغة الدعاء ثم صارت مجازا عن عبادة معلومة
 لما انها شرعت للذكر والحج هو القصد وصار اسما للعبادة
 المعلومة مجازا لما فيها من قوة العزيمة والقصد بقطع
 المسافة قولنا وبدلالة اللفظ في نفسه ببيان ان اللفظ
 الموضوع لمسح اذا كان منبئا عن كمال صفة في مسما لغيره في
 بعض افراد ذلك المسح نوع قصور لم يمتد الى اللفظ ذلك
 القاصر عند إطلاق كالحج لا يمتد الى المسك لان الحج يمتد عن

والمشهور في كلامنا
 ان الحكم المستعمل
 في الحلف هو الحكم
 المستعمل في اليمين
 واليمين هي التي
 لا ياكل من هذه الخطة
 او لا شرب من الفرات

الشيء يقال البضم الحرفي استر واستداد بالدم يكون في
 لادم له قاصر من وجه فكان لراسم كاملا والمسيح قاصرا
 ولو كان على العكس وان كان اللفظ متبعا عن القصور في
 لغة وفي بعض افراد ذلك المسيح نوع كالأوجه اصالته فاللفظ
 عند إطلاق لا يتناول ذلك الكامل كما اذا حلف لا يا كفاية
 انه لا يختص بكل الزمان والربط والعن عند في حقيقته رحمه الله
 لانها تصلح للغذاء والرداء كما تصلح للتفكك والفاكهة اسم
 للتابع فيكون لراسم قاصرا والمسيح كاملا واذا ترك عموم اللفظ
 صار مخصوصا والمخصوص شبه بالمجان **قوله** ان كنت رجلا
 انه لم يكن توكيلا وكذا اذا قال اصنع في مالي ما شئت ان كنت
 رجلا لم يكن توكيلا ولو قال لغني لي عليك الف درهم فقال الآخر
 لك على الف درهم ما ابعذك لم يكن اقرا واصارا الكلام للزوج
 بر لاله سياق النظم **قوله** كما في بين الفورك امراه قامت للفرج
 فقال لها زوجها ان خرجت فانت طالق انه يقع على القود
 حتى لو خرجت بعد ذلك اليوم لا تطلق **قوله** كفوا علم

وذكر الالمعنى في وجه الى المصنف
 وذكر الالمعنى في وجه الى المصنف

وذكر الالمعنى في وجه الى المصنف

وذكر الالمعنى في وجه الى المصنف

سراعمال بالنيات لان المحل لا يتحمل من قبل العمل بوجه حقيقة
 بدون الله وحقيقته الكلام تقتضي ان لا يوجد بدونها
 لما ان الباء للصاق وكذلك عين الخطا غير مرفوعة حقيقة
 فصار ذكر العمل الخطا محازا عن موجبته وموجبته نوعا واحدا
 الثواب على العمل الذي هو عباده ولما تم بها العمل الذي هو محرم والبالغ
 الجواز والفساد وهما مختلفان فالاول يتعلق بالادكان والشرايط
 والثاني بشئ على صحة العزيمة فصار لراسم بعد صيرورته مجازا
 مشتركا فسقط العمل به حتى يقوم الدليل على احد الوجهين فيصير
 ما ولا **قوله** حقيقة عندنا وبالله العوض ان ذلك مجاز
 اذا التحريم من صفات الفعل لان الحرمان يتأتى بها العباد
 والعباد انما يتأتون بتحصيل الافعال ولا يتأتى عنها التحصيل
 لاجسام اذ ليس وسعهم ذلك ولنا ان التحريم اذا اضيف الى
 العن كان مارة لزومه وتحققه واذا كانت الحرمة لازمة لا تكون
 محازا اذا الفارق من الحقيقة والمحاز ان تكون الحقيقة لازمة
 والمجاز لا **فصل** في رد المعاني **قوله** وتصل

وذكر الالمعنى في وجه الى المصنف

ذكرنا أي الحقيقة والمجاز لأن الحروف تنقسم إلى حقيقة ومجاز
 قوله حروف المعاني أي الحروف التي لها معاني فإن الحروف
 ما لا معنى له وإنما سميت حروف المعاني لأنها توصل معانيها أفعال
 إلى بلاها مثل قولك خرجت من الكوفة إلى البصرة يفهم من هذا الكلام
 أن أشد الخروج من الكوفة وانتهاءه إلى البصرة ولو لا الحرفان
 لما فهم هذا وإنما قدم حروف العطف لأنها أكثر وقوعاً
 قوله فالواو لم تطلق المعطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب
 وهو قول أكثر أهل اللغة وقال بعض أصحابي المسافر في رحله
 إنها توجب الترتيب حتى قالوا في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
 وايدكم بوجوب الترتيب واحتجوا بأن النبي عليه السلام بدأ بالصفا
 في السعي وقال بدأ بما بدأ الله تعالى ثم بدأ بقوله تعالى والصفا
 والمروة من شعائره وما وجب ترتيب السجود على الركوع لو ابتدأ
 واركعوا واسجدوا لكننا نقول هنا من باب اللسان وطريق
 معرفة التام في كلامهم ثم قولهم جاني زيد ثم يفهم منه مجيئها
 من غير مقارنته ولا ترتيب وكذا قولهم لا تأكل من ثمر الجنة
 حتى تسقيها

حروف
العطف

وقول السافر لأنه عن خلق وثاني مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
 دليل على ما قلنا أي لا يجمع بينهما ولا يجمع استعمالها فيما لا
 ترتيب فيه كقولهم استوك في يد وعمر في هذا العين لم نقل
 أحداً منها محان وإنما الترتيب في قوله تعالى ان الصفا والمروة
 ففعل النبي عليه السلام وترتيب السجود على الركوع في الصلوة
 لكون الركوع وسيلة إلى السجود واعتبر هذا في الصلوة في
 الوضوء على أنه معارض بقوله تعالى واسجد واركع قوله
 وفي قوله لغز الموطوء طين بعض أصحابنا أن الواو للترتيب
 عند والمقارنته عندهما واستدلوا بهذه المسئلة فقالوا إنما
 تطلق واحدة عند لأنهم اختلفوا في ذكر الطلقات متعاقبة
 على وجه متصل لولا أن الشرط ثم الثاني ثم الثالث فقالوا بوجوب
 رحمه الله فوجب هذا الكلام لولا فتراق لأن الثاني اتصل بالشرط
 بواسطة والثالث بواسطة من ولولا واسطة فلا متعاقبة
 هذا لواصلها لولا لأنه لا تنعزل للقرآن وقالوا محبة لاجتماع
 لأن الثاني جملة ناقصة وإذا كان كذلك فيكون الجملة الثامنة

من حروف المعاني أي الحروف التي لها معاني فإن الحروف
 ما لا معنى له وإنما سميت حروف المعاني لأنها توصل معانيها أفعال
 إلى بلاها مثل قولك خرجت من الكوفة إلى البصرة يفهم من هذا الكلام
 أن أشد الخروج من الكوفة وانتهاءه إلى البصرة ولو لا الحرفان
 لما فهم هذا وإنما قدم حروف العطف لأنها أكثر وقوعاً
 قوله فالواو لم تطلق المعطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب
 وهو قول أكثر أهل اللغة وقال بعض أصحابي المسافر في رحله
 إنها توجب الترتيب حتى قالوا في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
 وايدكم بوجوب الترتيب واحتجوا بأن النبي عليه السلام بدأ بالصفا
 في السعي وقال بدأ بما بدأ الله تعالى ثم بدأ بقوله تعالى والصفا
 والمروة من شعائره وما وجب ترتيب السجود على الركوع لو ابتدأ
 واركعوا واسجدوا لكننا نقول هنا من باب اللسان وطريق
 معرفة التام في كلامهم ثم قولهم جاني زيد ثم يفهم منه مجيئها
 من غير مقارنته ولا ترتيب وكذا قولهم لا تأكل من ثمر الجنة
 حتى تسقيها

من حروف المعاني أي الحروف التي لها معاني فإن الحروف
 ما لا معنى له وإنما سميت حروف المعاني لأنها توصل معانيها أفعال
 إلى بلاها مثل قولك خرجت من الكوفة إلى البصرة يفهم من هذا الكلام
 أن أشد الخروج من الكوفة وانتهاءه إلى البصرة ولو لا الحرفان
 لما فهم هذا وإنما قدم حروف العطف لأنها أكثر وقوعاً
 قوله فالواو لم تطلق المعطف من غير تعرض لمقارنته ولا ترتيب
 وهو قول أكثر أهل اللغة وقال بعض أصحابي المسافر في رحله
 إنها توجب الترتيب حتى قالوا في قوله تعالى فاعسلوا وجوهكم
 وايدكم بوجوب الترتيب واحتجوا بأن النبي عليه السلام بدأ بالصفا
 في السعي وقال بدأ بما بدأ الله تعالى ثم بدأ بقوله تعالى والصفا
 والمروة من شعائره وما وجب ترتيب السجود على الركوع لو ابتدأ
 واركعوا واسجدوا لكننا نقول هنا من باب اللسان وطريق
 معرفة التام في كلامهم ثم قولهم جاني زيد ثم يفهم منه مجيئها
 من غير مقارنته ولا ترتيب وكذا قولهم لا تأكل من ثمر الجنة
 حتى تسقيها

كان في احب ما يغفر اوله كما في السبط واول استنفا
مغفرا بطل الماني لان اول الكلام يستنفا
تعالج هذه وهن بطلا كلام سوغ على اخيه ادا
في عقر من يغفر ان الزوج فبلغه فقال اجز
لان اول الكلام يغفر اوله بيانا
على بعض الحكماء

اولة كما في المنزلة ولما استثناء في قول المرحوم الت طالق ان شاء الله
 فاما اذا لم يكن فلا توقف وفيما نحن بصدد نكاح الباتية
 نوجب بطلان نكاح الاول لا لانه لا يصح نكاحها معاين
 اول الكلام على آخر فساد كانه قال اجرت نكاحها بخلاف
 مسئلة الاولتين فان عتق الثانية لا يغير عتق لول
 فلا توقف صدر الكلام على آخر فتعق لول قبل اعتاق
 الثانية فلم يبق نكاح الثانية موقوفا قوله وقد تكون الواو
 للحال لان الحال تجامع ذا الحال وهذا مع ناسبت معنى الواو
 لانها لمطلق العطف وذلك محتمل للاجتماع كما محتمل المنزيب
 والراجحى قال الله تعالى حتى اذا جاءوها وفتى ابوابها اى
 اجابواوها وها و ابوابها مفتوحة فلا يعنى قوله العبد
 اذا الى الفا وانت حرة لربا بالاداء لانه جعل الحرية حالا
 للاداء فلا تثبت سابقا عليه اذ الحال لا تسبق ذا الحال
 لانه صفة لذكى الحال قوله وقد تكون لعطف الجملة
 اى لعطف الجملة السامه بخبرها على الجملة التامة وتسمى بعضهم

الغول بعد اد الى الفا واشتد حصره
لاعتق نرا لادار م

م
من رطب لم يحب لولا الف
بحسب سى وقال انهما للمح انصهر
من قولاها لطلعتني وكل الف هوى لا
هوى ظالم ولا اوهى ظالم ولذا
فلا يحبه المساكين والخمر كقولهم

هذه واو لا بد الحسنة من الكلام كما في قوله وعلى ومحوه الباطل
فانه لم يجب الاستراك حيث لم تجزم ورواها بها للفظ ايضا على
ما هو اصلها بل ان الاستراك في الخبر ليس حكم مجرد العطف بل انفار
الكلام الثاني ان كان ما قصنا ثم قول الرجل هذه طالق لا ما هذه
طالق ان الثانية تطلق واحدة وفي قولها طلقني وكذا الملق لا يجب
شيء اذا اطلقها عند اي حنفه وحمله لان الواو للعطف حقيقة
وباعتبار هذه الحقيقة لا يمكن ان يجعل الملق لا على الطلاق بل جعل
فانما جعل بدلالة المعاوضة ودلالة الطلاق امرنا بزيادة الطلاق
في الغالب يكون بغير عوض وعندنا وجب الملق اذا اطلقها لو جهن
احد ما انه يجعل بمنع الباء كما في القسم بدلالة حال المعاوضة اذ حال
الخلع حال المعاوضة والثاني انها تجعل للحال فكانها قالت طلقني
في حال ما يكون لك على الفدية هم بدلالة حال المعاوضة قوله والفق
للوصل والتعقيب فلفظ الوصل يشترط الى انه ليس للتراخي ولفظ
اسانة الى انه ليس للمقارنة قوله فالشرط ان تدخل الثانية بعد
الاولى بلا تراخي حتى لو دخلت الثانية قبل الاولى ثم دخلت الاولى

منه في الطوفان على المعطوف على زمان وانما
واو اقل من حله من الارزاق الا انما طاق

القول الثاني

لم تطلق وقوله بلا تراخي اشارة الى انها لو دخلت الثانية بعد
دخول الاولى في زمان لا تطلق قوله وتستعمل في احكام
العلل يقال هذا المستاء فناقض ويقال ضربت فادخل اي
من هذا المصرب فاذا قال بعث منك هذا العبد كذا وقال
لراخه فهو حر يكون قبولا للبعث وتعتق لان الفاء في قوله فهو
خبر للتعقيب المستركي ببيت الحرية عقبة لبيع الصادق من
البايع وذلك لا يكون بل لا يقول العقد ويكون قوله فهو مضميا
بقول العقد تصحيا للفظ المستركي اذ لا يعتق فيما لا ملكه
ابن اكرم بخلافه لو قال هو حر او هو حر حيث لم يجز البيع
لانه لا اتصال له بقوله بعث منك فيكون اقرارا بكونه حرا
او حالا وما لا يقتضيان بقول البيع قوله وتكون تدخل على
العلل اذا كان ما مذوم تراصلا هذه الكلمة ان تدخل في الحكم
دون العلة لانها للتعقيب مع الوصل والراحم هي التي تعقب
العلل غير ان العلة اذا كانت دائمة جاز ان تدخل عليها الوعد
التعقيب لقوله اذ الى المفاقيات خرفا فانه يعتق في الحال

انما ان الفا لا تخرج وتكون على

وان لم تؤد لان قوله فانت حزيليان العلة اي لانت قد صرت
 حرا وصفه الحرية ما تحت قوله وتجي بمعنى الواو كما في قوله
 على درهم فدرهم انه يلزم درهمان لانها للمعطوف والمعطوف
 غير المعطوف عليه وقال الساجي رحمه الله يلزم درهم واحد لان
 ما هو موجب لفاء وهو المعطوف مع الترتيب لا يتحقق هنا اذ لا
 ترتيب في اربعين فتكون صلة للتاكيد فكانه قال درهم فهو
 درهم ولنا ان لراضا لنصح ما وقع النصيص عليه لا الفايه
 وراضا هنا يوجب ترك الحقيقة والحقيقة احق ما امكن انما
 الترتيب فيصرف الى الوجوب دون الواجب قوله بمنزلة
 ما لو سكت ثم استأنف فولا بكمال التراخي اذ التكلم سبب وقوع
 الطلاق حكم ولو لم يجعل التراخي في التكلم لم يثبت التراخي الكافي
 في الحكم لانه غير متراخي بالنظر الى السبب وعندنا التراخي
 في الحكم مع الوصل في التكلم لان الكلام متصل ببعضه ببعض حقيقة
 وكان حكم الكلام متصلا ايضا فتعلق الحكم في فصل التعليق
 لمواعاة معنى العطف لكن الطلقات يتراخي بعضها عن بعض

وقوله وان لم تؤد لان قوله فانت حزيليان العلة اي لانت قد صرت حرا وصفه الحرية ما تحت قوله وتجي بمعنى الواو كما في قوله على درهم فدرهم انه يلزم درهمان لانها للمعطوف والمعطوف غير المعطوف عليه وقال الساجي رحمه الله يلزم درهم واحد لان ما هو موجب لفاء وهو المعطوف مع الترتيب لا يتحقق هنا اذ لا ترتيب في اربعين فتكون صلة للتاكيد فكانه قال درهم فهو درهم ولنا ان لراضا لنصح ما وقع النصيص عليه لا الفايه وراضا هنا يوجب ترك الحقيقة والحقيقة احق ما امكن انما الترتيب فيصرف الى الوجوب دون الواجب قوله بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف فولا بكمال التراخي اذ التكلم سبب وقوع الطلاق حكم ولو لم يجعل التراخي في التكلم لم يثبت التراخي الكافي في الحكم لانه غير متراخي بالنظر الى السبب وعندنا التراخي في الحكم مع الوصل في التكلم لان الكلام متصل ببعضه ببعض حقيقة وكان حكم الكلام متصلا ايضا فتعلق الحكم في فصل التعليق لمواعاة معنى العطف لكن الطلقات يتراخي بعضها عن بعض

في التراخي

انها لا تعلق الثاني والثالث كالاول قلنا لراضا باعبار

في الوقوع قوله ولو قدم البسوط تعلق الاول في وقع الثاني
 وانما وقع الثاني لان قوله ثم طالق خبره الحال والخبر يقتصر
 الى المبتدأ ليصير مفيدا فاضمراست لدرالة الحال عليه كانه
 قال ثم است طالق فان قيل كانه يقتصر الى المبتدأ يقتصر
 الى الشرط لتعلق الثاني والثالث كالاول قلنا لراضا باعبار
 الحاجة واحتياجه الخبر الى الشرط ليس كاحتياجه الى المبتدأ اذ
 لو لم يضم المبتدأ بلغوا المذكور اصلا بخلاف الشرط فان الكلام
 يفيد مدونه قوله عملا بالرواية لراخرى وهو قوله عليه السلام
 من حلف على من فرأى غيرها خيرا منها فليأت بالذي هو خير ثم يكفر
 بمينه فان حرف ثم في هذه الرواية مجرى على حقيقة وهذا
 مانع من ان مجرى ذلك على الحقيقة قوله واجراء الامر على
 حقيقة اي كراية قوله فليكفر منه ثم ليات اذ صيغة كراية
 للايجاب وانما يحل المكفر بعد الحنث لا قبله ولو اجرى ثم على
 حقيقة لا يكون الامر للايجاب اذا المكفر قبل الحنث غير واجب
 بالانفاق فيجعل على الواو لمراعاة حقيقة الصيغة فيها هو المقصود

وهو لراجل

ولم يعلق الثاني والثالث
 صحاوه ان على الترتيب

وهو على كلامه ولا يكفر منه
 ثم انما ياتي هو خبرا متصلا

والمعنى انما هو ان

وهل ثم على المحاذ اولى من حمل الامر على المحاذ وهو لا باختيار
فيه لا يمكن العمل بالمحاذ مطلقا فان الكفر بالصوم قبل الحنف
غير جائز بالاجماع وبالحمل على المعكس يمكن العمل بالمحاذ مطلقا
فوجب لك اذا حمل على الواو وهو محتمل المترتب فثبت عملا
بقوله فليأتك الذي هو خير لم يكفر منه قوله على سبيل التذرك
اي تدارك الغلط سواء كان ذلك النفي او في ارباب تقول
ما جاني زيد عمرود وها في كبري خالدها انما تصور
لراخبارات كقولك مني ستون بل سبعون بل زيادة
عشر على الاول لان الخبر محتمل المصدق والكذب فيمكن تداركه
بالصدق ونفي الكذب ولهذا اذا قال كنت طلقت امي امري
واحدة بل ثنتين وقعت متنازعا لانه انشاء فلا محتمل تداركه
الغلط لانه اخراج عن العدم الى الوجود ولا تصور فيه تدارك الغلط
لانه بعد ما ثبت لا يمكن فيه فلذا يقع المثلث في مسألة الكتاب
قوله بخلاف قوله له على الف درهم بل الفان فانه يلزمه الفان
لان مقصوده تدارك الغلط ما ثبت الزيادة التي فيها في الكلام

ونظير انما اذا كان الامر بالمعصية انت طائر واحد
بل يمتدح لانه لم يكمل انظار البراءة فيقعان

براولية ضمير برافضار لا تدارك الغلط ينفي ما اقربه او لا فانه
قال بل مع تلك البرافضار لغاها في وعند زفر دهم اسم بلزم
لانه الاف لانه ابيت السابى وابطل براولي لكنه ما لك ابطال
فلزماء قوله وانما لكن للاستدراك بعد النفي بقوله ما جاني
زيد لكن عمرو فالنفي الذي يختص بهذا الكلمة باعتبار اصل
الوضع ابيات ما بعدها فاما نفي ما قبلها فابيات برلينه وهو
حرف النفي بخلاف بل والمراد بالاستدراك قطع نفي السامع
لان السامع اذا سمع هذا الكلام يتوهم انه كالم يحكي زيد لم يحكي
عمرو وقطع وهمه بقوله لكن عمرو والمقيد بالنفي انما
تفيد عطف المفرد على المفرد فاما في عطف الجملة
على الجملة فتجى بعد لا بحجاب ايضا كقولك جاني لكن عمرو
لم يحكي قوله عمران العطف انما يصح عند تساق
الكلام اي عند انظامه وذلك بان يكون منصلا ولا يكون
في آخر ما ثنا فضلا وله كالمقتر له بالعبد بقوله ما كان
قط لكنه لفلان آخر كان العبد للمقتر له الثاني ان فضلا

والمراد من هذا انما اذا برحت بعض من درهما من كلامه
الكتاب والكتابين بانه وحسن ان هذا فيه اللجاج وجعل لكن متنازعا

زيد

لما لم يقتض الحالتين التسمية كانت التسمية فيه امرانا يدا فوجب المال
عند التسمية بكونه مع الامتداد بمنزلة لرا قرار بالمال الوصية
والخلع والضلع عزم العمد على مال فانما ثبت لرا قل لكونه
متيقنا به وعند ابي حنيفة رحمه الله يصار الى مهر المثل لان
التخيير الذي هو حكم هذه الكلمة بمنع كون المسموع معلوما قطعاً
والموجب لرا صلي في النكاح مهر المثل انما ينبغي ذلك عند
معلومة قطعاً فاذا انعدم ذلك بحرفه وجب المصير الى
الموجب لرا صلي بخلاف ذلك لصورته لانه لا يعارضها موجب
متعين لانه جازم بغير عوض ^{لا يرد الاول} قول خلافاً للبعض فعند
الواجب هو الكل اذ كل واحد محتمل ان يكون واجباً على كل
البدل فاذا فعل الكل وليس احدها اولى من سواه يقع الكل
واجباً ^{لا يرد الاول} قول للتخيير عند مالك رحمه الله تعني به ان لرا مام
قطوع الطريق مخير من القتل والصلب بين قطع لرا يدك
ولرا رجل من خلاف ومن النفي لان موجب الكلمة التخيير
والكلام محمول على حقيقة حتى يقوم دليل المحاز قولنا

ولا يرد الاول
ولا يرد الثاني

اداء
اليمين
بما
يقتضيه
الحال
فان
كان
المال
موجوداً
فان
كان
اليمين
بما
يقتضيه
الحال
فان
كان
المال
موجوداً

معنى بل كما في قوله يعافى كالحاج او اشد قسوة اي بل اشد
قسوة فكون معناه بل يصلحوا المتن لان لرا جزية دكت
على سبيل المقابلة بالمخارج والمخارج معلومة بانواعها
عادة بالخوف واخذ مال وقتل وقتل واخذ مال فاستغنى
عن بيانها واكتفى بدلالة نوح الجزاء فصارت نواح الجزاء
مقابلة بانواع المخارج فتقسم لرا جزية على حسب احوال الجانية
فكون كل جزاء مقابلاً بفعل لا يجوز التعدي عنه لان مقابلة
الجملة بالجملة تفنضي انقسام لرا احاد بالاحاد على ما بينه في صحيح
ان ساء الله على رقد ورد بيان على هذا الوجه في حديث
عليه السلام حين نزل على اصحابه في برودة على المفصيل قول
وذلك غير محل للفتق فصارت بمنزلة قوله احدها هن لان محل
لرا احاداً واحدة بغير عمنه ثم اذا لم يكن احداً لعنن محلاً صالحاً
للايجاب بغير المعن منها لا يكون صالحاً ايضاً ويدل عليه
المحل لا يصح لرا محاب صلا قول وعند كذا على احتمال
التعنين بغير هو اسم لرا صلا بغير عن كذا محتمل لرا لعنن

ولا يرد الاول

ولا يرد الثاني

اي كلام المنكح
بقوله هذا وهذا

ولا يرد الاول

حتى لزومه النعيش في مسلة العبد من ولو لم يكن محتملا لما وجب
 التعيين والمراد لا يجبر على بيان شيء لم يكن محتملا والعلل
 بالمختل والى من يراه هذا رجحان ما وضع لتحقيقه محاذيا لما
 وأن ستحال جميعته كما هو أصله في العلل المجاز وان تعذر
 العلل المحققة لعدم صلاحية المحل وصلا بذكر ان الاستغارة عند
 استحالة الحكم لما ذكرنا ان المجاز حلف عن الحقيقة في الحكم عند
 فاذا لم يكن المحل صالحا للحكم حقيقة تسقط اعتبار المجاز
 قول فيصير معنى واو العطف لا عينه بمعنى من حيث ان كل
 واحد منها مراد تشبه واو العطف ومن حيث ان كل واحد
 منها مراد على انفراد لا يكون عينا لهما ويكون معنى كلمة او
 فيه مرعيا ايضا من وجه قال الله تعالى ارسلنا الى ما به الف
 يزبدون قول اذ اكات في موضع النفي لقوله تعالى لا تقطع
 منهم اثما او كفورا اي لا هذا ولا هذا لوقوع موضعه لراباحة لقوله
 تعالى لرا ما حلت طهورها او الحوايا او ما اختلط بعظم فالاستثناء
 من التحريم اباحة وهي بابتة في مع هذه الاشياء قول حتى اذا

و قال الصالحين وهو كالسكائر ذكرنا ان كل ما كان مستغارة عند
 على المراد ان ادعيا صفتها بغيرها

امو كفو وانه لا اظهر لنا او طلاء

ولو لم يكن محتملا لما وجب
 ولو لم يكن محتملا لما وجب
 ولو لم يكن محتملا لما وجب
 ولو لم يكن محتملا لما وجب

كلمة احدهما بحث لان كلمة او لما ساولت احدا المذكورين كان ذلك
 نكرة وقد قامت فيهما دلالة العموم وهو النفي في غيرهما اذ
 العموم على افراد لما ان افراد اصلها بحث اذا كلف احدا
 قول قال الله تعالى وتوب عليهم اي حتى يتوب عليهم او ايا
 ان بعض افراد بل لانه لم يحسن العطف هنا اذ هو عطف
 فعل على اسم ان عطف على آخر الكلام او عطف مستقبل على
 ماضى ان عطف على قلة وكلاما غير حسن فاستعير لما محتمله
 ومع الغاية لانها لما تناوالت احدا المذكورين كان احتمال
 كل واحد منها متاهيا بوجود صاحبه فشابه الغاية والكلام
 تحتل الغاية لانه نفى بانه مما ندوم قوله وتعمل المعطف
 مع تمام معنى الغاية لما بينهما من التعاقب فان المعطوف يعقب
 المعطوف عليه ويحتج معه وكذا الغاية تذكروا المعطوف ويحتج
 فاستعيرت للعطف وذلك لما يكون اذا كان يادخل عليه حتى
 افضل من الاول وارذل كقولهم استثنى الفصل حتى القرع
 فالاستثناء ان العود ونشأ طوره لا يتوقع من القرع لما يتصل به

كقوله استثنى الفصل حتى القرع

وهي متناهية كقوله

القرع الذي به

من المقرج وهو الراء فكان ذلك من لفصالي قول ومواضعها
 في لرا فعال أي ومواضع حتى في لرا فعال أن يجعل غاية معنى
 إلى كما في قوله تعالى حتى تعتسلوا أو غاية معنى جملة مبتدأة
 لقوله تعالى حتى يقول الرسول قراءة من رفعه أي حتى الرسول
 لقوله ذلك فلا يكون فعلهم سببا له ويكون منها هيا به قول
 وعلامة الغاية أن تحتل المصدر لرا متداد لتكون المصدر غيا
 ورا آخر غاية لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
 وعدم الحل مما يمتد قول على لرا شها أي انتهى الصدر
 كنكاح الزوج الثاني فانه يصلح منها للحرمة الغلظة قول
 فان لم نستعم أي فان لم نستعم ما قلنا إما بعد مهابان لا يكون
 الصدر ممتدا ولا يكون لرا جرد ليلا على لرا شها أو بعد مهابا
 فلما جازا إذا كان صدر الكلام يصلح سببا لما بعده وما بعده يصلح
 له لان جازا السبب غاية لسببه قول وعلى هذا أي على ما ذكرنا
 ان حتى للغاية أو للمجاز أو للعطف المحض سببا للزادات قول
 والصباح غاية حتى إذا قل قبل الصباح بحث لان الضرب بطريق الكراه

من الم كذا في غير هذا جعل شعار
 للعطف المحض بطريق الغاية

ان الم

تحتل لرا متداد والصباح يصلح منها فاجعل غاية حقيقة قول ان
 لم أتك حتى تغدني أي أنها للمجازا بمعنى لام كي حتى إذا اتا فلم تغد
 لم بحث لان الغد لا يصلح دليلا على لرا شها بل هو داعي الى
 زيادة لرا تيان فتعذر معنى الغاية لكن لرا تيان يصلح سببا للغد
 يصلح جزاء لتحل عليه فصار شرط برن فعل لرا تيان على وجه يصلح
 سببا للجزاء وقد وجد قول ان لم أتك حتى تغدني عندك كان
 هذا للعطف المحض لان هذا الفعل احسان فلا يصلح غاية لرا تيان
 ولا يصلح اتيان سببا لفعله ولا فعله جزاء لرا تيان نفسه فاذا كان
 كذلك حمل على العطف المحض وهذا استعانة بدعوة اقترنها
 وهم اسم قول ومنها حروف الجزاء أي من حروف المعاني فالبا لا الصا
 في أصل الوضع هو الحقيقة وعليه دل استعمال العرب ورا الصاق
 يقتضي الملتصق والملصق به يقول الرجل كبت بالقلم فالملتصق
 الكتاب والملصق به القلم قول وتصح لرا تيان لانها لما كانت
 في الوضع لا لاصاق كان الملتصق أصلا والملصق به تبعا ولما وصل
 البع هو المصباح اما التمر فمنزله الشبح فصحة حرف لا لاصاق قول

حسروف
 الجوز

فصح لراستبدال به أي فصح لراستبدال بالكثر قبل البعض لانه من
خاصيته لراثنان بخلاف ما اذا اضاف العقد الى المكثر فقال استرت
منك كثر يحفظه ووصفها بهذا العبدانية يصير سلما حتى لا يجوز
لرا موطلا ولا يصح لراستبدال به قبل البعض **قول** يقع على الحق
أي على الصدق لأن صحته الباء لا يصلح مفعول الخبر لكونه مسغولا
بالباء ولكن مفعول الخبر محذوف قد دل عليه حرف الباء كقول
القائل سم اسم أي بدأت به يكون معناه ان اخبرتني خبرا ملصقا
بقدم فلان والقدم اسم لفعل موجود **قول** بخلاف قوله ان
اخبرتني أن فلانا قدم فانه مناول الكذب ايضا لانه غير مسغول بالباء
فصلح مفعولا وكلمة أن مع ما بعدها مصدر فيكون معناه ان اخبرني
قدومه فصار المفعول الثاني النكلم بقدمه لا فعل القدم ^{النكلم}
بالقدم بل على القدم ولا يوجد عند القدم لا محالة **قول**
شترط تكرار الاذن إذا الباء تفضي ملصقا به لغته وهو الخروج فصار
تقدير الكلام اخرجها ملصقا بما في مكان شرط بين الخروج ^{أو اللوا} الملصق
بالاذن فبشرط ان يكون جميع الخراجات ملصقة بالاذن لان خروجها

نكرة وصفت بصفة عامة وهو لراذن بخلاف قوله لرا ان اذن لك فانه
على لراذن مرة واحدة لانه ^{مفعول} متضمن لنفسه وذلك غير مستقيم
لاستقاء شرط لراستبنا وهو المجانسه فصارت محازا عن الغاية لرا استبنا
ثانيتها الغاية من حيث ان كل واحد منها متصل بالاول ومخالفة الحكم
قول بمعنى الشرط اذ لرا الصاق يؤدي معنى الشرط فالملصق متصل
بالمصق به كالمشروط متصل بالشرط ثم هذا الشرط مالا يوقف عليه فلا
يقع الطلاق **قول** للتبعية لاذ الكل غير مراد بالاتفاق ولان
قول للعالم مسحت يرى المنديل يقتضيه مسح اليد ^{هنا} من المنديل فكذلك
قول انها صلة لان المسح فعل متعدي فادخلت الباء فيه بالياء
لتعديته كقوله ثبتت بالدهن أي شمس الدهن **قول** وليس كذلك
أي ليس الباء للتبعية لالصلة لان التبعية لا اصل له في اللغة
والصلة تؤدي الى معنى لرا الغاء بل هي للاتصاف باعتبار اصل الوضع
قول واذا دخلت محل المسح بقي المفعول متعديا الى المالم فلا
تفضي استيعاب الراس فان قيل ما ذكرتم منقوض بقوله يعني بالحق
بوجودكم وايدكم فان الباء دخلت في المحل ومع ذلك انفضت استيعاب

المحل فلفنا ذلك بمنع على رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله بعد
 التسليم ان كان ذلك ثبت بالنسبة المشهورة وهو ما روي في البيهقي
 قال فيه ضربان ضرب به للوجه وضربه للذراعين قوله وذلك
 لا يستوعب لكل عادة لان وجهه كذا ليدان متعديا ومنعته
 وما مستفان فصا والمراد اكثر اليد والاصابع اليدان هما الاصابع
 ولهذا يجب تمام الويد بقطع جميع الاصابع واللائحة اكثرها فيكتفي
 بوضعها قوله وعلى للالزام لانها في اللغة للتعلي ولما ارتفع
 وهذا المعنى موجود في الواجب لا الواجب على من لزمه وجب
 عليه جعلت في الشرع للالزام وقوله له على الف يكون دينا
 لان حقيقة اللزوم في الدين اذا الودعة لا تكون عليه كل واحد
 لرا ان يصل كلامه ودعة لان على تحملها من حيث لزوم الحفظ
 قوله فان دخلت في المعاوضات المحضة بان قال بعينك
 هذا الشيء على الف درهم او اجر تكل شهر على الف درهم كما
 بمعنى الباء لانه تعذر حملها على حقيقة المافها من معنى الشرط
 والمعاوضات لا تحتل التعلق بالشرط لكن اللزوم مناسب

برالصاق واستعمله تضييحا للكلام قوله وكذا اذا استعملت
 في الطلاق بان قالت امراء لزوجها طلقني بلائنا على الف درهم
 فطلقها واحدة يجب ثلث للاف عند ما وعند لا شيء عليها
 ويكون الواقع رجوعا لار الطلاق وان دخله المال تحت العلية
 بالشرط ولهذا كان بمنزلة اليمين حتى لا يملك الرجوع عنه قبل
 قبولها وحقيقة الكلمة للشرط فاذا استعملت فما تحتل معنى الشرط
 تحت عليه من المحاذ وعلى اعتبار ذلك لا يلزمها شيء لانها شرطت
 ايقاع الثلاث ليمت رضاها بالترام المال والشرط نقابا للشرط
 جملة ولا نقابا لاجزاء قوله لرا واحد منهم لانه جمع بين كلمة
 العموم والتبعية فصا لرا من مسا ولا بعضا عاما فاد اقتص
 عن الكل بواحد كان عملا بها وهذا حقيقة التبعية لانه اذا كان
 العبد عشرة مثلا ودر كان له ولاية اعاق التسعة كان هذا
 عملا بها لار التسعة بعض العشرة وعند ما له ان يعتقهم جميعا
 لان كلمة من تعمي العبد ومن لم يميز هذا الجنس من غير مثل
 قوله على فاهتقوا الرخص لرا وثان قوله والى لانه

من راي ان قوله على الف درهم
 في الطلاق
 لا يوجب
 اطلاق
 الزوج

الغاية أي ما دخلت عليه انتهى به حكم صدر الكلام ولهذا يستعمل
 في أحوال الدين والاسم يعطى إلى أجل مسج **قوله** وان كانت غاية
 بنفسها أي لا تنقص وجودها واستحقاقها واسمها إلى محل آخر
 لا يدخل العائنان وهو لا يصل لأن الغاية حد المفعول والحد لا
 يدخل في المحذور والحدود الدار وان لم تكن غاية بنفسها على
 هذا التفسير فان كان صدر الكلام مناسبا ولا للغاية كما في المراف
 لما ان اسم اليد عند إطلاقها من الجارحة إلى الرباط كان
 ذكر الغاية لا يخرج ما وراءها فتدخل الغاية تحت حكم المفعول
 وان كان صدر الكلام لا تناول الغاية كما في قوله تعالى ثم اتوا
 الصيام إلى الليل لا تناول الصوم عيان عن براساكن ومطلقة لا تنا
 لاساعة او كان فيه شكل كما في برأجال وبرأجارات المطلق
 لا تعضي التنايد وفي باخر المطالبة وتمليك المنفعة موضع
 الغاية سلك لا تدخل الغاية فان قيل الليل غاية بنفسه لانه
 لا ينقص وجوده إلى غن ولهذا اورد في خبر لا سلام رحمه
 في القسم الذي هو قائم بنفسه فكيف يستقيم ذكره في القسم

هو غير قائم بنفسه قلنا انه بمنقصة استحقاق اسمه إلى محل
 آخر فلا يكون قائما بنفسه ولهذا ذكره سمس برأيه المرحومة
 في القسم الذي هو غير قائم بنفسه **قوله** لكنهم اختلفوا في
 حذوه وابائته في ظروف الزمان وهو ان يقول ان طالق غدا
 او في غد فقال ابو يوسف محذورهما الله مما سواه لان الظرف
 هو الغد في الحقيقة فلا يختلف حذف حرفه وإثباته لقوله
 دخلت الدار وفي الدار و فرق ابو حنيفة رحمه الله بين الحذف
 والاباءات فقال ان حرف الظرف اذا سقط اتصل لطلاق
 بالقدم لا واسطة فيكون جميع الغد مفعولا واذا لم يسقط
 يكون المفعول جزء الغد وذلك مبهم فالجواب عن ان ابراهيم
 جاء من قبله فيصدق القاضى برأيه اذ لم يكن له بية بقية
 في الجزء كراول من الغد لعدم المزاجم واستدل بقوله تعالى
 انا لنصر رسولنا والذين آمنوا في الحين الدنيا ونعم
 يقوم لرائتهاد فانه لا استيعاب بها فيه للحرف وهو ثابت
 فيما لا حرف فيه **قوله** واذا اضيف إلى مكان مثل ان تقول
 الطلاق

من الغن

لا يصح القول

استطالقه الدار اذ في المردف مع الخيال حيثما تكون لان المكان
لا يصلح طرفا للطلاق اذا اوقع في مكان واقع في البراءة كلها
وهي اذا انصفت بالاطلاق مع مكان نصف به في البراءة كلها
قوله فيصير معنى الشرط مناسبا بين الطرفين الشرط من حيث
المقارنة او من حيث تعلق الجواب بالشرط بمنزلة قوام المظروف
بالطرف قوله ومع المقارنة اي حقيقة وان كان يستعمل
بمعنى بعد فالله تعالى فان مع المعسريرا وعلى اعتبار الحقيقة
قلنا اذا قال لامرأة استطالق واحدة مع واحدة او معها
واحدة نطلق بشرط خلوها او لم يدخل قوله وقبل التقديم
حتى لو قال لامرأة استطالق قبل دخول الدار نطلق للحال
ولو قال لغیر المدخول بها استطالق واحدة قبل واحدة نطلق
واحدة ولو قال قبلها واحدة نطلق مشن قوله في الطلاق
صنعه لم قبل فادأ قال لغیر المدخول بها استطالق واحدة بعد
واحدة تطلق مشن ولو قال بعدها واحدة نطلق واحدة
لان الطرفين اذا قيد بالكنایه كان صفة لما بعده واذا لم يقيد

ناذا قال اذ اطلق قلت
طالق لا انا تطلق

كان صفة لما قبله قوله وعند المحض ولهم اذا قال لامرأة
استطالق عند كل يوم تطلق كل يوم واحدة حتى تثنى بثلاث
وكذا لو قال كل يوم اوقع كل يوم ولو قال استطالق كل يوم طلق
واحدة وكذا لو قال است على كل طر سرتي عند كل يوم اوقع كل يوم
او في كل يوم بتعدد الظهار بجي كل يوم ولو قال كل يوم فزوجها
واحدة وهذا لانه اذا جرد اسم الطرفين كان الكل طرفا واحدا واذا
اثبت صبار كل فرد بانفراد طرفا قوله ومنها حروف الشرط
اي كلمات الشرط لان فيها اسما وانما سها حروفا لان حرف
وهو اصلها اذ ليس معنى آخر سوى الشرط وغير ملحق به لما اورد
لمعنى آخر قوله ليس يكاي لا محالة بل جاز ان يوجد وحده
ان لا يوجد تقول ان زنتي اكر متك ولا يجوز ان جاء عند الكل
لانه للمعنى وذلك انما يتحقق المعدوم الذي هو على الخطر اما الذي
كاي لا محالة لا يتصور منعه لانه حكم البات ومنه الثابت بحال
وحكم الشرط امتناع ثبوت الحكم بالعلية اصلا ما لم يطل التعليق
نوجود الشرط قوله حتى يموت احدهما اذ عدم النطق لا يمتنع

وانما حروف الشرط

والا عند الضرورة
تصلح للوقت
على السوء

بما يقرب وتصلح معها قول **ف** فجازي بها مرة ولا يجازي بها اخرى
تقني تستعمل للمشرط مرة ولا تستعمل له اخرى واما قال بخانك بها
لان الجزاء لازم للمشرط ولان المقصود من الشرط جزاء فسمع
استعمال الشرط باسم ما يقصده قول **و** وقد تستعمل للمشرط
من غير سقوط الوقت عنها ولا يقال فيه جمع بين الحقيقة والمجان
لان المانع من الجمع انها هوالمنافاة والامنافاة بين الشرط والوقت
لان الوقت جاز ان يكون شرطا مثل متى فانه للوقت والشرط
بالاجماع قول **ا** اذا لم اطلقك فانت طالق الى آخره وهذا الخلاف
فما اذا لم يكن للزوج بية اما اذا نوى لوقت يقع في الحال
ولو نوى الشرط يقع في آخر القول لان اللفظ يحتملها قول **ب**
انه ايقاع لانه لا يستقيم حملها على السؤال عن الحال لما ان الحنة
ليس لها حال بل هي حكم شرعي ثبت ببدل الوصف فلا يتعلق
بمشيئة قول **و** وبقي الفضل الوصف والقدرة البينة
وزيادته المعدد مفوض اليها لانه بمنزلة الحال حيث انه زيادة
على الاصل وموقع الواحد ان تشكل الواحد ويجعل الجمع بمنزلة

وعند الحاجة
المصرى للوقت

انتهى كبريت

وفي الطلاق مع
الواحد

فاداك ان الزوج ما كالمزكك من نفوضه اليها ولكن بشرط بية الزوج
لانه فوض اليها حالا وهو مستكمل من القدر والوصف ولا ينعين
احدهما بدون الثاني قول **هـ** ما لا يقبل الا شأنا بان يكون حكما
شرعيا كالنكاح والطلاق محالة ووصفه بمنزلة اصله لان اصله
لا يعرف بنفسه لكونه غير محسوس وقوعا وانما يعرف بوصافه
واثابه فان الطلاق انما وجد فاما ان يكون متعقبا للرجعة
او غير متعقب وكلامها وصف وقد تعلق الوصف بشيئين
متعلقين لاصلها ايضا قول **ل** لم تطلق ما لم تشأ الا ان الزوج
فوض اليها امرى عردة سات ولا تطلق ما لم تشأ واد اقامت من
المجلس بطل وان ردت لمركان ردا قول **و** ومتوقف مشيتها
على المجلس لانه ليس فيها معنى الوقت ليعم لراوقات كلها بخلاف
اذا سبقت وحتى سبت قول **ز** الجمع المذكور بعلامة الذكور
واما ذكره قسم الحروف لان الكلام في علامته وذلك خرف
قول **ح** تناول المذكور ولان اناث وعند بعض اصحاب الشافعي
رحمه الله لا تناول لاناث لادانك لادليل لان كل علامة

اطلاق كبريت

تختص بغيره وضعا والكلام عند الإطلاق محمول على حقيقة
ولولا ذلك لكانت أيضا للزم الجمع من الحقيقة والمجاز قلت
بغلب علامة الزكوة عند الاحتياط من عادة أهل اللسان
وما فيه عرف طاهر وهو بمنزلة الحقيقة ولا يكون هرا جمعاً بين
الحقيقة والمجاز في كلام واحد **فصل** المصريح والكنية
ما ظهر المراد به **قوله** طهرنا أي تنهانا مضافاً كثر لئلا يستعمل اليمين
نسباً مراداً إلى إفهام السامعين سواء أضيف إلى المحل بطريق
النداء أو الوصف أو الخبر مثل طالق وانت طالق وطلقك
وهذا القيد امتناع عن الطاهر والنص والمفسر والمحكم
قوله وحكمه تعلّق بالحكم بعين الكلام أي من غير احتياج إلى
النته أو قرينة تزيل على المراد وقيامه مقام معناه أي قيام
الكلام مقام معناه في إبيات المراد من غير أن ينظر أن معناه
اللغو هل وجد فيه أم لا كما أقيم السفر مقام المسقة في إبيات
الرخصة ولم يكتف إلى المسقة بل المنظور إليه نفس السفر
قوله مثل الفاظ الضمير كها المفاضة وأنا وانت وكوفا

ما ظهر المراد به

والفرق بين الكنية والمجاز أنه لا يجوز للمجاز بدون الاتصال
بخلاف الكنية فإن العرب تكفي عن الجسّ بآي البضاء والضمير
بآي العينا وليس بينهما اتصال ولأن الحقيقة مرادة في موضع
الكنية معاً كني له ولا يجوز إرادته الحقيقة في صورة المجاز
وأما الفرق بين الكنية والخفي فإن الخفي ما خفي مراداً
بعارض غير الصيغة فاما اللفظ فمعلوم المراد وأما اللفظ
الكنية فغير معلوم المراد أشدّ طاماً ينضم إليه قرينة ولا يبرك
بالتمام فيه بخلاف الخفي والمشكل **قوله** وحكمها أن يجب
العمل بها لئلا يثبت لآية المراد بلفظ الكنية مع التردد
فلا تكون موجهة للحكم عالم يزيل ذلك التردد بالنته أو بدلالة
الحال كما عتدك في حال من أكثر الإطلاق **قوله** وكنيات
الإطلاق سميت مجازاً مع إطلاق اسم الكنية على هذه الألفاظ
بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة لأن الكنية ما يراد بها غيرها
يقال فلان كثر الرماذ يكتفى بها عن فروعها وهو الجود لأن
عنده بكثرة عليه براصيف ويكثر الطبع وبه يكثر الرقاد

فصا وكثرة الراد لا دعة الجوز وهذه لرا لفظا عواما فحفا يقرا
ولهذا توجب البيئونه وصرح الطلاق لا يوجب لكل ولو كانت
المتهمه بطريق الحصة لكان الواجب بها رهيا فان قيل
فعلى ما ذكرتم ينبغي ان يقع الطلاق بغیر النية فكيف انما يقع
بغير النية لئلا يراجع جهات البيئونه المحل قوله لا اعتدى
فانه يقع به الموصى لان حصته للمحياب ولا اثنية قطع الكا
وهو محتمل ان يراد به ما تعد من غير لرا قراء فاذا اوى لرا قراء وجب
بها الطلاق بعد الدخول اقضاء تصحيحا للامر بالاعتداد
اذا اعتداد لرا قراء غير واجب عليها ومطلق لرا امر للوجوب
فوجب صرفه الى حاله بحب عليها اعتداد لرا قراء فيها وذلك بعد
وقوع الطلاق وقبل الدخول فجعل مستعارا محضا عن الطلاق
لانه سببه فاستعير الحكم لسببه فجعل اعتدى مستعارا عن قوله
كوني طائفا فان قيل ان الطلاق قبل الدخول ليس للعدن
فانعموم مع الاستعان فلنا الطلاق على ما علمه لرا اصل وجب
للعدن والطلاق قبل الدخول من العواهن وهو غير داخل في القوا

وليس قال سلمنا انه سبب لكن استعان الحكم للسبب غير جائز لانه
فلنا انما لا يكون ذلك اذا كان الحكم اسبابا اما اذا كان له سبب واحد
يكون الحكم مختصا به فيصير سببه له العلة من حيث انه لم يفسخ لرا
لهذا الحكم فجاز استعانه الحكم له قوله استتري وحمل على اكل
براءة وحمل على كل وجه وهو محتمل ان يكون ذلك للوطى او للتمكن
من الزوج بزوجه آخر او للصلوة فاذا اوى الطلاق يقع بها
اما اقضاء او مجازا كما ذكرنا قوله وابت واحد انه محتمل
نعنا للطلقة المحذوفة معنا ابت طالق بطلقة واحدة
ومحتمل صفة للمرأة اى ابت واحدة عند قومك ومنفرد بغير
ليس معك غيرك ومنفرد في الجمال فاذا زال لرا بهام بالنية كان
دلالة على الصريح اذ ذكر الصفة ليدل على كرا الموصوفى عاملا
بموجبه وهو التوجد لانه لا ينبغي عن الوقوع فان قيل لم جعلتم
موصوفها صريح الطلاق لم تجعلوا باثنا فلنا لان لرا اصل
في الكلام الصريح وحمل الكلام على لرا اصل اولى قوله ولرا اصل
في الكلام الصريح لان الكلام لا يفهم وفي الكتابية ضرب في ضوابط

لشرفه على الله قوله وطهر هذا الغاوت فينا نذر بالاشبه
 فلا يحجب القذف بربصريح الزاحية ان من قذف رجلا فقال
 له آخر صدقت لم تحب المصدق وكذلك اذا قال لست بذاني
 يريد التعريض بالمخاطب بخلاف من قذف رجلا بالزنا فقال آخر
 هو كما قلت فانه تحذف هذا الوصل لانه بمنزلة الصريح وبيان ان
 ان اللفظ الذي استعمله المتكلم لا يخلو اما ان كان مستترا المراد اولا
 فان كان فهو الكناية وان لم يكن فان كثر استعماله فهو الصريح وان
 يكثر فان تجاوز عن موضوعه برباصلي فهو المحاذير وهو الحقيقة
الفصل الرابع في معرفة وجوب الوقوف على المراد
 اعلم بان الاستدلال بالنصوص على وجهين صحيح وفاسد
 فالصحيح الاستدلال بالعبارة والاشارة والدلالة والبراقضات
 وما سوى ذلك فهو فاسد قوله واما الاستدلال بعبارة النص
 العيان في النظم المعنوي المسوق له الكلام سميت بعبارة التي
 المستند لبعض النظم الى المعنى والمكلم المعنى الى النظم فكأن
 هي موضع العبور واذا عمل بحسب الكلام من امر والنهي سميت

هذا هو الوجه في الاستدلال
 بالعبارة والاشارة
 والدلالة والبراقضات
 وما سوى ذلك فهو فاسد

والاستدلال بالنصوص
 على وجهين صحيح وفاسد
 والصحيح الاستدلال
 بالعبارة والاشارة
 والدلالة والبراقضات
 وما سوى ذلك فهو فاسد

استدلالا بعبارة النص قوله وليس ظاهرا من كل وجه حتى يحتاج
 فيه الى ضربين من قول وفيه اشارة الى ان النسبة الى الربا اشارة
 تشبيهية بل ان الملك فليعلم ان يكون مخصوصا برب قوله كما ان
 كما قول الحق عند الشعار من لكونه مقصودا بنظر النصارى من غير
 قوله وعلى وصل عليهم ان صلواتكم عليهم لم يبق الكلام لبيان ان
 صلوة الجنان في حق اراوات على العموم وقوله وعلى ولا تحسبن
 الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ينشرون الى الله لا تصلح على
 الشهداء لا اشارة على سائر احياء ولا تصلح على الحي فرجها العباد
 فان قيل ما الفرق بين العباد والصور وما استمر كما في السوق
 ومن اراشاه والظاهر وهما استويا في عدم السوق فليست
 ان النص والظاهر من اسم النظم والعبارة والاشارة في
 المعنى قوله واما البات بدلالة النص فباعت مع النص
 لغة لا اجتهدا او معنى قوله لغة اي تعرفه كل من يعرف هذا اللسان
 بمجرد سماع اللفظ من غير تأمل حتى استوى في الحقيقة وعين كالقصة
 فان لمعنى لغويا وهو استعمال الالة التاديب في محله وهذا

وعلى المولى
 ورجوعه
 النصف
 الحليم
 سواء في العار

المعنى يفيض الى البراءة الذي هو المقصود من الضرب فيكون البراءة
 مستفاداً من المعنى اللغوي قوله **قوله** كالنهي عن الما يفيض ثوبت
 على حرمة الضرب بدون مراجعتها لال الما يفيض اسم لفعل بصور
 معقوله ومعنى مقصود لاجل تشابه الحرمة وهو لراذلي حتى ان
 من لا تعرف هذا المعنى من هذا اللفظ او كان من قوم هذا في لغتهم
 الكرام لم تشبه الحرمة واذا عرف ان النهي عن الما يفيض عاين لراذلي
 ثوبت به على حرمة سائر البراءات التي فيها لراذلي كالضرب وغير
 بدون مراجعتها **قوله** لرا عند التعارض لان لرا شان النظم
 والمعنى اللغوي في الدلالة المعنى اللغوي فقط وترجت لرا شان
 بالنظم واما بيان التعارض من لرا شان والدلالة فكما قال الشافعي
 رحمه الله **معنى** في صدقة الفطر ان هذه من الواجبات المالية
 فلا تشترط فيها الغنا كما في الكفارة لان صدقة الفطر تجب بالقدرة
 الممكنة والكفارة تجب باليسرة فلما لم يشترط الغنا في الكفارة فلا
 لا تشترط في الفطر بالطريق لراذلي فنعلم بهذا ان دلالة النص **قوله**
 فكفارة اطعام عشرة مساكين دللت على عدم استراط النص

والاشارة
 كالاشارة

٢٧
 صدقة الفطر **قوله** ولنا ان عيان قوله عليه السلام اغنوه عن
 في مثل هذا اليوم نوجب لراذلي في يوم العيد واليات باساره
 انها لا تحب لرا على الغنى لان لرا عاين انما يتحقق من الغنى واليات
 السعي مقدراً لكل النصاب والثابت بالاشارة اولى من اليات
 بالدلالة **قوله** ولها صريح ابيات الحدود والكفارات مثلاً
 الحد ما روى ان ما عذر ارضى الله عنه ذني وهو محض فخرم فخرم يات
 بالنص والموجب للرحم في حقه هو لرا يوعز لرا حصان وذلك نعم
 وغيره فيلحق الغيبة بدلالة النص ومثال الكفارة ما روى
 ان النبي عليه السلام اوجب الكفارة على لرا عراي باعنا حنائنه في
 رمضان ونجى على غير بدلالة النص **قوله** دوز للقياس ليات
 بمعنى مستعبط بالراي فطرًا لا لغة حتى احتض القياس الفقهاء
 واستوى هل اللغة كلهم في دلالات الكلام **قوله** لا تحتك
 التخصيص لا يستدعي سبق العموم ولا العموم في الدلالة اذ العموم
 مراد صاف للفظ ولا لفظ في الدلالة **قوله** واما اليات بقضاء
 النص الى آخره اي ما اليات بطل النص وشي لم يعمل النص بدون

بدلالة النص

واليات به الدلالة

نقدم ذكر الشيء على النص فان ذلك امر واضع النص يكون
منا ولا يصح ما مضى منا ولا النص مضافا الى النص بواسطة
المقتضى ان لو لم تكن المقتضى لما صح ما تناوله النص و اذا
لم يصح لا يكون مضافا الى النص فكان كالثابت بالنص الى
فكان المقتضى كالسبب بالنص قوله والثابت به كالبات
بدلالة النص عند المعارضه فيقول بدلالة النص نطق
ما اذا باع الرجل عبدا من آخر بالقي درهم ولم ينقد المشتري النص
حتى قال الباع للمشتري اعني عبدا هذا عني بالقي درهم
فاعتقه فبدلالة النص الذي ورد في حق زيد من ارقم حين
جاءت امرأة الى عايشة رضي الله عنها وقالت اني استريت من
زيد ارقم جاريتي بثمانماية درهم الى اصل ثم بعثها عنه بثمانماية
فما لت عايشة رضي الله عنها بمس ما استريت ومسا سريت
اي بغير زيد ارقم ان الله تعالى يبطل جوارحه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان لم يتب بغيره عدم جواز البيع لان نصيبه من ارقم
ما عتبار وجوده سرا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن

وهذا المانع موجود في غيره فيباحث به والمقتضى يقتضيه الجواز
اذا البيع في مثله ما يبرأ اقتضاء بالاجماع وتعارضنا
بدلالة النص قوله ولا يجوز له عندنا وقال السامعي رحمه
للمقتضى عموم لان المقتضى بمنزلة المنصوص من ثبوت الحكم به
حتى كان الثابت به كالثابت بالنص لا بالقياس فكذلك ابا
صفة التعميم فيه فيقول كالمندصوص فكذلك ما ثبت ضرورة
صحة المقتضى فلا يظهر سبوتة فيما وراء المقتضى لان الثابت
بالضرورة سقد بدورها كالكاملية في حالة التخصيص فاذا
قال ان اكلت فعبدي حر ونوى طعاما دون طعام لا يصدق
عندنا لان المفعول ثبت اقتضاء اذا الفعل صرفا لم يكن
من اماكن الى الوجوب وهذا لا يدل على المفعول بل اذا
كان الفعل متعديا ثبت المفعول مقتضى من حيث العقل لانه
لا تصور بدون محل ينفعل فيه الفعل فكان ضروريا وانا
عم الحكم الطعام لان الفرد الثابت بطريق الضرورة وقع في صح
النفى نعم الحكم بدلالة الضرورة ومثل هذا لا يقبل التخصيص

حي ادا ولا اكلت
وعدي و نو
طعاما و طعام
لنصدق عندنا

خلا ف قوله طلعي
نفسا وانتا

وانا الصاب الى العموم النابت للفظ قول وكذا اذا قال انت
طالعي لانه بعث فرد لا تحتل المعدد وانما يقع الطلاق به ضمنا
لصحة اللفظ والنصيح يحصل بواحد فلا يقع الاكثر وكذلك
قوله طلقنك لانه في اللغة اخبار عن امر سابق فيفضي طلاقا سابقا
ليصح اللفظ فتضمن وقوع الطلاق ثم عا ليصح اللفظ والنية
انما تعمل في الملفوظ لا فيما ثبت ضمنا لنصيح الكلام قوله على اختلاف
الفرج اما في الاول فلان المصدر باسماغ لان امر فعل متعد
وضع لطلب الفعل فكان مختصرا من الكلام على نحو سائر افعال
فصار مذكورا لغة فاحتمل الكل والاول كل كسائر اسما افعال
واما في الثاني فلان اليمين تنصل بالمرأة للحال لا اتصالا لوجهان
انقطاع برجع الى الملك وانقطاع يرجع الى الحال فتعذر المقتضي
بتعذر المقتضي على اجمال فصحة تعيينه وبيان انما يختص
ان ما تمسكه المختهد لا يخلو اما ان كان منظوقا ولا فان كان
فان سبق له الكلام فهو العيان وان لم يسبق فهو لراشاه وان
لم تكن منظوقا فاما ان دل عليه المنطوق لغة او عقلا او شرعا

لعموم الكلام

لعموم الكلام

فالاول هو الدلالة والباقي هو المقتضي **فصل** في بيان
القاسم قوله ان النصيب على السبي باسمه العلم بترك علم
المخصوص عند البعض وهم اصحاب الحديث معناه ان النصيب
اذا ثبت حكما في مسحة باسم الذات يكون نفيا للحكم عما عداه
بعض اهل اصول مفر من اللقب وذلك قوله عليه السلام
الما من الماء الى الغسل من المني فقد فرم ان نصار رضى الله عنهم
النصيب من ذلك حتى استدلوا به على نفى وجوب اغتسالك
وهو لراي اللاح من غير انزال لقوله بترك علم على المخصوص لما فهموا ذلك
وهم كانوا من اهل اللسان وهذا لان لشارع لما نص على بعض
الراعيان وخصه بالذكر لا يميزك من فائدة وليس كذلك
ذلك الحكم بالمنصوص قوله وعندنا لا يقتضيه سواء كان
مقرونا بالعدد كقوله عليه السلام في حرس لراي لشارة اولم يكن خيرا
الربوا وذلك لان النصيب سنا وله فلا موجب نفيا واشباتا
ولانه لا يجاب الحكم المستحق فكيف موجب لنفي وهو ضد
اما امر بالشئ فانما يكون نهيا عن ضيق تحقيق المأمور به

او لم يكن لا يصح سنا له فكيف موجب
نفي او اشباتا ولا يستدل لا ينهم
لما استدلوا به على ذلك كما يتحقق
بمن المأمور به المأمور به عينا
وطورا دلالة

وتحقق المنصوص هنا لا يعترض الى اشتغاف غيره لانه يجوز
تعليل المنصوص بغيره الحكم الى موضع آخر ولو كان النص في
لصار التعليل على مضادة النص وانه باطل اما استدلال
من لرا نصا ورضى به عنهم فيحرر الاستغراق معناه واسلم علم جميع
لرا غفالات من المبنى كقوله عليه السلام لامة من القوم من وعظنا
هو كذلك فما يتعلق بعين الماء معى الاستغراق بابت في رجب
الغسل الذي يتعلق بعين الماء ادلا على القول بانحصار وجوب
الغسل وجود الماء فان المسلمين اصفوا على وجوب الغسل على
الحايض والنفساء وجوب القول بانحصار وجوب الغسل فيما يتعلق
بعين الماء فكان هذا متنا قولا بوجوب لعلته اى تلزم ما يلزم
علينا الخصم بعلته وهو يتعلق وجوب لغسل الماء غير ان الماء
يثبت من عيانا كالانزال وطورا دلالة كالتقاء الحائضين
وفايرة التخصيص ان شامل المجتهدين على النص فثبت بها
الحكم بغير المنصوص لانه رجة قوله والحكم اذا اضيف
الى مسعى بوصف خاص كما في قوله تعالى من فيكم المؤمنات وشتي

او غلق شرط كان الملا على نفسه عند عدم الوصف
او التشرط عند ان هو حرام كونه كذا في راحة
عند طهر الحائض ونكاح لامة الكفاية لغو
الشرط والوصف كذا في راحة

في قوله تعالى من فيكم المؤمنات وشتي

دلك مفهوم الصفة واصحاب الحديث سموا دليل الخطاب وتعلق بشرط
كما في قوله تعالى من فيكم طولا ان سلك المحصنات المؤمنات كما في راحة
او التعلق دليل على في الحكم عند عدم الوصف والشرط عند الساق
مولا وحاصله انه الحق الوصف بالشرط اذ كل واحد منها يوجب حكم
الموجب فان الرجل اذا قال لامرأة ان طالق دخلت الدار اذ اكتبه نصير
الطلاق معلقا بالركوب كما نصير معلقا بالدخول من شاع في اذ الحكم في
فصل لراضا فانه توقف على الصفة كما توقف على الشرط فان الوصف قد يكون
شرا للحكم كما في قوله اعنق عبدي لاصلاح خلاف الشرط قوله واعتبر
التعليل بالشرط علما في منح الحكم دون السبب كما في ان لالفاط العمة
ضربة في فاد احكامها الشرعية فيقوم اللفظ مقام معناه في كوسيا
فلا تصود من السببية عنه انا تصود من الحكم عن الترتيب عليه كما في
البيع شرط الخيار وهو نظر التعليل الحسنى فان تعليل التبريد
بجبل من سماء البيت بمن وصوله الى الارض ولا يعدم ثقله فحصل
هذا ان التعليل انا ساعد بسا عند زمان التلطف لا زمان وجود
الشرط وان نعدم الحكم عند عدم الشرط مضاف الى عدمه وكذا ابطال

في قوله تعالى من فيكم طولا ان سلك المحصنات المؤمنات كما في راحة

تعلق المطلق والعناق الملك لان التعليق لما كان سببا في الحال عند
 والمحل زمان صيرورة اللفظ سببا شرط بالاجماع والواجب لبيست
 محل الحال لا يتحقق للعلية بدون ان اتصال بالمحل كما لا يتحقق
 بدون انضمام شرطها في قوله است بدون قوله طالق فيلغو الكلام
 وجوز الكفر بالمال قبل الخنث لان الكفار في الممن بابهم منزلة الجزاء
 في الممن بغير الله بذكر شرط وجزاء وهو التعليق حيث يلزم كل
 واحد منهما عند الخنث واحدا الممن هو التعليق سبب للجزاء
 قبل الخنث عند فكذا لا اخر بصير سببا للكفارة جواز قبل الخنث
 وانما يجوز ذلك المالى لا في البدن لان المالى مع الفعل ثمة ان
 فجاز ان ينصف المالى لوجوبه لا ثبوت الفعل وهو وجوبه لاداء
 كما في حقوق لعباد اما البدن فلا يخلو الفصل من وجوبه وجوب
 لاداء لان الفعل اذا اوجب وجب لاداء واذا لم يجب الفعل
 لا يجب لاداء فلما تأخر وجوب لاداء الى بعد الخنث بالاجماع تأخر
 نفس الوجوب ايضا ضرورة اتحادها وصار كان الممن لم يتم سببا
 فالكفارة قبل الخنث في تلك الصورة قبل نفس الوجوب لا يجوز قوله

وغيره في المال
 بالشرط لا بتقدير

لان لرا محاب لا يوجد لرا بكونه كشرط البيع لا يوجب شيئا لانعدام
 تمام الركن ولا ثبت كرا في محله كبيع الخرفانه باطل لكونه مضافا
 الى غير محله وقد وجد هنا ما يمنع اتصال لرا بواجب المحل وهو
 الشرط فبقي لرا محاب غير مضاف الى المحل بدون ان اتصال بالمحل
 لا يتحقق سببا اذا غلب النصف الشرع بسلالة اسيا بالاهلية والمحلية
 واتصال بالنصف بالمحل عند انقضاء اهلية والمحلية لا يصير اللفظ
 سببا فكذا اذا وجدنا لكن الشرط حال من اللفظ والمحل والاسباب
 ما يكون طريقا الى حكم والسبب المعلق به من عقدت على البت والعقد
 على البت لا يصلح سببا لما يلزم عند فواته فكان الشرط داخلا
 السبب منع من ان يتحقق سببا وانما يتحقق التعليق سببا عند وجود
 الشرط بخلاف خيار الشرط فانه داخل على الحكم وذلك السبب لان
 البيع لا يخلو له كذا لما انه يؤدى الى تعليق المليك بالخطر وذلك
 قرار واذا ثبت ان التعليق لم يتحقق سببا في الحال بطل استراط
 محل الجزاء وقت التعليق فصح تعليق في العناق بالملك لانه بمن
 ومحل دقة الخالف واستغنى إضافة عدم الحكم الى عدم الشرط
 المحل

ولا تثبت كرا في محله وههنا الشرط حال
 منه ومن المحل بغيره مضاف اليه
 وبدون ان اتصال بالمحل لا يتحقق

الطلاق

فيما كانا في حادثي

فما زكاح لرامة الكنايته عند طول الحره لصلام الولد وبطل
 التكفير بالمال قبل الخنث لكونه سابقا على السبب فرقم في المالى
 والبدن ساقط لان حق الله تعالى في المالى جعل لراداء والمال الله
 وانما تعتبر نفس المالى في حقوق العباد لا تنفعهم بذلك قوله
 والمطلق محمول على المقيد لانه استحالة ان يكون الشيء الواحد ^{مطلقا}
 كفارة القتل وسائر ومقتدا فلا بد وان محمول احدهما على الآخر والمطلق محمول على المقيد
 الكفارات لان قيد ^{مطلقا}
 محكم فوجب حمل المحتمل على المحكم مثل نصوص المزكوة فان البطل ^{مطلقا}
 محمول على الشرط ^{بجركه}
 عن صفة السوم محمول على المقيد بها في حكم الزكوة بالاتفاق وكذا
 نصوص الشهادة فان المطلق عن صفة العدالة محمول على المقيد
 وفي نظره الكفارة ^{بجركه}
 لانها جنس واحد
 بها في استراط العدالة في الشهادات هذا اذا وردا في حادثة
 واحدة مثل قوله عليه السلام في خمس لم يزل شامح قوله عليه السلام
 في خمس لم يزل السابحة شامح وكذلك ان وردا في حادثين مثل
 كفارة القتل وسائر الكفارات لان قيد لربا ما كفارة القتل
 زيادة وصف يحرك تحرك الشرط على ما مر انه الحق الوصف بالشرط
 متعلق الحكم به فيوجب التعليق النقي عند عدم الشرط المنصوص

واركانا في حادثي
 عند الساقط
 كفارة القتل وسائر
 الكفارات لان قيد
 محمول على الشرط
 عن صفة السوم محمول
 نصوص الشهادة فان
 وفي نظره الكفارة
 لانها جنس واحد

لا ان الطهارة كانت بالاسم العلم
 وهو لا يوجد في

وفي نظره من المكفارات لانها جنس واحد كما في الطهارة فان قيد
 لربا يدى بالمرافقة الوضوء جعل يقيدا في نظره وهو اليتيم
 لان كل واحد منها طهارة قوله والطعام في اليمين لم يثبت
 في القتل اى لا يقال لم لان الحق كفارة القتل بكفارة اليمين استند
 الطعام وهي نظرها لان لفرق بات من حيث انه نصيب بالاسم
 العلم وذلك لا يوجب التخصيص وفي الحكم على عداوه وهذا ما لا
 نزاع فيه انما الكلام في النصيب بالصفة التي تحرك تحرك الشرط
 فالسليم ان المطلق كفارة اليمين لم يحرك على المقيد بالشامخ
 ان نصيب كفارة الطهارة والقتل من ان ذلك نصيب على المسح بوجه
 خاص لان لراصول ثمة متعارضة ففي صوم المتعة الشرط هو الفرق
 بقوله تعالى وبعود ارجعته وفي الطهارة والقتل الشرط الشامخ فلا
 يكون حمله على احدهما اولى من حمله على الآخر قوله لا مكان العمل
 بها لان الكلام فيما اذا استملت الحادثة على الحكمين والحكم مثل
 هذا بوجوب الغاء المطلق مع وجوب العمل به وذلك غير حايث
 ما سألنا في الغاء وظاهره وانما الوجوب لان المولى

لا ان الطهارة كانت بالاسم العلم
 وهو لا يوجد في
 كفا اليمين

وعندنا لا
 محمول على المقيد
 وان كانا في حادثين

المبرح من هذا ما يمكن العمل به بحسب العمل به بالاختلاف وقد امكن العمل
 بالمطلق هنا لكون الحكم متعديا وترك الواجب غيرهما من الاجزاء
 قوله وفي صدقة الفطر الى آخره آسرة الى الفرق من كفا
 اليمين وصدق الفطر عما يقال ان امرأة ابي سعيد رضي الله عنه
 فصيام ثلاثة ايام مثابعات كالنصر المطلق الذي هو مشهور
 لم يجز كل واحد منها على كونه كما اجزى المطلق والمقتد صدقة
 الفطر وجه الفرق ان احدا النصين جعل الراس المطلق يساوي النص
 راء جعل راسي المسلم سببا فجعلنا كل واحد سببا على حد ما
 النصف والحكم واحد واما في صوم كفارة اليمين او جعلنا احد
 النصين مثابا صوما والآخر صوما آخر بلزم حينئذ عليه صوم
 ايام ثلاثة مثابعات وثلاثة مطلقة وليس يلزم ذلك بالاجماع
 فقل ان حكم احد النصين ينصرف الى ما ينصرف اليه حكم النص الآخر
 وقد ثبت بيقين في احد النصين فلم يبق مطلقا ضرور قوله
 ولا نسلم ان القيد معنى الشرط وهذا المنع بناء على ان الشرط
 اذا كان شرطا دلالة لا صريحا لا بد وان يكون معروفا وحقيق

ورد النصان
 في السبب والامراة
 في امرائنا بوجوب
 الجمع

في قوله
 في امرائنا بوجوب
 الجمع

هذا الكلام ان الشرط على نوعين شرط صريحا وهو يدخل على
 المعرف في المنكر كقوله هذه المرأة ان تزوجتها وقوله
 ان يزوجت امرأة وشرط دلالة وهو يدخل على المنكر
 دون المعرف كقوله المرأة التي تزوج طالق فانه معنى
 الشرط لو توجع الوصف في النكحة لكون المرأة غير معينة
 ولو وقع في العين لان فالهذه المرأة التي تزوج لا يكون
 شرطا لم لو جعل القيد شرطا لكان شرطا دلالة لا غير
 صريحا واذا جعل شرطا دلالة وجب ان يكون معروفا والقيد
 قد لا يكون معروفا كما في قوله تعالى من نساكم فان النساء معروفة
 بالاضافة اليها فلا يكون القيد معروفا لجعل شرطا فامنع
 ان يكون القيد معنى الشرط لا محالة قوله ولين كان فلا
 انه يوجب السفي أي سلمنا ان القيد المذكور بمنزلة الشرط
 ولكن لا نسلم بان الشرط يوجب السفي عند عدم بناء على ما
 ذكرنا من امتناع اضافة عدم الحكم الى عدم الشرط قوله
 وليس كان فانما يصح لراسه لا في أي سلمنا بان القيد

في قوله
 في امرائنا بوجوب
 الجمع

على غير ان الوصية
 في المماثلة وليس كذلك
 فان القيد اعظم التباين

معنى الشرط والشرط توجب نفى الحكم عند عدمه لكن لم يستقم
 لاستدلال به على غيره لرا إذا كانا مختلفين في مجرى اسم الكفار
 لأن ثبت المماثلة على أن اثنين أنه لا مماثلة بينهما لأن القتل أعظم
 الكبائر حتى قرن بالكفر في قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله
 آخرا ولا يقتلون النفس التي حرم الله وقال عليه السلام خمس الكبائر
 وعقد منها القتل ولا كذلك الممنوع والطهار وادامت أنه
 لا مماثلة منها أمشح أن يجعل ما يدل على نفى الحكم في كفارة القتل
 ولما على النفي كفارة التمن وأما قياسه على التيمم واليه
 لأننا لم نستطرط التيمم إلى المرافق باعتبار حمل المطلق على المقيد
 وإنما عرفنا ذلك بالحديث المشهور قوله فاما قد لا يسم
 والعدالة فلم يوجب النفي عما يقال أنكم جعلتم قيدا لاسامه
 في قوله عليه السلام في خمس لا يملكها نافية لوجوب الزكاة
 في غير السابحة وكذلك اعتبرتم قيد العدالة النص المقتد
 بها ما نعالق قول سهاد في غير العدل اذ لو لم يكن كذلك لوجب الزكاة
 في غير السابحة بالنص المطلق عنها ولقبيلت الشهادة بالنصوص

ولا يوجب نفي الحكم عند عدمه لكن لم يستقم

فإنما النظم بوجوب القرآن في الحكم وهو قول بعض الفقهاء ضرورة

المطلقة عن العدالة وحيث نفيت الحكم لرا أن القيد مانع عنكم
 قوله لكن السبحة المعروفة بابطال الركوة عن العوامل حيث
 نسخ المطلق بانها امشح الحكم غير السابحة بالسبحة المعروفة
 وهي قوله عليه السلام لا زكوة في العوامل الا ما عشنا ران قد راسا
 يوجب النفي وكذا الراس ما ثبتت في بناء الفاسق وقوله تعالى
 ان طاركم فاسق نبيا فقتلوا اوجب نسخ المطلق بخصوص
 الشهادة لا أن قيد العدالة يوجب النفي قوله ان القرآن
 في النظم بوجوب القرآن في الحكم وهو قول بعض الفقهاء ضرورة
 ان الواو متى دخل من الجملتين التامتين والجملة المعطوفة
 تشترك الجملة المعطوفة عليها في الحكم المنوط بها عندهم حتى
 تعلقوا في نفي وجوب الزكاة على الصبي بقوله تعالى اقيموا الصلوة
 وآتوا الزكاة وقالوا ان الركوة عطف على الصلوة فتجب
 ان تشتركها ثم لا تفي الصلوة على الصبي وكذا الزكاة بحققا
 للمشاركة ووجه قولهم ان الواو والمعطوفة معتنف العطف
 الشراكة الخبر ولهذا اذا كان المعطوف متعرياً عن الخبر فانه

ولا يوجب نفي الحكم عند عدمه لكن لم يستقم

فإنما النظم بوجوب القرآن في الحكم وهو قول بعض الفقهاء ضرورة

يشاد كل بر اول فخص في العول بالشركة مطلقا لولا عند التعدد
 وقد اعترضتم ذلك في قوله تعالى فاجلدهم مائة جلدة ولا تقبلوا
 لهم شهادة ابدوا وعلتم رد الشهادة مشاركا للجلد كونه
 جزاء مع ان كل واحد منها جلة تامة **قوله** لا يوجب الشركة لان
 لاصل كل كلام تام بحكمه ولا يشاد كل بر اول لانه ايات الشركة
 جعل للكلامين كلاما واحدا وانه خلاف الحقيقة فلا يصار اليه
 عند الضرورة لانه كان العطف في قوله تعالى محمد رسول الله الذي
 انشأ معاشرته على الكفار لا يوجب الشركة في الرسالة وهذا
 اكثر كتابه يعلم ان يخص **قوله** لا والشركة انا وحيث ان
 معناه ان الموجب للشركة هو البر افتقار لا العطف حتى وحيث الجملة
 الناقصة لى حتى يرافقت واشتقت على الكاملة لانها يرافقت
 فتكون داية معه وجود او عدم **قوله** وما يفتقر اليه كما
 في قول الرجل ان دخلت الدار فانت طالق وعبدك حرة فالفتى
 متعلق بالسرط لانه في حق المتعلق فاصرف ان قيل شكل نقل
 ان دخلت الدار فانت طالق وعن طالق فانه لا متعلق طلاق

وقلنا
 ان عطف الجملة
 على الجملة
 لا يوجب الشركة

وان كان العطف في قوله
 محمد رسول الله الذي
 انشأ معاشرته على الكفار
 لا يوجب الشركة في الرسالة

عمة بالسرط وهو في حق المتعلق فاصرف قلنا انا لا متعلق لولا
 الدليل على ان المتكلم لم يقصد المتعلق اذ لو قصد لاقتصر
 على قوله وعن لصلاحيته خبر بر اول خبر الثاني وحيث لم يقتصر
 بل افرد به بالخبر دل ان مقصوده التجيز فاما في مسلكنا فلن
 نقول لا يصلح خبر الثاني فلذا عطفنا العطف بالدخول **قوله**
 والعام اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره اعلم ان هذا على اربعة
 اقسام لان العام اما ان ينقل معه سببه ام لا فالذي ينقل معه
 سببه فهو قسم واحد والذى لم ينقل معه سببه فهو ثلاثة اقسام
 فكان اربعة اقسام الاول فما خرج مخرج الجزاء كما روي في
 ما عر فرجهم وسهى رسول الله فسجد فهذا يختص بالسبب
 حتى لم يجب الرحم بدون الرنا ولا السجدة بدون السرطون
 باعتبار اسباب وبرا حوال لا انه عام حقيقة لان قوله فرجهم
 لو لم يذكر سببه معناه لا احتمال عموم لاسباب من انه نعم لرد
 نعود باسمه من ذلك او قتل غير حق وسعي بفساد او غير ذلك
 وكذا قوله فسجد عام بحمد السرط والثلث والزاد على

وان كان العطف في قوله
 محمد رسول الله الذي
 انشأ معاشرته على الكفار
 لا يوجب الشركة في الرسالة

الصلوة وانما يختص بالسبب لانه اذا انقل مع سببه صار العام
 حكما لذلك السبب وحكم العلة مخصوص بها وكذا انسخ الحكم
 انشأ بدون علة استحال ان يبقى بدونها مضافا اليها
 بل البقاء بدونها مضاف الى علة اخرى واما الثاني
 فما خرج مخرج الجواب ليس فيه زيادة على الجواب مثلا ان يقول
 انك تعتسل الليلة في هذه الدار من الجنابة فعلى ان اعتسلت
 فعبدى عز فهذا ايضا يختص بما تقدم حتى اذا اعتسل
 لا عز جنابه لم تعتق عيونه لان هذا العام وان اسفل بنفسه
 انه لما خرج جوابا عن الاول صار بمنزلة الحكم للعلة ونقض
 الكلام من الجملة فصار معنويا إعادة ما في السؤال كانه
 قال ان اعتسلت عن ذلك السبب الذي قلت فعبدى عز
 وبيان انه عام ان تقدر ان اعتسلت غسلا وهونك
 في موضع النفي نعم واما الثالث فما خرج جوابا ايضا لكنه
 غير مستقل بنفسه مثل قولك لا عز ليس عليك كذا ويعلم
 او تقول كان كذا يقول نعم فهذا ايضا يختص بالسبب

لما انه وقع في جميع النظم والمكسور في موضع النفي

يجعل ذلك اقربا لانه لما لم يستقل بنفسه حتى يرتبط بما قبله صار
 كبقية الكلام من جملة فلا يجوز تفصيله للعمل به وعموم الكلام
 طاهر وهذه الثلاثة مما لا نزاع فيها واما الرابع وهو
 الذي اختلف فيه فما خرج جوابا وهو مستقل بنفسه لكن فيه
 زيادة على ما يقع به الجواب فهذا عندنا لا يختص بالسبب بل يختص
 كلاما مستترا وعند البعض يختص به وصورة المسئلة ما ذكرني
 الميزان ان الحادثة اذا وقعت لواحد من الناس في زمن النبي
 عليه السلام فنزل نص عام في كل الحادثة سنا ولا صاحبها
 وغيره فان هذا النص عام في حق صاحب الحادثة وغيره ولا
 يختص به بسبب وقوع الحادثة وعند بعض اصحاب السافرية
 يختص بصاحب الحادثة وازيد باللفظ العام الواحد مجازا
 ولما ثبت الحكم في حق غير صاحب الحادثة بنص آخر وبالقياس
 وكذا اذا خرج كلام الرسول عليه السلام جوابا على العموم لسؤال
 السائل لا يختص بجزء من الغناء الزيادة وعند من يختص اعتبارا
 للمحال لكان نقول ان التخصيص بوجوب الغناء الزيادة مع اعمال

الحال جعله كلاما مقبولا نوجب الغاء الحال مع افعال الزيادة
 و افعال الكلام وهو ناطق مع الغاء الحال هو ساكت اولى من
 العكس وذلك مثل ان يقول لواحد انك تعتسل الليلة في هذه
 الدار عن حنانه فقال ان اعتسلت الليلة فعبدك حنانه لا تخف
 بالسبب عندنا بل يكون عاما حتى نعتي بما في سبب اعتسل واما
 ما نعموه فقدم قولنا وقيل الكلام المذكور للمدح والذم
 لا عموم له اذ العام عندهم يخص ما يعلم من غرض المتكلم لان
 الكلام لاظهار الغرض بحيث شاء الكلام في العموم والخصوص
 والحقيقة والمجاز على ما يعلم من غرض المتكلم ويجعل ذلك الغرض
 كما لمذكور واد اخص العام بالغرض عندهم قالوا الكلام المذكور
 للمدح والذم والثناء ولا يستلزم ان يكون له عموم لانا نعلم
 انه لم يكن غرض المتكلم به العموم وعندنا هذا فاسد لانه ترك
 موجب الصيغة مع افعال لان الغرض مسكوت عنه ومثله لا يجوز
 ترك العمل بحقيقة الكلام بل العمل بحقيقة الصيغة عن امكن العلم
 بها واجبه هو ان يكون ذلك للاستعمال الصيغة للمدح العام والعموم

وعندنا هذا
 فاسد

من عباد اهل اللسان وكذا النساء وبما استنبأه قوله وقيل
 الجمع المضاف الى جماعة مثل قوله واهل لكم ما ورا ذلك حكمه حكم
 الجماعة في حق كل واحد من اصفائهم وزعموا ان حقيقة الكلام
 هذا وذلك لان اضافة لو حصلت بصيغة المفرد تثبت في كل
 واحد منهم فكذلك اذا حصلت بصيغة الجماعة وعندنا يقتضيه
 لرا حاد بالاحاد لانه هو المعلوم من مخاطبات الناس فان الرجل
 يقول ليس القوم ثيابهم وخلقوا رؤسهم وركبوا دوابهم واما
 يفهم من ذلك ان كل واحد ليس ثوبه وخلق رؤسهم وركب دوابه
 والدليل عليه قول الشاعر وانا ترك اقدامنا في نعالهم
 وانسابنا من الخي والحواجب والمراد ما قلنا بوريد ما ذكرنا
 قوله تعالى جعلوا اصابعهم في اذانهم واستغشوا ثيابهم اي
 كل واحد منهم جعل اصبعه في اذنه واستغشى ثوبه وما زعموا
 فاسد لان المنصوص عليه الصيغة مع اضافة الى الجماعة ومع
 اضافة الى الجماعة موجب للصيغة حقيقة ليس ما ادعوا لموجب
 ما قلنا لان ما ادعوا ثبت دون اضافة الى الجماعة قوله وقيل الامر

حكم حقيقة الجماعة في حق كل واحد وعندنا يقتضيه مخاطبة بالاحاد بالاحاد
 هو اد اقال الامراته اذا دلتمت ولدي من طلقنا

بالشيء يفيض النهي عن ضده سواء كان بضدا واحدا أو أضدادا
والنهي عن الشيء يكون أمرا بضدا إن كان له ضدا واحدا وإن كان له
أضداد لم يكن أمرا شيئا منها وهو قول الجصاص رحمه الله ووجه قوله
أن الأمر طلب للأمر المحاد للمأمور به على إيجاب الجواز ولا يستحال بضد
يعدم ذلك فإن كان حراما منهيا عنه بمقتضى حكم الأمر لهذا استوتكت
ما يكون له ضد واحد أو أضداد وهذا بناء على أن الأمر المطلوب
لإتباعه على الفور عند وإساءة بالنهي فقد قال إنه للمحرم ومن
ضرورة فعل بضد إن كان له ضد واحد كالحركة والسكون فاما
إذا تعدد الضد فلم يضر ضرورة الكفاية استأن كل أضداد
احتج بان الفقهاء أجمعوا على أن الجملة منهية عن كتمان الحيض بغير
ولا تحل لمن أن يكتن ما خلق الله في إحصاءه ثم كان لكل امرأ بالانظر
لأن الكتمان ضد واحد وهو إظهاره وكذا انفقوا أن المحرم
عن لبس المخيط ولم يكن مأمورا بلبس شيء متعين من غير المخيط لأن
للنهي عنه أضدادا هنا وبحكم النهي لا تثبت الأمر بحسب الأضداد وليس
بعضها بأول من البعض قوله وعندنا الأمر بالنهي يفيض كراهية

والنهي عن الشيء يفيض
أن يكون ضدا في شيء
لأنه واجب

لا زنا كانت عن غيره وكان ينبغي أن لا يكون له أثر في الضد أصلا
أما اثبتنا حرمة الضد ضرورة فإن الأمر بالتحرل لو كان مطلقا في
وهو السكون لا يحصل المأمور به وكان من ضرورة الأمر بالنهي
ضد منه فلا نساوي بالمقصود فثبت به لراد في هو الكراهية وعلى
ما ذكرنا يكون النهي مفضيا في ضده أسات كونه القوي كالوا
قوله وفائدة هذا الأصل أي ما ذكرنا أن الأمر بالنهي يفيض
كراهية ضده أن التحريم أي تحريم ضد المأمور به لما لم يكن مقصودا
بالأمر لأن الأمر وضع لا يحابى الفعل على المكلف لا التحريم الضد
التحريم فلم يكن مباشر ضد المأمور به مفسدا لأداء المأمور به وإذا
كان مقبولا للمأمور به لأن المقبولة حرام فاما إذا لم يقبوتها كان
لأن المات بالانقضاء بابت ضرورة فينفذ بقدرها ولا ضرورة
في القول بالحركة عند انعدام المقبولة قوله ولهذا قلنا أن المحرم
لما نهى عن لبس المخيط مع ما نهى عن ذلك كان مأمورا بلبس زار والرد
انقضاء لا قصد فاعترضه وجب له بقدر فوته فكان للنهي زار والرد
وتعين لزار والرد لأن ذلك أدنى ما يقع به الكفاية من غير المخيط

والنهي عن الشيء يفيض
أن يكون ضدا في شيء
لأنه واجب

لأنه واجب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

لا غرض مقصود بالتمهي أي هذا الحكم وهو حرمة السجود على مكان نجس
مقصود بالتمهي الذي استفيد بالامر بالسجود اقتضاءً وأما الماورد
فعل السجود على مكان ظاهر فقط وهذا الحكم لا يفوت بمباشرة الضد
على مكان نجس فلا يكون مفيداً للصلوة فإذا أعادها على مكان ظاهر جاز
قوله بمنزلة الحامل له لأن تادي السجود لما كان باعتبار المكان فليكون
صفة للمكان الذي يؤدى الفرض عليه بمنزلة الصفة له حكماً فيصير هو
الحامل للنجاسة إذا سجد على مكان نجس والكف عن حمل النجاسة ما يؤدى
في نجس الصلوة فيفوت لكن السجود على مكان نجس كذا في الصوم فإن الكف
عن اقتضاء السهوة لما كان ما يؤدى به في نجس الصوم تحقق الفوات
في جزء من الوقت فيه **وصل** في المشرقات أعلم أن أحكام
أقسام الكتاب على نوعين عمرية وخصية فالعمرية في اللغة عبارة
عن الإرادة المؤكدة والابدية على وجهه عزما أي لم يكن له قصد مؤقت
في العصيان (من أجل العزم في قول الرجل أعزم أن أفعل كذا) أي
وسميت بالأحكام الماسة ابتداءً وعمرية لأنها من حيث كانت أصولاً كانت
في نهاية التوكيد في السرعة اسم لما هو أصل المشرقات غير متعلق

وقال الساجد
على النجس

أصلها غير متعلق بالعوارض وهو العزم

والله اعلم بالصواب

بالعوارض قوله فرضية فاللغة عبارة عن المقدر والقدر
فالأمر على سوية أزلناها وفرضناها أي قدناها وقطعنا الزمان
فيها قطعاً والفرضية الشرع مقدرة لا تحتل بمادة ولا انفصافاً
مفتوحة بمنتهى دليل موجب للعلم قطعاً من الكتاب والسنة المتواترة
أو إجماع مثل إيمان ولما كان المراد به وهي الصلوة والزكوة والصوم
والحج قوله وحكمه المردوم علماً وتصديقاً بالقلب وعمل باليد فمن
أمر ثلاثة وليس العلم والتصديق امر واحد أو التصديق هو السلام
وإراقة دمه وهذا لا يوجد بنفس العلم قوله حتى يكفر جاحداً ونفسق
تاركه بلا عذر وإنما تكفر جاحداً الغرض لتبديل الاعتقاد عما يلزمه اعتقاداً
على ذلك بخلاف سجود الواجب حيث لم يوجب الكفر لأن الاعتقاد ثم غير
لازم فلم يتبدل الاعتقاد ونفسق تاركه لما أنه موجب للعمل باليد
والعمل باليد طاعة فكون تركه معصية والمعصية فسق لأن الفسق
هو الخروج من الفاسق والخروج عن طاعة ربه قوله وواجب وهو
ما خذ من الوجوب وهو السقوط ومنع السقوط فيه إما باعتبار أنه
سقط لزوم الاعتقاد عن المكلف ولأنه لما لم يقدر دليل العلم له

والله اعلم بالصواب

حكمة حتى العار صار حكم ذلك الدليل كالساقط عليه اداؤه من غير
 تحيل **قوله** وحكمة اللزوم عملا بمنزلة الفرض لا على اليقين
 لما في دليله من السببه فيفسد ثار كره ولا مكر حرجه وانكر السالك
 هذا القسم والحقه بالفرض فقلنا ان انكر لراسم فلا منع له بعد افاقة
 الدليل على انه تخالف اسم الفرض وهو انكر الحكم بطل النكاح ايضا
 لان الدليل نوعان بالاكبيهه فيمن الكتاب السنه وما فيه سببه وهذا
 امر لا شك واذا انفا وتالدليل لم نكر تفاوت الحكم **قوله** وكثره في
 ما خوزه من السنن وهو الطريق ومن قول القايل من الماء اذا صب
 حتى يركب فطريقه والمراد به شرعا ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعد عندهما وقال السامعي رحمه الله مطلق السنه مناو كنه رسول الله
 وهذا لانه لا يرى بغير الصحاح ويعول القياس معتم على قول الصحاح
 وانما تتبع حجتهم لافعله وقوله بمنزلة من بعد الصحابه فانه تتبع حجتهم
 لا مجرد فعلهم قولهم ادا لم يلقوا احد ارجاع وعندنا هي مطلقه
 لا يقد فيها فلا نقيده بل دليل وكان السلف يقولون سنه الغرضين
قوله وهو نوعان في السنن نوعان سنه الهندي تاركها يستوجب

٨٠
 اساءة كالحاجة وبراءان وبراءة قائمه وصلوق العيد حتى لو تركها قوم
 استوجبوا العتاب ولو تركها اهل بلدة واصروا على ذلك قوتلوا اليها
 بها وزوايد تاركها لا يستوجب سارة الى افعه وعلى القسمين
 تحسح لمرالفاظ المذكور في باب براءان وقوله نكره او اساء السنه
 الهندي وقوله لا باس به للزوايد وحيث قال يعيد فذلك من حكم
 الوجوب مثل قوله ومكره ان يؤذن وهو حجت وان صلى اهل المصر
 جماعة بغير اذان ولا اقامة فمداسا او لا باس بان يؤذن احد يؤمن
 ولو اذرن قبل الوقت فبعد في الوقت **قوله** ونفل هو اسم للزيادة في اللغة
 حتى سميت الغنيمه نفلا لانها زيادة عما هو للمقصود من الجهاد شرعا
 وسبح ولذا الولد نافله لذلك فالنوافل من العبادات زوايد مشروكة
 لنا لا علينا وانما جعل النفل من الغرام لما انه لم يتعلق بعذر لرايه
 شرع دابها ودلك لازم الحرج لان مراعاة اركانها على التمام من
 شريعته على الدوام هو ما يقينا فلذا رخصه وصنفه حتى يؤدك
 قائما وقاعدا وراكبا فكان عزيمة اصلا ورخصة وصفا **قوله**
 والزوايد على الركعتين بغير اذان وهو انه يباب المور على فعله ولا

ما لا ينافي

على تركه **قوله** لما نزع النفل على هذا الوصف هو تركه على الدوام
 وان شأنا على فعله ولا تعاتب على تركه ويجوز بقى كذلك لان آخر
 من جنته او لم نفل فكما انه يجزى لراى من ان يشرع وبسبب لا يشرع
 لكونه نفلا فكذا لا يكون مخيرا في لراى منها، واذا ترك لراى تمام فانما ترك
 اداء النفل وذلك لما لم يكن مكملا كما في المطنون **قوله** وجب
 صيانه اذ المزدكى صار به تعالى مسلما اليه (لهذا الوما في
 هذه الحالة كان مشابها على ذلك فوجب التحرز عن ابطاله
 مراعاة لحق صاحب الحق لا يسبيل المصيانة لراى بالاتمام **قوله**
 لراى تمام ضرورة وكونه مسلما لراى في ابطاله كالصدق المسلم
 تبطل باليمن والراى وكذا العبادات البدنية تبطل بالشمعة
 والرياء فان قيل العبادات انما تتم قربة باخبرها لما انها
 لا تجزى فاذا اتوفى الجزاء رد على لراى ليرى بصر قربة
 لم يحكم ابطال ما صنع بل ان تتم قربة فلنا ان بالشرع
 حصل ما يتقرب الى الله تعالى وهو القيام والكف عن المستهيات
 في الصلوة والصوم وذلك فعل وانما المعدوم ما يسبح صلوة

وقلنا ان
 ما اداه

وصوما فمحرم ابطاله **قوله** وهو كالنذر صار به على تسمية
 قصد العباد بالندور وقصد العباد عبادا كما وردت به السنة
 من هم محسنه فله اجر واحد ثم وجب لصيانه نذره وهو القول
 ابتداء الفعل اي ابتداء المندور وهو الصلوة والصوم فلان
 يجب لصيانه ابتداء الفعل وهو شريعة الصلوة والصوم بموافق
 اولى وهذا لان معنى العباد في لراى افعال كثيرة بالنسبة الى لراى
قوله ورخصته وهي اللغة عبارة عن اليسر والسهولة يقال رخص
 السعر اذا تيسرت لراى لراى لكثرة وجود لراى اشكال وقلة الغياب
 فيها وفي الشريعة اسم لما يبنى على اعداها العباد **قوله** وما استعمل
 مع قيام المحرم وقيام حكمه اي اعطى له حكم لراى لراى ان ثبت حقيقة
 لراى لراى لو ثبت به لراى لراى والحكمة بآية لكان جمعا بين الضدين
 وانه محال وهو كما يمكن على اجراء كلمة الكفر فانه مخصص لراى اجراءها
 والغزوة في الصبر حتى يقتل لان حرمة الكفر قائمة لوجوب حق
 الله تعالى لراى بان الوجوب يستعقلا وما كان عقليا لا يتبدل
 اصلا وانما رخص لراى لراى حتى يقتل لنفسه بغيره ومضى

اما الحق نوعي
 الحقيقة

وباجراء الكلمة لا يفوت ما هو الواجب معناه فان التصديق باق في ولا يفوت
صوت من كل وجه لان اداء الامانة قد صرح وليس التكرار بركن لرا ان
الحاجزاء هنكل حرمة حق الله على صوته وفي الامتناع رعائته صوته
ومع فكان الامتناع عزمة وانتاحرمة افطار المكمل في كضمان
وابلا فيه مال الغير وغير ذلك وان كانت تحتل السقوط لرا ان المنطق
لم يوجد فوجبه لرا قدام على ما فيه دفع الهلاك عن نفسه وحكم
هذا القسم ان لراخذنا العزيمة اولى لان حرمة هذه الاشياء
باقية قول والساني ما استبعد في سام السبب المحرم موجب الحكم
لكن الحكم وهو وجوب لرا اداء متراخي عن السبب المحرم في الوقت
قول لرا كالبته هو يوم الشهور فان قوله على من يهمل في الشهر
فليصمه عام مناول المكمل قول وترد في الرخصة معناه ان
التأخير انما ثبت لخصته للميسر واليسر فيه متعارضان الصوم شعيرة عليه
من وجه سبب السفر لما انه قطع من السفر ويخفف عليه من وجه لواقفة
المسلمين وقد عرض الشافعي رحمه الله عن ذلك جعل الرخصة اولى
اعتبارا بظاهر تراخي العزيمة قول لرا ان نضعفة الصوم فليس

وهو

ان لراخذنا العزيمة اولى

في السفر

ان لراخذنا العزيمة لانه لو صام فمات كان قبيل الصوم وهو المباشر
لفعل الصوم فيكون قاتلا بنفسه وعلى المبر ان يتحزن عن قتل نفسه
بخلاف ما اذا اكرهه ظالم على الفطر فلم يفطر حتى قتل لرا القتل هنا
مضاف الى فعل الظالم فاما هو لرا امتناع عن الفطر مستند للوجوب
مظهر للطاعة من نفسه في العمل به على ذلك عمل المجاهد في قول
فما وضع عننا من لرا صر ولرا اعدال لرا صر الحمل الثقيل ولرا اعدال
الغل وكلاهما عيان عن لرا مود والشاقة التي كانت على لرا م الماضية
مثل وجوب التوبة بعقل النفس وجوب قطع مضع النجاسة اذا
اصابته وغير ذلك من لرا احكام وانها رفعت عن هذه لرا مة اصلا
فكان اطلاق اسم الرخصة عليها مجازا لان الرخصة الحقيقية كانت
العزيمة ثابتة في مقابلة لرا انه نصار الى الرخصة لغزو في المكلف من
العزيمة لما لم تكن مشروعة في حقنا اصلا لا يكون ضعفها رخصة بل
تكون عزيمة حقيقة ولكن لما كان الوضع عن التثقيب شتمت رخصة مجازا
قول كونه مشروعا في الجملة فمن حيث انه سقط اصلا كان مجازا
ومن حيث انه بقى مشروعا في الجملة كان سببها حقيقة الرخصة فكان دون

واما انتم فوجي المجاز

والنوع السابع
ما سقط عن العباد

القسم الثاني كقصر الصلوة في السفر ^{الرخصة} رخصة استقطاع كون كمال
 مشروع في حاله براقامة وعند الشافعي رحمه الله هو رخصة بخير بالافطار
 لان الرفق وان تعين براقلة لا ان سهل هذا جاز كما في المعجزة المأذون
 باداء الجمعة ونحن استدلنا بما قلنا بدليل ومغناها اقا الربيل
 دوى عن عمر رضي الله عنه انه قال انقص الصلوة ونحن آمنون فقال عليه السلام
 هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته سما صدقة والنهي
 بما لا يحتمل التملك استقطاع محض لا يحتمل الرد كالغفوة عن القضاة واما
 المعنى فلان الرخصة لطلب الرفق والرفق منعت في القصر فسقط
 براكال ولان اخيار من السنين من غير ان يفيد رفقاً في كل واحد
 منها اخياراً كامل لا يلحق بالعبودية بل يلحق بالرفق لانه
 متعالي عن ان يكون له رفق مما يختار قال الله تعالى ووبك تخلق ما
 تشاء وبختار بل لراحتنا والى البات العبد لا منفك عن معنى الرفق
 ولا رفق براكال فيطلب لراحتنا بخلاف العبد المأذون بالجمعة
 حيث يجوز له اداء الظهور لان الجمعة غير الظهور حتى لا يجوز
 بناء احد ما على الآخر وعند المعايير يفيد الخيرة ما ظهر

الرخصة

في السفر
 في حاله
 في حاله

المسافر والمقيم فواحد فخلا عن فائدة التحريم ^{سقوط} قوله
 حرمة الخمر والميتة في حق المضطر والمكره فانه لا يسعه
 بامتناع عن براء دماء حي اذا صبر صار اثماً لان الحرمة عانت
 لراحيته لعقله عن براحلاط او الفساد شرب الخمر وبفسه
 عن ضرر الميتة فاذا خاف به قوات نفسه لم تستهم صيانته
 البعض مغفوتاً لكل فسقط المحرم في الصبر لم يكن مقبهاً حق
 الله بل مضيقاً دمه فيا ثم كان رخصة مجازاً لرا ان حرمة
 هذه الاشياء مشروعة في الحلة ^{سقوط} غسل
 الرجل مدة المسح مع انه مشروع في حال عدم الخفيف لان
 الخف مع سرابه الحدث الى المقدم حكما فسقط وجوب الغسل
 لانعدام الحدث لان الغسل يتأدى بالمسح ولهذا شرط
 ان يكون اللبس على طهارة في الرجلين وان يكون والحدث بعد
 اللبس طهارة على طهارة كاملة فلو كان الغسل يتأدى بالمسح
 لما اختلف الحكم في اللبس على الطهارة وعدم الطهارة كما في
 مسح الجبهة فثبت ان الخف مانع فكان رخصة مجازاً

فصل بيان اسباب السراية اعلم ان المراد بالني
 مع جمع اسماها لطلب الاحكام المستدعة لما عرفت من
 الوجوب بالاسباب وجوب الاداء بالخطاب وهو حقيقة فان
 اذا بالاول سبقت الشغل والساني للفرع واثرا لاول على طريق
 الجبر حيث لم يتوقف على الفهم والعقل واثرا لساني على طريق
 الترخيا فلذلك توقف على قيام الفهم والعقل **قوله**
 ولها اي وللحكام اسباب شرعية تضاف اليها ولين كان
 الموجب في الحقيقة هو الله لا ما تسمى للاسباب نفسها عندنا
 خلافا للمعتزلة فنكون لاسباب امارات حقيقة **قوله** ان
 لما كان غيبا عنا جعلها اسبابا تيسر الامر على العباد
 لتتوصل الى معرفة الاحكام بمعرفة لاسباب لطاهية
 فلا بد من بيان لاسباب **قوله** من حدث العالم الى قوله وانا
 نعرف السبب فيه رعاية صنعة اللق والنشر فسبب
 وجوب البيان حدث العالم والمراد به ان حدوث العالم
 سبب وجوب التصديق الذي هو فعل العبد لا ان يكون سببا

الله تعالى

لوجوب الله تعالى وسبب وجوب الصلوة الوقت لانها ثبتت
 اليه فالله اسم الموصول لرب لو كان الشمس بالنسبة باللام اقوى
 وجوه الدلالة لتعلقها بالوقت وكذا لما صلوا العجر والظهر
 وكذا يتكرر الوجوب سكر والوقت وبطلان الاداء قبل الوقت
 ويصح بعد هجومه وسبب وجوب الزكاة فلكل المال بصفة
 ان يكون فصا تاميا لانه اضيف اليه وتضاعف مضاعف
 النصاب وقت واحد لكن الوجوب بواسطة الغنا فالله الام
 لا صدقة بل عن طرغنا والغنا لا يحصل بامتنان ودلك هو
 النصاب والوجوب بصفة اليسر والتمسك ان يكون النصاب
 تاميا وسبب وجوب الصوم ايام شهر رمضان بالاسبوع
 من شهر منكم الشهر فليصمه اي فليصم في ايامه والوقت
 متى جعل سببا كان طرفا صالحا للاداء والملك لا يصلح للاداء
 فلا يجوز ان يجعل سببا وقال سمن بلامة الخسب وجه الله
 السبب هو الشهادة والشهر اسم لجزء من الزمان يستعمل على
 ايام والليالي استدلنا اذا افاق المجنون في جهنم

رمضان فانه يجب عليه قضاء جميع الشهور سواء كان ليلا او نهارا
وسبغت وجوب صدقة الفطر الراش الذي يكونه ويلي عليه
وموته الشيء ما يكون سببا لبقاء ذلك الشيء يقال فانه اي قاته
فكما ان اللقوت سبب للبقاء فكذلك الموت وكذا يقال انه في
موته فلان وموته على فلان وراية به ان يحتاج اليه
في بقائه من الطعام واللباس من فلان على فلان والولي على
انه سبب موته عليه اللام اذ واغن ثوبون بيان كل كلمة عن
لان تراخ الشيء في ذلك على احد الوجهين وهو اما ان يكون
سببا في شئ الحكم عنه او محلا لاجل الحق عليه فيؤدى عنه وقد
امنع الثاني لامناع الوجوب على العبد والكافر والفقير
فتعين الاول لهذا ايضا عطف مضاعف الروي اما وقت
الفطر فشرطه وانما نسب اليه مجازا وسبب وجوب الحج
البيت لانه نسب اليه قال الله تعالى وسمي على الناس حج البيت
ولهذا لا تتكرر وتكرر وقت لاداء لان ما هو السبب غير
متكرر غير ان لاداء يستلزم على اركان بعضها تختص بوقت

ويمكن وبعضها لا فاذا احتضن شئ لا يجوز في غيره وما لم يحتضن
في اي من جميع وقت الحج ولو استطاعة شرط لان الحج عبادة
برنية فلا يصلح المال سبب له وسبب وجوب العشر لارض
الثانية بالخارج تحقيقا لان العشر ينسب الى لارض يقال
عشر لارض وانما تتكرر العشر في لقاد السبب لان الوصف الذي
لاجل صار لارض سببا وهو النماء متجدد فكلما انقضى كالزكاة
وصدقة الفطر وسبب وجوب الخراج لارض الثمانية بالخارج
مقدورا لما يمكن من الزراعة يقال خراج لارض وسبب وجوب
الطهارة الصلوة لانها تنسب اليها وتقوم بها اعني تدور معها
وجوبا وشقوطا والحدث شرطه وسبب المعاملات يتعلق بالبقاء
المقدور وبشعائيرها والبقاء متعلق بالنسب الكفاية وشرطها
اسماء سرعية وموضوعة للملك ولو احتصاصا واما اسباب العقوبات
والحدود والكفارات فان نسبت اليه كالقتل فانه سبب للقصاص
والزنا سبب للحد والسرقة سبب للقطع واليمين المنقضية بالحنث
سبب للكفارة لما ان الكفارة تدبر من العبادات والعقوبات

فيما لا يملكه
فانما هو سبب وجوب العشر

فانها تنادي بالصوم وهو عباد بدينية وفيها معنى العقوبة ايضا
 لانها تقه زاجر عن الجناية واد اكان كذلك لا بد وان تكون
 السبب ابرأ من الخطر ورا ما به لسكون المحظور سببا للعقوبة والمباح
 سببا للعبادة وقد وجد هذا في اليمين المنقضة بالحنث فان ايقعا
 مباح مستعمل على تعظيم الله تعالى ونقضه بالحنث محظور فلهذا جعلت
 سببا لها **قوله** بنسبه الحكم اليه لان ابرأ صلح اضافة الشيء
 الى الشيء ان يكون سببا له حادثا به لان اضافة للاختصاص وادوى
 وجوه ابرأ اختصاصا بما قلنا **قوله** وتعلقه به بمعنى ان الحكم
 اذا كان لازما لشيء على وجه تكرر الحكم تكرر كل الشيء كالصوم
 والصلوة فذلك على ذلك الحكم يكون حكما لشيء
باب اقسام السنة
 السنة تنطلق على افعال وبرا فاعمال والحدث كتحضر بالقول
قوله اقسام السنة التي سبق ذكرها وهي امر والنهي الخاص العام
 والمستمر والمأول وغيرها فانها ما يتم في السنة وكانت السنة
 فرعاً للكتاب يان كل اقسام فلا نعيدها وانما هذا الباب

ليان ما يختص به السنة ودلنا دبعة اقسام ابرأ ولي كفيها اتصال
 بامر رسول الله عليه السلام والساني ابرأ نقطاع والثالث بيان
 محل الخبر والرابع بيان نفس الخبر القسم ابرأ ولي كفيها اتصال
 بامر رسول الله عليه السلام وانما تختص كفيها اتصال بالسنة
 لانها تنصل بطرق ثلاثة بالاحاد وبالشهين وبالتواتر اما الكتاب
 وطريق ابرأ اتصال فيه واحد وهو التواتر **قوله** والتواتر
 تواترهم على الكذب الى توافقه لكثرةهم وعدالتهم وبيان انهم
قوله كالعيان علم ضروريا ومن الناس من انكر العلم بطريق
 الخبر اصلا وهذا جهل سفيه لم تعرف نفسه لان كونه مخلوقا من
 مهيمن يمت بالخبر ولا دينه لان طريق عرفانه الخبر ولا دنيا له
 العلم بالبلدان التي لم نعاينها لا يحصل ابرأ بالخبر ولا اتمه ولا ابا
 لانه لا تعرفها بدون الخبر وقال قوم يوجب علم طائفة ومنه
 الطائفة عندهم ان تتخلفه شكل او تعزيمه وهم لان المتواتر صار
 جمعا بالاحاد وخبر كل واحد ما يفرد محتمل نفسه لا يوجب
 العلم فعند اجماع لا نزول لبراهين والبراهين محتمل التواتر

وهو الخبر الذي
 رواه قوم لا
 تحصى عددهم

بالقول فلا يجب العمل لا شفاء لازمه وهو العلم وقال بعضهم
 انه توجب العلم لما حرم من الكتاب السنة ويوجب العلم لقبول المأثم
 وهو العمل بالعبادة اما كسير عبدل لان من العرب من يقول عبد
 عبدك وفي زيد يترك واما جمع العبد وضعافا كالتسا للتمرة
 كذا في برقند وهم عبد الله مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر
 رضي الله عنهم قوله خلافا لما لا كرضي الله عنه فانه يقدم العباس
 على غيره الواحد لما ان المقياس من جهة باجماع السلف من الصحابة رضي
 الله عنهم وارجاع اقوى من خبر الواحد فكذا ما يكون باتباع الاجماع وقلنا
 ان الخبر يقين باصله وانما التشبه في نقله والراي محتمل باصله
 في كل وقت الخصور فكان براية الراي اصلا وفي الحديث عارضا
 قوله دون الفقه اي بالنسبة الى فقهاء زمانه كالمخلفاء الراشدون
 والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابي موسى الاشعري
 وعائشة وغيرهم رضي الله عنهم ممن استسبح بالفقه وارجعتهاد
 قوله وان خالفه لا يترك لربا بالضرورة ومعناه ان خبر غير الفقيه
 من الصحابة اذا كان مخالفا للمقياس لا يترك الخبر اذ رايهم معاداة
 ذلك

كان حديثه
 حجة تركه
 القياس

وان غرض العوالم

ان اقول حديثه
 القياس على به

فهم نحوهم الهدي غير انهم كانوا يفعلون بالمعنى والوقوف على ما اراد
 رسول الله عليه السلام بكلامه امر عظيم فقد اوتي حوامع الكلم والتاقل
 بالمعنى انما شغل بقدر فهمه من العبارة فاذا قصر فهمه لا يؤمن عليه
 من ان يفوته بعض المراد قلنا اذا روي حديثا ينبغي كونه القياس
 حجة يترك الحديث لضرورة ان سردا ياب الراجح خلاف ما اذا كان
 موافقا لقياس ومخالفا لقياس آخر فانه لا يترك ما المخالف مطلقا
 مثل حديث ابي هريرة رضي الله عنه في المصطرة وهو رواية عليه السلام لا تقصروا
 لربا بل والغنم من اشاعها بعد ذلك وهو بخير النظم بعد ان تجلبها
 ان رضيعها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر وقصيرها
 ان ترميها الناقة او الشاة فتحقق اللبن اي صحيح في ضرعها
 اياها لا تحتلبها لتزكها كثرة اللبن فالامر برده صاع من التمر
 سكاو اللبن قل اللبن او كثر مخالفا للمقياس الصحيح من كل وجه لان
 الشيء انما يقصن اما بالمثل او بالثمن او بالقيمة والتمر ليس مثل
 ولا يمين ولا بقيمة لان القيمة انما تكون بالذراهم والدنانير
 والقياس الصحيح حجة بالكتاب السنة المشهورة فاما مخالفا للمقياس

وان روى
عنه السلف

الصحيح فذلك ان النظر الى المعنى يكون ناسخا للمكتبات النسبة
باب الهامى خلافا اذا كان الراوى فيها لان المراد لا يخفى عليه
لحق فهمه وزيادة ضبطه قوله او اختلفوا فيه من حيث
معقولين كنان الى محمد لا يجمعى من حيث شيوخ نبت واشق للاسحبه
انه مات عنها هلاكى مرة ولم يكن فرض لها ولا دخل بها فقصي لها
رسول الله عليه السلام بمهر مثل نساها فقبل ابن مسعود رضى الله عنه
لانه وافق قياسه فانه قاسه بما اذا وقعت الفرقه بعد الدخول ولم
يكن سمي لها مهرا وهذا لان الموت بمنزلة الدخول ليل وجوب العلق
وغبرها ورد على رضى الله عنه لمخالفة قياسه فانه لا يجب مهر المثل
عنده قياسا على ما اذا وقعت الفرقه بالطلاق قبل الدخول ولم يسم
لها مهرا ولم يعمل السامع رحمه الله بهذا القسم لانه خالف القياس
وعندنا هو جهة لانه وافق القياس وانما ترك اذا خالف القياس قوله
بموز العمدية لان المعداله اصل ذلك الزمان ولا يجب العمل لان
وجوب العمل منقرا الى المعداله التفصيلية لان المعداله الطاهر
عارضها الهوى فاذا صار الهوى مغلوبا يجب العمل بقوله وانما يفر

بمعداله التفصيل

بمعداله التفصيل

ضير ورثه مغلوبا بالمعداله التفصيلية قوله يضى به اى يضح
بالعقل طريقا متدا يسلوكه لكل الطريق عند انقضاء ذلك الحواس
ويتبدى اى يظهر المطلوب للقلب فيذكره القلب بشامله بتوفيق
الله تعالى حتى والوا بدائه المعقولات بها به المحسوسات والعقل بمنزلة
السراج للعين الباصرة فكما ان العين الباصرة تبصر عند السراج
كذلك العقل سراج ليعين القلب بصر طريقا لاستدلاله عند ذلك
نظرا الى اصابع اليد وراى لراهاهم في جانب وراى في جانب ثم رآى لراى
متفاوتة في الطول والقصر وراى لراهاهم قصيرا ذاقوه هذا مشرق
ذلك الحواس ثم بعد ذلك عقله بادراك غائب عن حسيه فيذكر كانه
لو كان كلها في جانب لما حصلت فوق البطش من حصولها الرآن
وكذا لو لم يكن متفاوتة لما صارت قصصه عند اعراف الى غير ذلك
من الحكم الربانية فيها وهذا انما يتناقى فيماله صون محسوسة فاما فيما
للمن محسوس فانما يتبدى طريقا للمعلم به من حيث يوجد كالعالم مثلا
فانه غير محسوس ويحتاج فيه الى ان العلم مع راجع الى ذات العالم
او الى غير وكذا هذا في كل ما احضرنه المعنى وانما شرط العقل

لان الكلام المعبر شرعا ما يكون عن تميز ولا تميز لولا العقل قول
 والشرط الكامل منه وهو عقل البالغ السالم عن آفة والقاصر عقل
 الصبي والمعتوم والمطلق من كل شيء يقع على الكامل بشرطنا الوجه
 الحكم وقيام الحجة كمال العقل فقلنا ان خبر الصبي ليس بحجة لان الرضا
 لما لم يجعل وليا في امر دنياه ففي امر الدين اولى كذلك المقتضى قول
 وفي الضبط وهو عيان عن براخذ الجزم ونفسين في ايجاب
 سماع الكلام كما يحق سماعه لان بروز السماع لا ينصوّر الفهم ثم فهمه
 بمعناه الذي اريد به لانه اذا سمع ولم يفهم معنى الكلام لم يكن ذلك سماعا
 مطلقا بل يكون ذلك سماع صوت لا سماع كلام هو خبر ثم حفظه بذكره
 المجهود لانه اذا فهم المعنى فقد تم التجدد وذلك لانه لو ادا كما تحل
 ولا شأني ذلك بل لا يحفظ ثم الثبات على ذلك لانه لا يثبت من ان يشاء
 وان حفظه فلا بد من الثبات عليه بحافظه حدود اى احكامه السريعة
 ثم الضبط نوعان ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة والى ان يضم
 الى هذا الجملة ضبط معناه وقها وشرية وهذا الكلامها والمطلوب
 ينعنا والى الكامل وانا شرط الضبط لقبول الخبر لان قبول الخبر باعبار

معنى الصدق فيه ولا يتحقق ذلك بل يحسن ضبط الراوى من حيث
 الى ان يروى قول والعدالة وهي نوعان كاملة وهي ما لا تعرف
 لولا النظر في معاملات المرء وهذا النوع هو المعتمد في قبول الخبر
 لكن لما تعذر الوقوف على نواهاه ذلك لانها يشهد بانها تعلى
 وتضيق حدود الشريعة وهو راجح ان جهة الدين والعقل على
 طريق الهوى والسهوة من القاصر اى ولم تعتبر النوع القاصر
 من العدالة وهي التي ثبت بظاهر اسلام والعقل على من ان
 فهو عدل ظاهر لكونها محمداً على استقامه لا لا يفارقة هوى فخله
 وانا شرطت العدالة لان الصدق خبر من هو غير معصوم عن الكذب
 لا ثبت ضرورة بل بالاستدلال بالعدالة قول وراسلام وهو
 نوعان ظاهر وباطن فالظاهر يكون بالميلاد بين المسلمين والنسب على
 طريقهم شهادة وعبادة والباطن ان يستوصف فيصف الله تعالى كاهو
 بصفاته واسماؤه ويقترب ملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت
 والقدر خفي وشرع مراد به تعلى ويقتل الحكامه وشرائعه والمطلوب منه
 على هذا النوع لما انه كامل بل ان هذا كما ان شعور شرطه لان معرفة

هذا النوع من العدالة
 هو الذي لا يعرف
 الا بالنظر في معاملات المرء

الخلق ما وصافه على المفسر متفاوتة بشرط الكمال بالاجتزاع فيه
 وهو ان تمت الصدقة والقرارة ما قلنا اجمالا ثم لا سلام ليس شرط لموت
 المصدق لان الكفر لا ينافي الصدق لكن لا امر لما كان من باب الدين والكافر
 ساعى لهدم الدين الحق ما دحض ما ليس فيه او جبت الكفر سببه وجب
 بهار وتضمن قوله فلهذا اي فلا اجل ما ذكرنا من المراتب لا تقبل خبر
 الكافر لانه لا اسلام فيه ولا خبر لما سبق لغوات العدالة ولا خبر
 الصبي والمعتق لعدم العقل ولا خبر الذي استمرت غفلته خلقة
 او مسامحة لفقد الضبط القسم الثاني لا يقطع قوله
 فالمرسل من الخبر والرسالة لا يطلق مقال اول البعير اي الملقه
 والمرسل الحديث هو ما ليس فيه اسناد بان اطلق الرواية وقال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان كان من الصحابي تقبل
 بالاجماع وهذا لان من الصحابة مركان من البقيان قلت صحته وكان
 يروى عن غير من الصحابة فاذا اطلق الرواية وقال قال رسول
 كان ذلك منه مقبولا وان احتمل المرسل لان من تمت صحته
 لم يحكم حديثه لا على سماعه بنفسه لان نصريح بالرواية عن غير

اما الظاهر

ومن القرن الثاني والثالث كذلك اي تقبل وتجعل بحج عنينا
 وقال الشافعي رحمه الله لا يكون حجة لولا اذا اتى بآية
 او سنة مشهورة او اشهر العمل من السلف واتصل مرويه
 آخر قال وللهذا قبلت مراسيل سفيان بن المستنير لاني جازتها
 مساندا وهذا لان الجرح لا يروى اي جعل بصفاته التي بها
 تصح روايته قلنا المعتاد من مراسيل القدر لا لم يتضح
 له امر نسبة الى من سمعه ليحتمل ما يحتمل عنه وحيث طوى
 لمرور على انه وضع له الطريق فان قيل لمراسيل قد
 يكون عدل عند انسان ولا يكون عدل عند غير ما ان يقف منه على
 ما كان يروى لا يعرف عليه فلا بد من البان لينكشف الحال قلنا
 ان الراوي اذا عرف عدالة فسقط عن السامع النظر في عدالة
 من اخبر عنه الراوي ولهذا لو اتى على من اسند اليه خيرا ولم
 يعرفه ما يقع لنا العلم به صحة روايته فكذا هذا وقال
 عيسى بن ابيان المرسل فوق من المسند لما ذكرنا لانا اخرنا
 مع هذا عن المشهور لان هذا ضرب من رتبة بقت بالاجتهاد فلم يحز
 النسب بمثله ولا الزيادة به بحج كتاب الله لان فيه شبهة الزيادة

واستنبط ان المراد

لعله ما تملى عنه

على كتابه بالاجتهاد ودلك لا يجوز قول **قوله** وارسال مردود
هو لا كذا عند الكرخي رحمه الله فعندنا نقبل ارسال كل عدل لما
ذكرنا من المعنى وعندنا بان رحمه الله لا نقبل لان الزمان
زمان فسق فلا بد من البيان بان يردى القات مرسله كما روى
مسندنا نقبل مثل ارسال محمد بن الحسن وامثاله لان نقل
القات عنه تعديل منهم اياه **قوله** او سلم موجه وابنه
وجه اختلف اصحاب الحديث فيه فمنهم من قال سقط اعتبار الراجح
فيه بالانقطاع من وجه آخر كان هو القابل جعل لانقطاع
داوى الفرع من شعبة داوى لاصل دليل الخرج فيه واذا استوى
الموجب للعدالة والموجب للخرج يغلب الخرج وعامةهم على ان
لا ينقطع بجعل عفو اما الاتصال من وجه آخر لان كل الطريق ساكت
عن الراوى وجا الى اصلا وفي الطريق المنفصل بيان له ولا معاوضة
بين الساكت والناطق **قوله** واما الباطن اى لا ينقطع الباطن
وهو نوعان احدهما لنقصان الناقل كخبر الفاسق والصبي **والثاني**
على ما مر والساني بالعرض على اصول ودلك اما ان خالف الكتاب
ما حدث فاطمة بنت قيس ان لا نفقه للمبتوتة انه يخالف الكتاب

والذى
بها لا ينقطع

وهو قول تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم معناه
وانفقوا عليهن من وجدكم لان لراثة وردت في المطلقا
او السنة المعروفة مثل حديث الشاهد واليمين فانه
يخالف المشهور وهو قوله عليه السلام البينة على المردعي
واليمين على من انكر او الحادثة بان ورد فيها استهتر
من الحوادث وعنه به البلوك مثل حديث الجريد بالتسمية
او انكر من عنه لراثة من اصحاب النبي عليه السلام مثل قوله عليه
استغوا في اموال التامى خيرا كيلا تاكلها الزكوة وقد اختلفوا
في زكوة الصبي ولم يجمعوا الى هذا الحديث فكل خبر خالف
احدهن لا رتبة كان مردودا منقطعا لان الكتاب يات
باليقين فلا تترك بما فيه شبهة وكذا السنة المشهورة فوق
الخبر الواحد فلا يكون ان ينجح به واذا استهترت الحادثة
استحال ان يخفى عليهم ما ثبت به حكم الحادثة فكان الخفاء
دلالة على الشهور واعراض لراثة عن الاحتجاج به مع مسايس
الحاجة اليه **قوله** على انقطاعه او امتناعه والله الهادي
اعطاه

القسم الثالث في بيان ما جعل الخبر حجة

قوله فان كان من حقوق الله تعالى مثل عامة شرائع العبادات وما شاكلها من بنائ الرباط ووضع القنطرة فخير الواحد الغلحجة لا يجاب العلم من غير استراط عدد ولا لفظ لان العلم رضى الله عنهم كانوا يقبلون في مثل هذا خبر الواحد لا يجاب العلم من غير استراط زيادة العدد قوله خلافا للكرخي في العقوبات في ردى عن يوسف رحمه الله انه يجوز اثبات العقوبات بالآحاد وهو اختيار الجصاص لان المعتمد خبر الواحد ليكون حجة تنجح جانب المصدق وعند ذلك يكون العلم به واجبا فيما سدرى بالسيهات فيما ثبت بالشبهات كما في التينات ولو كان مجرد لراحتال فانما للعلم فيما سدرى بالشبهات لم يجز العلم فيه بالبيننة ووجه قول الكرخي ان ما سدرى بالشبهات لا يكون ابياته ما فيه شبهة ولهذا لا يثبت القياس وانما جوزنا اثباته بالشهادة بالنقض وما ثبت بالنقض خلاف القياس لا يلحق به ما ليس معناه من كل وجه وخبر الواحد

فيها

لغير معنى الشهادة من كل وجه لانه فشرط فيها لفظ السهارة والعدد ولا فشرط في الخبر شي من ذلك قوله وان كان من حقوق العباد مما فيه الزام محض فشرط فيه شرابط لراخيار من العقل والعدالة والضبط ولما سلام مع العدد ولفظ الشهادة والولاية بالحقية فلا يثبت عند لرامكان لرا ملفظ الشهادة والعدد وعند عدم لرامكان وذلك فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه مثل البكارة وغيرها ثقب شهادة النساء وهذا لان الموضوعات ما تقع باعتبار الاسم المختلفة للناس والمصير الى التزويج ولا استعمال الخيل فيها ظاهر يجعل الشرع حجة بشرط زيادة العدد وتعيين لفظ الشهادة نقليلا لمعنى الخيل والتنوين فيها بحسب وسع القضاة وذلك مثل البيوع والاشريية ولرا ملاك المسئلة والشهادة بهلاك الفطر من هذا القسم لان اللفظ منفعته لهم لكن يكرههم الكف البينة فيكون الزام محضا قوله وان كان لا الزام فيه اصلا مثل الوكالات والمضاربات والرسالات في الهوايا والراذن

في التمارين ببيت باخبار الاماكن بشرط التميز دون العدالة فيقبل
 فيه خبر الضبي والكافر وذلك لو هب احدهما عموم الضرورة
 المراجعة الى سقوط شرط العدالة والساني ان الخبر غير ملزم فلم
 تسترط شرط الزام قوله وان كان فيه الزام بوجه دون وجه
 مثل عزل الوكيل وجبر المادون ووقوع العلم بفسخ الشركة
 والمضاربة ووقوع العلم للبكر بالغة بانكاح ولتبا اذا
 سكت شرط فيه شرط في الشهادة اما العدا او العدالة
 عند اى حنفية رحمه الله وعند اى يوسف ومحمد رحمه الله هذا نظر
 ما سبق والشرط فيه ان يكون الخبر ميمنا عدلا كان وغيره
 لان من يات بالمعاملات ووجه قوله انه من حسن الحقوق اللازمة
 لانه يلزمه الكف عن التصرف اذا اخبر بالجور او العزل وقسم
 سائر المعاملات لان الذي يفسخ يتصرف في حقه بالفسخ كما
 يتصرف في حقه بالتوكيل وراون فشرطنا احد شرطى الشهادة
القسم الرابع في بيان الخبر بول يحيط
 العلم بصدقه كخبر الرسل عليهم السلام فان جهة الصدق

وهو ادعى

متعين لقيام الدلالة على انهم معصومون عن الكذب وحكم هذا النوع
 اعتقاد الحقيقة فيه ولا يمتار بخسر الطاقة قال الله تعالى وما آتاكم
 الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قوله يحيط العلم بكذبه
 كدعوى فرعون الربوبية مع قيام آيات الخدث فيه ظاهر
 وحكم اعتقاد البطلان فيه ثم لا يستغاك بولا باللسان واليد
 بحسب ما تقع به الحاجة اليه في دفع الفسنة قوله كتمانها على السواء
 كخبر الفاسق وفيه احتمال الصدق باعتبار دينه وعقله واحتمال الكذب
 باعتبار تعاطيه واستوى الجانبين في امثالها فالحكم فيه بالتوقف
 الى ان يظهر ما ترجح به احد الجانبين عملا بقوله تعالى فتبينوا اول
 كتمان العدل المسبح لشرائط الرواية في باب الدين فانه ترجح
 جانب الصدق فيه بوجود دليل شرعى موجب للعمل به وهو
 للرجح والمقصود هذا النوع قوله ولهذا النوع اى بما اخبر
 وهو الذي ترجح احدا احتماليه على اخر اطراف ثلاثة طرف السماع
 وطرف الحفظ وطرف ايراد ثم طرف السماع نوعان عزمة
 ورفضة فالعزيمة ما يكون من حسن السماع وهو اربعة اوجه

وقسم

وقسم

وقسم ترجح احد
احتماليه على
الآخر

وجهان من كل حقيقة واحدة احق من الاخر وجهان
 ذلك عروة لها شبه الرخصة فالوجهان برادلان قرائك على الحديث
 من كتاب حفظ وهو سمع فنقول له اهو كما قرأت عليك فيقول
 نعم وقرأة الحديث عليك مكرابك وحفظ وانت سمع قال عام اهل
 الحديث ان المقسم الثاني احق لا نه طريق رسول الله عليه السلام وزدك
 عزاي حيفه رحمه الله ان برادول اولي لان رعاية الطالب استعلاء
 وطبعة واما الثاني فان ذلك كان احق من رسول الله عليه السلام لكونه
 طمونا عن السهو وما كان نكت كاللغنا فيمن يحرك عليه السهو وتقرأ
 عن كتاب حتى اذا كان يروى عن حفظ لا عن كتاب فقراءة اقوى
 والخيار في هذين القسمين ان يقول السامع حدثني لان ذلك
 في المشافهة واما الوجهان برادلان فالكتابة والرسالة
 اما الكتاب فان الحديث اذا كتب لم يغير على رسم الكتب قد عرفت كتاب
 القاضى الى القاض وذكره كتابه كذا وكذا فهذا من الغاب بمنزلة
 الخطاب ليرى ان رسول الله عليه السلام كان يروى الكتاب بليغا تقوم
 المحبة وكتاب الله اصل الدين واما الرسالة فهو ان يرسل اليه رسولا

يبلغه على هذه الصفة فان رسول الله عليه السلام كان ما هووا بطلبه
 الرسالة وبلغ الى قوم مشافهة والى آخرين بالكتاب الرسالة
 وذلك بعد ان تمت الكتاب الرسالة بالحجة انهما من فلان والخيار
 في هذين القسمين ان يقول اخبرني لان الكتاب الرسالة ليسا
 بمشافهة ليرى اننا نقول اخبرنا الله وانباؤنا ونبأنا بالكتاب
 والرسالة ولا نقول حدثنا ولا قلنا انما ذلك خاص لموسى
 قوله كالا جارة والمناولة صنوة كراجان ان يقول الحديث
 حدثني فلان بن فلان بالحديث الذي في هذا الكتاب فاذا فهمته
 فاجرت لك رواية ولم يعط الكتاب له او كان الكتاب تاما المنان
 فاعطاء الكتاب مع لراجان بان يقول حدثني فلان بن فلان
 الكتاب فاذا علمت ما فيه فحدث برعني واولا ولى ذلك ان
 يقول اجازك وكذا اخبرني لان ذلك دون المشافهة وفي المشافهة
 يقول حدثني فيما كان دونه ينبغي ان يقول اجاز لي ولكن كونه
 ان يقول حدثني في اخبرني باعتباره وجودها في راجان قوله
 وتلا فلا وعلى قياس قول النبي يوسف رحمه الله يصح واصل ذلك

او يكون نصه هو
 الذي لا يسلح به

اي وكل واحد منهما

فالمازله ان كان
 عاملا يصح لراجانه

في كتاب العاصم الى القاضي الراسيد ان علم ما فيها شرط لصحة
 لا شاهد عندهما خلافا لا يوسف رحمه الله **قوله** ان يحفظ
 المستمع ينع من وقت السماع والفهم الى وقت الترادى وكان
 هذا مذهبا في حنفية وجملة في الاخبار والشهادات جميعا
 ولهذا قلت روايته وهو طريق رسول الله عليه السلام فيما بينه وبين
قوله فان نظريه وتذكر يكون حجة سواء كان خطه او خط
 رجل معروف ومجهول لان المقصود هو الذكر والاحتراز عن
 النسيان غير ممكن انما كان في ايام الحفظ لرسول الله عليه السلام في ايام
 شقرك فلا تنس لولا ما شاء الله ولولا فلا عند اى حنفية رحمه الله
 لان الخط للقلب بمنزلة المرأة للغير المرأة اذا لم تفد للغير
 كان عدما فالخط اذا لم يفد للقلب كذا كان هذا ثم الخط بطل
 في الاحاديث وما يجد القاضي في ديوانه مما لا تذكر وما يكون في
 الصلوك وقد ذكر ابن بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لم يعمل في كل وعاء يوسف رحمه الله انه يعمل في ديوان العاصم وسامع
 للاحاديث في ديوان الصلوك في ذلك ان يستمع عن محمد رحمه الله انه يعمل بالخط

وطرف الحفظ
والعزيمة

والرضعة ان يعمد
الكتاب

وطرف الحفظ
والعزيمة
والرضعة ان يعمد
الكتاب

في الكل **قوله** والرضعة ان ينقله بمعناه وقال بعض اصحاب
 الحديث انه لا يجوز وقيل هو اختيار ثعلب من ائمة اللغة والعلم
 فخر الله امرنا سمع منا مقالة فوعاها واذاها كما سمعها ولان
 النبي عليه السلام مخصوص بكمال الفصاحة والبلاغة كما روينا
 قال انا افصح العرب والعجم والافخر وروى عنه انه قال اوتيت
 خمساً لم يؤت من احد قبلي وذكر منها واوتيت حوامح الكلم فلا
 يورث النقل التبديل والتعريف وجه قول العاقبة ما روى
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره ان النبي عليه السلام قال
 هكذا او كواحدة او قربا منه وهذا نقل بالمعنى ومشهور في الصحاح
 رضي الله عنهم انهم قالوا امرنا رسول الله عليه السلام بكذا ونهاينا
 عن كذا وهذا نقل بالمعنى واجماع حجة وهذا لان النظم من السنة
 غير معجز وانما العلم بمعناه بخلاف القرآن **قوله** لمن له بصيرة
 وجو اللغة لان المراد معلوم حقيقة واذكساء العالم باللغة
 عناية اخرى لا تتمكن فيه ثمة الزيادة والنقصان **قوله** ان
 للفقهاء المجتهدين لانه اذا لم يكن عالما بذلك لم يؤمن عليه ان ينقله

فان كان محكماً لا يتبدل
بمعنى يجوز نقله بالمعنى

واركان طاهرا
مختار عن فلا
يجوز نقله بالمعنى

الى لا يحتمل ما احتمله اللفظ المنقول من خصوصه ومجاز قوله
وما كان من جواب الكلام الى آخره اما جواب الكلام لقوله عليه السلام
الخارج بالضم لان النبي صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا بهذا الظاهر
ما ذوى له قال او تمت جواب الكلام اي خصصت بذلك فلا يقدر
احد نعمة على ما كان هو مخصوصا به ولكن كل مكلف بما في وسعه
وفي وسعه نقل كل اللفظ ليكون مؤديا الى غير ما سمعته من يقين
بوجه وجوز بعض متايخنا رحمهم الله نقلة على الشرط الذي ذكرنا في الظاهر
واما المشكل والمشتك فلان المراد بهما لا تعرف لربا بالناويل
والناويل يكون نوع من الناي كالقياس فلا يكون محجة على غير
واما الجدل فلا يصور فيه النقل بالمعنى لانه لا يوقف على المعنى
بالمفسر قوله اذا انكر الرواية اختلف فيه السلف والعصر
لا سقط العمل وقال بعضهم تسقط وجه القول لادراك
في حديث ذكره ليدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي المظهر او العصر
فسلم بعد الركعتين فقال لا يدين فضرت الصلوة يا رسول
الله نسيتها فقال عليه السلام كل في لكم يكن فقال لا يدين بعض

والمروي عنه

ذلك فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم اللام لا يكره وعمرى عنها
احق ما يقول واليد من فقال لا نعم وقام وانتم صلوتهم وقيل
شهادتها على نفسه بالمد ذكر فعله بان العمل بعد ان كان صحيح
وجه الفرق الثاني ما ذكره عن عمار بن ياسر انه قال لعمرى
اما تذكر اذ اكنافى لربا فلجنت فتمكث في المتراب ثم سالت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اما كفلك ضربتان فلم يذكر
غير فلم يصلي ضرب من عدالة وفضله ولان خبر الواحد يرد
العادة كما في حديث من المذكر فتكذب الراوى وعليه مرار اولي
وحديث ذكره ليدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان فعله بذكر
وعليه وهو الظاهر من حاله لانه ما كان نقرة على الخطي والمحاكي
يحتمل انه سمعه من غير نفسه وقيل في برهانه على السواء قوله
ما هو خلاف يقين بان تكن الرواية محتملة للناويل والخصيص
وذلك لان الخلاف ان كان حقا وقد بطل براضية به وان كان
باطلا فقد سقطت روايته وبيان هذا في حديث عائشة رضي الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اما امرأ نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها

سقط الرواية

كان

او على خلافه
بعد الرواية

باطل ثم انما زوجت بنت اخيها عبد الرحمن وهو غائب كان ذلك
 بعد الرواية فلم يبق حجة قول **ول** وان كان قبل الرواية او لم ينفرد
 تاريخه لم يكن جرحا اما اذا كان قبل الرواية فلان الطاهر انه
 تركه بالحديث احسانا للظن به واما الا لم يعرف تاريخه فلان حجة
 في الرواية فلا تسقط بالشبهة قول **ول** وتعين بعض محتملاته لان
 العمل به لان احتمال الكلام لغة لا يبطل ثاويله بيان هذا في حديث
 ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يفتا بغير
 وهذا احتمال الفرق بالاقوال واحتمال الفرق بالابدان ثم خلد ابن عمر
 على الفرق بالابدان ولم نأخذ بتاويله لان الحديث في احتمال كل واحد
 من الراويين مشترك فنعين احدا المحتملين فيكون باويلا ولا يراى اشتراك
 لغة لا تسقط بتاويله قول **ول** ولا يمنع عن العمل به مثل العمل
 بخلافه لان الامتناع حرام كالعمل بخلاف قول **ول** لا يحتمل الخفاء عليهم
 مثل ما روى ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال البكر بالبكر جمل مائة وتغريب عام
 وقد صرح عن عمر رضي الله عنه انه قال والله لا انفي هذا ابدا وقال علي
 رضي الله عنه كفى بالنفي فتنه **ول** علمنا انه لم يخف عليها لان اقام الحديث

وقد اصاب في غلام
 بوجه الطعن اذا
 كان الحديث ظاهرا

لا يحتمل الخفاء ظاهرا

الرواية في الحديث
 في الحديث في الحديث
 في الحديث في الحديث

من حفظ الائمة مينا على الشهرة وعمرو وعلى صبي الله عنهما مائة
 الهدي فلو صح لما خفي عليها قول **ول** والطعن المبرم من جهة الحديث
 لا يجرح الراوي بان يقول انه مطعون مجروح ولم يذكر السبب كما
 لا يوجب في الشاهد بل ادلى لار الشهاده فسترد فيها الحرية
 والذكر والعدول ولم تسترطسي منها في رواية الراوي قول **ول**
 بما هو جرح متفق عليه كما اذا نفى العدالة او الضبط او غير ذلك
 حتى لا نعمل الطعن بالنديس وذكر بقول حدثني فلان عن فلان
 من غير ان ينصل الحديث بقوله حدثنا واخبرنا وسموا غنغنة لان
 هذا يوم سبهه لار ما ك حقيقته ليس يخرج على ما من شبهته لولى
 قول **ول** والتلبيس هو ان يروي الحديث عن رجل يعرف باسمه فلم يذكر
 بذلك براسم وذكره لا تعرف به مثل قول محمد بن الحسن حدثنا الثقة
 من اصحابنا من غير يفسر فان هذا محمول على احسن الاحوال وهو صيانة
 الراوي من ان يطعن فيه بعض من الانبياء قول **ول** ولا يراى لانه
 دليل ما كيد الخبر واتفاق الراوي السماع من غير واحد قول **ول**
 ودكض الرواية لان ذلك من عمل الجهاد اذ السباق على الراوي اقدم

الاداء وقع مقرا

المرسل في الحديث
 المرسل في الحديث

وضاؤه السامع في الحديث بالظن
 واحد من الحديث

المرسل في الحديث

مشرع يستقوى به الجور على الجهاد وما يكون من جنسه لا يصلح ان يكون
 طعنا **قوله** والمترجح لان النبي عليه السلام كان ثارح ولا ثارح
 لا حقا وهذا اذا لم يتكلم باليسر **قوله** وهذا في اليسر فان كثيرا
 من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرون في حديثه منهم ابن عباس وابن
 عمر رضي الله عنهم ولكن هذا بشرط اثنان عند التكاليف الصغرى وعند
 الرواية بعد البلوغ **قوله** وعدم الاعتناء بالرواية فان ابا بكر
 الصديق رضي الله عنه ما اعتاد الرواية ولا يقطن باحدانه يطعن في حديثه
 بهذا السند **قوله** واستكنا ومسايد الفقه فان دليل الاجتهاد
 وقوم الخاطر يستدل به على حسن الضبط واثنان فكذا يصلح
 ان يكون طعنا واما وجه الطعن الموجب للحجج فما انتهى
 الى اربعين وجهها ومن طلبها في مظانها وقف عليها ان شاء الله على
 2 ما ان المعارضة وهي اللفظ عبارة عن المنفعة
 على سبيل المقابلة فقال عرض لي كذا اي استقبلني منعني مما
 قصده ومنه تمت عوارض **قوله** فيما بيننا فيه لان
 الحجج الشرعية لا تتعارض في نفسها وضعا ولا تنافضا في
 3

وهو في الحجج والبراهين المستطرد

بموجبها بيننا في



سنة العجز على الله عز وجل وانما يقع بيننا لجهلنا بالناجح من
 المشيخ **قوله** المصير الى السنة لان المعارضة لما تحققت
 في حقنا وقد تغذ علنا العجز بالاشياء التي ليست احدا
 بالعلم بها اولى من ابراهيم والحق في العلم بوجود حكم الحادثة
 في الكتاب فانك المصير الى السنة في معرفة الحكم **قوله**
 ومن السند المصير الى اقوال الصحابة او القياس على حسب
 اصلاف العلماء في تبيين الحجج فعندنا في سعيد التردعي رحمه الله
 نصا الى اقوال الصحابة على اطلاق فيما نذكرنا لقياس فيهما
 لا نذكره عندنا في الحسن الكرخي رحمه الله انما تقدم قول الصحابي
 على القياس اذا ورد فيما لا نذكرنا لقياس فيما نذكرنا
 بالقياس كان القياس مقترنا وعندنا لسان في رحمه الله نصا الى
 القياس على اطلاق **قوله** بحج بقدر اصول ائمتنا
 كل واحد من الامور التي وقع فيها التعارض على ما كان
 لاصل كما في سور الخمار لما تعارضت لولا ليل كما روينا في النبي
 عليه السلام في كل لحوم الحرم اهلية يوم حيدر وامر عالى الخ

وهو قوله عليه السلام لا انا ولا الهوم
 الحرم اهلية فانها هرام الى يوم القيمة

في الحجج

وعند العجز

بالسناد منه فقال كل من سمى بالرك وكان ابن عباس رضي الله عنه
 يقول الحمار تعذيفا لقت والتبر وما طاهران فيكون
 سور طاهرا وابن عمر رضي الله عنه كان يقول انه رجس
 وكذا لا يمكن اعتبار سور بلجي لانه لعابه نوع ضرر
 لكونه لسان مختلط به ولا ضرر في لحمه ولا بعرقه لان
 الضرر في العرق اكثر ولا يلبسه لاختلاف الرواية في طهارة
 ونجاسته وكذا لا يمكن لاعتبار سور الهرة لانها تلج المضائق
 دون الحمار وكانت لضرور في سورها اكثر ولا يسور
 الكل لانعدام الضرر فيه أصلا لا يبقى مشكوكا فيه ولا يمكن
 المصير الى القياس لان القياس لا يرد من تحريم حكم ورد به
 النص ولم يرد نص لاثبات حكم فيما هو من سور الحمار
 والقياس لا يصح ساهدا لنصب الحكم ابتداء وحب المصير الى
 ما كان ثابتا في بر اصل ودركات الطهارة ثابتة في جانب الماء
 والنجاسة في جانب اللعاب فقلنا لا يطهر به ما كان نجسا
 ولا تنجس ما كان طاهرا للتعارض فان قيل ان الماء في اصل

هو الحال المذكور

جازم لا يرد في القياس

كان طاهرا ومطهرا وقد تفتت في سور الحمار عن كونه مطهرا
 فلا يكون عملا فيه بقوله لا يبول في كل لو ابقينا الماء عصفه
 كونه مطهرا لقلنا بحصول الطهارة للمحدث اذا استعمال
 المطهر في محل قابل للنظر ليس بوجوب الطهارة لا محالة فحذر القينا
 طرفا المحدث في حق بقوله اصله قوله وسنعي مشكلا لهذا الى
 لاجل تقرير الاصول لاننا لما قدرنا الاصول في حل الماء في اسكاه
 لانه دخل الماء المطلق حيث وجب استعماله ودخل في الماء
 حيث لا نزول به المحدث فلذا سمع مشكلا لان تعني الجمل
 لان حكمه معلوم وهو وجوب استعماله وعدم نجاسته قوله
 فلم يسقطا بالعارض لان القياس الشرع وضع للعامل لا للعنفا
 وكل مجتهد مصيب حتى العمل وان كان احدهما مخطيا فيما
 الى الاعتقاد فلم يتحقق التعارض فيما وضع له القياس وهو
 العمل لانها لو سقطا بالعارض لتعذر العمل بحجة شرعية
 لان ما وراءها استصحب بالحال وكل عدم الدليل والعلم
 لا يكون دليلا شرعيا فيجب العمل باحد ما بهادة القلب

وما اراد مع التعارض
 من القياسين

فانه يخص نور الفرائض وهذا بخلاف النصين فانما هي اسقطنا
اعتبار النصين بحكم المعارضة امكننا العمل بما وراءهما وهو
العباس لانه حجة شرعية قوله اما ان يكون من قبل الحجة بان
لا يثبت ذلك الدليلان فلا تقوم المعارضة كوان يكون احدهما محكما
كقوله على ليس كذلك ولراى مقاسا بها كقوله على الرجم على
العريس استوى قوله او من قبل الحكم فان التايت بها اذا
اختلف عند التحقيق سقطت المعارضة كقوله على ولكن قوله
الله باللغو ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان والغيب
واخبر هذا اللغو بين النصين تعارض من حيث الظاهر
في بين الغيب ولكن اسقى التعارض باعتبار الحكم لان المواخذة
المثبتة مطلقة وهي دار الجزاء والمواخذة المنفية معينة
بدار الجزاء فصحة الجمع وبطلان التناقض قوله او من قبل الحال
الى اخبر بانه ان كلمة حق للغايه ومن امتداد الشيء الى عايم
وسا انصاردونها منافاة ولراى لها وهو لراى اعتسالى والظاهر
مكون ما يقطع الدم بمر امتداد همة القران الى الاعتسالى

والمخلص
عن المعارضة

بان هذا امرها على
حاله ولا يحرر على حال
كما هو قوله على حق
يظهرن ما لا يخفى
والسيد

بأنه لا يثبت ذلك الدليلان فلا تقوم المعارضة كوان يكون احدهما محكما

وبن ثبوت الحل عند انقطاع الدم منافاة ولكن باعتبار الحال
سعى التعارض وهو ان يحل المرأة بالتسديد على حال ما اذا
كان ايامها دور العشر والقراءة ما لا يخفى على ما اذا كان لها
عشر قوله او من قبل اختلاف الزمان صرحا بان يعرفه
بالدليل السابق فها هي النصين فيكون المتأخر منهما ناسخا
لقوله على واولات لراى حال اهل من ان يضع حمل من ان لراية
تقتضى ان تكون عقد المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا
بوضع الحمل فان ان يحل في ابعنه والى من ساء باهليته ان
النساء القصرك واولات لراى حال اهل من نزلت بعد التبع
سورة البقره واراد به قوله على والذين يتوفون براه فجعل
الناسخ ولذا نسخ قوله او دلالة كل الحاضر والمبصر متلافا
ان النبي عليه السلام نهى اكل الضئ ويؤى انه يخص فيه التعارض
بين النصين بابت من حيث الظاهر ثم نسخ ذلك بالمصير الى دلالة
التاخر فجعل الموجب للمحظور متأخرا عن الموجب للاباحة لانه
لوا انعكس يلزم النسخ مرتين لكون لراى ابعه اصلا في لراى ابعه

مسعود ص

رحمى

قوله والمثبت اولى من الثاني عند الكرخي رحمه الله والمراد
 بالثاني هو الذي يبقى للحكم على الراوي اوله ونفي الراوي
 الطائفة وان لم يكن لفظه لفظه نفى وهذا لان المبت
 اقرب الى المصدق من الثاني وهو قبلت الشهادة على الالابات
 دور النفي وعند ابن ابي نعيم سحار صان لان خبر النفي معزول
 كالمثبت وما استدله على صدق الراوي المبت فانه استد
 بعينه على صدق الراوي الثاني قوله ولما صدقته اي لراصل
 فيما اذا وقع التعارض من الثاني والمثبت قوله ان كان من خبر
 ما تعرف بريليه الى آخره وبيان هذا الكلام ان النفي ثلاثة انواع
 احدها ما يكون النفي من خبر ما تعرف بريليه وانه يصلح معاذا
 للاثبات والثاني ما يستتبه حاله وانه فسمان احدها ما تعرف
 ان الراوي اعتمد دليل المعرفه وهو ايضا يصلح معاذا
 للالابات والثالث ما لا تعرف لرايضا هو الحال وهو استصحاب
 الحال وهذا لا يصلح معاذا للاثبات والثالث ما تعرف من خبر
 ما يستتبه حاله لان نفي الخبرية المعترضة على البرق لرايضا

ان النفي

واحتجوا بما ذكره من استحسان انه متى كان الخبر باجرا من خبرين
 وبما لا يفرق بينهما فانه يوضع خبر الخبرين كذا في اصول الفقه
 لسمس لرايه المرجح رحمه الله قلنا هذا خبر ذكر باجماع السلف
 كذا ذكره في خبر الاسلام رحمه الله قوله كما في الخبر المروي في التحالف
 وهو ما روى ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
 اختلف المسابغان في السعلة فانه بعينها تحالفا وتراوا وفي رواية
 اخرى لم يذكر هن الزيادة فاخذنا فيه اثبات هن الزيادة
 وقلنا لا يحرك التحالف لراي عند قيام السلعة لان اصل
 الخبر واحد وكل مشقن وكونها خبرين محتمل بالاحتمال
 لا ثبت الخبر واذا كان الخبر واحدا فحذف الزيادة محتمل على قلنا
 ضبط الراوي وعقلته عن السماع قوله فتجعل كل الخبرين
 ويثبت الحكم بها عند لراي مكان لانه علم انه خبران وان النبي
 صلى الله عليه وسلم انما قال كل واحد منهما في وقت آخر بيان فيما روى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لراي عن بيع الطعام قبل لبعض وقال العناب
 ابن ابي سبيد رضي الله عنه انهم عن ابي جعفر عن سمع مالم يقضوا لقانا نعلم

ما في الراوي واحد
 يوضع المبت الزيادة

وهي السلوة

فاما اذا اختلف الراوي

وهو كذا في خبرين
 في رواية اخرى

بوجه
بوجه

بوجه
بوجه

بالحدث ولا يجعل المطلق منها محولا على المقيد بالطعام حتى
لا يكون بيع ما به العروض قبل القبض كما لا يكون بيع الطعام
فصل في البيان وهو كلام العرب عبارة عن
لراظهار وجه في اصطلاح اهل لراصول هو ما يظهر به
ابتداء وجود الحكم في الكلام لرا دلالة هو خمسة اوجه بيان
تقرير وبيان بفسر وبيان بغير وبيان بضرورة وبيان
ببريل قول وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز
او المخصوص ودليل في الحقيقة التي تحتل المجاز والعام المحمل
للخصوص كقولنا لا طائر يطير بجناحه فالطائر
حقيقة هو الذي يطير بجناحه لكن كماله لرا اذ به المجاز
فان البردوس طائر فقط هذا لرا احتمال بقوله يطير بجناحه
ذلك لرا قوله في هذا الملائكة لما كان محتملا للخصوص قطع بقوله
كلهم احمقون قول كسان المجاز المشترك اما فنظر بيان
المحمل بقوله على ومنهم من جرد على حرف فان اصابه جبر اطلاق
وان اصابته نشة انقلب على وجهه بقوله على حرف محمل فينبه

بوجه
بوجه

وهو اما ان يكون
بيان بغير

او بيان بغير

بوجه
بوجه

بوجه
بوجه

بما يعقبه ونظير بيان المشترك قوله على احتدادا لرا المقابلة فان
لرا اطلاق مشترك بين لرا اطلاق لرا اضافة فبين انه يحسن لرا اطلاق لرا
قوله دانا للمقابلة قوله وانها يصحان موصولا ومفصولا
معناه ان بيان التقرير والفسر يصح ان لا يتأخر عن الكلام
ان ترد الكلام مبتدئا ويصح ان يتأخر ان ترد اوله ثم تلحقه
البيان وعند بعض المتكلمين لا يصح بيان المحمل المشترك لرا
موصولا لرا المقصود بالخطاب فهام السامع للمعلم وذا لا يحل
لرا بالبيان فلو جازنا خير البيان لهذا الخطاب عما هو المقصود منه
ولا اذكي الى تكليف ما ليس بالوسع فلنا ان الخطاب بالمحمل قبل
نفسه لرا مثلا ما عتقاد الحقيقة فها هو المراد به مع انظار البيان
للمعلم وهذا لرا مثلا اهام من لرا مثلا بالعلم كما في المتشابه
فكان حسنا واما تكليف ما ليس بالوسع فانما يلزم ان لو جاز
قبل البيان ولا يجب ذلك قول او بيان بغير كالتعليق بالسطر
ولرا استثناء وانما شمع هذا بيان بغير باعتبار اشراك واحد من
السان والغيرية التعليق بالشرط ولرا استثناء اما التعليق

فلان لا يحاط بالمنعوى عن الشرط بنجيزه وادخل الشرط لم يبق كذلك
فصار الشرط مغيرا له لكنه بيان مع ذلك لان البان ما يظهر به
ابتداء وجود الحكم وابتداء وجود المعلق عند الشرط يظهر
بالثعلق السابق ولا يجاب بحد عدم وجود الحكم في الحال كالم
بشرط الخيار وكان الثعلق بيانا لارفع الحكم بعد البوت
واما الاستثناء فانه مغير للكلام وذلك ظاهر ولكنه اذا اتصل
منه بعض الكلام لا ان رفعه بعد الوجود ليكون سحفا كان بيانا
ثم لا خلاف بين العلماء في هذه التوجيه من البيان انه يصح موقولا
بالكلام ولا يصح مفصولا من لا يملك النسخ وانا اختلفوا في
اعمال الشرط ولا يستثنى قوله وعنده السامعي رحمه الله كقول ذلك
اصح بقوله تعالى ان الله يامركم ان تذكروا بقرة ثم لما استوصفوها
بتنزه صفتها وكان ذلك دليل الخصوص على وجه البان منفصلا
عن اصل الخطاب وبقوله تعالى فاسلكن من كل زوجين الى اهلك
وعوم اسم لاهل بيتنا ولا يثبت له بقوله انه ليس من اهلك
وبقوله انكم وما تعبدون من دونه حصبة هم ثم لما عارضوا بعيسى

واختلف في حصول العزم
فعدم ما لا يقع مترجيا

زبان يحقق عبقها مما لا تعرف لربا يستصواب الحال ولا تعارض
خبر ابيات الحرمة لانه امر محسوس وعدم الاعتق مما لا يحسن
والنفي في حديث مسمونه وهو في الحل الطاري على الاحرام
لراصل ما تعرف به ليله وهو هبة المحرم معارض ابيات الحل
ووجب المصير الى طاهر من اسباب النجس في الرواة والنفي في
طهارة الماء وهل الطعام مما سئبه حاله لانه جاز ان يعتد
النجس فيه ظاهر الحال كما اذا اخبر عن طهارة الماء المقتضى بالخشاء
ان تراصل فيه لطهارة وحسنه لم يقبل خبره بمقابلته خبر ابيات
لانه اعتد باليسر كحجة وما يشار به فيه السامع وهاذا ان يكون
عن معرفة كما اذا اخبر بطهارة الماء ويثبت علمه بان قال
اصدته من البحر وجعلته في موضع نظيف وكنت غير مفارق
عنه فلا بد من السؤال والمائل حال النجس فان يثبت له
بني على طاهر الحال لم تعارض ابيات وان يثبت انه اصاب
عن معرفة كان مثل ابيات فوجب العمل بالاصل وهو كون
الماء طاهرا في تراصله بالصلح قوله والبر صرح لا يقع بفضل

وانه لا يملك الطهارة

عدد الروايات يعني اذا كان احد الخبرين روي به واحد والآخر
 يروي به اثنان فالذي يروي به اثنان لا يخرج على ما يروي به واحد
 ومن الناس من يقول ما ترجم به واستدل بما قال المحقق
 في مسائل الماء والطعام والشراب ان قول الراشدين اولى
 ولان الصلوات تشهد لذلك بحزبة في الصدوق ولنا هذا
 خلاف السلف فانهم لم يرجحوا بفضل العدد في باب العمل
 ما جازوا به اهادا لقولهم يكون مولا بخلاف اجماعهم وهذا
 لان ما يروي به واحد ممكن ان يكون متأخرا فيكون باسناد لا
 وهذا الاحتمال لا يرفع بفضل عدد الروايات فلا يقع به التوجه
 وكذا لا يقع التوجه بالذكور والحريه عندنا وعندهم
 يقع في العدد دون افراد فانهم يرجحون رواية
 الرجل على رواية المرائين وعلى رواية امرأة واحد وكذا
 يرجحون رواية الحرين على رواية العبدن وعلى رواية عبد
 واحد فاما لا يرجحون رواية رجل واحد على رواية امرأة
 واحدة وكذا لا يرجحون رواية حر واحد على رواية عبد واحد

معتبرا بنفسه فتعبر به الصدور كلاما واحدا واذا اعتبر كذلك
 تعتبر الحكم كما تقتضيه الجملة ثم اذا ثبت اجماعنا واجماعه وجعل
 بينها ومقوله تكلم بالباقي باعتبار وضعه بعينه باعتبار حقيقة
 اصل الوضع ونفي اثبات باشارته لان الاستدلال بمنزلة الغاية
 المستثنى منه لانه انما ان يدخل على النفي وعلى ابيات وكراسيا
 بالعدم منتهى والعدم بالوجود منتهى واذا كان كذلك لم يكن
 من ابيات الغاية لنا هي اقول وهذا ما تلتفه مثل صدور الكلام
 بل ان اقول ما تلتفه وهذا لا فكاك ان شاء الله وهو ما لا
 استخراج من الصدور ولهذا اتفق اصحابنا ان قول الرجل لقول
 على الف درهم لراثوبان هذا استثناء منقطع لان استخراج
 لا يصح فمحل نفي مبتدأ وفيه لا يؤثر في خلاف قول الاستثناء
 متى تحققت الى آخر معناه ان الجمل المعطوفة بعضها على بعض
 بحرف الواو وكل جملة كلام تام والحق ان الاستثناء متأخر ما قال
 لزيد على الف درهم ولعمرو على الف درهم ولمحمد على الف
 درهم لراثوبان حكما ان تصرف الجميع عند السامع في حقه لانه

هذا ما كان متصلا
 به من غير فصل

كلمات معطوفة بعضها
 على بعض تصرف الجميع
 كالشرط عند السامع وهو
 وعندنا الى ما يليه خلاف
 الشرط لانه مبتدأ

معارض مانع بمنزلة الشرط والشرط منصرف الى وجه ما سبق حتى
 متعلق الكل به مثاقوله عبده حر وامرانة طالق وعليه ان يطلع الى
 بيت الله ان دخلت هذه الدار فكذا لا يستثناء وعندنا
 منصرف الى الجملة لراعيه لان الاستثناء لغيره وتصرف في
 الكلام فيقتصر على ما يليه خاصة وذلك لو جهل احداهما ان اعمال
 الاستثناء ما عدا ان الكل حكم كلام واحد وذلك لا يتحقق
 في الكلمات المعطوفة بعضها على بعض والى اصل الكلام
 عامل باعتبار اصل الوضع وانما انعدم هذا الوصف منه بطريق
 الضرورة فيقتصر على ما يتحقق فيه الضرورة وهذه الضرورة
 بصرفه الى ما يليه بخلاف الشرط فانه جبرول ولا يخرج به اصل الكلام
 من ان يكون عاملا انا جندك الحكم ومنطلق العطف يقتضي
 فلهذا اثبتنا التبديل بالتعلق بالشرط صحيح ما سبق ذكره
 قوله او بيان ضرورة اي بيان ما ثبت بطريق الضرورة لان
 هذا البيان انما يحصل بالشيء الذي هو غير موضوع للبيان لضرورة
 الجائز الى ان يجعلها سانا وهو اربعة اوجه لانه اما ان يكون حكم

والملاكمة نزلت ليدل الخصم على ان الذي سبق لهم من الحسنه او ليدل عنها
 بمقدون قوله وبما اهل لاسناد لراي لان اهل الرسل من شانهم
 ويوم من هم وعلى هذا لفظ لاهل كان مستر كافيه جمل ان يكون المراد
 هو لاهل من حيث النسب اجمالا ان يكون المراد لاهل من حيث المناصب
 في الدين فلهذا ساءل الله فبشر الله ان المراد لاهل من حيث المناصب
 في الدين ان الله الكافر ليس من اهلنا واخبره المستر كصحيح عندنا قوله
 لم يناد له عيسى عليه السلام لان كلمة الذوات غير العقل لكنهم كانوا
 متعنتين فزاد في البيان اعراضا عن تعنتهم قوله وبما استثناء
 التكليم بحكم بقدر المستثنى اي بمنع الكلام وحكم التكليم بقايه
 صوته معناه ان لاهلنا بمنع صدور الكلام من ان منعقد بسا للحكم
 بقدر المستثنى فجعل تكليما وراى المستثنى وكان المتكلم في قوله
 لقلا ان على الف لاهل لاهل لم تلفظ بلفظ لاهل حكما وانما تلفظ بلفظ
 تسعياه قوله بمنع الحكم بطريق المعارضة ذكر في الميراث لانه
 عن الشافعي رحمه الله ولكن استدلو ايمسا لئلا تول على ذلك ثم منع
 قوله بمنع الحكم بطريق المعارضة ان صدور الكلام ان يعقد موجب الحكم

وقوله انكم وما تفقدون
 من دون الله

فجعل تكليما
 بالباقي بعدكم

وعند الشافعي
 رحمه الله

في الكل لئلا ان لم استعنا نحن قدرا المستعنى حكما فتعارضنا فلم يثبت
 الحكم وصار يقدر ما ذكرنا من الصون لراسية فانها ليست على
 وهذا فظهر احتمالنا في التعلق بالشرط على ما سبق ان الشرط عندنا
 بمنع ثبوت الحكم المحل لا لعدم العلة الموجبة له حكما مع ضرورة
 التكليم به وعند منع الحكم مع وجود علة وقام لراسية فظهر
 في منع الحفنة بالحفنة من الطعام فان لم استعنا عندنا لما كان
 تكلمنا بالباقي بعد النسيان كان المراد بالطعام المذكور في قوله عليه السلام
 لا تبغوا الطعام بالطعام لراسوا بسوا الكثير المولى بحرقه المكيل
 لا القليل لان استعنا بحالة التساوي على عموم صدور
 في احوال لان استعنا الحال من العن محال لان الحافضة شرط هي
 لراسية ولما احوال ثلاثة مساواة ومفاضلة وبما زفة ولا يتحقق
 لراسية الكثير يجوز مع الحفنة بالحفنة لاطلاق قوله على واهل البيت
 وعندنا لما كان عمله بطريق المعارضة وصدر الكلام عام نوجب
 الحرمة في القليل والكثير ولم استعنا عارضة في الكثير يبقى ما وراء
 الكثير داخل تحت الصودر فتثبت الحرمة فيه لاطلاق الصودر

في هذا

لاجماع اهل اللغة على ان لم استعنا من البغى اثبات ولا نأني هذا
 لئلا اذا كان الصودر عاما في نفي جميع ما نأني لم ينفى النفي قيد
 المستعنى بعارضا لم استعنا فاما متى قلنا بانه تكلم بالباقي
 بعد النسيان لا يتحقق ذلك بل يكون نفي في حق غير المستعنى وكذلك
 لراسية على هذا فانما متى قلنا ان لم استعنا تكلم بالباقي بعد
 النسيان يكون هذا اثبات الحكم المحل من غير ان المستعنى قوله
 ومعناه النفي وراسيات أي نفي لراسية عن غيرها واثباتها
 لله على وهذا المعنى انما يتحقق ان لو جعل كانه قال لا اله الا الله
 فانه هو لئلا اما اذا جعل تكلمنا بالباقي كان هذا نفي لراسية
 عن غيرها من غير ان ثبت لله على فلا يكون توحيدا وحقيقة الفقه
 ان لم استعنا استخراج واستخراج نفس الكلام لا يتصور بعد
 التلقظ وانما يتصور منه حكم فعرّفناه عاملا بطريق المعارضة
 قوله ولنا قوله على فثبت فيهم الفسنة لراسية عما فرضا
 استعنا وقع في اخبارنا فامنع ان يجعل عاملا بطريق المعارضة
 لان سقوط الحكم بطريق المعارضة انما يستقيم في راسية كدليل

في هذا

ولان قوله لا اله الا الله للوجود

الخصوص فاما في اخبار لا يمكن ذلك لانه يوجب الكذب في المناقش
 فان مراخضا به كان كذا اسم فالعلم يمكن ذلك كون كذا وتناقضا
 والآن انما اسم لعدد مخصوص وهو ضعف جسمه ليس فيه
 اصل كاد وانه من وجه وان قل فينحصر حكمه العود والمخصوص
 فلم يجعل اصل الكلام هكذا يمكن تصحيح ذكر الالف بوجه فكل
 خلق الالف من وجه لان الالف لا تطلق على تعاليه وحسن اصلا
 ولو جاز كان بطريق المماز وفيما قلنا عمل بالحقيقة لان استثناء
 لما كان ما نواع النكلم بحكمه يصير كانه قال فليست تسعائة وهي
 وهذا مختصر منه والمختصر هذا في العرب وكان ما قلنا اولي
 ولان ما يمنع الحكم بطريق المعارضة يستوي فيه البعض والكل
 كالنسخ وهذا لا يجوز استثناء الكلام الكل فاعلم ان حكمه ليس على
 طريق المعارضة قوله ولان اهل اللغة والوا لا استثناء استخرج
 اي طاهرا وتكلم بالسما في بعد النبا مع حقيقة والمراد بقوله
 تكلم بالباقي ان موجب الاستثناء ان الكلام به يصير عبارة عما
 وراء المستثنى وهذا لان قولنا لا كذا لا يصلح ان يكون كلاما

القول لا يفسد في
 قوله لا يفسد في



المنطوق او ثبت بدلالة حال المتكلم او ثبت ضرورة دفع الغرور
 او ثبت ضرورة الكلام نظير اول قوله تعالى وورثه ابواه فلا
 التثنية فانه لما ذكرنا صدور الكلام ان المنراش للابوين بقوله
 وورثه ابواه ثم تن نصيب لآل بقوله فلا عنه التثنية يكون
 ما ناضروا بالنصيب لآل ان التثنية ولكن يفتر ما وضع للبيان
 لان قوله وورثه ابواه غير موضوع لبيان نصيب لآل وكذا
 قوله فلا عنه التثنية لكن لسان لم يحصل بترك النصيب على نصيب
 لآل بل بدلالة صدور الكلام يصير نصيب لآل كالمخصوص عليه
 قوله كسكوت صاحب الشرع عند امر نفايته عن الغير
 فان ذلك لسكوت منه تقرير لكل لآل وبيان حقيقة بدلالة
 حاله اذ لو كان الحكم عند بخلافه لبيته لانه واجب عليه عند
 الحاجة اليه وسكوت الصحابة رضي الله عنهم عن يقوم متفقه
 البدنة وكذا المغرور جعل ما نال هذا وصورة رجل استركي
 جارية واستولدها ثم استحققت فان التوليد جعل حرا باليه
 لانه انما اقدم على طيها الوعنة بها ملكه اذ انما انسان يخترع عن

في قوله لا يفسد في

وفي قوله لا يفسد في

الحقيقة

ارفاق جزوه فلو لم يحفل الولد خيرا بنصرته وهو ولو لم يحجب
 عليه بنصرته المستحق فجعل خيرا بالقمة نظرا للجانبين ثم ان
 الصحابة رضي الله عنهم سكوتوا عن بيان منافع الولد انما مضمونه
 ام لا اي هل ياخذ المستحق من ارباب بمقابلته ما استخدمه لرب
 او اجزه فاخذ اجزته قبل ان يستحق اياه ام ان صاحب
 الحادثة كان يملك حكم الحادثة وما كان عالما بما له من الحق فيكون
 في هذا الموضع دليل النفي اذ لا يظن بهم ترك الواجب
 كسكوت المولى عن النهي حتى ياتي بغيره ويترك ان ذلك
 يحفل ادنا له التماسه لضرور دفع الغرور عمن تعامل
 العبد لان الناس لا يتمكنون من استطلاع راي المولى في كل
 معاملة تعاملونها مع العبد وانما يتمكنون من التصرف بحري
 العين منه ويستدلون بسكوتهم على رضاهم في كل سكوت
 كالنصرح بالاذن لضرورة دفع الغرور **قوله** ضرورة
 الكلام اي ضرورة طول الكلام كقوله له على فاية ودرهم ان
 ان العطف جعل بيان الممانعة عندنا وقال الشافعي رحمه الله

في سبب وقوع الغرور

قول الملقية الممانعة لانها مجملة قالية ببيانها والعطف لا يصلح
 بيانا لانه لم يوضح له كما اذا قال مائة وثوب لكننا نقول ان هذا
 جعل بياننا عادة اذ الناس اعتادوا حذف مخرود المعطوف عليه
 ضروره كثر العدد وطول الكلام وذلك مما يستلزم في الذمة في
 المعاملات كالمكيل والموزون اما الثوب فلا ضرورة فيه
 لانه لم يحجب الذمة بل في السلم او فيما هو في معنى السلم كالبيع
 بالثوب الموصوف مؤجلا **قوله** او بيان بتبدل هو النسخ
 وقيل التبدل رفع الحكم لاول بتدلي والنسخ قد يكون
 رفع الحكم لاول بتدلي وقد يكون بلا بدل والنسخ في اللغة
 استعمل لغنيين احدهما لزاله والرفع يقال نسخت الشمس
 الظل ازالته ورفعته فان الظل لا يبقى في ذلك المكان بعد
 وجود الشمس فيه ويقال نسخت الريح اثارا لراقدام او ارفعها
 وبطلتها حسا والماضي يستوعب النقل بهما نسخت الكتاب
 اي نقلت مثل المكتوب الى محل آخر وهو الشرع بيان لملة
 الحكم الى آخر والمراد بالحكم المحكوم لالحكم الحقيقي منه ازالة

المطلق الذي كان معلوما عندنا لانه
 اطلاق وصار طاهر البقاء في حق الشرع
 فكان يؤول الى حقايقنا بما يحضرنه في حق
 صاحب الشرع

به يعلم وهو غير قابل للنسخ فصارت بظاهرها البقاء لأن الظاهر
في علمنا بقاء كل موجود واستمراره بآثاره في حق صاحب
الشرع لأنه يعلم أن ذلك يبقى إلى تلك المدة لكن أطلق إبراهيم
ولم يثبت قوله وهو حايث عندنا وقال بعض من لا يعتقد
بقوله من المسلمين أنه لا يجوز النسخ لكن لا تصور هذا القول
ممن يعتقد بالإسلام فإن شريعة محمد صلى الله عليه وآله ناسخة لما
قبلها من الشرائع فكيف يتحقق هذا القول منه مع اعتقاده
بهن الشريعة والحجة عليهم النص لقاطعة وهو قوله يعلم
ما نسخ من آية أو تنسخها ناسخا خيرا منها أو مثلها وقوله وإذا
بدلنا آية مكان آية وانتسخ النسخة التي من قبلها فبما حكمنا
التوجه إلى الكعبة لا نكف عاقل قوله خلا فالله يورث العلم
وهم في كل زمان فريقان فريق أحالة عقلا وفريق أحالة سمعا
وحده الفريق الأول فالو إن لم يراد أو جدم مطلقا تناول
لزمان كل ما فامر الله تعالى ونهيه يكون باقيا إلى قيام الساعة
ونسخ لمرها وجود لمر لا يجوز لأنه يكون بداءا وبداءا على

الله تعالى لا يجوز ولأن الأمر يدل على تحسن المأجور به والنهي
على قبح المنهي عنه والنسخ يدل على ضده والنسخ الواحد
لا يجوز أن يكون حسنا وقبيحا فالقول بجواز النسخ قول كوا
البدا أو الجهل بالعلم بالعاقبة كان حاصله في أصل العلم
البدا وإن لم تكن حاصله العلم بالجهل تعالى الله عن ذلك وجه الفرق
الساقي قالوا ثبت بطريق التواتر من موسى عليه السلام أنه قال تمسكوا
بالسبب مادام السموات والأرض وقالوا ذلك مكتوب في التوراة
وكذا قالوا زوى عن موسى عليه السلام أنه قال إن شريعة لا تنسخ
وجه قولنا مع الفرق لادلائل تحريم المباحات والجمع بين الحين
وتحريم الحرام بآية في شريعة موسى عليه السلام ولما بانه بآية قبلها
وليس بفسر النسخ لهذا ولأن اليهود يقررون بأن يعقوب صلوات
الله عليه حرم شيئا من المطفومات على نفسه وأن ذلك صار حراما عليهم
كما أخبر ما الله تعالى به في قوله تعالى كل المطفومات كان حلالا لئلا يراى الله
والنسخ ليس بتحريم المباح وبأية الحرام ولأن العمل بالسبب
كان مباحا قبل من موسى عليه السلام فإنهم يوافقونا على أن حرمه

العلة السبب من رغبة موسى عليه السلام ولأن النسخ بيان مق
 الحكم وذكر غيب عنا لو يتبين لنا في وقت الامر كان حسنا لا يشو
 من معنى الصبح سي فكذا اذا يتبين بعد ذلك بالنسخ وذلك لان
 النسخ انما يكون في حقيق النسخ عليه السلام ولا امر المطلق في
 عليه السلام لا يحجب لا للبقاء اذ لا امر لنا ولا للبقاء لغير فلا
 يكون البقاء بمليل نوحه بمنزلة لا يحيا ولا يجاد ان حكم الحقيقة
 والوجود لا البقاء بل البقاء لعدم اسباب الفناء او هو باق
 هو غير ان يجاد وله اجل معلوم عند الله تعالى فكان لا فناء ولا اقامة
 بيا ناهضا فهذا مثله فلا يكون نسخا للامر حال قيامه ولأن النسخ بحري
 عندنا فيما احتمل ان يكون مشروعا ويحتمل ان لا يكون مشروعا والقول
 بحول النسخ في مثل هذا لا يورد كالحال البقاء والجهد ببيان ان
 لا فعال على نوعين نوع يكون حسنا في ذاته كالامان بالله تعالى
 والعدل او يكون بسيما في ذاته كالكفر والظلم ونوع يكون حسنا
 لغرض او بسيما لغرض ولا والى لا يكون نسخا البته وانما كوزي
 الثالث والناج لان ما كان حسنا لغرض جان ان يصير قبيحا في بعض

لمر زمان وكذا ما كان بسيما لغرض كوزان يصير حسنا وما كان كذلك
 كوزان يكون في بعض المرات دون البعض كالمخلوقات
 لان في مثل هذا كوزان يكون المصلحة في بعض المرات دون
 البعض وهذا كما عرفنا ان شرب الدواء البارد للمجموع الذي هو
 حار المزاج مصلحة ثم حار ان يصير ذلك مفسدة لتغير مزاجه
 من الحرارة الى البرودة فجاز ان يقول الطبيب للمريض الذي هو حار
 المزاج اشرب كل يوم سبعة باردة وعند تغير المزاج يمنع عن ذلك
 وعلى هذا لا يدل الامر على دوام الحسن في الواجب بالامر وكذا
 النهي للعدل على دوام القبح في الحكم الثابت به وحينئذ لا يلزم
 البقاء والجهد أما الكلام مع العرب والماني فقد ثبتت رسالة
 رسل بعد موسى عليه السلام بالآيات المعجزة والدلائل القاطعة
 فلا يكاد يصح ما رويوا ودعواهم ان ذلك التورية غير مسموعة
 منهم لانه ثبت عندنا تحريف كتابهم فلم يسوق حجة ثم ولكن سلم
 ذلك فلا يمكن اجراء ما رويوا عن موسى عليه السلام ثم شكروا ما ليست
 ما دامت السموات والارض على ظاهرها لان المكلف بالسبب ينقطع

يا نقرض الدنيا والسموات ويراى قامة ولكن هو كناية عن
 عرف اهل اللغة كانه قال تمسكوا ايديكم من ان يرد عليه اي ايديا
 عالم تبعث محرر صلى الله عليه حتى يكون عملا بالدلائل واما قولهم رواية
 عن موسى عليه السلام لا نسخ لشرعة ان كان بطريق التواتر وهو كلام
 حذف بعضه اي لا نسخ لشرعتي الى مبعث محمد صلى الله عليه لانه ثبت
 رساله محمد عليه السلام بما ثبت به رساله موسى عليه السلام وبتيم نسخ
 شرعته ووجب القول بالحذف عملا بالدلائل قولهم وحكم حكم تحت
 الوجود والعدم اعلم ان ما تحت النسخ وما لا تحتله لا يخلو
 عن اربعة احدها ما لا تحتل لعدم اصلا كصفات البارئ واسماء
 وهذا قسم لا يدخل النسخ فيه لانه لا يقدم بصفاته واسما به لا تحتل
 الزوال والعدم فلا تحتل سى من اسماء وصفاته النسخ والبالغ
 ما لا تحتل الوجود اصلا كشرى البارئ وهذا ايضا ما استحال نسخ
 اذ النسخ انما يحركه الوجود والمآل ما تحت الوجود والعدم
 لكن افترن به ما تحت الزوال من ايدي وتاقيت وهذا ايضا
 مما لا يجوز نسخه لان عدوتها لا يكون النسخ بل على وجه البناء

١١

والفظ تعالى به عن ذلك والرابع ما تحت الوجود والعدم لم
 تفترن به ما تحت الزوال وهو الذي ارادة انه محل النسخ قولهم
 من قوليت او ما بدبت نصا او دلالة نظير الموقيت ما اذا
 قال الرجل اذنت لك ان تفعل كذا الى ماية سنة فان انتهى عنه
 فذلك مضى الى الحق يكون وراءه ونظير الباسد صرحا قوله تعالى هل
 فيها ايدي ونظير الباسد دلالة الشرايع التي قبض عليها رسول
 الله عليه السلام فانها مؤبد لا تحتل لان النسخ لا يكون بل على ما
 من ينزل عليه الوحي وقد ثبت دليل مقطوع به ان محمد صلى الله
 عليه وسلم النبيين وانه لا نسخ لشرعته فلا يبقى احتمال النسخ بعده
 الدلالة فما كان شرعة كحين قبض قولهم وشرطه التمكن من عقد
 القلب عند نادون التمكن من الفعل وعلى قول المعترلة التمكن
 من الفعل شرط ثان على ان يراد اذلة لازمة للامر عند فكل ما امر
 الله على به فقد راد وجوده فيكون الفعل هو امر الله عندنا
 لا امر ما لا يريد الله وجوده حايث لفائدة الوجوب فالخاصة ان حكم
 النسخ شأن المدة لعمل القلب اصلا ولعمل الجسد بها فانما على

نسخ ما في النسخ

نسخ

اسلانا بما هو متشابه لامل من انه لا اعتقاد الخفية فيه وعندهم
هو بيان من العلم بالبدن والوالا ان العلم بالبدن هو المقصود
بكل امر وبكل شيء وادفع النسخة قبل الفعل صار معنى البدن والفظ
وتجتمعت في كل الحديث المشهور وهو انه عليه السلام لم يجزئ صلاة لله المعراج
ثم نسخ ما زاد على الخبر وكان ذلك بعد العقد حتى الكمل لان النبي صلى الله عليه وآله
اصل من لماته وكان عقده كعقد الكل ولم يكن ثمة التمكن من الفعل
فان قيل انهم شاكرون المعراج فكيف يكون ذلك ليدل عليهم فلما
انهم ينكرون الصعود الى السماء فاما لا ينكرون بل اسرار من المسجد
الحرام كراقصي وكان اسرار هو المعراج قوله والعباس لا يصلح
ناسخا وكان ابن جريج من اصحاب الشافعي رحمه الله يجوز ذلك ولا يلزم
من اصحابه كان يقول لا يجوز ذلك بقاس الشبهة وكذا بقياس مستخرج
من الكتاب يجوز نسخ الكتاب به وكل ما س هو مستخرج من السنة
يكون نسخ السنة به لان هذا في الحقيقة نسخ الكتاب بالكتاب والسنة
بالسنة فلما هذا باطل بافراق الصحابة رضي الله عنهم فقد كانا
مجمعين على ترك الراي بالكتاب والسنة حتى قال علي رضي الله عنه لو كان

الدين بالراي لكان باطن الخفاء والى بالمسح من ظاهره ولكني رايت
رسول الله صلى الله عليه وآله مسح على ظاهره الخفاء دون باطنه ولان
كيف ما كان لا توجب العلم فكيف ينسخ به ما هو موجب للعلم قطعا
ولان النسخ بيان من بقاء الحكم وكونه حسنا الى كل الوقت ولا
مجال للراي في معرفته انتهاء وقت الحسن وما لا عياض من ان هذا
الحكم يكون باثنا بالكتاب فكلام ضعيف فان الوصف الذي به في
الفرع الى اصل المنصوص عليه في الكتاب والسنة غير مقطوع
بانه المعنى في الحكم البات بالنص احذر من القاييسين لا يقول بان
حكم الربوا فيما عدا الاشياء الستة يكون باثنا بالنص الذي فيه
ذكر الاشياء الستة قوله وكذا اجماع عند الجمهور راى عند
اخبار الناس وجوز بعض شيوخنا رحمه الله بطريق ان اجماع
موجب علم اليقين كالنص فيكون ان ثبت النسخ به والصحيح
انه لا يجوز ذلك لان النسخ لا يكون الا في حيي النبي صلى الله عليه وآله
واجماع ليس بحجة في حيوته لانه لا اجماع دون رايه واذا وجد
منه البيان فالواجب العلم قطعا هو البيان المسموع منه وانما يكون
ادنى الشيء على الله

لراجعاء موحيا للعلم بعن ولا نسخ بعن فعرفنا ان النسخ دليل
لراجعاء لا يجوز قوله وانما يجوز النسخ بالكتاب السنة
متفقاً وهو نسخ الكتاب بالكتاب ونسخ السنة بالسنة ومختلفاً
وهو نسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب بالسنة وذلك اربعة
اقسام وهذا كله جائز عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز
نسخ الكتاب بالسنة ولا نسخ السنة بالكتاب اذ لا يجوز
واتبع ما يوحى بالكلام من كل فاسد على امر الرسول ان تتبع ما انزل
اليه ومتى نسخ بقوله عليه السلام فقد ترك المتابعة ولا تتبع
يؤدى الى مخالفة الكتاب على وجه الظاهر فيؤدى الى
فتح باب الطعن في حقه فقلنا بانه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة
سداً لبابه لطعن وكذلك لا يجوز نسخ السنة بالكتاب لان على
قالوا لنا عليك الكتاب تبعاً بالكلية ومتى قال الرسول
فولانتم ورد الكتاب بخلاف ذلك يكون ذلك تبيناً للحكم واعلاماً
بان الحكم على خلاف ما قاله الرسول ان ما جاء به الرسول كان غلطاً
منه وهذا لا يجوز لانه امير الله على قوله يكون حقاً ولا يجوز ان

يكون مخطئاً فيما يقول ولا ان النص لا يورد بخلافه يكون هذا
امراً مخالفاً لقرينة الرسول صلى الله عليه وسلم من حيث الصوة فيؤدى الى
باب الطعن وهذا لا يجوز والحوادث ناقدتنا ان النسخ
في الحقيقة بيان من الحكم وجاز للرسول بان يحكم الكتاب
وقد نعت بسناً وجاز ان يتولى الله على ما نرى على
لسان رسوله ثم نظرت نسخ الكتاب بالكتاب قوله على ما عرفت
غنائم انه انسخ بآية السيف وهو قوله فاقبلوا المشركين
وجددتهم وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ويطغوا
نسخ السنة بالسنة قوله عليه السلام كنت نهيتكم عن ذبابة القبور
لما وردوها ونظرت نسخ السنة بالكتاب لوجه الى بيت المقدس
فانه كان قد ثبت بالسنة ثم نسخ بقوله على قول من شطط
المسجد الحرام ونظرت نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة رضي
ما قبض رسول الله عليه السلام حتى اباح الله على من النساء ما شاء
وكان هذا نسخاً للكتاب وهو قوله على لا يحل لكم النساء من بعد
قوله والمنسوح انواع اى هو اربعة انواع احدى نسخ

الملاوة والحكم مثل صحف بريهم علمه اللام فانها فسحت اصلا
 اما بصرفها عن القلوب وبموت العلماء وكان هذا هاجبا
 القرآن في حيوة النبي علمه اللام قال الله تعالى سنقرئك فلا تنسى
 لولا ما ساء الله فاما بعد وفاته فلا لقوله تعالى انما نحن نلتك
 الذكر واناله لما فظول كى تحفظه منزلا لا يلحقه تبدل صيا
 للدين الى آخر الدهر والثاني نسخ الحكم دون الملاوة مثل
 قوله تعالى لكم دينكم ولي دين فان قيل ما الفايدين في بقا النظم
 بعد انتسخ الحكم والحكم هو المقصود فليس للنظم احكام
 جواز الصلوة والبراءة وما هو قايهم بمعنى صيغته من الوجوب
 والجواز وغير ذلك وجواز الصلوة حكم مقصود بنفسه وكذا
 البراءة البات بنظم حكم مقصود ببقا لنص الدين للحكمين
 والثالث نسخ الملاوة دون الحكم مثل قراءة ابن مسعود رضي
 الله عنه كفاية المسلمين بلباس ايام متتابعة لانه لما صح عنه الحاقه
 بالمصحف ولائهم في روايته وجب الحاقه على انه نسخ نطه
 وبقي حكمه والسرابع نسخ وصف في الحكم وذلك مثل الرادة

على النص فانها نسخ عندنا وعند الشافعي رحمه الله بيان
 حتى حوز ذلك بخبر الواحد والعياس ذلك لا والمنصوص عليه
 مقترن على حاله ولكنه ضم اليه سى زائر ليريد آخر وضم الشيء
 الى الشيء لا يوجب غير المضموم اليه كضم درهم الى درهم في الحياة
 وبيان هذا في النفي مع الجملان الواجب الكتاب في هذا الزنا جلد به
 والكتاب لا تعرض للزيادة متى ضمنا اليه شيئا وايد بخبر الواحد
 فقد عندنا المنصوص عليه ولكننا زدنا عليه وصفا زائدا وكذا
 قلنا ان المنصوص عليه كفاية اليمين تحريم رقبة والنص
 لا يتعزز بل هو مسكوت عنه فضم صفة لبيان
 الله بالقياس على كفاية القتل لا يوجب تغير قلنا ان النسخ
 بيان من الحكم واستدراك حكم آخر والنص المطلق يوجب العمل
 باطلاقة فاذا صار مقتدا صار شيئا آخر لان التقيد
 والاطلاق ضدان لا يحتجان واذا كان هذا غير البراءة
 لم يكن يترتب القول بانها وابتداء الباني وهذا لانه متى صار
 مقتدا صار المطلق بفضه وبما للبعض حكم الوجوب كيعص العلة

الرقبة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ما يحرك القلب يعلم يدعوك الى العلم من غير استدلال بالآية ولا نظر
في حجة قوله فاني بعضهم ان يكون هذا من حظه عليه السلام لقوله تعالى
وما ننطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ولا ابراهيماد محتمل للخطأ
فلا يصلح لنصب الشريعة ابتداء لان الشريعة حق الله على قايده نصبه
مخلاف امر الخروب لا يبرح الى العباد بدفع او جبر نفع وطاعة
فالزاد ولنا قوله تعالى فاعبروا يا اولي الابصار وهو قوله عليه السلام
اخرق بهذا الوصف ولا ان الرسول عليه السلام اسبق الناس العلم
حتى وضع له ما خفي على غيره من المتشابه فحال الذي خفي عليه معاني
النص واذا وضع له لزوم العمل لان الحق للدليل برعت لرا ان
اجتهاد عن محتمل الخطأ واجتهاد لاكتشاف المقران على الخطأ
وشرايع من قبلنا الى آخره اختلف العلماء في هذا الفصل فالبعض
يلزمنا شرايع من قبلنا حتى تقوم الدليل على التسخير بمنزلة شريعتنا
وقال بعضهم لا يلزمنا حتى تقوم الدليل وقال بعضهم يلزمنا على
انه شريعتنا والصحيح عندنا ان ما قص الله على اورسولة عليه السلام
من غير انكار فانه يلزمنا على انه شريعتنا وجه الفرق الاول قوله

والمباطن ما شال
بالاجتهاد بالثامل
في تراجم المنصوص

نلزمنا ادا قص
الله على اورسولة
من غير انكار على
انه سريرة لرسولنا

اولئك الذين هدى الله في مذهبهم افئدة والهدى اسم يقع على الامان
والشرايع وجه الفرق الثاني قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة
ومنهاجا وجه قولنا ان النبي عليه السلام كان اصلا في الشرايع
فكانت شريعته عامة لكافة الناس وكان وارثا لما مضى
من محاسن الشرايع ومكادرم لافلااق قال الله تعالى لم اورثنا
الكتاب الذي اصطفينا من عبادنا ورأى رسول الله عليه السلام
يدعمو رضى الله عنه فكيفه فقال ما هي قال التوراة فقال اليهود
اسم كرا تهوكت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما سبه
لورا اتباعه وصار لرا صلا للموافقة لكن بشرط الذي قلنا ومعه
لا نكر من فعل النبي عليه السلام العمل ما وجد صحيحا في سلف
من الكتب غير محرف لرا ان تنزل وهي بخلافه فثبت ان هذا
هو لرا صلا لرا ان التحريف من اهل الكتب كان مرا ظاهرا
وشريعتنا في هذا ان نقص الله على اورسولة من غير انكار احشا
باب الدين قوله بقليد الصحا في واجب البقليد جعل
ما اتى به الغير من عمل وقول قلاوة في عنقه اي حجة ملزمة

في كادى هادى

وقال القياس لا حجة في التسخير
في الكفر لا حجة في تقليد
في الجاهل لا حجة في تقليد

قال أبو سعيد البردعي بقليد الصحابي واجب تركه العياشي
 لأصل السماع والنسب وقدّم على الراي أولاً
 فضل أصابتهم نفس الراي بمشاهد أحوال النزيل ومعرفة
 أسباب النزول قال وعلى هذا أدركنا مشايخنا وقال الكوفي
 راجح بقليد براقباً لا تدرك بالقياس القول بالراي من أصح
 النسخ عليه اللام مشهور واحتمال الخطأ في اجتهد هم كايلاً محالة
 فقد كان مخالف بعضهم بعضاً وكانوا لا يدعون الناس إلى
 أقوالهم حتى كان من مسخو ورضي الله عنه بقول أخطأت من
 الشيطان وإذا كان كذلك لم يجز بقليدهم بل وجب براقباً
 بهم في العمل بالراي مثل ما عملوا وذلك معنى قوله عليه اللام
 أصحاي كالنجوم قوله وقال الشافعي رحمه الله لا تقلد
 أحد منهم وكان يقول في التقديم تقدم قول الصحابي على العياشي
 وهو قول مالك وفي الجديد كان يقول تقدم العياشي على
 علي قول الواحد ولراش من الصحابة رضي الله عنهم كما ذكرنا
 سمس برامة السرخسي رحمه الله وهذا لأن الصحابي لما أن

أصل

بقرينة قوله في الخبر والظاهر هو

بقول هذا القول عن حديث عنده أو عن اجتهد فان كان قوله
 عن حديث بقدر عدم التقليد وأن كان قوله عن اجتهد
 فهو راجع إلى أصل من الكتاب والسنة أو لإجماع وذلك
 موجود في حق السامع من بعدهم فيجب عليهم النظر
 والناملة ذلك لأصل ليتبين لهم أن هذا الحكم فرع ذلك
 لأصل فيتبعونه أو فرع أصل آخر من ألقونه فاما التقليد
 بلا اجتهد ونظر فلا لأن الله تعالى أمر بالاعتبار دون
 التقليد قوله **فما لا يعقل بالقياس كما في قول الحيف**
 قالوا أنه بلاه وأكثر عشر روي ذلك عن انس وعثمان
 إلى العاصم الثقفي وأسد وأما باع بأقل ما باع قبل
 بقدر اليمن عملاً بقول عائشة رضي الله عنها في قصة زيد
قوله كما في إعلام قد ذكرنا في المال يقال أبو يوسف ومحمد
 رحمهما الله إنه ليس بشرط وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه
 خلافة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لو أجمعت المشركين
 ضامن ورواية ذلك عن علي رضي الله عنه وحالف أبو حنيفة

بقرينة قوله في الخبر والظاهر هو

ما قلنا في علم

ذلك بالراي قول وهذا الاختلاف اي لراي اختلاف ان
 الصحابي هل نقل الام لا ما اذا قال واحد من الصحابة قولا
 ولم ينقل عن غير بخلافه فاما اذا نقل بخلافه فالحكم فيه ان
 الحق لا نعدوا اقوالهم حتى لا يجوز لاحد ان يقول قولا خارجا
 عن اقاويلهم وقول البعض لا يسقط بقول البعض لراي النفاذ
 لانهم لما اختلفوا ولم يجر المحاجة بينهم بالحوث المرفوع سقط
 احتمال الموقف وتعتن وجه الراي فصار ذلك كنفار من
 ومن شأن النفاذ من اليعاسيب العمل بها وكذا اذا نقل
 قول بعض الصحابة في حكم وقدمه ذلك القول الخ البعض لراي
 فسلكتوا مسلكه في ذلك فانه يوضع بقول الصحابي في هذه
 لانه اجماع منهم فتبين بهذا ان موضع الخلاف ما اذا نقل
 قول بعض الصحابة من غير اختلاف ومنه ان ثبت انه بلغ
 غير قايله فسكت مسلكه قول واما الباقي فان ظهرت
 فتواه في زمن الصحابة رضي الله عنهم كشرح والحسن البصري
 وسروقي كان مثلهم عند بعض مشايخنا وقال بعضهم لا يصح

هو لاهم

لا يصح نقل قول
 واحد من الصحابة
 في حكمه

باضافه عن الصحابة

نقلين وهو دونهم لعدم اجمال الموقف واسفاه مشاهير اهل
 النبيل في حقه وقد روي عن الحسن بن الحسن بن احمد بن محمد بن
 ما جانا عن البايعين زاجناهم ووجه القول لراي سر حكا
 عليا رضي الله عنه في شهادة الحسين وكان راى على رضي الله عنه
 ان شهادة تقبل له وخالف مسروق بن عيسى النور بنع الولد
 وقد كان راى ابن عباس انه يجب ما يثبت لراي مسروق انه
 يجب شاة ثم رجع ابن عباس الى فتواه ولان الصحابة رضي الله عنهم
 سئلوا له اجتهاد الراي والمناجحة معهم في الفتوى والحكم بما
 رايهم فقد صار هو كواحد منهم واما اذا لم يبلغ درجة الفتوى
 في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولم يراهم في الراي كان اسوة
 ساير ائمة الفتوى من السلف لا يصح نقلين وانه اعلم
راجاع تفسيره لغة
 العزم التام من غير تردد قال الله تعالى فاجمعوا امركم اي اجمعوا
 فاحكموا والجماعة اذا قطعوا عنهم على امضاء امر يقال
 اجمعوا وهو سرعا اجتماع اراي جميع اهل لراجاع على حكم من

امور الدين وقت نزول الحادثة وركنه نوعان غير مئة وهو الكلام
منهم ما يوجب الاتفاق منهم او شرعهم الفعل ان كان من باب وجوب
وهو ان يتكلم البعض فيما كان من باب القول وسكت الباقي بعد بلوغهم
وتعريف مئة الناطق والنظر في الحادثة او بفعله البعض ان كان
من باب ولم ينكر عليهم الباقيون بعد بلوغهم ومضي مئة الناطق والظن
في الحادثة وقال بعض الناس لا بد من النص في حكمي عن الشافعي
انه كان يقول ان طهر القول من اكثر العلماء والساكنون في غير
نبت به مراجع وان اكثر القول من واحد واشترى والساكنون
اكثر علماء العصر لا يثبت كذا ذكره سمي له الرحمن في حجة
قولهم ما روي ان عمر رضي الله عنه شاور الصحابة ما في فضل عند
فاشاروا عليه بتأخير القسمة ولما سأل الى وقت الحاجة
وعلى رضي الله عنه ساكت فقال له ما تقول يا ابا الحسن فروي
حدثه في قسمة الفضل في يوم لم يجعل سكوتهم تسلية ولا ان السكوت
قد يكون للمهاجرة كما قيل لا بأس رضي الله عنه حين تنحى حجة مسألة
القول للصحابة ما منعك ان تحب عمر رضي الله عنه بقولك مقالته

وقلنا ان استراط النطق من الكل يودي الى ان لا نعقد مراجع ابد
لان اجتماع اهل العصر على قول سمي منهم متعذر وغير معناد بل
المعناد ان تتولى المكابدة الفتوى وسليم سايرهم والمتعذر كالمخ
وتعلق السئ شرط هو مسموح يكون مغبيا لاصله فكذا تعليق شرط
هو متعذر ولا ان السكوت انما جعل تسلما بعد الغرض ويعبر بها
وذلك موضع وجوب الفتوى وحرمة السكوت لو كان مخالفا فاذا
لم يجعل تسلما كان فسقا وانما سكت على رضي الله عنه لان ما اشاروا به
على عمر رضي الله عنه كان حسنا ولكن القسمة كانت احسن عند علي رضي الله عنه
لكونها اقرب الى اداء الامانة وفي مثل هذا لا يجب الاظهار وامامت
الدية فقد قيل انه لا يكاد يصح لان عمر رضي الله عنه كان ليس لا اجتماع
الحق من غيري وكان يقول هم امرأ اهدى الى عمر عتوبه وليس صح
من الحباينة انه لم يظهره لانه علم ان عمر كان افقه منه فلا يظهره رايه
في معاملة رايه سم الكلام بعد هذا تنقسم الى اربعة اقسام تراوكة اهل
من يعقد مراجع والناحية شرطه والثالث حكمه والرابع في سببه
القسم الاول اهلته من يعقد به مراجع قول واهل الاجل

من كان محتجاً باليمين هو كونه ولا فسق أما وصفه براحتهاد فلا إجماع
أنا محتج إليه في موضع لا نص فيه فلا بد من أهلية براحتهاد للملكة
التي هي من وصف هو علة الحكم المنصوص عليه وسرعين وهذا
فما يخص الرأي ولما استباط وأما في أصول الدين المهمة مثل نقل
العران وأما تال السراج كاعداد الصلوات وركعاتها ومقادير
الزكوات فعادة المسلمين اختلفوا في العقبات في كل إجماع وأما
الهيوى فلا أن صاحبه يدعى الناس إليه وسقط عدالته بالنقص الباطل
والسفة وسقط في الدرر أن يكون من أهل الشبهة والجماعة وإن لا يكون من أهل
البيعة لأن إجماعاً إنما صار بحجة كرامة لهم وصلاح البيعة ليس أهل
الكرامة وأما الفسق فنورث المهمة ونسقط العدالة وباهلية
إداء الشهادة وصفه بلامر بالمعروف ثبت هذا الحكم قوله فكونه
من الصحابة لا يشترط وقال بعضهم لا إجماع لراي الصحابة لأنهم هم
من إمامهم بالمعروف والمنكر وقلنا المعاني التي بها ثبت الحكم
من صفه الواسطة والشهادة ولامر بالمعروف لا يفتى من يقوم دونهم
وكذا لا يشترط كونه من أهل المدينة وقيل بشرط لأنهم أهل حضرة

التي عليه اللام قلنا هذه أمور زائدة على الأهلية وما ثبت إجماع
حجة لا يوجب اختصاص يسمى من هذا وإنما هذا كرامة لهم لراحة
ولا اختصاص للامة يسمى من هذا **القسم الثاني** شروط إجماع
قوله وانقراض العصر قال إمامنا رحمه الله انقراض العصر
ليس بشرط لصحة إجماع حجة وقال الشافعي رحمه الله الشرط أن يموتوا
على ذلك لا اتصال بجموع بعضهم قلنا لما انعقد بأخبار ما ذكرنا من
المعاني كما رأينا بالباب به كالباب بالنصر وكما أن الناس لا يفتى بوقت
دون وقت فكذلك السات بالاجماع ولو شرطنا انقراض العصر لم يمت
إجماع أبداً لأن بعض المباحين عصر الصحابة رضي الله عنهم كان إجماعهم
في الفتوى فتوهم أن يبدؤوا به راي بعد أن لم يتواحد من الصحابة
وهكذا في القرآن الثاني والثالث فوردى إلى سبب حكم إجماع وهذا
باطل قوله وقيل بشرط للاجماع اللاحق عدم تراخا واختلاف السابق
عندنا وصفه رحمه الله صلافاً لمحمد رحمه الله وقد روي الكرخي عن أبي حمزة
رحمه الله أن رضاه القاضي بسبب أمهات تراويل لا تنقض فعال بعض
مشائنا هذا ليدل على أن ما وصفه رحمه الله جعل براحتهاد تراويل

ما نعام من اجماع المناخي وذلك لان هذه المسئلة كانت محلقة من الله سبحانه
 فعند على وجابها وغيرهما كوزيج امهات بر اولاد وعند عمر وعوف
 الصيا به لا يجوز ثم اتفق العصر الثاني على انه لا يجوز فعال لا ينقض
 لانه قضى فصل مختلف فيه لاجماع العصر الثاني غير صحيح فبقى المسئلة
 محتجدا فيها وقضاء القاضي اذا لاقى محلا محتجدا ينفذ ولا ينفذ
 وهذا لان المخالف لاول ولو كان حيا لما انعقد اجماع دونه وهو
 من ائمة بعد موته لا يركن خلافا اعتبر لربليه لا لعيته ودليله
 باقي بعد موته وعند محمد رحمه الله ينقض لان اجماع رفع ذلك الخلاف
 عند ويكون العضا على خلاف اجماع فلا يصح قوله وليس كذلك
 في الصحيح لان الدليل الذي عرفنا بها كون اجماع جهة مطلقا وجب
 الفصل بين اجماع سبقه الخلاف وبين اجماع لم سبقه الخلاف من ان ينعى
 القيد فعليه الدليل وامانا واول قول الحسن رحمه الله ان اجماع العصر
 الثاني محتجده لان عند بعض العلماء هذا اجماع غير صحيح فيكون
 قضاؤه ملاقيا محلا محتجدا فيه فلا ينقض قوله والشرط اجتماع
 الكل وخلاف الواحد ما في خلاف اكثر وقال بعضهم ان الشرط

رافقه عنهم

اجتماع اكثر من اهل الاجتهاد ولا يعين لمخالفه لرافل لقوله عليه السلام
 عليكم بالسواد اجماعا ومعلوم ان المبدأ منه ليس الكل بل اكثر اذ
 ينبغي ان يكون المخاطبون غير اقلين وكذا قال من خالف الجماعة قيد
 شهر وقد ضلح ربيعة لاسلام عن عتقه وقال من شذ عن شئ في البناء
 ولان الصحابة رضي الله عنهم انكروا على اربعين من اجل رايوا الفضل
 لتفرد به بالخلاف حتى روي انه وضع الى قولهم والصحيح ما قلنا لان اجماع
 انما صار جهة كرامة بنيت على اتفاقهم فلا يثبت بدون هذا الشرط
 اما الجواب عن النصوص فلا يفرق من اجل اجماع وهي غير مقبولة في باب
 الاعتقاد واما انكارهم على اربعين فليس لتفرد به بالخلاف بل لمخالفة
 الحديث المشهور المذكور واه ابو عبد الله الحديث الحنطة بالحنطة الحديث
 حتى نفل انه لما بلغ الحديث رجع عن قوله **القسم الثالث**
 في حكم اجماع قوله **وهو** في حكم اجماع انا فتن بالاصل لان
 لراصل اجماع ان يكون موجبا للعلم قطعا على ما تذكر وما لم يكن
 موجبا للعلم فذلك لما في يكون كما ان لراصل خبر الرسول عليه السلام
 ان يكون موجبا للعلم قطعا وما لم يكن كذلك فقد كل بواسطة الشبهة

او انفراد عن الجماعة

ان شذ عن اجماع
 على سبيل التفتيح

وهو عدم السماع من الرسول عليه السلام فكذا هنا شبهة عموم انعقاد
اجماع من سوى الصحابة تمنع من ان يكون موجبا للحكم بطريق اليقين
ومن اهل الرأي من لم يجعل لاجماع حجة فاطعة لكل واحد
منهم اعتمدوا لا بموجب العلم وهذا باطل عندنا لقوله تعالى ومن
تشاقق الرسول برأيه فاجب هذا ان يكون بسند المؤمنين حقا
مستقن وقوله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون
عن المنكر والخيرية توجب الحقيقة فيما اجمعوا وقوله عليه السلام لا حكم
امتي على الضلالة وعموم النص في جميع حق الضلالة في بيان والبراهين
جميعا ولا ان سواك اجازة التفسير وسبعة باقية الى قيام وامتة بانه
على الحق قال عليه السلام لا يزال طائفة من امتي على الحق طائفة من امتي
الساعة ولو جار الخطا على اجماعهم وقد انقطع الوحي بطل
وعند الثبات على الحق وجب لقولنا ان اجماعهم صواب مقين
القسم الرابع في سبب اجماع وهو نوعان الداعي والناقل
والمراد بالداعي الحامل على عقد اجماع وبالنقل الحامل على
النقل وهو ظهور الحكم السري في الخلف كما كان في السلف قوله

لا يسمع

والداعي قد يكون من اخبار ائمه والعباس وقد اختلفوا في ان
هل تسترط لان عقاد اجماع ام قال قوم لاسترط لانه لو لم يستعقد
اجماع لراعى دليل الحجة هو الدليل ولول اجماع وشركا
لراعى ذلك لان حال ائمة ليس فوق حال النبي عليه السلام
سم لا يجوز للنبي ان يحكم بغير دليل وهو اما الوحي او لراعيته
فكذا لراعيته سم اختلف في كفاية ذلك فعندنا قد يكون من اخبار
لائمه والعباس في العامة اصحاب المطواهر والقاشاني
من المعتزلة انه لا يستعقد لراعى دليل قطعي فاما لا يستعقد
بغير الواحد والعباس فالجواب لانه قام الدليل عندنا ان العباس
وجبر الواحد ليس حجة ولو جعل اعيان الكان مدار اجماع على
ما لمسححة فلا يكون حجة لاتفاقنا ان اجماع لا يستعقد
لراعى دليل وهذا باطل عندنا لان احباب الحكم به لم تثبت
من قبل دليل بل من قبل عمنه كرامة للامة وادامة للحجة
ولو جمعهم دليل بوجوب علم النقيض لصدار اجماع لغوا اوله
فانه مثل برأيه والحق المتواتر لانه لا خلاف فيه وبينهم اهل

اي بالاجماع

فالا توى اجماع
الصحابة نصا

المدرسة وعقروا النبي عليه السلام فولد لهم الذي نقص البعض وكتب
 الباقيون لأن المسكوت في الدلالة على المقرورة والنقص كان
 هذا الجراح دون الأول فولد على حكم لم يظهر فيه خلاف من
 سبقهم وهو بمنزلة الخبر المشهور وأجروا على قول من سبقهم
 فيه مخالف بمنزلة الصحيح من الأحاد فولد وبما إذا اختلفوا
 على أقوال كان اجلاء منهم على أن ما عداها باطل كاختلاف الصحابة
 في مسألة الجديح لأخوة منهم من حرم لراوية أصلا ومنهم من
 شرههم مع الجد ولم يصير أحدا إلى حرمان الجد من حرمة فقد
 أحدث قولاً ثالثاً فيكون باطلاً وعند بعضهم هذا من السكوت
 الذي هو محتال أيضاً فكما لا يدل على نفي الخلاف لا يدل على نفي
 قول آخر الحادث وجه قولنا المكاتب السنة أم الكتاب
 فلا نه لما لم يصح هذا القول صايراً بل صاروا إلى أقوال أخر كان
 هذا غير بسط المؤمنين فيدخل تحت قوله ويتبع غير بسط المؤمنين
 وأما السنة فلا نه لما اختلفوا على أقوال كان غير هذه الأقوال
 لا بد وان يكون خطأ إذا لو كان صواباً لكات لراية متفقة

بم اجلاء
 من بعدهم

في المسكوت

على الخطأ وذلك لا يكون ما دوننا وإذا كان خطأ كان باطلاً ضرورة
 وذكره خلاصة لرايهم هذا إذا كان في مسألة واحدة كاختلافهم
 في الحديث لراوية أما إذا كان في مسائلين كما اختلفوا فقال بعضهم
 إن الجماع ناسياً كالأكل ناسياً لا يفطران وقال بعضهم كلاماً
 يفطران فمن صار إلى واحد منهما فطر ولا يفطر يكون ذلك
 خائراً ولا يكون خائراً قال للاجتماع لأن هذا ليس بسبل المؤمنين
 لأن كل واحد منهما عملاً بذهب يرتق قوله وقبل هذا في الصحابة
 رضي الله عنهم خاتمة لما آثم من الفضل ولكن الدليل المتكفي ذكرنا
 يوجب المساواة

القاسم
 للقاسم في غير هو المواد بظاهرها صيغة ومع هو المراد بدلالة
 صيغته ماله الضرب هو اسم لفعل يعرف بظاهرها والمع تعقل
 بدلالة على مامته فإن دلالة النص أمّا تفسير صيغته
 فهو التقدير يقال قسر النعل النعل أي قوره به ويقال قاسن
 الطبيب الجراحة إذا قدر بالمسبار وعمقها وأما المعنى المات
 بدلالة صيغته فهو أنه مدرّك من مدارك أحكام الشرع ومفصل

القاسم في اللغة هو القاسم
 وهو الذي يقسم به

من مفاصله و قولنا مودك اي سبب المذكور كما في قوله عليه السلام الولد
 بمنزلة محبته اي سبب المحل والجن والمواد بالمفصل موضع
 الفضل بين ما هو محبة وبين الهوى وقيل المقصود اي تفرق بين الحق
 والباطل فعلى هذا تفسير القياس بالمقدور المتكسب صيغة
 القياس لا محسنة لانه صيغته قوله وانه محبة بغلا وعقلا وقال
 اصحابنا المظواهر من اهل الحديث وغيرهم ان القياس ليس بحجة والعلة
 باطل وهو قول اوردوا صدها في وغير وجه قول فناء القياس
 قوله على و قولنا عليك الكتاب تبعا للكل شي ولو كان القياس
 حجة عند النص يكون قولنا بان الكتاب ليس تبعا للكل شي وهو
 خلاف النص وقوله عليه السلام لا يزال الهوى سرا من مستعاضة كثر
 فهم اولاد السبايا فقا سوا ما لم يكن ما قد كان فضلو واضلوا
 ولا ان القياس فيهم سببه لان النص لم ينطق بشي من اوصاف علة
 للحكم والحكم المطلوب هو الله على فلا يصح اثباته باه سببه لراى
 مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول
 فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لراى ووجه قولنا

ووجه قولنا عليك الكتاب تبعا للكل شي ولو كان القياس حجة عند النص يكون قولنا بان الكتاب ليس تبعا للكل شي وهو خلاف النص وقوله عليه السلام لا يزال الهوى سرا من مستعاضة كثر فهم اولاد السبايا فقا سوا ما لم يكن ما قد كان فضلو واضلوا ولا ان القياس فيهم سببه لان النص لم ينطق بشي من اوصاف علة للحكم والحكم المطلوب هو الله على فلا يصح اثباته باه سببه لراى مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لراى ووجه قولنا

عدم

ما ذكره المتكسب من الكتاب والسنة والمعقول اما بيان الكتاب فقد
 حكم عن تعليل انه قال لا يقتضيه اللغة رد الشي الى نظيره وهذا هو
 القياس في قيل لا اعتبار بالنسب قال الله تعالى انكم لله لمرؤساتهم
 اي تبتنون والنسب المذكور يكون مضافا اليها هو اعمال الداعي
 معنى المنصوص لتبنتن به الحكم في نظيره واما السنة فادعى انه
 عليه السلام انه قال لمعاد حسن وجهه الى اليمن ثم نفى بالكتاب انه قال
 فان لم تجد بالسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد راي فقال الحمد لله
 الله الذي وفق رسولك رسول الله ما يرضى به رسول الله ولو لم يكن القياس
 موجه للعمل بعد الكتاب والسنة لانكر عليه رسول الله عليه السلام ولما
 مدحه ولما احده انه تنويفه لمعاز بالعدل الراى واما المعقول فذلك
 النص وهو قوله تعالى فاعتبروا اوجبا لما مل فيها اصابعهم من المثالب
 وفي اسباب شرورها فاستوحشوا بها تلك العقوبات لتكف عن تلك
 الامساك اعتبارا عن مثلها اصابعهم من الخبث فيكون هذا التام
 في الحكم والسبب القياس في نظيره لان النظم القياس في الحكم والعلة
 فيكون كراى بالاعتبار مسا ملا للملك ولا يكون مخصوصا بالمثلثات

اي العبد
والمرءة

ووجه قولنا عليك الكتاب تبعا للكل شي ولو كان القياس حجة عند النص يكون قولنا بان الكتاب ليس تبعا للكل شي وهو خلاف النص وقوله عليه السلام لا يزال الهوى سرا من مستعاضة كثر فهم اولاد السبايا فقا سوا ما لم يكن ما قد كان فضلو واضلوا ولا ان القياس فيهم سببه لان النص لم ينطق بشي من اوصاف علة للحكم والحكم المطلوب هو الله على فلا يصح اثباته باه سببه لراى مع كمال قدره صاحب الحق وهذا من حيث الدليل واما من حيث المدلول فلا طاعة الله على ولا بطاع الله بالعقول لراى ووجه قولنا

فان قيل ما الفرق من استدل بالانصوح من هذا المعقول قلنا
انه استدل بالنص على ان القياس منصوص عليه استدل بالمعقول على ان النص
وان ورد في المسائل كمن العياض معناه ولا ان العاقل حقيقة اللغة
لاستعان غيرها سانية كالبامله لراي نسيان الشجاع لاستعان اسم
لراي سوله والعيان نظير من حيث انه متاخر معاني النص لا بات
حكمه كل موضع علم انه مثل المنصوص عليه قوله وبما انه قوله علم اللام
الخطه بالخط اي سائر المقاييس نظير المثلاث قوله اي سوا الاله
علمه اللام اذ دخل الباء في الخطه وهي الاصل اق قد كت على اصدار فعل كما
في قوله بسم الله وذلك هو البسم لان الخطه بالخطه مقابلة فان قال
وذلك سبب فيكون معناه سيعوا وايضا هذا قوله علمه اللام لا ينعوا الطعام
بالطعام لراي سوا ايسوا قوله والخطه مكيل قول بجنبه الخطه
اسم علم لنوع طعام له صلاحية الكيل كما يقال الماء مروي وان لم تكن
القطر منه مروي ولكن له صلاحية لراي راء عند انضمام قطرات اخرى
فتتأ والخطه الخفة وغيرها وقد قيل بجنبه حيث قال الخطه
بالخطه وقوله مثل حال لما سبق وهو قوله الخطه بالخطه فكان

او سوا هذا الالف

والمعنى
بما لا ينفك

معناه سيعوا حال كونها متاثلين قوله وسواء حال شروط فان الرجل
اذ قال لعبد ان كذا فلانا قايما فانت حرة فكله قايما لم يعتق
ولو كذا فاما يعتق قوله وسواء لراي لراي لراي لراي لراي
مباح فلا يمكن احراز لراي على العموم فيصرف الى الحال التي هي شرط
يعني اذا ما شرتم بيع الطعام بالطعام فباشروا بصفه التسوية
والمراد بالمثل التقدير بدليل فاذا كرهت حديثا آخر كذا بكيلا كان قوله
مثلا مثل حتى لو باع كذا من حنطة ووزنه عشرة امنا نصف هذا الكيل
من حنطه ووزنها عشرة امنا ايضا لا يصح البيع وان كانا في المثل
مقتساوين فعلم ان المقادير المثل المكيه وهو الكيل قوله
والمراد بالفضل الفضل على القدر اي على الكيل لا مطلق
الفضل الذي هو اسم لكل زيادة لعلمنا ان البيع ما شرع لراي
للاستفضال ولراي سوا قوله فصا حكم النص وجوب
التسوية بينهما اي من الخطه والخطه في الكيل واما الحرمة
فبناء على موافق حكم لراي لانه لما توقف الحل على وجود التسوية
لا يوجد بدونها فتثبت الحرمة ضرورة انعدام الحل وكان هذا

لراي هذا الحكم
في القدر من الجوزية بناء على موافقته

اي سوا هذا الالف

الحكم اعني وهو التسوية بينهما في الكيل وكون الحرمة بناء على قوت حكم امر حكم قوله عليه السلام الحنط بالحنط عرونا بالثايل في صيغة النص قول والراعي انه اي الحكم لمرء وهو وجود التسوية القدر والجنس لان اجاب التسوية من هذه الاموال بقضي ان يكون هذه الاموال اما لامتساوية ولن يكون امثالا متساوية لراي القدر والجنس في كل موجود من الخيرات موجود بصورته ومعناه والمماثلة محوثة فتقوم بالصورة والمعنى في القدر عبارة عن امتلاء المعيار بمنزلة الطول والعرض فيما يندرج وتسمى فتحصل بالمعد والمماثلة صورة فان ذراعين الخشب سائل ذراعين الثوب من حيث الطول فقط والجنس عن مشاكل المعاني فتثبت به المماثلة معنى وعند اجتماعه تحقق صورة ومعنى كذراع من الخشب فانه سائل ذراع من الخشب صورة ومعنى وهذا ايضا معنى معقول من هذا النص قول وسقطت قيمة الجودة بالنص اي بقوله عليه السلام جيتوها وردتها سواء قول هذا حكم النص اي هذا الذي ذكرنا من اموال الثلاثة

الحكم اعني وهو التسوية بينهما في الكيل وكون الحرمة بناء على قوت حكم امر حكم قوله عليه السلام الحنط بالحنط عرونا بالثايل في صيغة النص قول والراعي انه اي الحكم لمرء وهو وجود التسوية القدر والجنس لان اجاب التسوية من هذه الاموال بقضي ان يكون هذه الاموال اما لامتساوية ولن يكون امثالا متساوية لراي القدر والجنس في كل موجود من الخيرات موجود بصورته ومعناه والمماثلة محوثة فتقوم بالصورة والمعنى في القدر عبارة عن امتلاء المعيار بمنزلة الطول والعرض فيما يندرج وتسمى فتحصل بالمعد والمماثلة صورة فان ذراعين الخشب سائل ذراعين الثوب من حيث الطول فقط والجنس عن مشاكل المعاني فتثبت به المماثلة معنى وعند اجتماعه تحقق صورة ومعنى كذراع من الخشب فانه سائل ذراع من الخشب صورة ومعنى وهذا ايضا معنى معقول من هذا النص قول وسقطت قيمة الجودة بالنص اي بقوله عليه السلام جيتوها وردتها سواء قول هذا حكم النص اي هذا الذي ذكرنا من اموال الثلاثة

وان سئل على ما هو الكيل في الذرير كذا من اهل الكتاب في ذريرهم والذير

اي قوت حكم امر

وهو وجود التسوية والحرمة عند مواته والراعي اليه حكم النص اما الاول فقد سبق له النص وكان باعتبار ما في آيات الباقى فانه وان لم يسبق له النص لرايه مات بالنظم بقوله والفضل وواي كان ما اشارة واما الثالث فثبت ضرره لاول فكل ما يتا اقتضاء فثبت ان الكيل حكم النص ثم لم يسبق بعد ما تاملنا وقفنا على هذه المعاني لراي اعتبار قول وقد وجدنا الى آخر لما فرج من ان معاني المنصوص شرع في بيان ما هو نظير في كل المعاني لبعضها المنصوص على وقد وجدنا لراي وغيره كالخز والحصى وسائر المكيلات والموزونات امثالا متساوية وكان الفضل على المماثلة في لراي وغيره فضلا لايها عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص لا تفاوت فيلزمنا اثبات الفضل على طريق اعتبار ودكد بوا حرام قول وهو نظير المكيلات اي القياس نظير المسلات حق المماثلة السبعة الحكم ما بينها وسواء ذكرنا فرق قول ولاخراج من الديار عقوبة كالقتل بالاسه مع والونا كتبنا عليهم ان اذ قتلوا انفسكم او اخرخوا من دياركم ما فعلوا ولا وليك

وهو وجود التسوية والحرمة عند مواته والراعي اليه حكم النص اما الاول فقد سبق له النص وكان باعتبار ما في آيات الباقى فانه وان لم يسبق له النص لرايه مات بالنظم بقوله والفضل وواي كان ما اشارة واما الثالث فثبت ضرره لاول فكل ما يتا اقتضاء فثبت ان الكيل حكم النص ثم لم يسبق بعد ما تاملنا وقفنا على هذه المعاني لراي اعتبار قول وقد وجدنا الى آخر لما فرج من ان معاني المنصوص شرع في بيان ما هو نظير في كل المعاني لبعضها المنصوص على وقد وجدنا لراي وغيره كالخز والحصى وسائر المكيلات والموزونات امثالا متساوية وكان الفضل على المماثلة في لراي وغيره فضلا لايها عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص لا تفاوت فيلزمنا اثبات الفضل على طريق اعتبار ودكد بوا حرام قول وهو نظير المكيلات اي القياس نظير المسلات حق المماثلة السبعة الحكم ما بينها وسواء ذكرنا فرق قول ولاخراج من الديار عقوبة كالقتل بالاسه مع والونا كتبنا عليهم ان اذ قتلوا انفسكم او اخرخوا من دياركم ما فعلوا ولا وليك

قوله والكفر يصلح واعيا لله أي الى المخرج لانه لما صلح عيا
 الى القتل يصلح واعيا الى المخرج لانه في معنى الفصل قوله واول
 الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة لان اوله على ثاني تعد
 والمراد بالحشر المذبح قوله ثم دعانا بقوله فاعثروا الى
 لراعنا والنامله معاني النص للعلماء وما لا نص فيه قوله فكذا
 هنا وهو مسلم الربوا اذ لا فرق بين حكم هو هلاك في محل باعتبار
 معنى هو كبر ودين حكم هو تحليل او تحريم في محل باعتبار معنى هو قدر
 وخص في النصيص على لرا مبالا اعتبار في احوال الموضعين يكون لولا
 على لرا مرة الموضع لرفع واما جواب الخصم عن الكتاب قلنا صادر
 الكتاب تبينا الكل سمي بهذا الوجه لان ما ثبت بالقياس مضاف
 الى النص والحوادث عن السنة طاهر لانا نقيس ما كان ما كان لانا ثبت
 ان حكم النص ما ثبت في الفروع وتظهره لا ان ثبت ابتداء واما
 عن المعقول فجايز وضع لراسباب العلم على هذا الوجه كالنصوص
 المحتملة فصيحتهما من الكتاب والسنة ويلزم من ذلك ان طاعة
 الله عز وجل لا تتوقف على علم اليقين قوله ورا اصول لرا اصل

ولا بد من ذلك في كل
 النسخ

معلولة والمراد بالاصول الكتابية الله وراجاع وقيل معنى
 معلولة لرا اصل ما لم يقع الدليل عليه لان النص موجب قصيفه
 وبالنقل من نقل حكمه الى معناه وذلك كالمخاض من الحقيقة ولا يجوز
 العدول عن الحقيقة الى المخاض لرا بدليل فكذا هنا وقيل هي
 معلولة بكل وصف يمكن لرا بان لا السرع لما جعل القياس
 حجة ولا يصدر حجة لرا بان يجعل وصف النص على صارت
 لرا وصف كلها صالحة لرا بان لا وقيل هي معلولة لكن لا بد من
 دليل محتم وهذا شبهه به عيال في حجة الله لانه لا يجوز التعليل
 بكل لرا وصف لانه ما شرع لرا للقياس ستره وللجرح القياس
 اخرى عند الشافعي رحمه الله وهذا مسد باب القياس اصلا لان
 كل موضع وجد الكل فيه هو منصوص عليه وفي موضع عدم البعض
 لا ثبت الحكم لان العلة جميع لرا وصف لم يوجد فيلزم انسداد
 باب القياس فوجب لتعليل الواحد من الجملة فلا بد من دليل حجب
 التمسك لكون ذلك الواحد محمولا وعندنا معلولة لما ثبت
 في القول الثالث لكن لا بكل وصف لما عرفت في الرابع غير اننا

وهو البطل والناقد

شرطنا دلالة تميز وصف من أوصاف النص لجواز التعليل في كل
أصل بطريق آخر وهو أن يكون الوصف صالحا للحكم ثم يكون مقولا
لما ذكره قسم دكن العباس ^{سأله} على لا على الوجه الذي أغبر
قوله ولا بد من ذلك أي قبل تميز وصف من أوصاف لا بد
من دليل مفصيل على كون الأصل معلولا في الحال لا ناقدا
من المصنوع ما هو غير معلول فاحتمل هذا أن يكون من تلك الجملة لكن
هذا الأصل لم يسقط بالاعتقال لم يبق حجة على غير وهو الفرع
بالاعتقال أيضا على ما استصحى الحال لا يلزم على ما قلنا أن
لنا فتواء بالرسول عليه السلام وأحب مع قيام الاحتصاص ببعض
مرا مودلان لرا فتوار بالنبي عليه السلام إنما وجب لكونه رسولا
وهذا لا شبهة فيه فيكون لرا فتواء هو الأصل واحتصاص بعض
لرا مود نمرة دليل التخصيص العام والعمل العام مستقيم
حتى يقوم دليل التخصيص كذلك لرا فتوار به في أفعاله فاما هنا
أصل كون النص غير معلول ثابت في كل أصل مثل كونه معلولا
لما ان الشئ ابتلانا بالوقوف مرة كما في المتشابهات وبالاشتراط

من قيام الدلائل على
أنه للمجاز شاهد

أخرى فيكون هذا بمنزلة المجاز مما يربح إلى الاحتمال والبعث بالمثل
لا يكون لرا بعد قيام دليل هو بيان وكذا تعليل الوصول وسياها
في الدهك والفضة فان حكم النص ذلك معلول لا نفيك التوكيد
بان التعليل أصل النص ويرى لا بد من إقامة الدليل على أن هذا
النص معلول ودلالة ذلك أن قوله يد يد تضمن الحجاب التبيين
لأنه لا بد من تعيين أحد البديلين كل عقد فان الدرس بالدرج حرام
وتعيين البديل الآخر شرط تحقيق الاكترتوار بينهما احترازا عن
شبهة الفضل وهذا حكم متعدي إلى الغير صي قال السافعي
بيع الطعام بالطعام إن التقابض شرط وقلنا جميعا بمن
استرى قعر حنطة بعينها بقعر شعير غير عنه حالا غير
مؤجلة باطل وان كان موصوفا وشرطنا القبض راسا إلى التيم
لتحقق معنى التعيين وإذا ثبت التعدي متناه معلول لا النفوذ
حكم التعليل قوله ثم للعباس تفسير لغة وسرعة كما ذكرنا أعلم
أن الكلام في هذا الباب ينقسم إلى خمسة أقسام وفيها العباس شرط
وركن وحكم ودفع ودفع غير القسم لرا أول بقى الكلام في أربعة

وهو البطل والناقد

اخرى وانما اعاد سرور ليتعلم ان ذلك ما يحتاج الى معرفته لما به جمع
 من ذكره و ذكر ما لا بد من معرفته وهي برزق قسم برادعة فلا بد
 وان تستر كما في حكم من لا يحكم ولا استرا كبرنا وانما قلنا انه
 يحتاج الى معرفته وذلك لان الكلام لا يصح بالمعناه لان ما خلا عن
 يكون ملحقا بالحال الطيور واذا افقر الكلام الى المعنى يحتاج
 الى معرفته ذلك وبيان انه لا بد من معرفة برزق قسم برادعة اما البرزق
 فلان وجود الشيء على وجهه يكون معبرا شرعا لا يكون برادعة
 شرطه فمحتاج الى معرفته واما الركن فلا بد من الشيء عبارة
 عن ذاته وثبوت الشيء بدون ذاته محال فلا بد وان يتصور ذلك
 واما الحكم فالشيء انما يخرج عن هذا المعنى السفة الى حد الحكمة
 لكونه مفيدا وذلك لما يكون بحكمة مست الحاجة الى معرفته واما الدع
 فلان العاسر للالزام وتام الالزام انما يكون بالتحيز من الرفع فوجب
 معرفة طرق الرفع **القسم الاول** في طريق العباس **قوله**
 ان لا يكون برادعة اي المقيس عليه مخصوصا بحكمة اي منفردا بحكمة بنقض آخر
 يعني لا يكون حكم المعس عليه مخصوصا به لانه اذا كان برادعة مخصوصا بحكمة

مخصوصا بحكمة بنقض آخر
 م

كان حكمه ايضا مخصوصا به وانما استرط هذا لان التعليل لتعديده الحكم
 الى محل آخر وذلك بطلان التخصيص المات بالنقض كان هذا تعليلا
 في معارضة النص لرفع حكمه والقياس في معارضة النص باطل لانه
 ان الله تعالى سطر العبد في عامة الشهادات ثم خصه سولا عليه السلام
 خزيمة رضي الله عنه بقبول شهادته وهذا بقوله عليه السلام من شهد له
 حرمة فوجبه ولا يصح تعدية هذا الحكم الى من هو مثله العذالة
 او فوقه لان الاصل وهو شهادة خزيمة وصل انما صار مخصوصا بالقبول
 بالحدث كراما له فلو جاز تعدية الى غيره لبطل حكمه بتأنيده
 كرامة له اذ ذلك بالصفة الخاصة دون العامة **قوله** وان لا يكون
 اي لا اصل معدولا به عن القياس معناه وان لا يكون الحكم في الاصل محالفا
 للقياس لان المقصود بالتعليل ابيات الحكم به في الفرع واذا كان
 الحكم مخالفا للقياس لم يصح اثباته به كالنقض الثاني لا يصح الا
قوله كبقاء الصوم في كل ما سوا فان ركن الصوم وهو بيان
 الكف عن افشاء الشهوتين بعدم بالاكل ناميا واداء العبادات
 بعد فوات ركنها لا يتحقق فربما انه معدول به عن القياس فان قيل

معدول به عن القياس

فقد عرفت حكم النص الى الجاه وكذا في طريق التعليق قلنا انما
 هذا الحكم في الجاه بالتعليل بل بتدلاله النص لانها سواء في قيام الركن
 باللفظ عنها قوله وان شغرت الحكم الشرعي البات بالنص بعينه الى فرع
 هو نظيره ولا نص فيه وهو شرط واحد تسمية وشرط خمسة تفصيلا
 فانه شرط التعدد بقوله وان شغرت الحكم اذا التعليل بالعلة القاصدة
 لا يكون عندنا خلافا للسامعي رحمه الله على ما ذكره ان ساء على وان يكون
 المتعدى حكما شرعيا وان شغرت الحكم بعينه من غير تغيير وان تعدى الى
 فرع هو نظيره وان يكون الفرع خاليا عن النقص وتمام شرط واحد لان
 الكلام باب التعدي اذ التعدد عبارة عن هذه الجملة وانما شرط هذا
 لان القياس محاذاه من الشئ فلا منفعل اليه محله وهو الفرع واصل
 وشرط كونه حكما شرعيا لان الكلام في القياس على اصول البات شرعا
 ويمثل هذا القياس لا يعرف له حكم الشرع اذ الطك اللغة لا تعرف بمثل
 هذا القياس قوله لانه ليس بحكم شرعي مع ان اسم الرتبة ليس بحكم شرعي
 وانما هو براسم والمجوع في معرفة ذلك براد ضاع فان قيل انما يستقيم
 التعليل لاننا نفي اسم الغويا ليس كذلك لاصدا واسما شرعيا

فلا يستقيم التعليق
 لاسم التسمية الرتبة
 للواطئة

المراد من قوله انما يستقيم التعليق باللفظ

واذا كان كذلك استتبعام ابيات براسم الشرعي بالتعليل الذي هو
 امر شرعي كما استتبعام ابيات براسم الغوي لا استتبعام التي هي من
 باب اللفظ قلنا اننا نفي اسم لغوي كالتعليل لانه لا يتوقف معرفته
 على ورود الشرع وليس صار شرعا فلا يلزم منه ان تستقيم اثباته
 بالتعليل كما سبقت الشرط والحكم فان كلا منهما امر شرعي مع ان
 ابيات بالتعليل ذلك لان التعليل ما شرع له لتعديته الحكم فقط
 وانما ثبت براسم الشرعي بالتوقيف في السماع كاللغوي قوله
 ولا الصورة والدمي بان يتولد من طلاقه فيصير طهارة كالمسلم
 لانه تغير للحرمة المشاهدة بالكفارة في اواصل الى المسلم
 الى اطلاقها في الفرع اي اطلاق في الذمي لانه ليس بهل للكفارة
 لان فيها معنى العباد والذمي ليس من اهل العباد فنصير
 المقصد في اواصل مطلقا الفرع بالتعليل فلا يكون المتعدى
 عين حكم النص بل غيره فلا يجوز ان قيل ان لواط اطلاق والتقييد
 صفة الحكم وصفه حكم اواصل غير معتبرة في الفرع فان الحكم في اواصل
 قد يكون قطعا ومحال ان يثبت في الفرع كذلك قلنا في اطلاق

الحرمة

على وجه التعليل

بما التعليل يصدر عما فكيف استقامة ببل معناه ان
 تنعقد بعد التعليل ما هو المفهوم من النص بل التعليل كالتعليل
 السامع في وجهه في قوله على فكيف اذ كانت اطعام عشرة مساكن
 فانه علة لاطعام بالملك ولو اطعام لفة جعل الغير طامعا
 وكان نفهم هذا من النص بل التعليل وهو قد يكون بالاباحة
 فلما علة بالتمليك تغير بعد التعليل ما هو المفهوم من النص
 قبله حيث لا يخرج المكف عن الكفاية بالاباحة وهذا
 باطل لانه لما ثبت انه لا يكون التعليل على وجه تنغير حكم
 لراصله الفروع كما ذكرنا في طهار الدمى فلان لا يجوز على
 وجه تنغير حكم النص عين المنصوص عليه كان ولو
 وانما خصصنا القليل هو ابعثها قال السامع رحمه الله انتم
 غيرتم حكم النص بالتعليل مسكنه الربوا فان قوله عليه السلام
 لا تبعوا الطعام بالطعام يغير القليل والكثير وقد
 منه القليل بالتعليل فقد وقعتم في اولى بيته فلتنا ما
 خصصنا القليل بالتعليل بل لانه النص وهذا لانه استثنى

من وعلة اللام لا يسمى بالطعام بالاطعام كما سواه
 ان استثنى حالة المساوي في كونه على غير صدر في الاحوال
 ولو ثبت ذلك لكان الكفر وهذا لا يغير ما لا يغيره

المساواة وهي حال واسمها الحال من العين باطل فذلك
 على ان المصدر عام في احوال وهي المساواة والمفاضلة
 والمجازفة ولما ثبتت هذه احوال لرا في الكثير لان المساواة
 لا تحقق بل عند وجود المستوى وهو الكيل كذلك المفاضلة
 لانها زيادة على احد المتساويين فلا تحقق بل عند تحقق
 المساواة واما المجازفة فانما تحرم لاصمال فضل الوجهين
 على لرا في والفضل لا يحقق لرا في المقدد واذا است ان
 لراحوال الملازمة لا تحقق لرا في الكثير عرفان صدر الكلام
 لم تعرض للقليل فكان تخصيص التعليل بدلالة لرا استثناء على
 لراحوال التي تنافي في الكثير وصار تغير حكم النص بالنص
 الذي هو مصاحب للتعليل لا بالتعليل قول وانما
 سقط حق الفقير حواء عما يقال ان النص وهو قوله عليه
 السلام خمس من لرا بل السائمة ساء او حثالة بصورتها
 ومعناها وقد اسقطتم الحق عن صورتها بالتعليل فنقول
 لما اسقطنا بالتعليل ثلثا من حق الفقير وانما سقط ذلك

في الصور بالنص لا بالتعليل لا يوجب
 عند ارا في انفسا تنغير
 بالاسم في انفسا تنغير
 في كونه في انفسا تنغير
 في كونه في انفسا تنغير
 في كونه في انفسا تنغير

ما قضا الصبر سائر ذلك ان الله تعالى وعد كفاية العقران بقوله
وما من دين في الارض الا على الله رزقها والرزق كفاية الفقير
وهو كرم لا تخلف وعلمهم اوجب ما لا يسمع كالسوء والابل
وغرد لكل على لا يحيا لنفسه لا للعقر لان الواجب على المروء
وهي عبادة والاعلم اللام انما العباد فالصيام والقيام والصلوة
والصدقة النافلة بعد الزكوة ومثل هذا الكلام لشرح المذكور
اخر على المذكور اولا في المصنف السانقة كما يقال العالم في البلد
زيد وعمر ومعد خالده فانه يفهم من هذا كون خالده اعلم منها
والعالم لا يستحقها احد الا الله سبحانه وتعالى ثم امر بالتخاد
المواعيد من كل الميع بقوله تعالى واتوا الزكوة والمسيح لا يخل
لا تخان مع احدا من المواعيد لان حوائج الفقير مختلفة لا حبي
الى الطعام واللباس وغير ذلك فكان ادنا ما لا يستدالك جلالة
على آخر كحفظ ولاخر على ربهم عشر دواهم فامر له
الحنطة لمن على الحنطة بقضا حق صاحب العشر من الحنطة فادى
صاحب العشر عشر دراهم بوضاء وقيل يكون ويستفاد حق

علماء الفقهاء
وغيرهم في تفسير
الحنطة لمن على الحنطة

صاحب الحنطة من الحنطة كذا ذكره الشيخ رحمه الله في شرح
براهين كذا في ان قيل لما ثبت حواجز الاستبدال باقتضاء
النقص فافان السعيل فلتا فيه فافان لان على تقدير
ما ذكرنا لم يثبت الجواز للاستبدال مجزأ فقط وبالنسبة
ثبت الحكم في افراد تفصيلا كما هو الحكم في جميع التعليلات
بيان هذا ان الشاء انما صلت لكفاية العقر لكونها مالا منفوقا
محترما وسائر اموال المسلمين لا ينفقها في هذه الاوصاف وصلاحية
الحمل للمصرف الى الفقير امر شرعي فعدنا هذا الوصف
من الشاء الى سائر اموال مع ابقاء الحكم الشرعي في الشاء
كما كان قبل السعيل هو كونها صالحة للصرف الى الفقير
المصنف الرابع في ذكر القياس قوله وكنه ما جعل علما
الى آخره ذكر الشيء ما يقوم به ذلك الشيء والقياس انما يقوم
بهذا الوصف والمراد بالعلم العلة والاشيئت به لان علم السمع
ليست بمشينة للاحكام بل الحقيقة بل هي امارات انما المشيئة للاحكام
هو انه سبحانه وتعالى فكانت العلة علما الى معرفة بان حكم الشرع

علماء الفقهاء
وغيرهم في تفسير
الحنطة لمن على الحنطة

هذا هذا الوصف وقد اختلفوا ان الحكم المنصوص عليه ثابت
بالنقص ام بالعلة قال بعضهم انه ثابت بالنقص لا بالعلة فعلم هذا ان يكون
العلة علما على ثبوت الحكم الفرع فقط وقال بعضهم انه ثابت
بالعلة وعلى هذا تكون العلة علما على ثبوت الحكم كل موضع وجد فيه
مثان لكل العلة كذا في الميزان وذكرنا بعض موايد اصول الفقه على
هذا السلام رحمه الله انما قد يكون علما لان علم الشيء ما يعلم به ذلك الشيء
ولا يثبت به والحكم المنصوص به ثابت بالنقص ونال العلة وهكذا
ذكر الشيخ رحمه الله في شرح الاخبيكتي وعلى هذا يكون ذلك الوصف
معرفا للحكم النقص وهو ثبوت حكم الفرع بما استند عليه النقص اي من
سواء صاف التي استند اليها وجعل الفرع نظيرا له في حكمه
اي نظير الاصل في حكمه لاصل وجود ذلك المعنى في الفرع وانما
قدرة بقوله وجعل الفرع نظيرا له لاخترازا عن العلة القاصرة
اذ هي ليست بركن للمعنى **قوله** وهو جائز ان يكون وصفا
لادنا المنصوص عليه كالمعنى فانها وصف لازم للذهب والفضة
لانها خلقا جوهرية لاثمان لا يفارقهما هذا الوصف كمال وقد

١٢٥
جعلنا هاهنا للزكاة في الخالي **قوله** وعارضا في قوله علمه اللام
للمستحاضه في بيان علة نقص الطهارة انه دم عرق انفق فالدم
اسم علم ويرانعنا وصفه عارضا غير لازمة لان الدم كان موجودا
في العرق ولم يكن منقرا **قوله** وجلت مثل قوله علمه اللام
الامر ليست بنجسة وانما هي من الطوائف عليكم والطوائف والطوائف
وصف حلي وقد جعل علة لسقوط النجاسة **قوله** وحيا مثل
الكيل الجنس الذي اعزنا والطعم عند الحضم فان كل واحد منها
وصف لا نفهم من النقص الا بالتمام والاحتياط **قوله** وحيا اي حكما
شرعيا لقولنا في فساد بيع المديتر هذا ينحصر تعلق عنقه بطلاق
موت السيد فلا يجوز بيعه كاما الولد **قوله** وفردا كما علمنا
حرمة النساء بوصف واحد وهو الكيل والجنس **قوله** وعرضا
نحو علة حرمة المفاضل فانه القدر من الجنس وكو تعلقنا في نجاسة
سور السباع بانه حيوان محتوم لراكل لا لكرامة ولا بلوى في ثبوت
فالعلة لنجاسته هذه لراوصاف لراربعة **قوله** ويكون في النقص
كما في قوله علمه اللام الحنطة بالحنطة مثل شرا الفضل ووافقا لعلة هو

الكيل والخنس وهو وجود في النص لان الخنطة سى مكيد ومجانس
 الخنطة تقابلها قوله وغيره اذا كان باثباته اى كوزان يكون غير
 النص لكن اذا كان باثباتا بالنص معنى لم يكن مذكورا صريحا ولكنه
 ثبت ضرورة فكون بمنزلة المذكور ودلك مثله ما ذكر ان النبي
 عليه السلام نهى عن سحر رابق وهو معلول بالعجز عن التسليم وليس النص
 ذلك لراى ان السحر يعنى بالعجز وانه والعجز صفة لا صفة العجز
 لان البايح يعجز عن تسليم العبد لراى ان كان العجز باثباتا بمعنى
 النص لا بعينه قوله ودلالة كوز الوصف على صلاحه اعلم
 ان جميع اوصاف النص لا يجوز ان يكون علة للاخلاف لانها لا توجد
 لراى المنصوص وكذا الاخلاف ان كل وصف لا يكون علة لان ذلك
 يؤدى الى سقوط البراءة وانفقوا انه لا تختير المعلق حتى يجعل اى
 هذه البراءة وصاف شاة علة من غير دليل لان دعواه من البراءة وصاف
 انه علة بمنزلة دعواه الحكم انه كذا فكما لا تسبح منه دعوى لراى دليل
 فكذا لا تسبح منه الدعوى وصف لراى دليل ثم اختلفوا في ذلك الدليل
 فقال جمهور الفقهاء دلالة كون الوصف علة ان يكون صالحا للحكم

المع

ثم يكون معدلا بمنزلة الشاهد فانه لا بد من صلاحه بما يصير
 اهلا للسريان من الحرية والاسلام وغيرهما من عدالت
 ثم لا يصح لراى انهما لفظ طاهر ولا خلاف بينهما وبين السابق
 رحمه الله ان صفة الصلاحية للعلة بالملائمة ومعنى الملائمة ان
 تكون العلة موافقة للعلة المقولة عن رسول الله عليه السلام
 وعن اصحابه رضي الله عنهم غير نافية عن طريقهم في التعليل لان
 الكلام في العلة الشرعية والمقصود اثبات حكم الشرع بها
 فلا يصح العمل بها لراى ان يكون موافقة لما نقل عن الذين يهاجمون
 عرف احكام الشرع كما لا يصح العمل بشهادة الشاهد قبل
 لراهلة واذا ثبتت الملائمة لم يحى العمل بالعلة لراى بعد الدلالة
 لانها تختم مع قيام الملائمة واختلفوا في العمل به فقال بعض
 اصحاب الشافعي رحمه الله عدالة الوصف كونه محملا بمعنى
 يقع في القلب خيال صيغة وقال بعضهم لا بد من الملائمة اثبتت
 بالعرض على اصول فان لم يترق اصل من افضا ولا معارضا
 صار معدلا وادنى ما يكفي لذلك اصلا لا وقال مشايخنا رحمهم الله

وهو العلة والمنزلة

عدالة الوصف انما يظهر بطور اثر في حصر الحكم المعقل وذلك
لانا احتجنا الى ابيات صحيحة لا لا تحت ولا تعان وهو الوصف
الذي جعل علما على الحكم النص والاحتس فانما يعلم بان اثر الذي
ظهره موضع المواضع قوله كنعيلنا بالصغر اى التيب
الصغير يعنى فلنا انها تزوج كرها لانها صغرى فاسمها التيب
والنعيل بالصغر لا ثبات لولاية نظير النعيل بالطواف
لاستقاط النجاسة فكان ملايما وهذا لان الصغر منشأ
العجز والعجز مؤثر في ابيات الولاية كما ان الطواف منشأ
الضرورة والضرورة مؤثرة في استقاط اعتبار النجاسة
فكان لتعليل بالصغر موافقا لتعليل بسورة علمه اللام
وانما عدالة الله فان لوصف الصغر اشرا بالانفاق كما
اثبات حكم من خسر في الحكم وهو ثبوت الولاية للولى
في مال الصغير فانه ليس للمثابة ولا للبيان اشرا في حق
ثبوت الولاية في المال بل تراش هناك للصغر بالانفاق
فيستدل على عدالة الوصف فحكم المتنازع كالشاهد

في ولاية المانع لما
يصل به من العجز
بأنه الطواف لما
يصل به من الضرورة

لما كان مجانباً لمحظور دينه يستدل به على كونه مجانباً محظور
الكذب في شهادته قوله دون براطراد وجودا او جودا
وعدماً وبراطراد عبارة عن سلاسة الحكم عن المقوض
والعوارض قال اهل الطرد دلالة كون الوصف علة
هو براطراد فقط من غير ان يعتبر فيه معنى معقول
ثم اختلفوا فيما بينهم وقال بعضهم الشرط اطراد الحكم
مع الوصف وجودا وقال بعضهم الشرط دوران الحكم
مع الوصف وجودا او عدما واحتجوا جميعا بالطواف وهو
الموجه للعلة بالقياس فانها لا تختص بكون وصفه كل
وصف بمنزلة نص من النصوص لان لراوصاف تنع للنقص
فتكون معتبرة به والنص لا يحتاج الى دليل آخر يجعله
موجباً للعلة به فكذلك الوصف فيكون لراصل كل وصف
ان يكون علة لرا اذا قام الدليل بخلافه ثم قال الفرق
الماني العلة ما سقت به حكم الحال وجود الحكم وجود
الوصف فيكون لفاقا وقد يكون للوجه علة لا يتغير

وصفا

التعليق بالنفي لان استقضاء العدم لا يمنع الوجود من وجوده
 كقولنا ان نفي وجوده لا يستلزم ان يكون له وجودا

جهة كونه متغيرا لئلا ينعقد الحكم عند عدمه فيه تثبت
 انه لم يكن اتفاقا **قوله** لان الوجود قد يكون اتفاقا
 كما في جميع العلل فانها لا تخلو عن اوصافها تفاقية
 كالشئنة والوجودية وامثالها وكذا الدوران لان ذلك
 على كون المدار علة للدارين لان الحكم كما يرد مع العلة
 وجودا وعدمه يرد مع الشرط وجودا وعدمه لا بقول
 بان الشرط علة للشرط فان قيل يرا صلح و ان
 الحكم مع العلة وجودا وعدمه فانما الشرط فعارض لا
 يكون لئلا يعد معلوق الحكمه نصفا قلت هذا يرا صلح
 هو دوران الحكم مع العلة ولكن في هذا احتمال الدوران
 مع الشرط فاجب وبالاختلال لا يثبت **قوله** ومثله اي مثل
 لراطراد والتعليق بالنفي كقولنا افعى رجة انه فيم ملك
 اخاه لا يعتق لانه ليس منها بعضيته وهذا فاسد لانه
 استقصاء عدم العلة لا يمنع وجود الحكم من وجه آخر
 وهذا مثل لراطراد من حيث ان نهاية لراطراد الجهل بما

وكذا قوله
 في الكلام لا يمنع من ان
 النفي مع الوجود لانه ليس له

يظلم وهو الخافض والمعارض ونهاية التعليق بالنفي الجدل
 بوصف آخر يثبت الحكم متعلقا به لئلا ان لراطراد على وجه العلة
 حيث يرد الحكم مع الوصف وكان مقدما على التعليق
 بالنفي **قوله** لئلا ان يكون السبب معينا معناه ان
 يقع لاختلاف حكم سبب معين فحينئذ نفي الحكم نفي
 ذلك السبب كون نفيها صحيحا كقولنا محمدا رجة انه في
 ولد الفصبة انه لا تضمن لانه لم تضمن فان ضا الفصبة
 سببه واحد معين وهو الفصبة فانما تعطيل عدم العقب
 بقدم البعضية فلا يصح لانه لا نفي وجوده لانه رجة انه في
 القرابة المحرمة للقطع **قوله** ولا احتياج ما كنصحا
 الحال اي هو مثل لراطراد في انه ليس بحجة ونفسه
 التمسك بالحلم المانت في حالة البقاء فاحذر من المصاحبة وهو
 من قيل اضافة الشيء الى المفعول فاعلة محذوف وهو لراطراد
 وكان معنى استصحاب الحال ان لراطراد يطل بمصاحبة البقاء
 وذلك كما يقول بعض اصحاب الشافعي رجة انه في حكم الزكوة في مال
 الصبي

الغيب
 انه لم يثبت لانه لم يثبت

الغيب
 انه لم يثبت لانه لم يثبت

ان بر اصل عدم الوجوب فتستوي في عدم دليل الوجوب هو التعليل بل
 لا دليل للمثبت للحكم ليس في ذلك الحكم سواء كان مثبتا للوجود او للعدم لان
 البقاء يكون في الوجود والبراهين لم يناول الوجود منه ولهذا يجوز نسخه ولو
 كان معينا لما جاز نسخه واذا لم يكن البقاء مضافا الى مثبت كان لا يتناول
 ما تنص على الحال الذي معناه كان الحكم ما تنص على استدلالا بلا دليل
 ويكون وجودهم ان بر اصل عدم الوجوب في حال الاصل فيستوي في بطلان
 بقاء عدم وان كان بر دليل معدوم في ذلك الدليل لا يوجب بقاء
 العدم كما ان الدليل الموجد للشيء لا يكون دليل بقاء الوجود **فول**
 كان استصحاب حال على كل وجه عند السامعي رحمه الله هو تقول ان
 الحكم اذا ثبت بدليله بقي بذلك الدليل ايضا ولما سمي حكم البص
 بعد وفاته رسول الله عليه السلام واضح باجماعهم على ان من يقف
 بالوضوء لم يكن الحدث لم يلزمه وضوء اخر واذا علم بالحدث
 لم يكن الوضوء في الحدث ولو شهد مشهود المدعى ان هذا التقي
 كان ملكا لصاحبه **فول** وعندنا لا يكون حجة موجهة لما بينا وانما
 لا يجوز السمع بعد وفاته النبي عليه السلام بدليل موجب للبقاء وهو وفاته
 عليه السلام على تقرير الدلائل وانما الظاهر والحدث والمالك من حيث
 ما بقي بدليله لان حكم الشر المالك الموجد وكذا حكم الوضوء والحدث
 لكنه تحتل السقوط بايقاعه على سبيل المناقضة فقبل المعارض
 له حكم الباطل فكان البقاء بدليله وكلامنا فيما ثبت بقاء
 بلا دليل كجوب المفقود **فول** لكنها حجة دافعة لا في الطاهر

البقاء

الشفعة
 م
 هي في الشفعة
 هي في الشفعة

ان الحكم متى ثبت بقي ان كان الدليل المثبت لا يوجب البقاء
 والظاهر كفي حجة لابقاء ما كان لا للالزام على الغير كطاهر
 اليد يصلح حجة للرفع دون الزام فكيف المفقود لما كان
 الظاهر بقاء وهاصل حجة لابقاء ما كان حتى لا يورث طاله
 ولا يصلح حجة لابطال امر لم يكن حتى لا يورث من يورثه والثابت
 لا يزول بالشك في غير الباطل لا مثبت بالشك **فول** فانك المشكوك
 في ملك الطالك في السفح ان القول قول المشتري هذه الخصومة
 حتى لا تجب الشفعة بدون البينة وان كان بر اصل هو ان يكون
 بر املاك يد الملاك **فول** لقولك في المرافقة بها لا يجب
 وغسلها في الوضوء الاول على جعل المرافقة غاية بقوله وايديكم
 الى المرافقة الغامات منقصة بعضها بدخل ونقصها لا بدخل
 وهن الغاية لها شبه كلا القسمين بدخل والغاية عليها
 في اعتبارها والشبه بالقسم الاول بدخل وباعتبار الشبه بالقسم الثاني
 لا بدخل فوقع التعارض من الشبهين فليس صريحا في امر واحد
 فلا يحل الفصل بالشك عند تعارض السببين **فول** وهو العمل

صما في دين اي في
 الطاهر وهو السعي

وربما يقع شفاؤه
 براساء

ان من الغامات ما يدخل ومنها ما لا يدخل
 فلا يدخل بالسك

بغير دليل الا والشكل امر حادث من العلم والجهد فلا يثبت حدوثه
 لراي دليل فان حاله ليد تعارض لراي شيا. فلنا وهذا ايضا
 حاوت لايولة من مثبت فان قال في قول بعض الغايات مع عدم
 دخول بعضها ما ثبتت فلنا هذا الكلام لا يفي ذلك لان كل هل تعلم
 ان هذه الغاية من لاي القسمين ام لا فان قلت نعم لم يبق المشرك ولا
 مبني عليه وان قلت لا فقد حصل لراي في الجهد وجيئ
 اما ان يكن الوقوف عليه بالطلب ام لا فان لم يكن فقد جهل عن
 نقصه من كنه طلبه وذلك لا يكون حجة اصلا وان لم يكن كنت
 في الوقوف عليه ولكن هذا القدر لا يصير حجة لك على من يزعم
 انه قد ظهر عنده دليل بالحاجة باحوال توطين وعرفنا ان حاصل كلامه
 احتياج بلا دليل فلو كان من الفرج فكان حدوثا كما اذا سمع
 وهو يقول هذا ليس بتقليد للظاهر ولا باطنا ولا خوفا
 الى اصل لانه ليس على موافقة عمل السلف ولا اشارة الحكم وهو
 لو استفاض وعجز تحريم النظر عن الوصف الزايد بقي بلا اصل
 كانه قال مستر الزكر فتنقص طهارته كما اذا امتلأ بالمرور والاطل

ولما احتج بالاشتمال
 لراي وصف مع به
 القرون كقولهم في
 الذكر م

ولما احتج بالاشتمال
 لراي وصف مع به
 القرون كقولهم في
 الذكر م

ولما احتج بالاشتمال
 لراي وصف مع به
 القرون كقولهم في
 الذكر م

قوله انه عقد لا يمنع من المكفر فكان فاسدا معناه ان الكفاية
 عقد يمنع من المكفر وهذا عقد لا يمنع من المكفر وكان فاسدا
 فلنا هذا في نهاية الفساد لان كون الكتاب مافعه من المكفر
 وصف مختلف فيه فعندنا الكتاب الصحيح لا يمنع من المكفر
 فكون احتجاجا على الحميم باليسين دليل عليه قوله البراءات باق
 العدد عن سبعة ولا تنادي به المصالح كما دون لرايه هذا النوع
 مما لا يخفى فسادا على احد قال سمع لراي في الحسنة حجة لم ينقل
 من هذا الجنس شيء من السلف انما احدثه من كان بعيدا من طريق
 العقربا فاما على السلف ما كانت تخلو عن الملازمة والمباشر
 ولهذا كان الواحد منهم ثمان مئة ولا تقف حادثة لراي على
 قياسا وقياسا من الواحد من المتأخرين زمانا لم يكن في مجلس واحد
 من ان يذكر حادثة حسين عليه من هذا النكر والاثروا
 ولما احتج بلا دليل قال بعضهم لا دليل حجة للمنافي على حصة
 لا للثبوت قال الله تعالى ومن يزعج مع الله الزنا اخرا لبرهان
 ولما جعل اليقين في جانب المدعي لا في جانب المنكر لانه متمسك

ولما احتج بالاشتمال
 لراي وصف مع به
 القرون كقولهم في
 الذكر م

على العموم وان كانت خاصة وعلى الخصوص وقلنا ان ذلك
الشرع لا بد وان يوجب علما او عملا والعليل لا يفيد العلم
بالايقاق والعللة في المتخصص علمه لا بالحكم بآيات بالنقض
وهو فوق التعليل فلا يصح قطعه عنه فلم يبق للتعليل حكم
سوى التعدية ولا يقال بان التعليل بالعلة القاصرة تفيد
احتصاص حكم النص بها لان ذلك يحصل بترك التعليل على ان
التعليل بالعلة القاصرة لا يمنع التعليل بالعلة المتعدية
فتبطل هذه القاموس **قوله** والتعليل للاقسام الثلاثة
الاول وينفيها باطل لان التعليل شرع فذلكا لاحكام الشرع على
ما مر وفي آيات الموجبة صفة آيات الشرع لانه لما وقع
لراحتلاف في السبب الموجب ووصفه انه كان او لم يكن فقد وقع
لراحتلاف في اصل الشرع وليس للعبد ولاية وضع الشرع ولا افع
ولا مشترك في حكمه احدا وفي آيات الشرط وصفته ابطال الحكم ورفع
وهذا نسخ لانه لو لم يكن شرطا لكان الحكم موجودا بدونه وبعد
ما صار شرطا لا يوجد بدونه فكان رفع الحكم وابطاله

والمراد

ونقص احكام الشرع بالراي باطل وكما ليس الى العباد ولاية
نصب لمراسيات وليس الهم ولاية نصب لاحكام وكذا بطل التعليل
لنفيها لان الثاني يدعي انه غير مشروع وما ليس مشروع كيف
يمكن اباته بدليل شرعي **قوله** فلم يبق لمراسيات اي الحكم
صحة التعليل لاجله وهو تعدية حكم النص الى ما لا نص فيه وذلك
على وجهين: حق الحكم احدها القياس الثاني لو استحسن ان
كانت التعدية بناء على العلة الظاهرة فهو القياس وان كانت
بناء على العلة الباطنة وهو لا يحسان لمراسيات في حق الحكم وان
لانها تتعارضان حيث ثبتت احدهما ما تنفيه لآخر وهذا النوع
من لمراسيات مع استحسانها بالقياس الحق وهو قسم من اقسام
مراسيات او لمراسيات على اربعة اقسام فكلها من حق
استحسان وليس كل استحسان بقياس من حق ومنه لمراسيات لغة
اعتماد الشيء بحسنا بقول الرجل استحسنت كذا اي اعتقدته
حسنا على ضد لمراسيات او معناه طلب لمراسيات للاتباع
الذي هو مأمور به وفي السبعة عيان مع الدليل الذي يكون

معاودة القياس الظاهر الذي سبق برا وهام الله قبل المعاف
 الباطل فيه قول **ولما أحسن** قد يكون بالاشتراك السلم وهو
 أخذ عاجل بأجل بطريق اليقظة والقياس على جوانب لا يبع
 المعدوم ويبع ما هو موجود غير مملوك للبائع باطل فيبيع المعدوم
 أولى بالبطلان لا أنا تركناه بما وصى من النبي عليه السلام أنه نهى
 عن بيع ما ليس عندك إنسان ويخص السلم قول **ولما أحسن**
 كالأكتفاء فلهذا في الناس تعاضل ضوئية أن يقول الخزاز أنه
 لي خضار هكذا صفة كرا وقدره كذا بكاد رها وسلم إليه
 الدواهم أولم سلم أو سلم بعضها فانه يجوز والقياس يقتضي
 خلافه لأنه مع مسمى يعمل وهو معدوم لا أن العلماء استحسنوه
 فاماندوه للتعاقل فيه غير أنهم اختلفوا في كسبه فكان الحاكم
 السهربري يقول أنه سوا علة وأنا نعتقد بالتعاطي قال سمس
 في رايه الرحسي رحمه الله لا صح أنه معاقلة قول **والقياس الحفي**
 كظهوره في سائر سباع الطير فان القياس فيه النجاسة لأنه شؤد
 ما هو سباع مطلق وكان كسور سباع البهائم وهذا مع ظاهر

هذا من خلاف القياس لأنه لا يبيع المعدوم
 في رايه الرحسي رحمه الله لا صح أنه معاقلة قول **والقياس الحفي**
 كظهوره في سائر سباع الطير فان القياس فيه النجاسة لأنه شؤد
 ما هو سباع مطلق وكان كسور سباع البهائم وهذا مع ظاهر
 أيضا وهو في القياس
 أن لا يظهر أصلا
 أنا قد علمنا من قوله
 القياس للضرورة في الجملة
 في الظاهر

العلم عندنا على ما تشرها
 في رايه الرحسي رحمه الله لا صح أنه معاقلة قول **والقياس الحفي**
 كظهوره في سائر سباع الطير فان القياس فيه النجاسة لأنه شؤد
 ما هو سباع مطلق وكان كسور سباع البهائم وهذا مع ظاهر

على ما تشرها

سراثر لانها سواء في حرمة الأكل وفي الاستحسان هو ظاهر
 لان السباع ليس بحسن العين لجواز الاستفاح به وقد ثبتت
 نجاسته ضرورية حرمة لحمه فابتننا حكما بين حكمين وهو
 النجاسة المحاذرة فنثبت صفة النجاسة في رطوبة ولعابه
 وساخ الطير فاضد الماء بمنقارها ثم نبتلعه ومساها
 عظم حافت فالعظم لا يكون نجسا من الميت فكيف يكون نجسا
 من الحي فصار هذا باطنا لعدم ذلك الظاهر في مقابلته
 فسقط حكم الظاهر لعدم وعدم الحكم لعدم دليل لا يقد
 من باب الخصوص قول **وكذلك** على القياس الاستحسان
 لان العبرة لعموم لراثر دون الظهور لراثر كالمدينيا ظاهري
 والعقبى باطنه وقد ترجح الباطن لقوة اثر وهو الدوام
 والمخلو و هكذا النفس مع القلب والبصر مع العقل فسقط
 حكم القياس معارضة برا استحسان لعدمه في المقدير قول
 وقد منا القياس لصحة اثر الباطن تغني عن الموجب للمقدم
 قوته اثر لا ظهوره كالنصوص فانها مع ظاهرة والعلة والمكان

الذي هو العاصي
 الحفي ادان في اثره

على استحسان الذي
 ظهر اثره وخفى
 ساد

في باطنه والرجحان للنصوص لكن لا لظهورها بل لكونها
 دلائل قطعية فالجواب لا رجحان للظاهر بل لكونه ولا
 للباطن بطونه وانما الرجحان لقوة اثره وعدم القياس
 على التماسه ان سمع عز وجوده اما بقدم الاستحسان على القياس
 فالكثير من ان يحصى قوله فانه ترك بها قياسا اي ترك ركوعا
 بسبب السلاوة وسوى سجدة السلاوة ثم يعود الى القيام لان
 النقص ورد به اعني بالقياس قال الله تعالى وخزنا لى ساجدا
 وهذا قياس ظاهر لان اطلاق اسم الركوع على السجدة بدون
 ثبوت المسابغة بينهما لا يستقيم فلما شابها ينوب احداهما
 لآخر وفي الاستحسان لا تجزئه لان الشرح امر بالسجود والركوع
 خلافة فلا تنادي بالسجود بالركوع كما لا تنادي بسجود الصلوة
 بالركوع مع ان العرب يسمونها اكثر لانها موصوفة بحركة واحدة
 وكذا لا ينوب للركوع خارج الصلوة عن سجدة السلاوة مع انه غير
 مستحق بحركة اخرى وركوع الصلوة وهو مستحق بحركة اخرى
 لا ينوب وهذا ظاهر لان المأثور به لا تنادي لربه واما

كما اذا نزل الى السجدة
 في صلوة

وفي الاستحسان لا تجزئه

القياس فظاهر الفساد لانه محال محض لكن القياس اولى باثره
 بيانه ان سخن السلاوة ليست بمقصود بعينها حتى لا تلزم
 بالنذر انما المقصود مجرد ما يصلح تواضعا عند هذه الدلائل
 والركوع يصلح تواضعا في الصلوة بخلاف الركوع خارج الصلوة
 لانه لم يشرع قربه وتعظيمه به على وسجود الصلوة مقصود
 بنفسه ولهذا ارمع سائر اركان سبوتا وسقوطا فلا ينادى
 بالركوع فصارت اثر الخفي وهوانه حصل المقصود بما يصلح
 تواضعا مع الفساد الظاهر هو كونه محال اولى من اثر الظاهر
 وهو ان الركوع خلاف السجدة مع الفساد الخفي وهو عدم الجواز
 مع حصول المقصود قوله خلاف لراقسام لآخر فانها لا
 تعدية لانها غير معلولة قوله لا يوجب بمير الباب قياسا
 لان المستتر لا يدعى علمه شيئا في الظاهر اذا المبح صار مملوكا
 بالعقد وانما الباب هو المدعى قوله ويوجب استحسانا
 لانه شكر تسليم المبح بما يدعيه المستتر منا وهذا حكم تعدى
 الى الوارثين لى بحركى الى الف من ورثة الباب والمستتر

المستحسنى بالقياس الخفي
 يصلح تعدية
 لانه اولى من احوال
 المستتر قبل المبح

وكذا تعدى الى ارجاءه اذ كان لراحتلا قبل استيفاء المناج
قوله فاما بعد البعض فلا يجب سمين الباب سرا بالاشد وهو ^{فلم}
 قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا
 وتزاد او هذا لا المشترك لا يدعى على الباب سمي اصطلاحا
 المبيع اليه اما الباب ويدعى عليه زيادة المهر وهو منكر فاليها
 المهر عليه دون الباب ويكون المهر على الباب بالاشد على منافاه
 القياس فلم تضع تعدته الى الوارث **قوله** شرط لراحتها الى آخر
 اي شرط لراحتها الذي عند وجوده يخرج المراء عن القوام ويحل
 هذا العلم ويلزمه العلم باحتهازه وحرم علمه بقلبه غيره ان
 يحوى علم الكتاب مع معانيه ومع وجوهه التي ذكرنا في اول
 الكتاب من المعاني والاسان والولاله والراوتضاه وان يحوى
 علم السنه مع طرقها وهي طرق اتصالها برسول الله عليه السلام
 من التواتر والبراهين والبراهين وان تعرف وجوه القياس ك
 شروطه وطلائه الوصف وتأثيره على ماستر وشروط بعضهم
 معروفة كراجاع ايضا وزاد بعضهم وان يكون غارفا باصول الدين

قوله وحكم لراحيه بغالب المراءى مع اهل الخطا لا لراحيه
 على القسطه واليقين حتى قلنا ان المجتهد يخطئ ويصيب لما ان حكم
 لراحتها بكتل الخطا **قوله** والحق موضع الخلاف والبراهين
 هو لراصل المسئلة فان الحق لما كان واحدا يلزم بالضرورة ان يكون
 لراحتها بكتل الخطا والدليل على ان الحق واحد قول المسعودي
 رضي الله عنه في المفوضه ان كان صوتا واحدا وان كان قطعا فمق
 ومن الشيطان والله ورسوله منه برهان **قوله** وقالت المقولة
 كل مجتهد مصيب والحق موضع الخلاف متعدد وذلك لان المجتهد
 مأمورا بالاجتهاد حتى يحرم علمه بقلبه غيره واذا كان مأمورا فلا يخلو
 اما ان كان مأمورا بالعلم بما هو عند الله تعالى من الحق المعين وامر
 بطلبه بالاجتهاد او كان مأمورا بما يودى اليه ظاهرا هو اجتهاده وبراهينه
 باطل فانه يكلف باليسر الوسخ فتعنى وجوب العلم اذى اليه
 اجتهاده من حيث الغالب واذا كان هذا واجبا لعل يكون قنوايا
 لا رايه تعالى لا يامر لرايا هو حق وصواب وقلنا لو كان كل مجتهد
 مصيبا لسقط الاستحسان وبطل لراحتها لانه نصيب بجهل الاجتهاد

الاعتناء

قوله وهو الملازمة العقلية لا في العقلات لان في العقلات
 المجتهد يخطئ نصيب الاجماع والحق فيها واحد وهذا يقال في قول
 منهنا حق ومنهنا الخضم باطل في الفرع مدعينا صوابا في الخطا
 ومنهنا الخطا في الخطا الصواب قول لراعي قول بعضهم وهو
 ابو الحسن العنبري من المعتزلة فانه يقول كل مجتهد مصيبا عقلي
 والشرعي وهذا قول باطل ورواه عنه اخوانه من المعتزلة وكل عاقل
 نفع الى الحق الدهري مصيبا في حق وكذا اليهود والنصارى
 وكذا كل واحد من هؤلاء في سائر ما كان مخطئا
 استدلوا بانتهاء عند البعض حتى ان علمه به لا يصح احتجوا بقول
 النبي عليه السلام في ساركي بدر حين قتل قوله على لولا كتاب الله
 سبق لراية لو نزلنا عذابا ما كنا لراعي ولو كان لراعيه حتى
 العرا صوابا لما صله نزل العذاب على الصواب قول والمخار
 ان نصيبا انتراء اي انتراء احصاها وحق ان علمه به يقع
 صحاحا سرعا كما ان اصاب الحق عنداه فخطي انتراء اي فباطله
 لقوله عليه السلام لعمر بن الخطاب احكم على انك ان اصبحت فلك عشر

ثم المجتهد اذا
 اخطأ

لعمري ما كان

خطا انتراء

حسنة وان اخطأت فلك حسنة والثواب لا يترتب على الخطا
 يقينا فلا بد من ان يكون نصيبا في رايه ليصح نصيب الثواب
 قوله لانه يودى الى نصوب كل مجتهد لاراء التخصيص بعض
 حجة التخصيص والمختص من سرعا والعللة تصلي مختصا
 عند من يجوز التخصيص يكون كل واحد من العكس صحيحا
 فيلزم نصوب كل مجتهد قوله صار مختصا من العلة
 بهذا الدليل منزلة العام فانه يخص منه بعض ما ساوله بالدليل
 وهذا لان العلة فرع النص فدرج التخصيص يصح في القياس
 لئلا يلزم مخالفة الفرع لاصل لان القياس الشرعي يترك
 العلة في بعض المواضع بالنص والاجماع او الضرورة او الاحتياط
 وذلك تخصيصا لقصة لهذا بقى ذلك العار من جبال العلة غير ذلك
 الموضع والقياس المستفيض فاسد لا يجوز العلة في موضع ومجنا
 ان دليل التخصيص شبه النسخ بصيغته وراى سنا بحكمه فانه
 مستقل بنفسه كدليل النسخ ولا يكون لامقارنا كالاستثناء
 وواحد من هذين الوجهين لا يتحقق الغلط فان نسخ العلة بالعللة

حالة التخصيص وهو ان يفرق الكلام على
 وجه ذلك كمن لم يحج فقام بالماح

وعند عدم الحكم على عدم العلم وسائر ذلك التام اذ احسن الله
 خلقه ان نقصد الصوم لحيات ركنه ولزم عليه الناسي

لا يجوز والخضم يجوز ان يكون المانع علة وكيف يجوز النسخ العلة
 فيها احتمال الفساد لكونها مستتبطة بالرأي فاذا ظهر ما يمنع
 العمل اصلا شغل جهة الفساد فيها بخلاف النص فانه لا يحتمل
 جهة الفساد فالنسخ يكون بآثار الغلج والتخصيص من
 انه معزول بعض المحال ومن البعض كان القول يجوز النسخ
 والتخصيص النص يورد الى الصحة ولا يشاء انما يكون العادة
 ليتبين به ان الكلام عبارة عما وراء المستثنى وذلك لا يتحقق
 في المعاني الخالصة واذا بطل التخصيص كان عدم الحكم عند
 ضرورة التخصيص عند الخصم بناء على عدم العلة فالذي جعل
 عنهم دليل الخصم من جعلنا دليل العدم وهذا اصل هذا الفصل
 قوله وهو لو اثر وهو قوله على اللام ثم على صور قانا طوك الله
 قاله لصاحب الكل وشرب ناسيا فلما عدم لعدم العلة وهذا لان
 شرط العلة ان لا تكون معارضة للنص فاذا وجد النص على خلاف
 العلة فانت شرط صحة القياس فاشقت العلة ضرورة وكذلك
 في نظائرها قول وتبين على هذا ان على قول من هو التخصيص
 العلة

فما جازا المخصوص
 قال امسح حكم هذا
 التعليق منه المانع

من جازا المخصوص
 قال امسح حكم هذا
 التعليق منه المانع

تقسم الموانع وهي خمسة حشا وحكم ايمان منع انفع العلة وذلك
 حشا في الرمي فانه اذا انقطع وتزاد انكسرت فوق سهميه
 لم منعقد الرمي علة وحكم ايمان اذا اضاف البيع الى حرق فانه
 لم منعقد البيع علة لعدم المحل اصلا وما منع منع تام العلة وهو
 ما اذا اصاب السهم حايطا او سحرا فزده عن سنه وكذا اذا
 باع عبد غريم فانه منع لم انعقاد في حق المالك لانه ليس ولاية
 على المالك شرعا فلم تصدر النص من اهل مضافا الى محله
 عن ولاته سرعبيه في حق المالك لكنه منعقد تاما في حقه لوجود
 المجموع في حقه وقايد لان انعقاد النفاذ عند ارجازة
 وقايد عدم تامه بطلانه عند عدم ارجازة وما منع منع استأ
 الحكم كدفع المرمى اليه السهم عن نفسه بترس يجعله امامه وكاسر
 الحمار من المالك لنفسه البيع فانه منع ثبوت الملكية المبيع
 وما منع منع تام الحكم كدواته الجراحة بعد اصابته بالسهم
 حتى اندمل وكسرت حمار الرويه للمشتري لانه يتمكن من الغنم
 بدون رضا وقضا ولو تم الحكم لاشتمل على ابطاله انتداه كما

من جازا المخصوص
 قال امسح حكم هذا
 التعليق منه المانع

في خيار العيب حيث قد رد لانه امتناع لا رفع بعد الثبوت
 واما من يلزم الحكم بان يصيبه السهم فيمضيه ويصير
 صاحبه فراش حتى يصير له كطبع خامس وكذا العيب المستوي
 فانه على سرف لوانفاج فيكون ما نعام لزوم الحكم
القسم الرابع في دفع القياس قوله ثم العلة
 اي على زعم القايين واما فالعلة الطردية ليست بعلة شرعية
 لما ترى انه قوله القول بحال العلة وانا قدوة لانه يرفع الخلاف
 عن موجب العلة وان كان المنازع يبقى على حاله فكان بالمقدم
 لان المصير الى المنازعة عند تعدد اماكن الموافقة فاما
 اماكن الموافقة فلا منع للمصير الى المنازعة قوله انه صوم
 فلا تنادي برأيه من كصوم القضاء والكفارة وهذه علة
 طردية لان وصف الفرضية في الصوم توجب التعيين لانه كان
 فكان لا وجوب التعيين كما دأب ايرام وصف الفرضية قوله
 عندنا لا يصح برأيه بالتعيين اي نحن نلتزم موجب تعليل
 ما نعين النية شرط لكن لا يلزم من هذا ثبوت فالتا نعلم فيه

في خيار العيب

اما الطردية
 فوجوه دفعها
 اربعة

كقولهم في صوم
 رمضان

عندنا كما هو ضروري

فان مثل هذا الوصف لا بد وان يكون ممنوعا عند الخصم لان بعد
 ثبوته لا يبقى للمنازعة في الحكم مع والثالث في شروط العلم
 وبحيث ان منع شرطها منها هي شرط بالاجماع مثل قول الساذج
 في السلم الحال انه احد عوضي البيع فثبت حالا وموجلا كتم البيع
 فقال له لا خلاف ان من شرط التعليك ان لا تغير حكم النص وان
 لا يكون لراصل معدولة عن القياس بحكمه وانا نسلم هذا الشرط
 ههنا بيانه ان حكم النص رخصة تفيل لراصل فيكون
 المبيع مملوكا مقدورا الى ما تخلفه وهو لراجل لما ان الزمان صالح
 للكسب الذي هو من اسباب القدر والشيء اذا سقط الى خلف
 يكون باقيا حيا فلو جاز حالا لصار الحكم رخصة اسقاطا فنقد
 بالتعليل حكم النص وكذا لراصل معدولة عن القياس لان
 التاجيل انما ثبت بالنقص على خلاف القياس فامنع
 ان نقاس عليه غيره والسر في المعنى الذي به يكون الوصف
 علة موجبة للحكم وهو المطالبة ببيان التاثير لان مجرد الوصف
 بلا اثر ليس بحجة عندنا فلا يصح لراحتجاج به من الخصم على من

لا يراه دليلا حتى يتراثره بسببه هذا كله مما كان وانما يعتبر
 به ان كان مع الاصول لا يمكن ان المودع اذا ادعى رد الودين يكون
 منكرا للمضمان معني ولهذا يكون المقول قوله مع اليمين قوله وهو
 انه ليس بخارج اذ الخروج عبارة عن انفعال المخصوص ونحن
 نعلم يقينا ان تحت كل جلد رطوبة نجسة وفي كل عرق دما فاذا
 زال الجلد وقطع العرق تظهر تلك النجاسة وذلك لا يخرجها
 فعوم لولا شفاض غير السائل لما يكون لعدم الخارج فلا يكون
 نقضا وهذا دفع بالمعنى البات بالوصف لغة قوله وهو
 وجوب غسل كل الموضع اي المعنى البات بالوصف دلالة
 وجوب غسل محل الخروج فيه اي فبوجوب غسل كل الموضع
 صار وصف الخروج محته في استفاض المطران قوله بانشار
 ما يكون منه لا يتجزى فيها يرفع الى وجوب التطهير كما في المني والمخيط
 والبفس وهذا لان بعض بدن الانسان اذا انصف بصفه
 بحقيقة تنصف الكل بها هكذا كالمعلم والجهل يقال فلان عالم
 فلان جاهل ولا يقال فلان عالم وفلن جاهل لان الشرع

هو رد عليه ما اذا لم
 يسئل فدفعه اولاً
 بالوصف

م بالمعنى البات
 بالوصف دلالة

من حيث ان وجوب
 التطهير البدن

الشرع والاعتقاد
 في حكمه والاعتقاد
 في حكمه والاعتقاد

الكنفي فغسل البعض فما عدا الختي والمخيط والبفس على اصل
 القياس لعدم الضرورة قوله فنرفعها بالحكم بان نقول
 لانفسلم بان الخرج السائل ليس بحدث بل هو حدث عتدنا
 ولهذا اوجبنا الطهارة بعد خروج الوقت والوقت
 اشرله في براءتنا فاض انما تأخر حكمه باعتبار الضرورة الدار
 الى ذلك كما تأخر حكم البيع بسطر الخيار باعتبار الحاجة وتأخر
 الحكم عن العلة لا يكون مناقضة وهذا على قول من جود تخصيص
 العلة قوله وبما الغرض اي نرفعها بالقرض فنقول عرضنا
 من هذا التعليل للتشوية من الخارج النجس غير السيلين
 وبين لبوك قد بينت التشوية بينهما لان لبوك اذا دام
 واستمر صار عفوا لئلا يمكن المكلف من الخروج عن عهده المكلف
 كذا هذا قوله معا رضة فيها مناقضة والمعارضة
 ابدار علة مبتدأة لاشات حكم آخر بدور المتعرض له دليل
 المحيطة المناقضة ابطال دليل المحيطة بحلف الحكم بدور ابدار
 علة في الفرع وبما اصل وهذا القيد يتضمن احدى قاصيتي

ويورد عليه صاحب
 الخرج السائل

واما المعارضة
 في نوعان

وهي الفلانة وهو
فروعان م

المعارضة وهي ابطال الدليل فسمي بذلك معارضة فيها مناقضة
وانما جعل المعارضة فيه اصلا حيث لم نقل مناقضة فيها
معارضة لان بر اصل المعارضة ابراء العلة وابات الحكم
فهي تابع للعلة لانه معلولها وفي المناقضة بر اصل هو الخلف
وابطال دليل المحيت تابع لانه حكمه ودر استمالة القلب على ما
هو بر اصل المعارضة وهو اداء علة والشيء في المناقضة
وهو ابطال دليل المحيت فترجحت حجة المعارضة على حجة
المناقضة فجعل المعارضة اصلا قوله **فول** احدها قلنا العلة
حكما والحكم علة وهو ما خوذ من قلب برانا وهو جعل اعلاء
اسفله واسفله اعلاء والشرط في هذا النوع من القلب ان يكون
كل واحد من العلة والمعلول حكما شرعيا **فول** انما يجلد بكم
لانه يرمي بتبهم فصار قلبا مبطلا لعلة المعلل بحسبان ان
ما جعله اصلا صار فرعيا وما جعله فرعيا صار اصلا اما بيان
المعارضة فيه فانه يؤول بران على خلاف ما يؤول عليه عند
الحقن واما المناقضة فلان العلة لما انقلبت حكما

وهي الفلانة وهو
فروعان م

كقوله الكفار
حسن كل بكم
فانه فترجعت بتبهم
كالمسلمين فهو
المسلمون م

بطل دليل المحيت فان قيل ودر بران العلة الموثقة لا تخلف
المناقضة فكيف تخلف المعارضة التي فيها مناقضة قلبا
كم من شيء ثبت صحتها ولا تثبت قصدا وقد ثبت المناقضة
هنا في ضمن المعارضة والمعارضة مسبوقة على العلة الموثقة
وهذا كالنصوص فانها وان كانت لا تنعارض في انفسها وضعا
ولكن قد ثبتت لثغرات في ضمن حيلنا بالناج من المنسوخ
فول والمخلص منه اى المخلص من هذا القلب ان لا يذكر
هذا على سبيل التعليل بل على سبيل الاستدلال باحد الحكمين
على لو آخر فان الاستدلال يحكم على حكم طريق السلف في الحوادث
لكن شرط هذا الاستدلال ان يسلها نظيران بمنزلة التواء
مستدل برق احدهما وبخبرته وسببه على ثبوت ذلك في آخر
لان الدليل ليس بمثبت بل هو مظهر فحاج ان يكون كل واحد
منها دليل لاخر غير ما كان قد لوله فيه وذلك مثل
قولنا ان الصوم عباد يلبس بالند فيلزم بالشرع
كالج فلا نسقيم عليهم علينا انما يلزم بالند لانه لم يشرع

لا ناستدل بأحد الحكمين على الآخر بعد ثبوتها بمساواة بينهما
 من حيث ان المقصود بكل واحد منهما تحصيل قربة زائدة
 هي محض حق الله على وجه يكون المضي فيها لازما فيحصل
 هذا دليل على كمال مرة وذاك على هذا آخر قول **واللنا**
 قلب الوصف شاهد على الخصم بعد ان يكون شاهدا له وهو مأخوذ
 من قلب الحراب وهو جعل بطنه طيرا وظهوره بطننا لرا ان هذا
 لا يكون لرا بوصفنا يد فيه تقرير لرا في تفسيره فكان دون
 القسم لرا اول ثم المعارضة فيه ظاهرة واما المناقضة
 فلان المطلوب هو الحكم والوصف الذي يشهد بان ثباته من
 وجه وثيقه من وجه آخر يكون مناقضا في نفسه بمنزلة الشاهد
 الذي يشهد لاحد الخصمين على الآخر فحادثه ثم تشهد للخصم
 لرا آخره عن تلك الحادثة فانه تناقض كلامه وذلك مثل
 قولهم في صوم رمضان انه صوم فرض فلان تادى لرا بتعيين
 النية كصوم القضاء قلنا لما كان صوما فرضا استغنى
 عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء فصا وصوم القضاء

حجة لنا بعد ما كان حجة علينا لكن بزيادة وصف وهو قولنا
 بعد تعيينه لان الخصم لم يفرض له وفيه تقرير وتفسير
 للمدعى لان الكلام فيه لا يفسر المفروض فان قيل هذا
 القلب الثاني بزيادة وصف وهذه الزيادة بتبدل الوصف
 ويصير شيئا آخر فيكون هذا معارضة لا قلبا قلنا هذه
 زيادة مفسرة لا مغيرة فكان تقريرنا للاول لا ان يجعل شيئا
 آخر وهذا لان الخصم قال هذا صوم فرض ولم يبين انه متعين
 في هذا الوقت تلبسا علينا فنحن اذا بينا وفسرنا هذا
 الصوم المذكور لا يكون تغييرا بل يكون قلبا بذلك الوصف
 وبطل لرا اول لان الوصف الواحد لا يتعلق به حكمان
 متضادان فحالة واحدة فاذا تعارضا سقط كلام المجيب
قول وجب ان يستوي في عمل النذر والشرع كالوضوء
 فيكون بها كما استويا في الوضوء ولا يلزم بها وانما قلنا ايه قلب
 لانه لو ثبت لرا استواء في النذر والشرع في الفسخ ورا اصل
 يصير لرا اصل هو الوضوء شاهدا له لا عليه فيكون قلبا

قوله
 فيكون بها
 كما استويا
 في الوضوء
 ولا يلزم
 بها وانما
 قلنا ايه
 قلب

وساواة معارضته فيها مناقضه فلانه اذا ثبتت المساواة ثبتت
 مجموع الوجود من في الصوم لاسفاء مجموع العدم من اجماعا لكنه
 ضعيف لانه لما جاء بحكم آخر وهو المساواة التي لم تعرض
 الخصم لها فقد بطلت المناقضة ولان المقصود من الكلام
 معناه ولما استواء مختلفا المعنى لان عمل المنذر والشرع في
 لراصل وهو الوضوء سقوط اللزوم وفي المخرج وهو الصوم ثبوت
 اللزوم وهما متضادة ان التضاد يبطل القياس لان شرط صحة
 القياس ان ينعزى حكم المنص بعينه الى فرع هو نظيره ولم يرد
 قول وسع عكسا اي هو احد نوعي العكس لكن ليس بعكس
 حقيقة لان العكس في الشيء على سنه وراية وهذا ليس كذلك
 فانه يرد حكم لراصل لا على سن حكم لراصل بل على خلاف سن حكم لراصل
 من حيث انه رد الحكم الذي اطرده كان عكسا ومن حيث انه على خلاف
 سنه بل يستثنى آخر كان معارضة والنوع الآخر رد الحكم عن
 سنه ما يكون قلبا لعلته حتى يثبت به صفة ما كان باثنا باصله
 مثل قولنا في صوم النفل ما يلزم بالند يلزم بالشرع كالج

هذا

او فسر لانه على وجه التقرير

وعكسه ان لا يلزم بالند لا يلزم بالشرع كالوضوء وهذا
 ايضا ليس بعكس الحقيقة لان حقيقة العكس ان يقال ما يلزم
 بالند يلزم بالشرع وما يلزم بالشرع يلزم بالند كما يقال
 لرا انسان حيوان ناطق والحيوان الناطق انسان بل ان هذا النوع
 من لوازم العكس الحقيقي ويكون اقرب الى الحقيقة بالنسبة الى النوع
 لراول فيكون هذا النوع مخالف لراول من حيث ان لراول عكس
 حكم العلة بدون قلبها وهذا عكس حكم العلة بقلبها وكان هذا
 ضد الطرد فلا يكون قادحا في العلة بل يصح ان يقال ان
 في الشرع ان ساراه بول اوله احداهما في حكم الفرع وهو صحيح
 وتنوع خمسة انواع ولما اخرجنا على لراصل ودلك باطل وشرع
 بل انه انواع قول بل لا زيادة مثل قول الساتر منه اسم في
 مع الراس انه دكن فيسن ثلثيته كالفضل بقلنا بطريق
 المعارضة انه مع فلا يسن ثلثيته كسج الخف قول او كذا
 في نفس من قولنا بطريق المعارضة ان المسح ركس الوضوء
 فلا يسن ثلثيته بعد اكمالها وهذا احد وجهي لعلته على ما بينا واما ذكره هنا ايضا

وهو في المعارضة المخالفة

سواء عارضه
 بضد ذلك الحكم

لما انه معارضة صحيح
 ذاتا ومناوضة ضمنا
 فاوردها نظرا الى
 داته ووجه نظرا
 الى ما في صفة م

في قولنا في صوم النفل ما يلزم بالند يلزم بالشرع كالج

ان في قوله
او في قوله

قوله او في قوله وفيه في ما ابيته لاول ما ابيات لما نفاة
لر اول مثل قولنا في ايتمة انها صغير وشك كالتى لها ان فقالوا
معي صغير فلا نولي عليها بولايه براحقه كالمال وهذا غير للاد
لان المتعلقين لابيات المولاة لا لتغير الوقت لرا ان تحت هذه
الجملة في لاول لان ولاه للاحق ادا بطلت بطل سايرها
بنا عليها بالاجماع قوله او فيه في ما لم ينته لاول ابيات
لما لم ينفع لاول لكن تحتم معارضة لاول مثل قولنا الكافر ملك
بمع العبد المسلم فيملك سراءه كالمسلم فقالوا وجب ان يستوى
حكم سرايه ابتداء وحكم استدامة الملك فيه كالعبد الكافر فنقول
في هذه المعارضة ابيات عالم ينفع بالتحليل وهو التسوية بين
اصل الشرا وبين استدامة الملك فلا يكون متصلة بموضع النزاع
لما يعر البناء باثبات التسوية بين الاستدامة وابتداء المراء
وليس للسائل هذا البناء فلم يكن هذه المعارضة صحيحة بطريق
المنطق وان كان يظهر فيها موضع الصحة عند ابيات التسوية
بينها قوله او في حكم غير لاول لكن فيه في لاول ايضا مثل قوله
الى

حسنة رحمه الله في الى اثيرت بموت زوجها فنكت فوكت ثم
جاء لاول حينا ان لاول احق بالولد لانه صاحب فراش
صحيح فان عارضه الخصم بان الساني صاحب فراش قاسد
فيستوجب نسب لولد كرهل تزوج امرأة بغير شهود فوكت هذه
المعارضة في لطاهر فاسدة لاختلاف الحكم لرا ان النسب لما لم
يصح ابياته من زرع بموت من عجز وصحت المعارضة
بما يصلح سببا لاستحقاق النسب قوله والساني في علمه لاصل
اي علمه المقيس عليه وهو باطل لعدم حكمه ان كان التحليل علة
قاصرة ولفساد لو افا د تعديه لانه لم يصح بما عارضه سوا كان
ادى المحلل عدم العلة وعدم العلة لا يصلح دليلا عند
عدم المحجة فالن لا يصلح دليلا في مقابلةها اولى قوله سوا كان
معنى لا شعوري كما قلنا في الدرر الفضة انه معلول بالقر والجنس
وقال الخصم هو معلول بالثمنه قوله او شعوري الخ مجمع عليه قلنا
في الخطه علة الربا فيها الكيل مع الجنس وقال مالك لا بل العلة
لراثبات ولراذخار فهذا الوصف شعوري الخ موضع مجمع عليه

وحيث كان

هو لاد زو الذرة **قوله** او مختلف فيه مثل معارضة الشافعي رحمه الله
 اياتنا في الخسطة بقوله العلة مني الطمع وانه متعدي الى العليل
 وهو فرع مختلف فيه **قوله** وكل كلام صحيح في بر اصل الى
 اي السبيل في كل كلام يذكرك على سبيل المفارقة ان يذكرك على وجه
 الممانعة وهذا لان شرط صحة القياس تعليل لراصل بعض
 اوصافه لما ذكرنا ان التعليل صحيح لروصاف باطل واد كان
 التعليل بعض لروصاف شرط صحة التعليل كان ذكر الفرق
 بينهما يذكروا وصف آخر لم يذكروا المعتقد باجفا الى بيان صحة
 التعليل وحينئذ يكون السائل ما جيا في صحتها يرد منه فان
 سعيه لا بطل التعليل لا للنصح في فاعلم ان الوجه في ذلك
 ان يذكرك على وجه الممانعة لئلا يتبين المعتقد باجفا ثمة مثاله
 ما قال الشافعي رحمه الله في اغناق الراعي العبد الموهوب
 بعهدها تصرف من الراعي مبطلا خوفا من الموهوب
 فلا سقن تغور رضاء كالبع وقلنا ليس هذا كالبع لان
 البع يحتمل الفسخ والغنى لا يحتمل فهذا كلام صحيح في نفسه

لان الكلام في ان اطلاقه هل هو تعيينه ام لا فعندنا اطلاقه تعيينه
 لانها ما يراحمه فتادى مطلق النية **قوله** وهي اما ان تكون
 نفس الوصف مثل بذكرهم في الكفارة على من افطر بالاكل والشراب
 هذه عقوبة متعلقة بالجوع فلا تجب بالاكل كحد الزنا قلنا
 لانفسلم بان الكفارة متعلقة بالجوع بل هي متعلقة بالافطار
 على وجه يكون غناية كاملة وهذا من الوصف لانه لما جعل كونه
 متعلقة بالجوع علة لعدم الوجوب بالاكل وان كان كونه متعلقا
 بالجوع نسبة الحكم الى الوصف لكنه لما جعل هذا المجموع علة لعدم
 الوجوب بالاكل يكون متغيرا متغالا للوصف **قوله** او في صلبه
 للحكم به وجوده كما اذا علق تكرار المسح بالمراس وقال هين
 طهارة مسح فليس فيها التلبس كالاغتسال بالاهجار قلنا لا
 هذا الوصف لراصل فان لم يستن ازاله التماسه المعينة فاما
 ان يكون طهارة بالمسح فلا وهذا لو لم يتلوث شيء من ظاهره
 لا يكون عليه لم يستن **قوله** او في نفس الحكم مثل قوله في
 مسح الرأس انه ركنه **قوله** فهو في نفس التلبس كغسل الوجه

والممانعة

المسح بالمراس
 المحقق في التكرار
 صالحا للعلو
 السلبية وندول
 الصلابة لا
 السلب

فنقول ان غسل الوجه لا يسن بثلاثة بدنس مكمل بعد تمام
 فرضه وقد حصل المكمل هنا ولكن التكرار صير اليه في الغسل
 لضرورة ان الفرض استغرق محله وهذا المحقق معدوم في المسح
 قوله اذ في نيته الى الوصف مثل تعليمهم في لراح انه لا يعتق
 على اخيه اذا ملكه لانه ليس منها بعضيته كما بر العزم فانما منع في ان
 العزم ان يكون انتفاء العتق عند دخوله في ملكه لهذا الوصف
 اذا العدم لا يجوز ان يكون حيا شيئا قوله وفساد الوضع
 قال سمس لامة البرجسي رحمه الله فساد الوضع في العتق بمنزلة ساد
 براداء في الشهادة وانه مقدم على النقص لان براداء انما يطلب
 بعد صحة العلة كما ان الشاهد انما يشتغل بتعديله بعد صحة
 اداء الشهادة منه فاما في فساد الوضع اكثر من تأثير النقص لان
 لكونه غير مفيد ثم تأثير فساد الوضع اكثر من تأثير النقص لان
 بعد ظهور فساد الوضع لا وجه سوى براداء الى علة اخرى
 فاما النقص فهو محل مجليس كبراهن راعنه في مجلس آخر
 قوله كتعليمهم لا يجاب لفرقة باسلام احد الروجيين وهذا

قضاء الصوم بخلاف الصلوة فان استراط الطهارة لها بالنظر على وقاية
 القياس في وتر عدم الطهارة في اسقاط قضاء الصلوة ومعناه انه
 لما استرطت الطهارة للصلوة في جميع الصور والحائض والنفساء
 عاجزتان عنها صارتا كما كانهما لم يساوا لهما سبب وجوب الصلوة
 فلم يجب براداء عليها لا تحقيقا ولا تقديرا وجوب القضاء بينهما
 فلما لم يجب براداء لم يكمل القضاء اما الصوم فلم تسترط الطهارة
 له في اصله فصار وجود الطهارة وعدمها بمنزلة فتساوا لهما وجوب
 وجوب الصوم بقديرا وان لم يكن تحقيقا فوجب القضاء بينهما
 عليه قوله ح انه لا يخرج في ضايم لانه يلزمها قضاء عشرة
 ايام احدى عشر سهر بخلاف الصلوة وان وجوب قضاءها جازيا
 بينما لانه يلزم على الحائض صمد عسور صلوة في كل عشر ايام
 من كل شهر قوله والموت وهو عجز خالص انما يتبدل العجز
 بكونه هالقا اهتزازا عما تقدم من الصغرة والحنون والرق
 وغيرها فان اشرك كل واحد منها عجز ولكن ليس خالصا هو
 على عرضية الزوال الى الدنيا مع بقا نوح قدرة فيها قوله

بخلاف الصلوة

١٠

الاحكام الشرعية
والايمان والاسلام

وانه شافي احكام الدنيا ما فيه تكليف لقوات الغرض المطلوب
من التكليف وهو كماله او اعني اختيار وهذا لان التكليف التام
ما فيه كلفة على الفاعل من غير زيادة حرج ابتداء فكان الغرض من
الفعل الذي هو عبادة وذلك فعل اختيارى الموت شافي الفل
التي تحصل بها الفعل وفوات القدرة بوجوب فوات لاداء بيل
منه فوات بغض الوجوب لما مر وانما يبقى عليه لما تم لما انه من احكام
لراخه والميت في حق احكام لراخه ملحق بالاحياء لما نذكر
ان شاء الله على قول فان كان حقا متعلقا بالعين كمتعلق حق
المودع بالوديعة وحق الراهن بالرهن وحق لراخه بالمستاجر
وحق المالك بالمقتوب يبقى الحق بقاء العين لان الفعل حقوق
العباد غير مقصود بل المقصود هو المال والفعل تبع لانه
محتاج جوار وتنفعي حاجتهم بالمالك ولهذا ان المداير اذا ظفر بحبس
حقه له ان يأخذ لمصول المقصود به بخلاف حقوق الله فان المقصود
فنها لراخه ولا ابتداء وانما يتحقق بفعل عن اختيار ولهذا اذا
لفظ العقود باللزوم بعد الوجوب لم يسل ان يأخذ لان الحق على

ما شرح لما قبله
م

٢٥

لان الحادث يتبعها اختلاف الدين فلا يتوقف لفرقة على قضاء
القاضي كالفرقة بردة احد الزدهين لانا نقول هو الزهرا
انما حصل باسلام من اسلم منها فاما ما عبا ربقا من بقي على الكفر
الحال حال الموافقة فقد كان منها الموافقة والباقي على دينه
فعرفنا ان لاختلاف الحادث باسلام المسلم منها وهو سر لعصمة
الملك بالتعديل به لا استحقاق والفرقة يكون فاسدا وضعا في الفرع
وان كان صحيحا في اصله من حيث ان لاختلاف هذا حادث بالركن
وهي كسب لرد الملك والعصمة قول قلنا انه منفصل
الثوب فانه طهارة ثم لا تسترط فيه النية فيضطر لخصم حيث
الى الرجوع الى الناشر وهو ان كل واحد منها طهارة حكمية غير
معقولة المعنى بل بامته شرعا بطريق التعبد وليس على لراخه
شيء يزول به من الطهارة والعبادة لا شأنا في مودع النية بخلاف
غسل النجاسة فانه معقول لما فيه من ازالة عين النجاسة عن المحل
وهذه الوجوه لاربعة تلحق اصحاب الطهارة الى القول بالناشر
قول فليس لراخه بها بعد لما نوه لراخه المعاصرة لانا

والمنا وضة
كقول السامعي
الوصو والسماع
طهارة وان كلفها
في البيت م

واما المؤثر

لا تحتل المناقضة وفساد الوضع لأن العلة المؤثرة هي التي
 ظهرت بها الكتاب الستة والإجماع وهذه الثلاثة لا تحتل
 المناقضة إذا اندفع المناقض اندفع فساد الوضع بطريق
 لا أدلى لأن فساد الوضع هو من أساس القياس والمناقضة
 محل مجلس كما ذكرنا فكان فساد الوضع فوق المناقضة ثم أعلم
 بأن الممانعة أساس النظر لأن السائل منكر فسيبيل أن لا يتعدى
 حوز المنع ولما كان ذلك على أربعة أوجه تراوكت نفس العلة مثل
 قولنا في دعوى جارية في النكاح أنه ليس بالفلانة بنت بمرارة النساء
 مع الرجال كالحذرة والقصاص فلما هذا تعليل بالنفي ودل
 باطل في ترك الممانعة فيه يكون قبول من الخصم ما لا يكون حجة
 وذلك ليل الجدل والساني الوصف الذي جعله علة الإجماع
 في الفرع ولما أصل أم لا لأن العلة قد يقع بوصف مختلف
 في وجوده مثل ما علك به أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله أن لا يدع
 الصبي تسليط على ما سهل الك فقال لا تسلم بأنه مسلط على
 ما سهل الك معناه سلمنا بأن التسليط علة ولكن لم قلت لا يجوز

ولكن هذا الطريق لا ينفى تعليل الخصم وطريق البراءة على الوجه
 المسموح أن يقال إن من شرط القياس أن لا ينقض حكم الكفيل
 الفرع ونحن نمنع وجود هذا الشرط هنا بآية أن حكم ترا مثل
 وهو البيع وقد انصرف لا بطلانه حتى لو أجاز المهر من البيع
 حاز بالإجماع وأما حكم الفرع وهو لا غناق فليس منع قوله
 لو أجاز المهر من لا يصح اغناقه أيضا عند ولأن البيع تحت
 الفسخ بعد الثبوت قصار تغير الحكم لو جاز قول كان السيل
 التبريج لأن أسوأ أحوال المعلنين لأنساوته السائل في الموجه
 فإذا عارضه بعد تعليله وانرفعت الممانعة والمناقضة والمعارضه
 عنه كما انرفعت عن المعلنين سواء في البرزخ فلا يبرر بيان رجحان
 أحدهما على الآخر لتثبت الحكم به فان ظهر والا فقد سقط الدليلان
 ولم تثبت أحدهما شيء قوله وهو عبارة أي التبرج والمراد الرجحان
 فكان هذا من قبيل الطلاق اسم المؤثر على براءته قوله وصفا لأن
 التبرج إنما يقع بما لا يعبر به في المعارضة لا بما هو أصل يقوم به
 المعارضة فكان نارا لا منزلة الوصف للمزيد عليه مثل الرجحان والوزن

والدعوى المبررة والاعتناق لا يحتل
 وإذا جاز المعارضه

ويشكك
 عن
 على براءه

فانه عبارة عن زيادة تعدد سوت المعادلة بين كفتي الميزان تلك
 الزيادة لا تقوم بها المماثلة ابتداء ولا يدخل تحت الوزن منفرد
 عن الميزان عليه مقصودا فغيرها بل يرى ان ضد الترجيح التظهير
 وذلك نقصان في الكيل والوزن يوصف لا يقوم به التعارض
 ولا يبقى اصل التعارض فكما ان الزمان يكون بزيادة وصف على
 وجه لا تقوم به المماثلة ولا يتقدم بطريق اصل المعاديه قول
 قياس آخر وكذلك وانما يترجح بقوة فيه وهو ان يكون محك والمعاوض من غير او مقرا
 الحديث الكتاب والمعارض ايضا او ظاهرا حتى صار الحديث المسهور او في غير
 وكذا صاحب الحيلولة لان الشبهة توجب قوة في اتصاله بالرسول عليه السلام قول
 لا يترجح على صاحب هراجه حتى تكون الدنة نصفين لان كل جراحة علة ثالثة ولا يترجح
 احدهما بزيادة عدد في العلة في جانبها لضاف الفعل اليه
 دون صاحب بل الفعل يضاف اليها على وجه التساوي قول
 وكذا السفيان في الشقص السابق المسح به منى متفاوتين
 سواء في استحقاق السفعة وصورتها دار من ثلاثة لا احد
 نصفها والنصف الاخر من الاخرى بل انما تافيع صاحب النصف

لكن لما كثرت افراذ الرواة ازداد الخبر قوة حتى دخل
 في حد الاستسهار فازداد لهما اتصال برسول الله عليه السلام
 فترجح على خبر الواحد ثم هذا الترجيح من ريب من القسم الثاني
 لوان الفرق بينهما ان القسم الاول اخذ الترجيح من قوة
 هذا الوصف باعتبار ثباته على الحكم المسهور به وفي هذا
 القسم اخذ من نظاير كما في مسح الرأس فانك اذا قلت
 ان المسح ينبي عن الخفيف وله قوة السات على الحكم
 المسهور به من جهة جري الخفيف فمما فيه المسح كالتمسح
 الخفيف والخيار والجوزب وقد اعتبرا لرحمان فيه بقوى
 ثباته على الحكم المسهور به وكان يظهر القسم الثاني ولو قلت
 ان وصف المسح راجح من وصف الركبة اثبات المدعى لكثير
 نظاير هذا الوصف كالتمسح ومسح الخفيف وغيرها فاعتبرت
 الرحمان فيه بكثر لراصول النظاير ولا يكون هذا راجح
 القياس بالقياس لان ذلك انما يجوز لان كل قياس على حاله
 وبما نحن فيه القياس واحد والمعنى واحد لوان اصوله

كقولهم والوجه بالعدم أي ترشح الموصف باعتبار انعدام
 الحكم عند انعدام ذلك الموصف وهذا هو العكس الذي عرفت
 من قبل وهو اضعف وجوب الترشح لان العدم لا يتعلق به حكم
 لكن الحكم اذا تعلق بوصف ثم عدم عند عدمه كان ذلك
 لصحة فصلح ان يدخل في انقسام الترشح بيان ذلك في شرح
 المراس ان مسح فلا يثبت تكراره فان سقوط التكرار حكم يوجد
 عند هذا الوصف كما في الليم ومسح الحف والجبين ويتقدم
 عند عدمه كما في المغسولات فاما وصف الحصى وهو انه
 زكن فيستنكر ان لا انعدم الحكم عند عدمه والتكرار في
 المضمضة والمراسنساق وليس بركن قول واذا تعاقب
 ضربا ترشح احدى المعنى في الذات والى في الحال على ما لا
 لردول كان الرجحان في الذات احق منه في الحال لان الاحوال
 التي تحدث على المرات تقوم به فكان الذات بمنزلة المراتب وما يقع
 من الحال بمنزلة التبع والاصل لا يتغير بالتبع على أي وجه كان وعلى
 هذا قال اصحابنا في مسابيل صنعة الغاصب الطبع الذي

انه يتقطع حق المالك لان الصنعة قائمة بذاتها عن كل وجه
 ولا تضاف حذوثها الى صاحبها لعن اما العين فباللغة
 من وجه اذ لم يبق صالحا لما كان صالحا له قبله وهي من ذلك
 الوجه نصا والى صنعة الغاصب فكان هو اولى لكونه لان
 قائمة بالمصنوع ما لعله له فلتا ان البقاء حال بعد الوجود فانما
 تعارض ما كان الوجود احق من البقاء قول والترشح بقلبة
 لراشياء مثل قول الشافعي رحمه الله في ثمر الترخ ان الترخ يشبه
 الولد بوجه وهو المحرمية وتشبهه من العم بوجه مثل وضع الركن
 وحل الخليفة وقبول الشهاد ووجوب القصاص من الطرفين
 فكان هذا ادلى فلتا هذا باطل لان كل شبهة يصلح قياسا
 فيصدر كترشح القياس بعينها من قول وبالعموم أي يقوم
 العلة مثل قولهم ان الطعم احق لانه يعم الفلذ والكثير
 والتعليل بالقدرة يخص الكثير وما يكون اعم وهو ادلى فلتا
 هذا باطل لان الوصف فرع النص وتقتضيه وتحتذى مثال
 والنظر العام والخاص سواء عندنا وعندكم الخاص يقتضي على العام

في المسائل
 كالمسألة
 في المسائل

أو نقار الصنف

قوله وقلة لا وصف كما قال السافعي رحمه الله جعل الطعم علة
 أولى من جعل الجنس علة لان الطعم وصف واحد فاما الجنسية
 فتعني بربط وهذا لان العلة لما كانت ذات حرمين او اجزاء يكون
 احتمال الغلط باثباتي كل خير قلنا هذا باطل لان العلة
 فرع البصر والنظر الذي خسر نظمه بضرب من البراءة والاختصار
 والنظر الذي اشبه بيبانه سواء فكذا العلة قوله وادانته مع
 العلة كما ذكرنا من الوجوه كانت عاقبة الدفع ان تلجى الى الاشغال
 قوله لا يثبت لراؤى مثل من علة بوصف ممنوع وقيل في الصبي
 المودع اذا استهلك لوديعته لم تضمن لانه مسلط على امره ملك
 فلما انك الخصم احتاج الى اثباته وهذا مستقيم لانه لم تدع ترا
 الحكم تلك العلة فادام نسعى اثبات تلك العلة لم يكن مقطوعا
 قوله او منتقل حكم الى حكم آخر بالعلة لراؤى مثل قولنا ان
 الكتاب عقد يحتمل الفسخ بالا قاله فلا يمنع الصريح الى الكفاية
 كالا حارة فان قال عندك عقد الكتاب لا يخرج الرقبة من
 الضلالية لذلك ولكن نقصان الرق هو الذي يخرج الرقبة

وهو ان منتقل من علة
 الى علة اخرى

ان الصبر الى الكفاية

من ذلك وبطلان وجوبه لا توجه الرق بقصانا مانعا من الصرف
 الى الكفاية لان ما توجه بقصانا في الرق لا يكون فيه هتال
 الفسخ بهذا اثبات الحكم الثاني بالعلة لراؤى وهذا صحيح
 لانه اذا ادعى حكما بوصف فسلم له ذلك لم يكن يقطعا لان
 غرضه اثبات ما ادعاه والتسليم بحقيقة فلم يكن يباين قلنا
 امكنه اثبات حكم آخر بذلك الوصف كان ذلك آية كمال الفقه
 وصحة الوصف قوله او منتقل الى حكم آخر وعلة اخرى بان
 تعذر اثبات الحكم الثاني بالعلة الاولى فادانته بعله اخرى
 كما في الصور التي سبق ذكرها في الوجه الثاني فانه لما قال عندك
 لا منع هذا العقد ولكن المانع نقصان الرق فعلة بوصف آخر
 بان نقول مثلا هذا عقد معاملة او معاوضة فوجب ان لا يوجب
 نقصانا في الرق وهذا ايضا لا يكون يقطعا عامه لانه ما ضمن بطلان
 اثبات جميع الاحكام بالعلة لراؤى وانما ضمن اثبات الحكم الذي دعي
 ان خصمه ينازعه فيه فاذا اظهر الخصم الموافقة فيه واحتج
 الى اثبات حكم آخر جاز له ان يثبت بعله اخرى قوله او منتقل

مرحلة الى علة اخرى لا يات الحكم برؤى الا لاثبات برادولى فمن
 اهل النظر من جوزد لك ايضا استدلالا بقصة الخليل عليه السلام
 في حاجة اللعن فانه اسفل الى ليل آخر لاثبات ذلك الحكم
 بعينه كما قص الله على عنه بقوله تعالى فان الله ياتى بالسمر المشرق
 برأيه والصحيح ان مثل هذا يفتد انقطاعا لان النظر شرح
 لبيان الحق واذا لم يكن مناهيا لم تقع به برأيه كما اذا الزم البعض
 لم يقبل منه لرا حترار بوصف يابد فلان لا يقبل منه التعليل
 المستدرا اولى فاما الخليل فلم ينقل قبل ظهور الحق برادولى لم
 ولكن برادولى كانت حجة ظاهرة لم يطعن خصمه فيها انما ادعى دعوى
 مبتدأ بقوله انا احيى واميت وكان ما صنعه معلوم الفاسد
 عند المتأملين لرا انه كان في القوم من تبع الظاهر ولا شامل
 في حصصه المعنى فخاف الخليل صلوات الله عليه برأيه انما علم امتثالهم
 فقمم الى الحق برادولى حجة لا يكاد يقع فيها لرا استنباه فيهم الذك
 كثر **فصل** حكمة ما ثبت بالحق الذي يورد كرها من الكتاب
 والنسبة وراجاع بيان لرا احكام المسروعة نحو الجرح الحرمة والود

اخرها
 م

والخوار وغير ذلك والباقي ما شعلق به هذه الاحكام لرا سباب
 والعلة والسر وط والعلامات وانما نستعين بالتعليل للقياس
 بعد معرفة هذه الاشياء فبعد ما احكم طريق التعليل وبتنبا
 تمامها الحق هذه الاشياء سباب القياس لتكون وسيلة الى التعليل
 وهذا وارا فتضى ان يكون هذا الفصل مقدما على باب القياس لان
 الوسيل ابد تكون قبل المقاصد لرا القياس حجة من حجج الشرع كالكتاب
 والنسبة وراجاع فان تضى في ذلك ان تكون الحق كلها مرتبة بعضها
 على بعض فقدمه على هذه الجملة لتكون الحق كلها مقدمة على ما هو
 المقصود لانها هي لرا اصول فوك وما احتجنا فيه حواش
 غالب جدا القذف ثم حيث انه شرع زاجرا ومنه شمع هذا الحق
 من شرع الزواجر اخلا العالم عن الفها ويكون حق الشرع وحيث
 انه شرع لرفع العار عن المقدوف وهو الذي ينفع به على الخصوص يكون
 حق العبد ولكل تشهد لرا احكام اما ما يدك على انه حق الله على الرقابة
 الى لرا امام وتنصف بالرق ولا تنقلب لا عند سقوطه وما يدك
 على انه حق العبد انه شرط في عوك الحد لقبول الشهادة ولا يطل

لما سلكه فادع
 بعد اية فالتص
 وفقد العباد حاشية

ما لا يملكه المالك
ولا يملكه المالك
ولا يملكه المالك

ما لا يملكه المالك وجب على المستأمن ولا يملكه المالك
وقد قيل القاضى يعلم نفسه فان قيل ما وجه الاستدلال باستدلال
الدعوى وتستدرك الدعوى ما بالسرقة ايضا مع ان هذه السرقة
خالص حق الله تعالى فذلك نعم تستدرك فيها ايضا ولكن دعوى
من ليس المالك مطلقا كالمودع والمستعير واما يان حق الله تعالى فيه
غالب لذلك لانه حد تغني فيه بل حصان فكان حق الله كالرجم
لان الحدود رواجز والرواجز مشروعة حق الله تعالى فاما ما يكون
حقا للعبد فهو في اصله جابر لا يملكه الا واجب العقوبات حقا
للعبد وجب باسم القصاص الذي ينبت على المساواة ليكون اسارة
الى معنى الجبر فقول وما اجتعا فيه حق العبد غالب كالقصاص
وساكنه حق الله تعالى هو انه يسقط بالشبهات وهو حق الفعل
واجزبه لا افعال كحق الله تعالى ولكن لما كان وجوبه بطريق المائنة
عرفنا ان معنى حق العبد اجماع فيه وان وجوبه للجبر ان كان
كما وقعت له اشياء اليه في قوله تعالى ولكم في القصاص خصوص وفي قوله
ولكم اسارة الى خلوص حق العبد وفي قوله القصاص اسارة الى المائنة

هو الذي يملكه المالك
ولا يملكه المالك
ولا يملكه المالك

فاما ان لا يملكه المالك دليلان على رجحان حق العبد ولعله هو العبد
يجري فيه لمرادش والعفو ولا يعتاض بطريق الصلح بالمال كما
في حقوق العباد فقول وهو انواع اى جميع العبادات وهي
مع فروعه تنقسم الى اصول واخوة ورايد فاصول العبادات
الصدق وشع الايمان والصلوة في فروعه ولواحقها الاقرار في الايمان
والزكاة والصدقة وكونها في فروعه والمزاد في النوافل والسنن
ولما دلت ان المصدق اصله الايمان لما ذكرنا في فصل براهين لقواد
وكن ملحق بالصدق حتى اذا اكره الكافر على الايمان فامر به بقاء
على وجود احد الركبن بخلاف المالك على الرد لان لمراد ان الرد
دليل محض لا ركن وانت المذموم فالاصل فيها الصلوة لانها
عماد الدين وهي مستقلة على احوال وتعد بوطئها في المشاهد
لكنها دون الايمان لانها صارت قربة بواسطة الكعبة والامان
قربة بلا واسطة ثم الزكاة التي تعلقت بأحد ضروري النعمة وهو المال
وهي دون الصلوة لان نعمة البذر اصل ونعمة المال فرع فاما كون
متعلقا باقوى المنعمين لا خفاء في مرتبة على ما يكون متعلقا بالادنى

ثم الصوم قربة تتعلق بغيره البدن ملحق بالصلاة كانه وسيلة اليها
 لا يصير قربة له لو ايسرطة النفس وهي دون الوااسطة من الاولين
 لان الوااسطة هنا داته والوااسطتان براوليان خارجتان عن ذات
 الفاعل وهذا وان دل على ان الصوم يكون اعمى من الصلاة والركن
 لعدم الوااسطة المستند لرا ان الصوم شرع وسيلة الى الصلاة وكان
 دونها والركن اصل نفسه غير ثابت له لغيره كما هو في الصوم ثم الحج
 الذي هو زيارة البيت المعظم وعبادة بطريق الاحقة تستلزم على اركان
 تحتقر باوقات وامكنه وفهرا معنى القربة باعتبار معنى الشك في تلك
 لراوقات فيكون دون الصوم وكان وسيلة اليها لان الصوم
 قربة النفس التي هي عدا الله تعالى يمنعها عن معتضياتها وفي الشرع
 تنكس قوتها فيقدر على قس والاحقة منه قوتها تابعه للحج ثم الجهاد
 شرع للعلاء الدين ولما فيه من توهيب المشركين ودفع شرهم عن المسلمين
 وكان اصله فرضا لان اعزاز الدين فرض ولكنه صار فرضا في
 الكفاية لان المقصود وهو كسر شوكة المشركين ودفع شرهم
 يحصل ببعض المسلمين ولا يمكن ان لا يشرع لادامة الصلاة على

قوله

مقدار لرا مكان فكان من التواب ولهذا احتضر بالمساجد
 وقوله وعقوبات كحز المرنا وشرب الخمر والسرفه فانها
 شرعت زواجر عن ارتكاب سبابها المحظورة حقابه فعلى
 خالصنا قوله وعقوبات فاصرة كحرمان الميراث والفصل
 فان ذلك عقوبة ولكن فيه نوع قصور من حيث ثبت في حق
 الخاطي والنام اذا انقلب على موره مع قصور الخاطي في اياها
 ولو كانت عقوبته كاملة لاوجب تقابله الجناية المقاصرة
 كالقصاص ونسبها اجزية لانها جزاء الفعل عندنا لا
 ثبت في حق الصبي لانه يستدعي حرمة القفل وذلك الخطأ
 والخطاب لا يشق لرا هليته بخلاف البالغ الخاطي لا يصغر
 فلزمه الجزاء القاصر والصبي غير مقصر فلا ثبت في حق
 عقوبة فاصرة كانت او كاملة ولهذا لا ثبت في حق الخافر
 وواضح في الحج والسابق والشاهد اذ ارجح لانه جزاء الميا
 فلا يجب على صاحب الشرط كالقصاص قوله وحقوق
 دايه اي من العباد والعقوبة كاللخارات فانها ما وجبت

او السبب

تراجمها على اعتبار توحد من العباد وسميت كفاية ما عتباراتها
 شتات للذين يتكلمون عقوبتهم من حيث انها تحت بطريق العباد
 ولا تستوفى خبرا بل فرضا لادائها الى من علمه ومناذريها
 هو طاعة وهو المقصود تكون عبادهم جهة العباد فيهما راحة
 عندنا حتى يجب على الناس والمحاط والمكمل وهي جزء الفعل
 مع ان العباد فيها راحة حتى راعينا فيها صفة الفعل
 فلم نوجب على قاتل العمد وصاحب القوم من الالبس غير موصوف
 نسي من لراياحة وقلنا لا يجب على المستبد الذي قلنا ولا
 على الصبي لانها من لراياحة وكذا القول في جميع الكفار
 جهة العباد فيها راحة ما خلا كفاية الفطرق فانها عقوبة
 وجوب عباد او اذ حتى تسقط بالشبهة على مثال الحدود
 قوله وعباد فيها معنى المونة كصدقة المفطر حيث
 ان اسمها يدل على كونها عبادا كسائر الصدقات ونسبها
 فيها النصاب وكذا التيمم عند لراياحة قلنا انها عباد ومن
 حيث انها تجب على الغير بسبب الغير صارت كبقية الزكاة

فصاحب القتل يساوي صاحب الكثرة استحقاق الشقص
 المبيع لان كل جزء من اجزاء السهم علة صالحة لا تتحقق
 جميع المبيع بالسفحة فانما وجد في جانب صاحب الكثير
 كثر العلة ومثل ذلك لا يقع الراجح قوله يقق لراشر
 كالاستحسان في معارضة القياس بما له ما دلنا في طول الخبر
 انه لا يمنع المحرم من نكاح لراية وقال السافعي رحمه الله
 لانه يبرق مائة على غنية وذلك حرام على كل جزء كالذي
 تحت حرة وهذا وصف من لراشر لان لراياحة يظير القتل
 لرايركان لراياح تخيير من القتل لراشر قاق قلنا
 انه جائز لانه نكاح بملك العبد باذن مولاه اذا دفع
 اليه مبرا يصلح للمحرمة ولراية جميعا وقاله في شرح
 فيملك المحرم كسائر لراياحه وهذا قوي لراشر لان المحرمية
 من صفات الكمال لما ان المولى بها يصير اهلا لاشياء التي
 لم يكن اهلا لها وهذا القول من ارباب تصيف المحل في
 المحل ان يكون الموقوف في النصف مثل الحرة الكل باثبات

في دفع
 راجح

في لراياحة

في النصف والشيء
 والاولم وغير ذلك

ان يؤد ادا لرق وفتح به الحل فلا وما ذكر من لو ان
 وضعف كهيته لان رفاق دون النصيب والنصيب
 حامين بل العزل باذن الحق فلا رفاق ولي ~~فول~~ ويقع
 ثباته على الحكم المسهود به بان يكون الوصف الزم لهذا الحكم
 من ذلك الوصف لان الحكم كقولنا في صوم رمضان انه متعين
 اذ لم من قولهم انه صوم فرض لان الفرضية لا توجب ~~الاستلزام~~
 لا التعيين لا محالة فان اداء الزكاة فرض ومعه ذلك لو ادرك
 وجه المال يخرج عن العهدة ويكون المطلق النية بالاجماع
 وان كان فرضا فعلم بانها لا توجب التعيين لا محالة بل كونه
 فرضا وصف مخصوص بالصوم بخلاف التعيين فانه وصف
 لازم في انقطاع التعيين حتى تعود الى الودائع فان رد
 الودعة متعين ولا يشترط عند الرد تعيينه انه رد الودعة
 وان هذا الدفع دفع الودعة وكذلك الغصب ورد البيع
 في البيع المفسد ~~فول~~ وبكثرة الاصول وهو كالبيع
 المختار بواسطة صفقة لا استنهاه فان غير كل فرد حجة بحال
 او على وجه

والمخارج ولهذا لا يشترط لها كمال ابراهيمية ويشترط ذلك في
 حقوق الله حتى قال ابو حنيفة وابو يوسف هما الله تحت صدقة الفطر
 على الصبي والمجنون اذا كان لهما مال ويؤدي الولي مالها
 فان قيل لم قلت انها عبادة فيها معنى المونة ولم نقل انها مونة
 فيها معنى العبادة قلت معنى العبادة فيها معنى العبادة لا انها عبادة
 من حيث الاسم وكذا من حيث المعنى لان العبادة ما ياتي به المنة
 تعطيها لله تعالى بمن وثاب عليه وهذا موجود فيها وكذا من حيث
 الشرط لما ذكرنا وكذا بالنظر الى المصروف اما المونة فقاصرة لان
 مونة الشيء ما يكون سببا لبقائه ودلك معزوم على صدقة الفطر
 فلذلك رخصنا العبادة فيها ~~فول~~ ومونة فيها معنى العبادة
 كالعشر فانه مونة اصلا لعبادة توصفها وذلك لان مونة الشيء يكون
 سببا لبقائه ذلك الشيء والعشر تصرف الى المقابلة اذا كانا
 فقراء وهم يزبون الكفار عن حرمهم اسلام فيبقى لراعي
 في ايدى الملاك سبب المقابلة فيكون العشر سببا لبقاء الراعي
 على ايدى المسلمين لان سبب العشر في ايدى الراعي فانه كان العشر

فها

مودة باعتبار السبب وهو عبادة وصفا حيث يتعلق العشر
 بالمعاني وبحب العبد لله كما في الزكاة ونصرف مصادره الزكاة
 ثم جهة المودة لما كانت باعتبار السبب وهو اصل وجهه العبادة
 باعتبار الوصف وهو توجع وحسب المودة على العبادة قوله
 ومودة فيها معنى العقوبة كالخراج اما المودة فلا ان يراد بها
 تبقى ايدي الملاك بواسطة قصره المتغلبه عنها وذلك انما
 يحصل بالمقاتلة اذ هم كفور فعول متغلب الكفار فيصرف في
 من يراد الى المهر ليصرف مودة لهم في المدفع وذلك هو الخراج فصار
 مودة باعتبار اصله فيها معنى العقوبة لما فيه من الزك كذا اشار
 الى ذلك رسول الله عليه السلام حين قال آية الخيانة في دفع
 فقال ما دخل هذا ميت قوم يراؤوا وهذا لان الزكاة عبادة
 الدنيا واعراض عن الجهاد فيستحق الزكاة ولا يلزم على هذا
 العشر لانه اعتبر فيه اكتساب المال ككتساب مال الزكاة لان
 عمار الدنيا اصله حق الكفار عارضه حق المسلمين فان المسلمين
 جعلوها وسيلة الى برائة اما الكفار فيعلمون ظاهر الحق

الدر

البراءة وهم غير مراعين غافلون واذا ثبت ان الخراج على العقوبة
 لا يندرك على المسلم ومار البقاء عليه لان البقاء اسم بهامير لا يندرك
 على انه اهل للعقوبة في الجملة كالحذود والقصاص بخلاف العشر
 حيث لا يتعلق على الكافر لان الكفر يشاء في العقوبة من كل وجه
 وحق قائم بنفسه كحسب الخاتم والمعادن اي من حيث هو على نفسه
 من غير ان يكون له سبب بحسب على العبد باعتبار ذلك المصنف الصالح
 والزكاة والصوم فانها متعلقة باسباب بحسب على العباد باعتبار
 ذلك باسباب هكذا ذكر الشيخ ناقلا عن ابن عباس وعنه وقيل
 معناه حتى تمت له مع حكمه انه لا يتعلق بوجه المكلف والواجب
 على العبد اذ ان طاعة له وهذا يجوز صرفه الى شئها سم لا على
 هذا التحقيق لم يصح لادبها وكذا يجوز صرفه الى الغايم الذين
 استحقوا الزكاة لراحماس بخلاف الزكوات والصدقات فانها
 لا ترد الى ملاكها بعد اخذ الساعي منها وليس كما توهمنا نحن
 حولها وعندها كالتكاح والطلاق والبيع والشرط
 وذلك اكثر من ان تحصى قوله فالأصل ان الصدقة والقرار

وتنفذ العباد
 كسب المملكات
 والنقصات

وهو الحق ونحوه
 الى الخراج

وهذا على مذهبي العقباء فان كل واحد منها ذكر عندهم حتى لو طلق
 بالغلط وهدونا ما يقدر فيه على اقراره ولم نقض بالبيان لا
 يكون من عندنا عند قولهم صار لرا قرارا اضلا مستتبدا الى حق
 المكن على لرا سلام قولهم صار تبعته اضلا لرا راي في صغير
 ادخل دارنا اذا لم يكن معه احوا بولم قولهم هذا الخلف يتهدنا
 مطلق وهذا الشافعي رحمه الله ضروري حتى لم نعتب قبل الوقت
 حتى القريضة ولم يجوز المفضن بيمين واحد لانه ضروري فيسقط
 الحق المضرور بالحاجة الى سقاط القرض باعتبار كل قريضة
 تجوز ضرور اخرى ولم يجوز للمريض الذي لا يخاف الهلاك
 على نفسه وجوز التخييل لرا ثابن احدهما طاهر ولاخر نجس
 لان الضرور لا يتحقق به وجود الماء الطاهر عين وموجاه
 الوصول اليه التخييل وشرط طلب الماء لان الضرورة قبل الطلب
 لا يتحقق ليلسا قولهم علمه اللام الرباط طهر بالمسلم ولو الى غير
 الحج ما لم نجد الماء حلقه طهر وما مطلقا عند العجز عن الاصل بقنا
 يجوز قبل الوقت ويؤدي ما يؤدي بالوضوء فادام شرط الخلافة

حلفا عي
 المصدنيق
 احكام الدنيا

والحلف الطاهر بالله الحلف

كن الخلافة من الماء والأتربة في فرائضه والوضوء والوضوء والوضوء

فانما وهو العجز عن استعمال الماء ولا يتخوى بالمرأى من الالزب
 طهر من طلق عند العجز وقد ثبت العجز بالتعارض والمحصل
 ان عندنا هو ضروري في ابتداء وضوءنا هو ضروري في
 ابتداء لابقاء قولهم ويشتي على منسلة امامة المتيهم الموصي
 فعند محمد وزوجهم اياه لا يؤتم المتوضئ لرا في التيمم خلف
 فكان المتيهم صاحب الحلف وليس لصاحب الحلف فضل القوي ان يني
 صلوة على صاحب الحلف كما لا يني المصلي بر كوع ويجوز صلوة على
 صلوة المومي وعندهما التراب كان حلفا عن الماء في حصول الطهارة
 به ثم تعد حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا في حق كل واحد
 منها بكمالهم بخلاف الماسح يؤتم الفاسلين لهذا قولهم في الغوس ويظهر هذا
 فعندنا لما لم نتفق موجه للاصطلاح هو البس باعتبار انه اضيف
 الى محل البس فيها فتصور البس لا يتفق موجه لما هو خلف وهو
 الكفان والخلف على غير السماء لما انفق موجه البس لاضادتها
 على ما كانت موجه لما هو خلف عن البس وهو الكفان قولهم
 راتنا القسم للعاني وهو الذي يتعلق به الاحكام فادبعه لراول

فانما وهو العجز عن استعمال الماء ولا يتخوى بالمرأى من الالزب
 طهر من طلق عند العجز وقد ثبت العجز بالتعارض والمحصل
 ان عندنا هو ضروري في ابتداء وضوءنا هو ضروري في
 ابتداء لابقاء قولهم ويشتي على منسلة امامة المتيهم الموصي
 فعند محمد وزوجهم اياه لا يؤتم المتوضئ لرا في التيمم خلف
 فكان المتيهم صاحب الحلف وليس لصاحب الحلف فضل القوي ان يني
 صلوة على صاحب الحلف كما لا يني المصلي بر كوع ويجوز صلوة على
 صلوة المومي وعندهما التراب كان حلفا عن الماء في حصول الطهارة
 به ثم تعد حصول الطهارة كان شرط الصلوة موجودا في حق كل واحد
 منها بكمالهم بخلاف الماسح يؤتم الفاسلين لهذا قولهم في الغوس ويظهر هذا
 فعندنا لما لم نتفق موجه للاصطلاح هو البس باعتبار انه اضيف
 الى محل البس فيها فتصور البس لا يتفق موجه لما هو خلف وهو
 الكفان والخلف على غير السماء لما انفق موجه البس لاضادتها
 على ما كانت موجه لما هو خلف عن البس وهو الكفان قولهم
 راتنا القسم للعاني وهو الذي يتعلق به الاحكام فادبعه لراول

السبب وإنما جعله أولاً لتقدمه وجوداً على الملة والمرتبة
والعلامة وهو يذكر ويراد به الطريق قال الله تعالى
وإيماناً من كل شيء سبباً فاتبع سبباً أي طريقاً وتذكر
ويراد به الباب قال الله تعالى في آيات السجود آيات
الأنبياء ومنه قوله تعالى ومن ههنا سبب المنيا يلهي
ولولا سبب السماء بسلم أراد بالاول الطريق كالامر
والحوادث الموجهة للموت وبالماني لرباويات تذكر
ويراد به الحبل قال الله تعالى فليمدد سبب من السماء
بحبل من سقف البيت ومعنى الكل واحد وهو ما يكون
طريقاً إلى الشيء وهو في الشريعة عبارة عما هو طريق الوصول
إلى الحكم المطلوب من غير أن يكون الوصول به ولكنه طريق
الله لمن سلك طريقاً إلى مصر بلغه من كل الطريق لكن
بمشية لا بالطريق قوله سبب حقيقي وهو ما يكون طريقاً
إلى الحكم وقوله وما يكون طريقاً إلى الحكم عام للسبب والعلل
والشرط لأن الملة ما يوجب الحكم والموجب للشيء به والله

راسب

يراد بالسبب وهو اقسام

الذي هو السبب
والذي هو العلة
والذي هو الشرط
والذي هو المانع
والذي هو المحل
والذي هو الموضوع
والذي هو الموضوع
والذي هو الموضوع

طريق

ما توقف عليه الحكم وكان وجوداً طريقاً للحكم وقوله من غير
أن يضاف إليه وجوب صار مانعاً للملة إذا العلة يضاف
الحكم إليها وجوباً وقوله فلا وجود صار مانعاً للملة والمرتبة
لأن الحكم يضاف إلى الملة وجوداً بها وإلى الشرط وجوداً
عنده ثم يتدبر بقوله ولا تعقل فيه معاني العلة لاعتبارنا
عن السبب الذي له سببه العلة وعن السبب الذي هو في
العلة فإنها من أنواع السبب ولكنها ليس بسبب حقيقي
وكلامنا في السبب الحقيقي قوله كدلالة الله أنسب ما على مال
إنسان ليسرقه أو ليقتله فسرقته المملوك أو قتلته الزناحب
الضمان على صاحب السبب هو الدال لأن صاحب الملة وهو
السارق أو القاتل لما تخلل من السبب الحكم فقد منعه
إضافة الحكم وهو قطع اليد أو القصاص أو ضمان المال
إلى السبب ولا يكره على هذا دلالة المحرم على الصيد حيث
وجب الضمان عليه وإن كان صاحب كسبه قد تخلل بينه وبين
الحكم صاحب علة وهو المباشرة لأن الدلالة في إزالة أمر الصيد

مباشر لانه التزم بالاحرام ان لا يوجد منه شيء فيه ازالة اتم
 الصيد وفي الدلالة ازالته لان الصيد لا يبقى كمناع المذلول
 اذ لم يكن في التبعوغي انك الناس وانهم غير انهم يعرفون
 فلم يخلف ان نفس الدلالة حتى تستقر وذلك ان تصل
 بها القتل فكان هذا كدلالة المودع على التودعة فانها مباشرة
 بخاتمة على التزم من الحفظ بالنصيب فصار ضامنا لما
 فان اضيف اليه لا بالتسبب في كسوق الدابة وقودها فان كل واحد
 الذي صار للسبب طريقا لا فخر موضوع له لكونه علة ولكن هو في العلة
 حكم العلة لان ما هو العلة في حق الصور مضاف الى السبب وذلك لان
 علة التلف وطى الدابة وكبرها لكن كبرها مضاف الى السابق
 والقايد لان الحيوان يحس على طبعه من سقوة ونقود فصار
 كان فعل الكبر وجد من لا احتياجه في قوله واليه تعالى
 او بالطلاق وبالعناق مستحسنا محازا لان ادنى درجات
 السبب ان يكون طريقا للحكام المطلوب اليه طبع على كل
 واحد من الكفان والجزاء فالسماح ان يكون سببا له حقيقة

فان اضيف اليه
 الذي صار للسبب
 حكم العلة

والنفس

سانه ان النفس بالله على سرعت للبر والبر ضد الحث بشرط
 الكفان والمسروط لا يوجد من السوط فلو كان اليه سببا
 للكفان لكان سببا لضد موجه وهو محال وانما اليه
 بغير اسم الله تعالى كعليق لطلاق الضيق فكل ذلك لا يصلح
 سببا للجزاء لان اصل العلق للمنع عن وقوعه وان كان يقع
 حاملا على وجود الشرط كما في العلق لرا ان اصل ما ذكرنا
 لان اثره من السبب والحكم على حسب الاختلاف وعلى كلا
 المقدمين يمنع الجزاء فاسمح ان يكون سببا لما يمنع وهذا
 لان العلق مع الجزاء متضادان لانه ما بقي العلق
 لم يوجد الجزاء وحين وجد الجزاء زمان وجود الشرط لم يبق
 العلق لانه لم يبق لبقوله است طالق وانت حره انه ليس
 متعلقا واذا كان العلق مع الجزاء متضادان اشع ان يكون
 العلق سببا للجزاء حقيقة لكن محتمل ان يرجع الى ان يكون
 سببا للكفان او للجزاء فيسمى سببا للكفان مجازا اذ سمي
 الشيء باسم ما يؤول اليه طريقا من طريق المجاز كما في قوله تعالى

الجزاء

اكرمتهم فانهم مسنون وقال تعالى لعلوكم بسى من المصيد
 والمراد واهه اعلم النقص والساقع رحمه جعله سببا هو
 بمعنى العلة حتى يجوز المكفر بالمال قبل الخنث ولم يجوز
 تعليق الطلاق والعاق بالمكفر على ما مر ذكره في بيان
 براسد لا لافاسدة قوله لكن سببه الحقيقة بمعنى
 ان المبر وان لم يكن سببا حقيقة عندنا لكن سببه حقيقة
 العلة وعند زفر رحمه ليس هذا المجاز سببه الحقيقة وظهر
 هذا في مسألة التمييز هل يبطل التعليق ام لا فعندنا يبطله
 وعندنا لا يبطله وصورة ما اذا قال لامرأته ان دخلت
 الدار فانت طالق ثم طلقها بلا ثا قبل ان تدخل الدار ثم
 تزوجت غير فدخل بها فطلقها ثم تزوجت بها واقتضت
 لا يقع سى عندنا وعند زفر رحمه يقع الطلاق المعلق
 هو بطل لم تحقق سببه السببية في التعليق اصلا لان التعليق
 تصرف يمين ومحل دقة الخالف وقد وجد فاذا صادف
 المبر محل فقد استعنى عن محل الجزاء كاستدراك تعليق العلق

لا يجوز ان يعلق التعليق على ما لا يملكه
 لان التعليق على ما لا يملكه كالتعليق على ما لا يملكه

والطلاق بالمكفر والنكاح ولا نقار وجب ان لا يشترط
 قيام الملك حال التعليق غير المضاف ايضا عندنا لانه
 ليس بتعليق لا حقيقة ولا سببه لانه يقول اننا اشترط
 الملك حال التعليق لما ان المبر تعقد المبر فوجبا يكون
 المبر مضمونا بجزاء مخيف ليصير وسيلة الى المبر وانما يكون
 الجزاء مخفا اذا كان مشقرا لوقوع او غالب لوجود عند
 الشرط وذلك ان يكون مضافا الى الملكا وفي الملكا ان
 الظاهر بقاء ما كان عند التعليق من الملكا استصحاب
 الحال فاد اوجد الملك عند التعليق يكون الجزاء غاليا لوجود
 فتعقد المبر بعد ذلك فواته لا ينصرف وكذلك الحال
 ولنا ان المبر لما انعقدت للمبر وصار المبر مضمونا
 بالجزاء على معنى انه يلزم الجزاء عند ترك المبر صان للجزاء
 قبل فوات المبر سببه البهوت كالمغضوب مضمون بالقيمة
 بمعنى انه يلزم دفع القيمة عند فوات رد المغضوب مع
 ان القيمة حال قيام المغضوب سببه البهوت ولهذا الوادي

المراد
بالمالك
المراد
بالمراد
المراد

يتكلم من حق الغصب انما يملكه باءاء القصة فلو لم يكن الغصب
وكذا يصح الرهن بالمعصوب مع ان الرهن لا يصح لربا الدين القائم
في الحال وكذا لو ابراء المالك الغاصب عن الصمان يصح حتى لو
هلك بعد ذلك لم يجب للمضمان مع ان لرابرا عن العين لا يصح
واذا ثبت ان الجزاء له سببه البتة فلو جرد الشرط
وسببه الشيء لا تستعني عن المحل كالحقيقة لان الشبهة
دلالة الدليل مع تخلف المولود وقط لا يدل على سبوت المولود
في غير المحل و اذا كان المحل شرطا لبقاء التعليق لا يبقى التعليق
عند انعدام المحل وهو مع قوله فاذا فاق المحل يطل الى فاذا فاق
هل المحلته ما رساك الثلاث بطل التعليق قوله بخلاف تعليق
الطلاق بالملك المطلقة بل شاهدان ما عارض به الخصم وهو
ينبغي ان لا يبطل النكاح بالطلاق لانه لو قال للمطلقة الثلاث
ان تزوجت فابت طالق انه صحيح بالاتفاق وعدم المحل كالم
منع اشراء التعليق فلاز لا يمنع نقاءه اولى بان البقاء ابرهه
من لراسدا وانما خص المطلق الثلاث مع ان الحكم في جميع الاجنبيات

المراد
بالمراد
المراد
بالمراد
المراد

المراد
بالمراد
المراد
بالمراد
المراد

سواء في صحة التعليق لما انها بعد في حقه من المحل بالنسبة الى
سامر لاجنبات له ووقف نكاحها على الا يوقف عليه نكاح غيرها
قوله لان ذلك الشرط حكم العدل في النكاح في حكم النطق
من حيث ان ملك الطلاق يستفاد بالنكاح فيكون الطلاق معلقا
ما هو علة معن وتعلق الطلاق ما هو علة حقيقة مثال ان
نقول ان طلقك فابت طالق بوجوب بطلان حقيقة المحل الجزاء
لمقارنه المزيل الزوال اذا المزيل يعتمد سبق البتة زمان
الزوال لا يكون زمان البتة فكذا تعليق الطلاق بحالة
سببه العلة يبطل سببه ايحاب الجزاء فصا وسببه عليه المعلقة
معارضة لسببه كون المعلق بطلما واذا تعارضت بطلت
سببه ايحاب الجزاء فلا تسترط المحل لانعدام سببه النطق
فبقي بمن مطلق ومحل المبردة الخالف فاذا وجد الشرط
ينحل الجزاء قوله والثاني العلة وهي اللغة عما في المعنى
ومنه نسخ الموضع علة لان كحوله تنفع حال المحل من وصفه
الى الضعف وكذا في الجزاء علة لان كحوله بالمخرج ينفع

حكم الحال وفي السرعة عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم انما
 مثل البيع للملك والنكاح للمحل والقتل للقصاص غير ان عمل
 الشرع ليست بوجبة بزواتها وانما الموجب للحكم هو انه على
 براء ان ذلك براء بحجب عنا جعل الشرع لراسبات التي يمكن
 وهو سباق الوقوف عليها علة لوجوب الحكم في حقنا تفسيراً على ما
 علة اسما وحكما ومعنى والمراد من كون الوصف علة اسما هو ان
 يضاف الحكم اليه اذ لاصل له لراضافة اضافة الحكم الى العلة
 ومن كونه علة حكما هو ان ثبت الحكم متصلا به ولا يتراخي عنه
 ومن كونه علة معنى هو ان يكون موثرا في الحكم كالبيع المطلق
 فانه علة للملك اسما لان الملك يضاف اليه وحكما لان الملك ثبت
 بالشر المطلق متصلا به ومعنى لان الشر موثرا في بقاء الملك
 قوله كالايجاب المعلق بالشرط فانه علة اسما من حيث ان الحكم
 يضاف اليه بدون الواسطة لكنه لم يثبت به الحكم في الحال فلم يكن
 علة حكما وكذا غير موثرا للحكم قبل الشرط لانه مانع من بقاء
 فلم يكن علة معنى قوله كالبسطة الحيار فانه علة اسما

وعلة اسما للحكم
 ولا معنى
 ٢

وعلة اسما ومعنى
 لا حكما
 ٢

لان الحكم يضاف اليه ومعنى لكونه موثرا شرعا في الملك الحكم
 اذ الحكم لم يثبت به في الحال وكذا البيع الموقوف لما قبلنا ودلالة
 كونه علة لاسباب ان المانع اذا زال وجب الحكم به من حيث
 براء بحجب حتى يملك المشترك بزوايد المنفصلة والمنفصلة
 وكذلك براء بحجب لضاف الى وقت كالنذر بالصوم والصلوة
 الى وقت علة اسما ومعنى حتى لو عجل قبله يصح ويقع عتبا
 البزم ولكنه شبه لاسباب لانه لا تستند الحكم الى وقت
 وجوب لراضافة وكذا انصاب الزكوة قبل مضي الوقت علة
 اسما لانه وضع له ومعنى لكونه موثرا فيه قلما تراخي حكمه اسما
 لاسباب لراصدى انه تراخي الى ما ليس كحدث به والى ما هو
 مشبته بالعدل وكل واحد من الوصفين يدل على ان انصاب
 شبه لاسباب لاما لاول فلانه لما تراخي اليه الذي اقيم الجور
 مقامه وانه حصل بالتجارة بالمال لانفس المال وكذا التوالد
 والناسل لا يحق مضي الزمان وانما تحقق اتفاق الزكوة
 لاثبات لم يكن انصاب علة للعلة كالذي يار سببا كدلالة

على ان الغيبة في المالك
 حجة على علة

الحرم

السارق على مال انسان ليسرقه وانما السارق كذلك لان
 الحكم الى ما هو سببه بالعلل وهو النماء لانه يوجب للمواهب
 كان له اثره وجوب الزكاة ثم لو كان متراخيا الى ما هو علة
 حقيقة كان النصاب سباحة لا علة فاذا تراخي
 الى ما ليس بعلة حقيقة لكنه شبه العلة تردد النصاب
 من ان يكون علة شبه السبب او سبب شبه العلة فقلنا ان
 سببه كونه علة غالب على كونه سببا لانه بالنظر الى اصل علة
 لان ملكا انصابه فوجب للمواهب انما من غير نظر الى وصف النماء
 الى وصف لروصل سبب لروصل راجح على الوصف فترجح سببه
 كونه علة فوجبنا المنع بعد كمال النصاب ولا يكون الموت
 زكوة للمالك لاننا نؤكد للعلة وكذا عقد امانة علة للملك
 المعقود عليه سما لانه تنسب اليه ومع لكونها موثقة فيه
 لاحكام لان امانة عقد المنافع والمنافع معدومة والمعدوم
 لا تحتل الملك ولهذا قلنا ان تراخي لا يملك في الحال الانعام
 العلة حكما وتلك شرط التعميد لوجود العلة اسما ومع

شبه

صفه

في حق النصاب
 في حق النصاب
 في حق النصاب

لانه شبه لاسباب لان العقد حق الحكم حقيقة وهو ملك
 المنفعة صار مضافا الى متراخيا الى حال وجود المنفعة
 ولا تمت مستدرا الى وقت العقد لان قامة العين مقام
 المنفعة في حق صحة لاسباب فقط فقها واداءه بقي على اصله
 وهو ان يتعقد عند وجود المبيع قوله علة في غير لاسباب
 لاسبابه بالاسباب وذلك ان تكون العلة موجبة للحكم لكن بواسطة
 مضافة اليها لكونها من موجباتها من حيث ان الواسطة من حكمها
 حصلت بالاولى كانت العلة هي الاولى ومن حيث انها لا تعمل لولا
 بالواسطة تكون الاولى سببه بالاسباب في كل كثر القرب فانه علة
 العتق بواسطة الملك لاسباب بالشرا وهذا اذا نوى المكفان
 عند الشراييع بخلافه اذا اشترى المخلوف بعينه بنية الكفان
 لان الواسطة وهي السرطانية فاليه العتق وجوده عند الاوجوب
 والعتق عند وجوده مضاف الى ما وجد من العتق السابق ولم تقتر
 بنية الكفان وكذلك شرط الموت علة للمجبر عن التبرعات فيها هو حق
 الوارث بصفه اتصال الموت به وهذا من شرطه كان الموجود في الحال

في حق النصاب
 في حق النصاب
 في حق النصاب

علة تشبه السبب فاذا تم باقصال الموت به استند حكم الما قبل
 المرض حتى يمتلئ بغيره بما زاد على الثلث واذا ابتدأ من مرضه
 كان تبعه نافذا لان العلة لم تتم بصفته وكذا التركيبة عند
 اى حنفه وجهه علة بواسطة الشهادة لان الموجب للحكم
 بالرحم شهادة السهو والشهادة لا تكون موجبة بدون
 التركيبة فمن هذا الوجه نصير الحكم مضافا الى التركيبة في حيثان التركيبة
 صفة للشهادة بقي الحكم مضافا الى الشهادة ايضا فاني افرق بين
 كان ضامنا وكذا كل ما هو علة العلة كالرمي فانه علة القتل بالوساطة
 وتلك الوساطة من موجبات الرمي فاضيف القتل الى الرمي وصار الرمي
 قاتلا ولم تورث الوساطة سببه في القصاص لكون الرمي علة قوله
 ووصفه له تشبه بالعلل كاحد وصفي العلة وهذا قلنا ان الحسن
 يحرم النسبة وكذا القدر لا بدوا النسبة سببه الفضل ثبت
 بشبهة العلة وهو احد الوصفين بالحاصل ان كل حكم يتعلق بوصف
 موثر لا يتم بصفاته العلة لايها كان لكل واحد منها سببه العلم
 وعلة معنى وحكما لا اسما كاحد وصفي العلة نحو القرابة المحمودة للنكاح

قوله على ان العلة هي التي لا يكون حكمها الا بالعلل

من الملك فانها وصفان موثران في العتق ثم آخرهما وجودا يكون علة
 معن وحكما لكونه موثرا في الحكم ونسب الحكم عند لا اسما لان الركن
 بها فلا يسع بذلك احداهما فقولنا علة اسما وحكما لا معنى كالمسقة فانه
 علة للرخص اسما لانها تضاف اليه شرعا وحكم النرخص لفطر والقصد
 يتحقق عند وجوده فكان علة حكما ولكنه ليس بعلة مع لان الموت
 في هذه الرخصة انما هو المسقة لانه المسقة باطن بقاءه في احوال
 الناس فيه ولا تكن الوقوف على حقيقة فاقام المخرج السبق مقام
 تلك المسقة لكونه الا عليها غالبا وكذا النوم علة اسما وحكما لا معنى
 لان الموت فيه خروج النجس اليد واليد من احدى السبلين على
 حسب اختلافوا فيه وذلك غير موجود في النوم لان النوم
 بصفة مخصوصة وهو ان يكون متكيا او مضطجعا سيرا لا متوقفا
 المفاصل واسترخاء المفاصل ليل الجروح قولنا ليس بصفة
 العلة الحقيقية اي المطلقة وهي التي تكون علة اسما ومعن وحكما
 تقدمها على الحكم وقال بعضهم يجوز ذلك لان الذي لا يجوز كون
 العلة خالية عن الحكم فاما كونه لان لا ينصل الحكم بها ولكن تأخر

والنوم للرخص والحرث

في الاستقام

في الاستقام

في الاستقام

لأنه وهذا الالزام السريعية منها لم توجد لم تؤثر في غيرها فلا يجوز أن
توجدوا ولا تؤثر في غيرها وهذا في العلل السريعية يمكن لأنها تنزل
الجواهر ولا تنقطع بوقوعها بعد مضي ساعته ولو لا قيام السبب لما وجد
تخلاف العلل العقلية فإنها أعراض لا تبقى ما من فلا يمكن القول بعدم
كبرها بل من حصول المفعول دون القدرة أو خلو القدر عن القيود
ولما صح أنه لا يجوز لأن علل السرعة غير مثبتة للأحكام بل هي إمارات
في الحقيقة ولو كانت مثبتة لالزم أن يكون شقعة على الأحكام إذ
العلل العقلية مثبتة ولم تقدم على معلولاتها ثم هي أعراض حقة
فوجب اعتبارها بمعلولاتها كالاستطاعة مع الفعل **قول** وقد
يقام للسبب الرابع والدليل مقام المدعى والمدلول أي إقامة
الشيء مقام غيره بطريقين أحدهما إقامة السبب مقام المدعى مثل
السفر والمرح في الرخصة والنوم في الحدث والميت عن **النكاح**
في حرمة المصاهرة والباقي إقامة الدليل مقام المدلول مثل الخبر
عن المحبة مقام المحبة ومثل الظاهر مقام الحاجة في إباحة الطلاق
قول وذلك ما لدفع الضرورة والعجز أي إقامة الشيء مقام

كأن السبب الرابع
أو لا يجوز كذا
المدعى أو المدعى
كأن السبب الرابع

غيره يكون سبباً أو جهة من العقبة أحداه الضرورة والعجز عن الوقوف
على ما هو الحقيقة كما في الاستبراء إذا المؤثرية إيجابه شغل الرحم بما
الغير وهكذا باطن مقام السبب الظاهر الدال عليه وهو استبراء
ملك المولى بكل الممن مقام ذلك المعنى وجوب الاستبراء والباقي
بإحباطه كما في تحريم الرضاع **الحج** كالتقديرات والبالغة مع
الخروج عن الناس فيما يتحقق فيه الحاجة لهم كإلى السفر والظهور
وهذه وجوب مقاربة تتم معرفتها وفق الرجل ولكن في ضبط
حدودها بعض الخرج لما فيه من الدقة **قول** والبالغة الشرط
وتفسي في اللغة العلامة اللازمة ومنه اسباط الساعة أي علاماتها
اللازمة لكون الساعة آنية لا محالة ومنه الشرط لأنه يصب نفسه على ذلك
وهو لا ينفك عنه ذلك أغلب أحواله فكانه لا يقع له ومنه الشروط
في الوثائق لأنها تكون لازمة وفي الشرع هي ما يتعلق به الوجود
دون الوجوب فمنه لا يتعلق به الوجود **الأمور** حيث يتعلق بالوجود
شبه العلة فصح شرطاً **قول** شرط محض الشرط المحض ما يتوقف
وجوده على وجوده ومنه وجود العلة حقيقة بعد وجودها

وهو خمسة

صون حتى يوضح ذلك الشرط فنصير موجوده عند حقيقة واثق
تواخي العلة عندنا وعند الشافعي رحمه الله تراخي الحكم وذلك في كل
يعلق بحرف من حروف الشرط كان وكلما ويدخل في كل العبادات
والمعاملات **قوله** وشرط هو في حكم العلة فهو كل شرط لم يعارضه
علة فانه صلح ان يكون علة يضاف الحكم اليه ومتى عارضته علة لم يصلح
علة وذلك لان الشرط سببها ما العلة لما يتعلق به الوجود والعلة
اصول اضافة الاحكام اليها لكنها لما لم تكن عللا بذواتها استقام
ان تختلف في الشروط وذلك بحسب الزوق فان علة التلف اما هو سبب
الموتين بل ان الزوق كان مانعا من العمل للعلة صون فهو بالسبق
بشرط التلف فيجوز الضمان عليه لان الشرط في هذه الصون
لم يعارضه علة لان السبب امر طبيعي للموت فلا يصلح اضافة الحكم
اليه وكذلك هو البهر في الطريق فانه شرط الوقوع بازالة المسكة
عن ذلك الموضع والشيء سبب محض والعلة ثقلة بل ان سبب كانت
مانعة للثقل عن العمل فلذا انا للمسكة بالمحضر وقد بشر شرط التلف
لكن السبب لم يصلح علة لاضافة الحكم اليه لانه مباح بلابهة وكذا العلة

وهو الثقل لانه امر طبيعي لا يتعدى فيه لما انه مخلوق كذلك
لا احتساره في ذلك واذا لم يعارض الشرط ما هو علة للشرط
سببه ما العلة تجعل خلفا عن العلة في اضافة الحكم اليه لانه صوب
بالتعدي فيجب الضمان على الجافر ولكن لا يصير مبنيا لالا
حتى لا تلزم الكفان ولا تحرم عز الميراث **قوله** وشرط له
حكم لاسباب وهو الذي اعترض عليه فاعل مختار من غير ان
يكون ذلك الفعل مضافا الى ذلك الشرط ويكون الشرط مقدما
على ذلك الفعل كما اذا فعل زيد بعد صي ابق لم يضمن قيمته
مانعا وصحبا بل لان المانع من ابقاء هو القيد فكان حله
ازالة المانع فكان شرطا في الحقيقة بل لانه لما سبق لابق الذي
هو علة التلف لم ينزل لاسباب السبب ما تقدم والشرط ما
تأخر ثم هو سبب محض لانه اعترض عليه ما هو علة قائمة بنفسها
غير حادثة بالشرط **قوله** وشرط اسمها الاحكام كالاول الشرطين
الحكم يتعلق بها الحكم الشرط ان يضاف الوجود اليه وذلك مضاف
الى آخرها فلم يكن شرطا بل اسما من حيث انه يستعمل الحكم اليه

في الجملة وقد كثر قولنا ان دخلت هذه المزارع وهذه المزارعات
 طالت فان دخولها في المزارع والى شرط اسمها لا حكم الا الحكم غير
 متعلق بالية وجوبه ولا وجوده عندنا ولهذا لم نعتبره في
 ردهم انه تمام الملك عند وجود الشرط لمراد خلافه لمرادهم
 وهذا لا يمتنع في الملكية المحل عند وجود الشرط لا دلالة لبقاء
 الممنوع ولنزول الجزاء او لصحة الشرط لا يسئل الى الاول لان الممنوع
 باق قبل الشرط بدون الملك فكذلك بعد لان الشرط اسم لا يوجب
 بغير الحكم ولا الى الثاني لان الجزاء انما ينزل عند الشرط الثاني
 دون مرادك ولا الى الثالث لان صحة بدون الملك حتى لو وجد
 الشرطان بدون الملك ينحل الممنوع لا الى جزاء قوله وشرط هو
 كالعلامة الحاصلة كالاحصان في الزنا وبيان هذا ان الشرط ما
 يثبت بوث العلة حقيقة بعد وجودها صولة الى وجوده
 والزنا فوجب للعقوبة نفسه ولا كمنه ثبوت الحكمية الى وجود
 احصان ولهذا لو وجد احصان بعد الزنا لا ثبت وجود
 حكم الزنا ففرقنا لانه ليس مشروط بمحض لكنه معترف بظهوره

الشرط

ان الزنا حين وجد كان موجبا للرحم فكان علامة وله دلالة تضمن
 سهو احصان اذا دعوا وبعت لرا حسان بمراد الرجال
 مع النساء ولم يشرط فيه الذكوة الخالصة لانه لم يثبت به وجوب
 عقوبة ولا وجودها قوله وانما نعرف الشرط بصيغة كحرف الشرط
 او دلالة اي يارة نعرف الشرط باللفظ الدال عليه كقولنا ان الشرط
 وتارة نعرفه لانه كقوله المروءة التي ترفع مما طالت لمران
 مراد لا تنفك عن معنى الشرط البتة فان قيل قد وجد صيغة
 الشرط في قوله على فكابوهم ان علمهم فيهم خيرا والكتابة جارية
 قبل العلم بالخيرية حتى قال بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله
 انه مذكور على سبل العادة قلت المراد بهذا امر استجاب
 بدليل ما بعد وهو قوله وانهم من مال الله الذي آتاكم فانه لا تجاز
 دون امر اجاب فيقتضي تعلق استجاب بالكتابة بالعلم بالخيرية
 وما قالوا انه مذكور على سبل العادة فلم يرد ذلك لانه قول يانه
 لغو وكتابه الله على منة عن مثله قوله لوقوع الوصف في
 النكاح فان التزوج دخل على امرأة غير مقيمة فكانت نكحة والوصف

صريحاً

حتى لا يثبت ان الشرط
 فانه يقتضي

في النكحة معتبر فصار كأنه قال المنزوجة طالق فتعلق الطلاق
 بالزوج ولو وقع الوصف العين بان حال هذه المرأة التي انزوت
 طالق لا يكون شرطا فلا تتوقف وجود العلة على وجوده وقد ذكرناه
 في الوجه الفاسد قول **ولم** ونص السطر بفتح الهمزة على كواقي
 نصيب السطر في النكحة اذ في العين توقف وجود العلة على وجود
 الشرط لقوله ان تزوجت امرأة مثلك او هذه المرأة تزوجتها قول **ولم**
 والرابع العداوة وهي في اللغة اسم للمعرف قال الله تعالى وعلماء بالجم
 هم يتدبرون في معارف لو حدانته الله على منزلة الميلى والميمنة
 يعرفان الطريق والحاج وهي في الشرع عبارة عما يعرف بالحكم الثابت
 بعلمته من غير ان يتعلق به وجود او وجوب كالحصان حتى لم ينضم
 سهودها اذا رجعوا بحال سواء رجع سهود الزنا او لم يرجعوا او
 قبل قضاء القاضي او بعده او قبل امضا ما قضى به او بعده
 او محتجعا او منفردا لما ذكرناه انه لم يثبت به وجوب عقوبه ولا
 وجودها **فصل** بان الاهلية لوجوب الحقوق له **وله**
 ووات لا شرعية لا عبرة للعقل اصلا فلا يعرف بحسن الامان

العقل معتبر في الأهلية
 وانه حلق متفاوتة

فله العين دون السم ولا اذا لم
 فله العين دون العقل

والصدق العدل لرا حسان وقبح اضدادها بالعقل والابح
 ايمان الصبي بحمد العقل من لم يبلغ الدعوة فغفل عن الاعتقاد
 حتى هلك يكون معذورا وكذا لو اعتقد الشرك قبل ان يبلغ الدعوة
 يكون معذورا وانما العبرة للسمع فكان الحسن ما امرنا به والقبح
 ما نهينا عنه وهذا لان العقل لا ينفل عن الهوى لان الانسان كما
 وجد وجد معه الهوى والفرق بينهما متعذر قول **فوق** العقل
 الشرعية لان العقل الشرعية امارات في الحقيقة مجازا ان تحلف الحكم
 عنها بخلاف العقل الحقلية فانها على موجب بدواتها فلم تثبتوا
 بدليل الشرع ما لا تدركه العقول كروية الله تعالى لآخره بالانصار
 فان روية الله موجود لا في حيز ولا اتصال شعاع غير الرائي الى
 المرمى ولا مسا في مقدرة بينهما ما لا يدركه العقول كذا لم يجوزوا
 عذاب القبر لان عذبت من لا حيوة له اصلا من فعل المجانين وهو
 قبح عقلا قول **ولم** وكفى بهول النكاح لم يبلغ الدعوة انه غير مكلف
 بحمد العقل لهذا اذا غلبت المراهقة ولم تصف وهي تحت روج
 بن ابوس سليمان لم تحفل بمرتبة ولم تبين من زوجها ولو غفلت وهي

وقال المعتزلة
 انه علم موجب
 لما استحسنه محرم
 لما استقبله

وادام يعتقد
 ايماننا ولا كفرنا
 كان معذورا

فله العين دون السم ولا اذا لم
 فله العين دون العقل

محذرة

مراهقة فوصفت الكفر كاستمرت في وبنات من زوجها فعلم ان العقل
فولده لم يكن معزورا وان لم يتلفه الدعوى على كوما قال ابو حنيفة
في السفينة اذا بلغ خمسا وعشرين سنة لم يمنح منه مال لانه قد
استوفى مدة التجربة ولما امتحان فلا بد ان يزاد ويشد التراب
ان هنا ليس على الحد الفاصل بين مدة تستوفي التجربة فيها
وسنة لا يمكن استغناء التجربة فيها دليل قاطع اذ ذلك يختلف
باعتبار العقل فربما قل يستدق في زمان فليكن رتب عاقل يحتاج
فيه الى زمان اكثر فالحاصل ان العقل غير موجب بنفسه كما قال المعزلة
وغيرها كما قالت الاشعرية بل العقل معتبر بالاثبات لاهله وهو
البدن كالشمس الملكوت الطاهرة والقلب كالعين وقوة لراد ك
فيه كقوة لراي صبار في العين وتأخر قوه لراد ك عن القلب
من الصبا الى اوان المميز ويضاهي نورها لا يقال الشمس
الموجبة للرؤية او العين مستغن عن السمعة كقبح الروية فكذلك العقل
من عقل العقل حجة موجبة بمنع الشرع بخلافه فليس هو دليل
يعتمد عليه سوى مظهر ظاهرة تسليمها الحسن بل بان والصدق

واذا اعان الله
بالكبرياء وامره
لدرك العوالم

والله اعلم
بما ليس بالبين

والعدل وبيع الكذب الكفر ومثالها لكن لا تدرك هذه الامور على
ان العقل موجب بنفسه بل عقلها الله تعالى كذا في العقل آلة
معرفتها ومن الغي العقل من كل وجه فلا دليل له ايضا لان اسباب
العلم ثلاثة الحواس الخمس وخبر الصادق ونظر العقل يقال
لهم هم عرفتم انه لا تعرف العقل حسن الشيء وقبحه فان قالوا
بالحسن طهر عننا وهم ولم يجدوا نصا بان العقل غير معتبر لاثبات
لراهله فتعني المنع العقل فتناقض مذهبه فان قيل لم قلتم
بانه لا يمكن نفي كون العقل حجة بالشرع وقد قال الله تعالى وما كنا
مُعذبين حتى نبعث رسولا اخبرانه لا يعذب حتى نقيم عليهم
حجة السمع فلو كان سمع يعرف قبحه قبل السمع لوجب لاجتناب عنه
وعند ارتكابه يستحق التعذيب وحيدته يلزم الخلف خبر وهو
محال وكما بان ورود لراهله فها طريقه السمع لا فها طريقه
العقل فان الدلالة قامت على استحقاق التعذيب بالاغراض دليل
العقول قال تعالى خبرا عن قول الكفار وقالوا لو كنا نسمع او نعقل
ما كنا في اصحاب السعير الى غير ذلك من الايات والحجج على تعذيب السامع
اي لا تعذبون السامع لان السمع لا يستيقظ

لأن من بعد مظاهر الحج العقلية والسمعية قوله أهلية وجوبه على
 طرف كان بطلان فروعها بقسيم لا بقسام لا أحكام إلى جوار الله تعالى
 فحق العبد وما اجتمع فيه الحقان وهو في البعض أهل للوجوب لكونه
 أهل الحكم وفي البعض ليس بأهل فاصلتها واحد وهو الصلاحية حكم
 الوجوب وهو المطالبة فمن كان أهل الحكم الوجوب بوجهه أما إذا كان
 كان أهل للوجوب ومن لا فلا قوله وهو بناء على قيام الذمة لأنها
 محل الوجوب بل هي أيضا فالوجوب للمهاردة وغيرها وبدون المحل
 لا تختص الوجوب والذمة في الملحق للمفهد والمراد بهذا العهد
 ما جرى من العبد وربه يوم الميثاق قال الله تعالى وإذا خذوا بك من
 آدم من طهورهم وذئبتهم واشهدهم على أنفسهم الست بركم قالوا إلى
 والكلية ذلك العهد سواء في السر عباره عن وصف يصير به الذات
 أهل للإيجاب ولا يستجاب لي يصير به محلا لصلاح الإيجاب غير عليه
 شأنا وإيجابه على غيره شيئا فالجنين ما دام مجننا في البطن ليست له ذمة
 صلاحية لكونه في حكم جنين من لأم لا انتقاله وقراره ما شغل لأم فلا
 ولكنه منفرد بالحياة معد لكونه نفسا له ذمة فبما عتبار هذا الوجه

وقال إن عقوبة بكم كعقوبة
 وهو العباد للذمة والعقوبة
 غير مقصود بنفسه محاذ أن يظن لعدم حكمه كما كان في
 ولا يرد في ذمة صلته للوجوب غير أن الوجوب

يكون أهل للوجوب بل الحق له من عتبار وادب ونسب وصيته وباعتبار
 الوجه برأيه لا يكون أهل للوجوب المحرر علم فاما بعد ما يؤيد قوله
 صلاحية باجماع الفقهاء فصلاح أهل للوجوب له وعليه ولا هذا الواسع
 على ما للسان فائلفه بحال المضمان علمه يلزمه من امراته غير أن
 الوجوب غير مقصود بنفسه وإنما المقصود منه حكم وهو كراد
 وإذا كان المقصود هو الحكم فإن تبطل الوجوب لعدم حكمه
 كان من حقوق العباد من الغرم كضمان لربان لاف في العوض كتمسك
 والصله إلى لها شبهة بالمؤمن كنفقة الزوجات فالوجوب ثابت
 في حق الصبي لوجود سببه وثبوت حكمه وهو وجوب كراد أو بولي
 الذي هو نائب عنه لأن المقصود هو المال من الفعل فالمراد
 بالغرم رفع الخسران بما يكون خيرا ناله وبالعوض حصول البرح
 وفي نفقة الزوجات معنى المعاوضة ويكون إذا الولي في حصول
 هذا المقصود كادايه وما كان عقوبة يكون القصاص لم يحكمه لأنه
 لا يصلح الحكم قوله وحقوق الله تعالى بحسب متى صح القول بحكمه
 كالعشر والخراج لأن الصبي أهل الحكم الوجوب وهو كراد أو الولي

الذي هو قائم مقامه في اداء المونات اذ مع القربى والعقوبة
 فيها غير مقصود واذا خرج مع القربى والعقوبة من ان يكون
 مقصودا لظهور ان المال هو المقصود فيها واذا اذ الواجب في
 ذلك كاداه قول **قوله** متى بطل القول بحكمه لا تجب العبادات الخالصة
 المتعلقة بالبدن او بالمال لان المقصود في حقوق الله على هو اداء
 وذلك فعل يحصل عن اختيار على سبيل المعظم كحقن الدماء
 والصفحة ثمانية ومات ذكره بالناس لا يصح طاعة لانها نيابة
 جه لا اختيار فلو وجب ذلك لقضاء المال مقصودا وذلك باطل
 من نفس القربى فلهذا لم تلزم الصلوة والزكاة والحج والنفقة
 وكذا العقوبات لا يثبت وجوبها في حقها سواء كانت حالها
 او محتملا كما في العبادات لانه ليس اهل حكمه **قوله** كالصبي العاقل
 والمعنى البالغ وانما الحق بالصبي لانه عاقل لم يعتد بعقله
 فكان كالصبي العاقل واصل المعقل يعرف بالعيان وذلك ان كفا
 المهور ما يصلح له يدرك العواقب المستترة فيما يتبعه ويدرك
 بقضائه بالامتحان وبعد الترفيع درجة النقصان طاهر انفا
 عشر

واهل اداء وهي
 نوعان فاصلة بين
 على القدر الفاضل
 من العقل الفاضل
 والبدن الناقص
 م

اي اهل الشرع صفة الكمال فيه على وجه شغذ الوقوف عليه فاقام
 الشرع اعتماد الخطاب بالبالغ عن عقل مقام كمال العقل حقيقة
 في سائر الزام الخطاب عليه يسيرا على العباد فصار صفة الكمال الذي
 يتوهم وجوده قبل هذا الحد ساقط باعتبار وبقاء توهم النقصان
 بعد هذا الحد كذلك هذا لان السبيل لطاهر متى قام مقام المعنى
 الباطن للتيسر اذ الحكم معه وجودا وعرضا **قوله** وتنتهي عليها
 صفة لراداء اي تنتهي على لراة لة الفاضلة حتى لراداء من غير عمل
 وغرامة لان القول بالزام العهدة يقتضي التكليف بالاداء وذلك
 يؤدى الى الخرج وقال على ما يريد ان لا يجعل عليكم من خرج وقال وضع
 عنهم اصرهم ولراة لة التي كانت عليهم وفي الزام خطاب لراداء بيل
 كمال العقل من من لراة لة والخرج ما لا يحصى **قوله** وكاملة الى
 اي لراة لة الكاملة تنتهي على قدر من قدر فهم الخطاب على الكمال
 وذلك يكون بالعقل الكامل وقدر العقلية وذلك بالبدن **قوله**
 في هذا اي باب اهلية لراداء **قوله** وحال القول بفسخه لان الشيء
 اذا وجد بحقيقته لا يستعزم رايه من الشرع والقول بالخرج لراة لة

تنتهي على القدر
 الكاملة من العقل
 الكاملة والبدن
 الكاملة وتنتهي على
 وجوب لراداء م
 فحق الله اي كافي
 حسنة لا محتملة
 عن كالا مان
 من الصبي بالاداء
 اداء م

مع كونه حسنا للزانية ولا عهدة فيه ممسح وكذا عز حكمة وهو السعادت
 لا بدية لممسح بناء على ذلك فان قيل وجب ان لا يصح ايمانه
 لان في القول بالصحة لزوم العهدة على الصبي وهو حر فان يراى
 عن اقاربه المكفارة ووقوع الفوقه بينه وبين امراته الكافرة فلما
 ذلك لا يصح مما لا يعنونه لانه امر ضمنى من ثمرات الزمان لا حكمه
 لراصل و صحة السى انما تعرف من حكم لراصل لا مما يكون من
 ثمراته والحكم لراصل الذى وضع له الزمان السعادت لا بدية وذلك
 نفع محض قوله وان كان قبيحا لا يخلو غيره كالكفر لا يخلو عفو
 لان جهله بغير الله تعالى لا يمكن ان يجعل عفو فكيف الجرح بالله تعالى فصح
 ارتداد في احكام لراخر لانه لما وجد بركنه ولا يمكن العفو عنه
 لان من القول بصحته وما يلزم من حرمان الميراث وثبوت الفدية
 بينه وبين امراته المسلمة عند ما خلا لا يوسف رحمه الله ان ذلك
 لا يضر ضررا لا يشقونه منفعها انما يلزم حكم الصحة ارتداد لا
 نفسه ومثل هذا غير معتبر كونه ضررا للثبوت في ضمن شى آخر
 اذا لم اعتبار المنضم للمنضم قوله وما هو من الامور التى

لا يضر ضررا لا يشقونه منفعها انما يلزم حكم الصحة ارتداد لا نفسه ومثل هذا غير معتبر كونه ضررا للثبوت في ضمن شى آخر اذا لم اعتبار المنضم للمنضم قوله وما هو من الامور التى

كونه حسنا للزانية وفيما الفهم من حيث انه يحتمل النسخ كالمصلح ونحوها
 يصح لراعه من غير عهدة فلا يلزم له الزمان بعد الردع ولا الفضا
 بقدر الفساد ولو اهرم فان تكب محظورا اهرامه لا يلزمه الجزاء وانما
 ما كان ماليا فعلى صفة لرا دار اضراؤه في العاجل باعتباره نقصان
 ملكه فثبت ذلك على لرا اهله الكاملة قوله ان كان نفعاً محضاً
 لقبول المهر والصدقة ولرا اصطباذ ولرا حنطاب لرا كسب ان يضح
 مباشرة من الصبي لانه نفع محض لا يشوبه ضرر وكذا اجاب القول بصحة
 عبادته في ما لا يغير وطلاق غيره وعناق غير اذا كان ذكرا لان حظه
 من ذلك صحة عبادته وعند الغلاة ذلك من اعظم المنافع قوله
 وفي الضمان المحض كالطلاق والوصية والقرض والصدقة تبطل
 اصلا ولم يملكه ذلك عليه غير ما خلا القرض فانه يملكه الفاعل عليه لو وقع
 لرا من غير المتولى بولاية القضاء قوله وفي ما لا يبرئ منها اى من الغنى
 والضرر كالبيع والرجاء والنكاح لما انها تقتضى على ذال الملك
 وهو ضرر وحصول البذل وهو نفع يملكه لراى الولي ولا يملكه نفسه
 لما فيه احتمال للضرر وانما يملكه لراى الولي لانه اهل الحكم بما شأه

وما كان من غير حق

تبطل اصلا

كالبيع ونحوه
 يملكه لراى الولي

الولى فكان اهل السببه لانه لا مال له الا ما سبب انما تقتضى الاحكامها
لا لذواتها وما كان ما تعاضد وهو احتمال الضرر فذلك هو ان وضع
برأى الولى قوله وقال للسياحى رحمه الله كل منفعة يمكن تحصيلها
مباشرة وليه الى آخره واصليه هذا الباب ان مر كان موليا عليه
لم يصلح وليا لان كونه موليا عليه سمة للخير وكونه وليا له الفقد
وبينها مغايرة على سبيل التضاد فلا يكون اجتماعهما واحدا وهذا
براصل الفروع وقال الثعنبر عمارته في الحكم باسلامه اذا سمع
منه لواقراؤه لان المنفعة المطلوبة بالا سلام يمكن تحصيلها
بمباشرة الولى فانه يصير مسلما باسلام اهل البيت تعاوان
كان عاقلا وكذا في البيع ولا تعتبر ردته لان حكم الرد في
حقه لما كان ثبت بطريق الشبهة للابوين يسقط اعتبار
مباشرة لذلك بنفسه وتعتبر عباوته في الوصية لان المنفعة المطلوبة
بها لا يمكن تحصيلها بمباشرة الولى وكذا في احضار احد الابوين
وعتونا لما كان قاصرا لاهله صلح موليا عليه لما كان صاحب
اصل لاهلية صلح وليا ومتى جعلناه وليا لم نجعله فيه موليا عليه

لا تغیر عبارتہ
کا الاسلام والسنہ
وما لا یکن تحصیلہ
لہ بما منہ ولتہ
تغیر عبارتہ فیہ
کا الوضیہ و احیاء
احد ہر یوم

واذا احدثناه موليا لم يجعله وليا **فصل** العوارض قوله
 والبراميون المعترضون على اهلاكه اى العوارض المني فغترص على ابراهيم
 التي تنافيها بينا على ايام الذمة فتمنع الاحكام المتعلقة بها على
 والعوارض مع عارضته من عرض لم امر كلوا من باب ضرب اى استيعاب
 منغني لذلك ثم السخا عارضا وحكمة العوارض مائة عشر
 فاحد عشر سماوية وسبعة ملكية فالسماوى هو الذى يكون من قبل
 صاحب الشرع من غير ان يكون للعبد فيه ضيق والملكى هو الذى
 يكون باختيار العبد وكسبه ولا يقال ان الحامل والمرضع
 والشح الفانى ممن يتغير فيهم الاحكام ولم تذكر الحرة والارملة
 والسبخوة من العوارض لان ذلك من قبل المرض فكان ذلك
 الموضع ذكره قوله وهو الصغر الصغر عناية عما دل
 احواله لادى من وقت الولادة الى وقت البلوغ وانما عود الصغر
 من العوارض ان كان ما يتاخر اصل الخلقة لان برادى قد
 مخلوعه في الجملة كادم وحواء صلوات الله عليهما ولا ان يصغر
 غرد اهل حقيقة افسان بليل ان الكبر افسان بدون

وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمِيمِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمِيمِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْحَمِيمِينَ

وهذا الخبر في الشكر والحمد والحمد والحمد
والسفر والبراهمه

الفصل

صفة الصغرى ان وجود الشيء بدون حقيقته محال **قوله** وهو في
 اول احواله كالجنون لانه عدم التمييز والعقل فان قيل ان امرأة
 المجنون اذا اسلمت فرض على ابيه واقه لئلا يسلّم فان سلم احد
 وبرا فترق القاضي بينها واذا اسلمت امرأة الصبي لا يعرض لاسلام
 على ابيه بل يؤخر الى حين بلوغه فكيف يكون الصغر مثل الجنون
 قلنا انما لا يؤخر في الجنون لانه غير محدود وزواله موهوم
 اتا الصبي محدود وزواله متيقن فلماذا اترقا **قوله** لكنه اذا
 عقل مقدما صابرا بامر اهليه ليراد اذ وهي لراة القاصر
 لكن الصبا عند مع ذلك والصوم والحج والحدود والكفارات
قوله ولا تسقط عنه فرضيته لربان قلوا اني به يقع فريضا لا
 نفلا ولهدا قلنا اذ ابلغ ولم يبعد كلمة الشهادة لم يجعل مرتدا
 ولو كان ليراد ان اقعا نفلا لما كان محجبا عن الفرض كالصبي
 الذي صلى في اقل الوقت ثم بلغ في آخر الوقت ليراد انه وضع عنه الزام
 ليراد اذ لم يمت **قوله** وجملة لرام اي القول المكمل به ان تؤمن عدا العبد
 لان الصبا من اسباب المرحمة تجعل سببا للعفو عن كل عهدة تختم

في الاصل والفقير
 في الاصل والفقير
 في الاصل والفقير

في الاصل والفقير
 في الاصل والفقير
 في الاصل والفقير

العفو ويصح من الصبي ومن غير له مالا عهد فيه ولا يحرم عن
 الميراث سببا لقتل عندنا لان الحرمان جزاء الفعل وفعله
 لا يصلح سببا للميراث لانه لا يوصف بالحرمة بخلاف الكفر والرق
 لان الكفر يتنافى استحقاق الميراث من المسلم لانه من باب العداية
 ولا ولاية للكافر على المسلم بالنص والرق يتنافى بالكتبه للمال
 فيكون القول بورائه الرقيق قول بورائه لراجنبي من لراجنبي للث
 مال الرقيق لولا ما يكون الميراث للمولى الحقيقة وانه باطل
قوله والجنون وهو اقله تضعف العقوى وتزيل المحي فستقل
 به العبادات لانه يتنافى القدرة على ايراد اذ لا قدر على العباد
 بدون العقل وتخدم الوجوب ايضا لانعدام لرا دار وهذا هو
 القياس لكن العلماء استحسنوا وقالوا انما الوجوب اذا اقل
 لراستداد والحق بالثوم ولراغناء لانه جيد لا يوجب الحج
 وقد اختلفوا فيه فقال محمد رحمه الله لا فرق بين اصيل وهو
 الذي لم تعرض على البلوغ ومن العارض وهو الذي اعترض على
 البلوغ وقال ابو يوسف رحمه الله اصيل بالحق والصبا واما العيان

في الاصل والفقير

التي هي من جنسها
التي هي من جنسها

في العارضي وثمة الخلاف في ظهورها اذ انهم يحتجون في افاق في بعض
شهر رمضان فانه يجب عليه قضاء ما مضى عند محمد بن اسحاق
طافا لاني يوسف رحمه الله ان يزيد على يوم وليمة بالعباد
لراوقات عند محمد بن اسحاق وباعبار الساعات عندهما وقابل
الخلاف في ظهورها اذ اخبر قبل المزدالي ثم افاق بعد الزوال
في اليوم الثاني فانه لا يجب قضاء الفوات عندهما خلافا لمحمد
قوله والمعتة بعد البلوغ المعتة آفة تنقض العقل ولازلة
وكلامه شبه من بكلام العقلاء ومنه بكلام المجانين قوله حتى
لا تمنع صحة القول والفعل فلو اسلم يصح اسلامه ولو اختلف
مال الغني يكون معتبرا ولو توكل من انسان يصح ايضا ولو
سيفه واجارته على راي الولي قوله وكونه صبياعذوا اذ هو
لا نفا في عصمة المحل وبيان هذا ان ضمان ما يمس من الاموال
كان لعصمة المحال لا لغيره اذ افعال وعصمة المحال يات بها العباد
وطاعتهم لا ابتلا ثم انهم على القول بالابتناء في المليف لا نوجب بطلان
الحق البات على المليف عليه لانه محتاج كغيره بخلاف ما ثبت حقا للشرع فانه

وحد كرامته
في الصلوة

وهو كالصباح
العقل كل الاحكام

وتوضيح عند الخطيب
في النكاح

بالقوة

حاز ان مظهره لانه عنى عن العالمين لا يدري ان الملك او المضطر
اذا ما ذل في الغير لا ياتم لانه حق الشرع ووجب الضمان لانه حق
العبد قوله والنسيان وهو عيب ارتفع عنه يعتري الانسان
بذون اختياره فيوجب لعقله عن الحفظ وقيل انه عيبان عن
الجهل الطائري وهو لا ينافي الوجوب في حوائج على لانفس الوجوب
ولا وجوب لراحاء لانه لا يعدم العقل قوله يكون عفوا لان
الصوم كجوع فيدعو الطبع الى الاكل والشرب فيغلبه النسيان
وفي المزج خوف تعثره واضطرار بحكمة مسبب بغير حال المزج
من الحيث الى الموت واما الاسلام فيغلب وجوده في القعود لولا
لانها محلة وليس للمصلي هيئة مذكرة لحرمة اللام فلذلك لم تقطع
بخلاف السلام في غير حالة القعود من الصيام والركوع والسجود
فانه تقطع لانه ليس بحال الوجود فيها فلا يعذر بالنسيان قوله
ولا تجعل عذرا في حقوق لانها محترمة لحقهم وحاجتهم لا ابتلاء
قوله والنوم وهو عجز عن استعمال القدر وقيل هو عبارة
عن فتنة اصلية تحدث في ذى الروح وتزيل عمل مشاعره فتقوله

والنسيان عيب ارتفع عنه يعتري الانسان
بذون اختياره فيوجب لعقله عن الحفظ

التي

اصلها احتراز عن براغاة فانه عارض حتى حيث يخلو لراى ان
ولا يخلو عن النوم والمراد بالمشاعر مواضع الشعور وهي
الجوارش الخمسة والعقل قوله ولم يمنع الوجوب لاحتمال مراد
لان النوم لا يمتد فلا يكون وجوب القضاء عليه خرج قوله
ولم يتعلق بقراءته وكلامه وقهقهته في الصلوة حكم اي لا يتعلق
بمراته جواز الصلوة ولا بكلامه فسادها واذا فرقه النائم
في صلوة لا تنقض طهارته لان المفرقة انما جعلت حدثا في موضع المنجا
لقبحها وسقط ذلك بالنوم وكذا لا تفسد الصلوة لان النوم يبطل
حكم الكلام قوله وبراغاة وهو ضرب مرض حتى كان النسي عليه اللام
غير معصوم عنه لانه غير معصوم عن اضرار قوله بل اشد منه لان
النوم فترة اصلية وهذا عارض نسي في القوة اصلا فكان حدثا
بكل حال قوله فيسقط به براداة واذا بطل براداة بطل الوجوب
على ما قلنا وهذا استحسان وكان العيار ان لا يسقط به شيء من الواجبات
كما في النوم قوله والبرق وهو لغة شبي عن الضعف في الشرع
عبارة عن عجز حكمي شرعي جزاء في براداة بطلت بالحكمي احترازا عن

واجب تأخير
الخطاب

2001/2

وهو كالنوم حتى
بطلت عباراته

وقوختلرامداد
م

هو محمد بن علي بن ابي طالب

العجز الحسى لانه لما يكون العبد اقدرا واقوى من الخمر حسبا لكنه عاجز
 حكما عما تقدم عليه الخمر مثل الشهادة والولاية والملكية نحو ما هو
 حكم شرع جزاء في البراءة لان المكلف استغنى عن عباد الله على
 فما زاد على ما يصبرهم بحسن عبيد قوله لكنه في البقاء صار من
 لزامه والحكمة اى الرق في حالة البقاء لا يكون بطريق الجزاء بل بالحكم
 الساتر من امره على السبب من العبد يبقى مرقوقا وان كان هو اتقوا
 من البراءة ويسير الى البراءة وان لم يوجد منهم بر استغنى كل خارج عنه
 شرع في البراءة جزاء وفي البقاء صار امر احكامية يجب على المسلم اذا
 استركى ارضا خارجيا قوله به اى سبب الرق تصير المرء عرضة للتدك
 وبراءة الغرض الجزية الى تكون للقصاص كلما اصابته او سكت دم
 او دنس سمعها ولما كان العبد مظنة دفع حاجات المولى صار كالعرضة
 للقصاص قوله وهو وصف لا يخرج اى الرق وصف لا يحمل التجرى ومعناه
 ان الحمل الذى يقوم به هذا الوصف غير متجرى على معنى ان نصفه بوصف بالرق
 دون النصف لآخر لان الرق معنى حكمي لا محلي فلا يكون المحل متجرى في حقيقة
 كمال العلم والقدرة وغيرها قوله كالعتق الذى هو ضده يعنى لما كان

فی حقیقہ

في الصوم بالليل والنهار

العتق غير متحرك يلزم ان يكون الرق كذلك ولا يلزم تحريك العتق او نقله
 المحل عن احد الضدين قوله وكذا ابراعنا وعندنا الى اهل لان
 ابراعنا انفعال العتق فلا يتصور دون العتق كالمطيق لا يتصور
 دون الطلاق وانفعاله وهو العتق غير متحرك بالاجماع فلو تحرك الفعل هو
 ابراعنا يلزم احد الامور الثلاثة وهو اما ان يشترط الموت او الموت
 بدون اشارة تحريك العتق وذلك لانه اذا اعتق البعض جسيما فلما
 ان تمت العتق اولا فان تمت فلا يخلو اما ان تمت كمالا او طبقا
 ابراعنا فان تمت كمالا يلزم ان يشترط الموت لان ابراعنا لم يوجد
 ابراعنا البعض وثبت العتق البعض لا يكون بلا اعتناق وان تمت
 على وفو ابراعنا يلزم تحريك العتق ان لم يثبت اصلا يلزم الموت
 بدون اشارة لان ابراعنا لما كان متحركا كان كل جزء منه علة موثقة
 في ابيات حكمه وقد وجد ابراعنا في البعض لم يعتق منه فوجد
 الموت بلا اشارة لم كل واحد من الامور من حيث مقتضى تحريك ابراعنا قوله
 رحمه الله انه ازالة ملك متحرك لان ابراعنا تصرف والموت انما تصرف فيها هو
 كما في العبد المستر لا فيها هو غيره وحقه في الملك ذلك متحرك ولهذا

بدون اشارة تحريك العتق

لا يسلط الرق واسا العتق

ملك سعة العتق دون البعض اما الرق حتى يتعاضدا لما ذكرنا
 انه شرع جزاء في ابراعنا فلا يمكن العبد من اسقاطه وكذا كل العتق
 الذي هو قوه سرعية لسرية وسعة العبد ابيات ذلك لان ذلك الى
 الله تعالى فلا يمكن ابراعنا اسقاط الرق وابيات العتق وانما يمكن
 العبد ابيات العتق ضمن ازالة الملك بطريق التسبب وهو ان
 العبد لما ازال حقه من حاجته فانه تعطى كمال كفه واستغايه
 فستحي حياة الكرم من ان لا تزل حقه لانه ان ذلك متعلق بسقوط كل
 شيء من الملك عن المحل كمالا يبطل حق المالك فيكون ازالة بعض الملك بمنزلة بعض
 العلة فيوقف الحكم الى تمامها كما في غسل اعضاء الوضوء فانه متحرك
 لكنه تعلق بالكل امر لا يتحرك وهو اباحة الصلوة وادابها وانما
 ازالة ملك متحرك لا اسقاط الرق وابيات العتق لا يتجه احد الامور
 المستنقة قوله والرق ينافي بالكنة المالك لقيام المملوكية بالانق
 هو مملوك من حيث انه ماله فلا يكون ماله كالمالك المالك المملوكية
 من المناقاة اذ المالكية عبارة عن قدرة سرعية والمملوكية عبارة عن
 عجز سرعي وكذلك المالك مستر في المالك مستر فلا يمكن العبد والمالك

في لا يسلط العتق والمالك المستر في العتق

التبرك لانه من احكام المال ولا يصح منها حجة لاسلام لانها انما تنادي
 بمنافع بدنية ومالية والمال منعمومة للعبد وكذا البدنية لانها
 للمولى بغير الملك لرفعه فان ملك الذات على الملك الصفات والعباد
 لا تنادي بملك الغير لانه لا يحصل معنى لربا ولا بخلاف الصوم والصلوة
 فان العبد في حقهما مبقى على اصل الحرية فلم يكن للاستطاعة التي
 تحصل بها الصوم والصلوة للمولى **قوله** ولا تنادي بالكية غير المال
 كالنكاح والدم لان العبد بملك بضع المرأة في النكاح وملك بقرار
 بالقصاص وهو اقرار بالدم ولا يملك المولى بالافدية وانما تنوي النكاح
 عند عدم نرادن على اجابة مولاه لان النكاح لم يشرع خاليا عن المهر
 وفي اجابة بدور رضا المولى بغيره حتى لو ازال للمولى صفة بالانكاح
 نفذ ذلك النكاح الصادر من العبد بدون ارجان وانما يملك المولى
 اجبان على النكاح بكنائه من تحصيل ملكه عن الزنا الذي هو كسبه لانه لا
 والقصاص كما انه يتوقف النكاح على اجازته لصيانته حققة عن البطلان
 وكذا لا يدل على ان العبد غير مالك للنكاح **قوله** وينادي كما الخالي اهل
 الكرامة اي الكرامات الموضوعات للبشر واهله الكرامة ههنا ما عتبار

كالذمة والولاية
 والحد م

٩

لادنيه فلذلك تنكح النعمة كالذمة والمحنة كالحد وانما قلنا ان الذمة
 وصلى الصلاحية للايجاب ولا استيجاب من كرامات البشر لانه بها
 بمنزلة لرادى عن اليها بهم ونصير اهلها لتوجه خطاب الشرح ثم هي
 ضعف بالرق عن احترام المولى بنفسها فضمت اليها ماله لرفعه
 حتى اذا قصر فلما دون وجبت الذمة ذمته ثباج وثبته
 وكذا ضم اليها كسبه فيؤخذ من معتق البعض من كسبه عندى
 خنفة رجائه وكذا الولاء من كرامات البشر وذلك ظاهر وقد
 انقصت بالرق حتى لم يجعل لعبد اهل الملك لما لا يار هو اهل
 للنصرة المالك استحقاق اليد عليه وكذلك الخليل لما كان من
 كرامات البشر حتى جعل للنبي عليه السلام تسع نسوة دون امره انقص
 ذلك بالرق حتى لا تنكح العبد سوى امراتين **قوله** وانه لا يوثق
 بعصمة الدم اى بالرق لا بعدم العصمة ولا تنقصها
 لان العصمة نوعان عصمة موثمة وعصمة مقوضة والعصمة
 الموثمة بالامان والمقوضة بدار ايمان والسبب في تفاوت بين
 الحر والعبد فكذا العصمة وانما الموثمة وحوط الكفان لا غير

وانما تنوي النكاح
 عند عدم نرادن على اجابة مولاه لان النكاح لم يشرع خاليا عن المهر

والعصمة ههنا ما عتبار

كان لا بد ان يكون المراد من قوله

ومما لا يخفى ان اهلية م

وفي ثبوت السرط فوته
لراد او فوطت
الطهارة عنها شرط
لصحة الصوم

في قوله
وما لا يخفى ان

عن ولاه شرعية والماء متردد وذلك كالهبة وبيع المحل المأخوذ
كالاعتاق اذا وقع على حق غيرهم او فوطت انه يجعل بمنزلة التدبير
فكون من الاعاق لازما ولاست العتق للمالك قوله والخير
والنفاس للخير لغيره بيان عن الدم الخارج يقال حاضت لراد
اذا خرج منها شيء كالدم وفي الترتيب بيان عن دم يفيض من المرأة
سائلة عن داء وصغير والنفاس من دم يعقب الولد قوله لكن
الطهارة للصلوة شرط جواب سؤال مقدم وهو ان يقال انها لما
لا تعودان اهلية وجب ان يجب عليها الصلوة وقال الطهارة عن
الخبر والنفاس شرط لمحوان لراداء وقد فات الشرط وفوت لراداء
وعند فوات لراداء وفوت الجواب لا المقصود من الجواب اما لراداء
او الصفاء ولاسل الكل واحد منها اما لراداء فلما ذكرنا ان الفضا
قلا استمراله على الحج قوله نصا وهو ما زدك ان النبي عليه السلام
قال الحائض تدعى الصوم والصلوة بخلاف القياس بل صحت
من الحديث الحديث ولما كان شرط الطهارة في حق الصوم بالنسبة
على خلاف القياس لم يمتنع عدم الطهارة من الحيض والنفاس اسقاط

في قوله
وما لا يخفى ان

كان الفعل هو المقصود ولم توجد الفعل قوله وان كان دينا
لم يجرها الزمة ضعفت بالموت بل كنها الدين مفسرها لرادا انفق
اليها مال او ما يؤكده الدم وهي دمة الكفيل فتقوى الدمة بافقا
دمة حنظل بمنزلة دمة الحي فبقي الدين وادراكا ليوحيه قوله
ان الكفالة بالدين عن الميت المغلس لا تصح لرادا ان كان المدين كفلا فحذ
تصح لانه اذا لم يكن كفلا المت مغلس لا يتحمل دمة الدين لضعفها
وعدم المؤكدة فصار كات الدين ساقط وقال ابو يوسف ومحمد هما
تصح لان الدين مطالبته لكننا عجزنا عن المطالبة ولهذا اختلف الاطالمة
فعلم ان الدين باقى والجواب ان عدم المطالبة لا يحل الدين وهو
ضعف لدمة العجزنا ليعني فبما لم يكن مطالبه فلا تصح الكفالة
لان الكفالة لا التمام المطالبة وقد عجزت المطالبة ولا يقال ان
الموت لما كان عجزا خالصا وجب ان لا يبقى الدمة اصلا لانعدام ما يراد
من الدمة من اهله لرادا ان لا يتحارب لم تستقم قوله ان الدمة ضعفت
بالموت اذا الضعف ينعض بقاء الدمة لانا استدل ببقاء بعض
كفلاء ملكه فيما تنقض به حاجته على بقاء نفس الدمة فاستقام

بما لا ينفك عنه

القول بانها ضعفت بالموت **فول** بخلاف العبد المجبور بيان
 وزود هذا النقض ان ضعفه لذمه ورافلا من عدم وجوب
 المطالبة في الحال متحقق المحجور لان الكفالة بالدين تقترب المحجور
 صحة فلجانب عنه بان ذمته حقيقة كاملة لكونه حيا قلا بالغا
 مكلفا ولهذا يملك المأزر بالحدود والقصاص كذا يوضحنا قرآن
 بعد العتق المالك وانما ضعف ذمته لحق المولى فيكون راجع
 الى الموكر وهو المال والرقبة لضعفها في حق المولى **فول** وخرج
 صلة كنفقة المحارم تبطل بالموت اما بيان انها صلة فلان الصلة
 اسم لما يجبر المال بمقابلة ما ليس بالمال وفققة المحارم كذا كانت
 صلة واما بيان انها تبطل بالموت فلان الموت فوق الرقبة ضعف
 الذمة لان الرقبة ترجى بذاله غالبا وهو لا يرجى بذاله غالبا والرقبة
 تنافى وجوب الصلة على الذمة فالموت دلي على ان يوصى فانه يصح من
 الثلث لان نص الوصية راجع الى الموصى ففي صحة بنظره **فول**
 وان كان حيا لم يبق له ما تنقضي به الحاجة اي حاجة الميت لان الموت
 تنافي الحاجة بل تحققها لان الحاجة باعتبار العجز لما قلص العجز بالموت غشائية

نظرا ان توصي
 يخرج من الثلث

ووصية من يملكه
 او وصية من يملكه

القدرة كملت الحاجة لان الحاجة تقصّر برفع المطلوب بغيره واي
 نقصا نقص من الموت واذ كان كذلك تقدم لزام فالاهم تقدم
 جهان على ثبوت اعتبارا بالحالة حيوة لان جهان وهو مؤنة
 غسله وتكفينه ودفنه بمنزله اكله وشربه ولباسه في حال حيوة
 فلذا في حال مماته ثم تقدم ذبونه على وصايا لان الدين والحاجة
 تبرع واستقاطا لوجوبهم من ابتداء البيع ثم تقدم وصايا
 كلها على الموارث في اقعة ومفوضة بان قال وصيت لفلان كذا
 او اعنت هذا واعطوا لفلان كذا بعد موتي او اعنتوا هذا
 لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين **فول** نظرا لان
 في اتصال المال الى اقرباياه واحتيايه نظرا له صلة للمقاربة قال عليه السلام
 لان تدع ورشك لعيا خن من ان تدعهم عامة تتكفون الناس
 ولهذا لم تكن الوصية من الصبي لما فيها من ترك النظر **فول** فنصرف
 الى من اتصل به نسباً اي قرابة كالاب والام والولد وغيرهم او نسباً
 وهو الزوجية والموالاة او نسباً بلا نسب لاسمى بان يوصى في بيت
 المال قضاء الحاجة المسلمين **فول** ولهذا بقيت لكتابنا في الحق

او انما او انما

بعد موت المولى
 عن ذنوبه المكاتب

نظرا لان توصي
 يخرج من الثلث

اى باعتبار ان ما كان حقا له يبقى له ما تنقصى به الحاجة بقية الكتاب
 لان المولى محتاج الى بقاء الكتابه لنيل ثواب التحرير قال عليه السلام
 من اعنق برقبته اعنق ابيه بكل عضو منها عضو آمنه من النار والقضاء
 ديونه وتنفيذ وصاياه وغير ذلك من ذلك الكتابه وكذا المكاتب
 محتاج الى بقاء الكتابه لينال شرف الحرية ويظهر هذا الشرف
 في حق اولاد **قوله** لبقاء ملك الزوج في العتق فان قيل الملك
 ينسب عن القدر والموت ينافيها والمملوكية تنبى عن العجز والموت
 يوافقها ومع ذلك تنعدم بالموت فلما لم تنق المملوكية بالموت مع موافقه
 اياها لان لا يبقى الملك لما فاء الموت اياه اولى قلنا شرعية الملك
 لدفع حاجته بعد موته والمملوكية لم تشرع لدفع حاجه المملوك حال
 حيوته فكيف يبقى بعد موته مع بطلان محل المملوكية **قوله** وما لا
 يصلح للحاجته كالقصاص لانه انما يجب بعد القضاء لحيوة لذكر النار
 اى الحق وقد ذلك انما يجب للميت ما يصلح لقضاء هو اى القصاص
 لم يصلح لذلك فلم يجب القصاص له وقد وقعت الحياه على حيا وليايم
 وان انعقد السبب للميت ولهذا صرح عضو المخرج لانفا عنهم كحيوة

وقلنا تغسل
 المرأة زوجها
 عند موتها

المملوكية

لانه شرع له عقوبة
 لذكر النار وقد
 وقعت الحياه على
 اولى اياه من وجه

انما يحتمل ان يكون المولى
 في حياته يملك المملوك
 في حياته

فاول حينا القصاص للموت ابتداء لان تكون الورثة خلفا عن الميت
 ولهذا صرح عفو الوارث قبل موته وهذا دليل على ان القصاص يجب
 لهم بطريق الرصالة اذ لو لم تكن كذلك لما صح العفو كما يراههم عزم
 الموتى عن الدين حال حيوة الموتى **قوله** غير مؤثر لما قبل
 وهو انه شرع لذكر النار وتشفي الصدر ولشتم خيوة لولا وليا والقائه
 وذلك نرضع اليهم فيكون القصاص حقا لهم من ابرائنا لكن القصاص واحد
 لانه جزاء فعل واحد وكل واحد منهم كانه مملكه واحد فاذا اصبحت اوستوا
 بطل اصلا **قوله** واذا انقلبت حال صار مؤثرا اى تمت للمقتول اولا
 ثم تنقل الى الورثة بطريق الخلافة لانه يصلح لحواله بمقتضى ديونه
 وتنفيذ وصاياه كانه هو الواجب لاصلا وهذا لان الخلف يجب بحسب
 لاصلا وسبب لاصلا وحده في حال حيوة فيستند وجوب الخلف اليه
 فيكون مؤثرا فان قيل انما يصير مؤثرا ان لو كان ثابتا في حال حيوة
 ولا اصل وهو القصاص لم يجب حال حيوة فكيف تمت الخلف في ذلك
 قلنا لاصل ما في حال حيوة بالنظر الى السبب هو الحياه ولهذا
 يصح عفو المخرج وكذا عفو الوارث قبل موته فيشت الخلف ذلك
 الوقت

وقال ابو حنيفة

عفى

ايضا عند سقوط الراصل قوله ووجيل القصاص للز وحين كما في الاله
 لان المكاح يصلح سببا لذلك التا كما يصلح سببا للخلاف في المال
 قوله ولحكم تراجيا في احكام رلاخرة وهي اربعة انواع احدها
 ما يجلب بظلم ظلم عليه غيرم والثاني ما يجلب عليه بظلم ظلم على
 غيرم والثالث ما يحصل له من الثواب الكرامة والكرام ما يكون له
 من العقاب الملازمة وكان له في حق هذه الاحكام حكم تراجيا لان القبر
 للميت بمنزلة الرحم للماء والمهد للطفل من حيث انه موضع الماء في الرحم
 ليصير معاقبته اهلا للاحكام وكذا الطفل المهد فكذا الميت وضع
 في القبر للاحكام تراجيا ثم القبر للميت دوضة من رايض الجنة اخف
 من حفرة النيران نرجوا الله تعالى ان يصير لنا دوضة نكره قوله روط
 للجها وهو يقصر العلم وهو خفاء الامر وهذا وصفه على الكفار الجاهل
 لان خفي عليهم وجه الحق الصواب فيل هو اعتقاد الشيء على خلاف
 ما هو به والصحيح هو الاول فان قيل العارض ما يطرأ على الامر راصل
 والجهل امر راصل وانما العارض هو العلم لقوله على انه اخر حكم من يطول
 انها حكم لا تعلمون سنا فكيف عمو الجهل من العوارض قلنا العلم

وكنس هوانواع
 ر
 ر

صفتان رايدتان لان حقيقة الانسان لا تعرض للعلم ولا للجهل كما امر
 في الصغرة وانما عدا الجهل عارضادون العلم لان الكلام في تراوفا
 التي لها ما تسمى بغير الاحكام والموتى في الصغرة بما هو الجهل دون العلم
 فان قيل سلمنا ما نه من العوارض لكن لا نسلم ما نه من المكتسبة المكتسب
 ما يدخل في كسر الجبر وتصرفه كالسفر وغيره والجهل لا يدخل في كسر الجبر
 قلنا انه مكتسب لانه تعالى لما مكن العباد من ازالة الله واقدروهم على ذلك
 فلم يقدم عليه فكانه المكتسب ولا يقال يجب ان يكون الرق من العوارض
 المكتسبة لانه شرع جزاء على الكفر والكفر قدور رلازالة فكذا جزاء
 لانا بقوله شرع جزاء في راصل وفي حال البقاء صار من رلازور
 الحكمة فلم يقدم على الانسان على ازالة الله فلم يكن مكتسبا وان قيل
 على ما ذكرتم فلكم ان يكون السكر من العوارض السماوية لانه يعرف بالسكر
 ليس في وسعه ازالة ذلك فكان كالرق قلنا السكر امر حقيقي حال
 بفعله وكسبه فلا يلحق اضافة الى الغير وانما يلحق اضافة اليه لان
 راصل انما ترفع الفعل الفاعل فبالفعل على ما الرق فامر اعتاد
 فيلحق اضافة الى الشئ ولازال الرق جزاء جنسية الكفر الجزاء انما تحقق

ان لو كان من قبل غير الجاني لانه لا يصلح مجازيا لفعل نفسه اما
 السكر فليس كخرا بل هو امر مقصود للسادب من فعل الشرط استقام
 ايضا قوله جهل باطل لا يصلح غذا في اخره كجهل الكافر
 فانه جهل بالصانع وهو لا يصلح غذا لانه مكاتب وجوده صريح
 الدليل اذ العالم بجواهري واعراضه واجزائه وابعاثه وجبل انفسه
 وقلة دلائل على وجود الصانع قوله وجهل صاحب الهوى في صفاته
 انه على ذلك باطل ايضا لا يصلح لان برادله الدالة على بوث الصفاة
 في الموضوع مثل برادله الدالة على وجود الذات فان مرتفع فيه دياج
 منقش وبناء قصير على مرتبة او جهاد او عاجز او جاهل بعد من
 الميائين والسفرها وكذا اتصاف الذات كونه عالما بدون العلم
 وقادرا بدون القدر باطلا اذ اطلاق براسامي المستقمة من المصار
 على ذات مشروط بشيوت معنى ما استنقت براسامي منه في الذات
 ولما كان لفظا او هوذا تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لانه ان هذا الجهل
 دون برادله لان صاحب الهوى متاول القرآن بقوله على امر كمثل
 سى ولان انكار صاحب الهوى ما يلزم لغلوه في التوحيد فلا يكون

وهو انواع
 ٢

وجهل

كالاول قوله ولحكام لراخه مثل عذاب لقبر وشوا منكرو ونكر والميلان
 والصراط والحوض والشفاة والحشر وهذا ايضا ذور الكفر لان المنكر
 متاول بالقرآن كما تتمسك المعنلة بالآيات في حق جواز التوبة ولكن
 ذلك لا يبعد لان الدلائل السمعية وردت بهن براساء والعقل
 لا يابها وجب لقبول وكان برانكار باطلا قوله وجهل الباغي اي هو
 ايضا باطل لا يصلح غذا لان كان الدلائل الواضحة في كون برام
 العدل على الحق مثل على وغير من الخلفاء الراشدين في اعينهم فان
 الدلائل لا محنة على حقيقتهم على وجه يبعد جاحل معاندا لكن لما كان
 متاولا بالقرآن كان جهله دون جهل الكافر فيضمن اذا انلف
 مال العادل ونفسه اذا لم تكن منعة فاما اذا كان له منعة وفد خلا
 الوجوب عن القايمة فلا بد من العمل بتاويله الفاسد وقلنا ما لا يجب
 الضمان قوله وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة اي المشهور
 اي هو ايضا باطل لا يصلح غذا اصلان ظهر مخالف الكتاب العتوى بحل
 متروك التسمية عامدا فانه مخالف لقوله على ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 وانه لفسق ومطلق التهم يقتضي التحريم كسنة قد اكلوا محرمة فانه

حتى يضمن حال
 العادل اذا
 ابلغه م

في موضع النفي للمبالغة فيغنى حرمة كل حرمة منه والبرائة تدل على ان
 الحرمة لعدم ذكر اسم الله تعالى لان التحريم بوصف دليل على ان الموضع
 في الحكم هو الوصف كالميتة والموقود فلم يستعمل حمل لبرائة على الميتة
 ودناج المشركين اذ الحرمة هناك ليست لعدم ذكر اسم الله تعالى وهذا
 لا يحمل ولا يثبت ان القول بحمل متروك التسمية عامدا
 باطل قلوب قضي القاضي كوازيعة لا ينفذ قضاءه ونظير مخالف
 السنة المشهورة الفتوى كوازيعة امرات براداد وهو قول بشير
 المرسى وداود بن اصبهان ومن تابعهما من اصحاب الظواهر وهذا مخالف
 للسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام حين ولدت مائة ابراهيم رسول
 عليه السلام فقيل له رسول الله عليه السلام الا تغن عنها قال اعنوها وادها
 وكذا الفتوى بالعضاء وشاهد ويمين وهو قول السافعي رحمه الله مخالف
 للسنة المشهورة وهي قوله عليه السلام البيعة على المدعي واليمين على المدعى
 من وجهين احدهما ان الحديث دلالة على ان اليمين هاهنا بمنزلة المدعى
 المدعى والثاني انه يدل على انه لا يجوز الجمع بين البيعة واليمين فالتصريح
 اليمين متممة للبيعة كمال قوله والثاني لجهل موضع الاجتهاد الصحيح

في موضع النفي للمبالغة فيغنى حرمة كل حرمة منه والبرائة تدل على ان
 الحرمة لعدم ذكر اسم الله تعالى لان التحريم بوصف دليل على ان الموضع
 في الحكم هو الوصف كالميتة والموقود فلم يستعمل حمل لبرائة على الميتة

او في موضع السببه او في موضع اجتهاد لكن في موضع الشبهة
 لما براداد وكما لم يجز اذا افطر على طين ان الحامه وطهرته فانه
 لا تلزمه الكفان لانه جهل موضع اجتهاد فان عند براداد في
 الحامه ثقب طر الصوم وانما قيد براداد بالصحيح اذ لو كان
 جهله في موضع اجتهاد نظرا الى ظاهر الحديث ولكن ليس اجتهاد
 صحيح كان جهله لا يصح سببه حتى اذا اكل متعبا بعد ما اغتتاب
 يلزمه القضاء والكفان كيف كان سواء بلغه حديث الغيبة وهو
 قوله عليه السلام الغيبة ثقب طر الصبايح او لم يبلغه عرفيا وبليان
 المراد منه نقصان الثواب للحقيقة فساد الصوم او لم يعرفه
 فاما الثاني فلم يثبت كادته والدين على طين انها تحلل له لم يلزم الحديث
 لانه جهل موضع اجتهاد اذ الحال شتبه على براداد من جهل الاجتهاد
 تحلل له لانه نفع بالاسمه باعتبار رقابة الولاد وهي مستركه
 قوله وانه يكون عذرا في الشرايع حتى انها لا تلزمه لان الخطات
 النازل خفي فيصير الجهل به عذرا ولو ادعى الشرايع عليه الفلم
 بها يلزم بكليفه ليس الوسخ قوله ويحقق به جهل الشيعه اجماع

المال الجليل
 في دار الحرب من
 مسلم لم يهاجر

الاشارة الى ان العلم لا يكون عالما ببيع دار له شفعة فيها يكون عذرا

حتى اذا حصل له العلم تمكن من الطلب ان هو قد مان من وقت البيع
لحقاء دليل العلم لان صاحب الدار قد تنفرد بالبيع فيكون خفيا
وفيه الزام الشفع الطالب ومافيه الزام يتوقف على علم من كلفه كافي
احكام الشفع قوله وجعل مراعاة الاعتقاد وبالحيار اى على اية
المنكوسة بالعتق وخيان تجعل عذرا للزاد دليل خفي بحقا استغفارا
مخدة المولى شاغل السمع تعلم احكام الشرع بخلاف خيا بالبيع لمن زكها
لراخ او العلم فانه يبطل بواسطة الجهل لان الدليل غير خفي فحقها لا
غير مشغولة فكون شاة على يقصدها فلم يصح عذرا قوله ودار
البكر بالنكاح الولي يعني ان البكر بالغا اذا زوجها الولي لم تعلم بالنكاح
تجعل جهلها عذرا حتى يكون لها الخيانة ان سكنت قبله قوله ودار
الوكيل الماذون بالاطلاق اى بالوكالة ولا قد وصيه اى بالعراق
فكون عذرا لان فيه ضربا بجانب الزام اتمافي اطلاق الوكيل فلا يلزم
الجرك على موجب الوكالة فان مر كان وكيل بشاره سى بعينه لا يمكن
من مرايه لنفسه وكذا لا يجوز تصدقه من لا يقبل شهادته له فعلم ان

الاشارة الى ان العلم لا يكون عالما ببيع دار له شفعة فيها يكون عذرا

مجرأ فصار انواع كرا بلاته قوله وهو كحلز لاشا في الخطاب لان
هه المكره متلى وبراينلا تحق الخطاب وكذا لاشا في براهله ان الخطا
مشروطا بها اى الدليل على انه متلى ان فعله من رد دين فرض وحظر
واباحة فان من كرا بالعتق او بقطع العضو على شرب الخمر او اكل الميتة
او الخنزير او على فعل مباح انة لا يحل له الامتناع عن ذلك ولو اكره بالعتق
على العتق واكره الوصل على الزنا فانه محرم عليه لراقدام على كل ولو اكره
على لرا فطارا بالعتق صوم رمضان فانه شاح له الفطر وكذا لاشا
براخشا ايضا اذ لو سقط لرا خيا لبعطل لرا كرا لرا برك لانه على
ان يخشا احدى لرا حرس وهو اما تلغ نفسه بالامتناع عن لراقدام على
اكره عليه او لراقدام على كل لصيانة نفسه وعلى التقدير هو خشا
أما اذا امتنع فظا هو لانه كان ماد راعلة حقيقة واما اذا قدم وكذلك
لانه لما أمره بفعل وقد فعل هو ذلك فقد صح ان يقال انه واقعه والمأ
لا يتصور بدول لرا خيا رانه لو قال واحده لرا الجار اجر لا يقال بان
المأ واقعه قوله وجب نزع الصبي على الفاسد اى يمكن ويجعل
براخيا الفاسد معدوما في مقابلة الصبي فير المكره من لرا علم

فاذا عارضه
اختيار صحيح

ولا يفي بنسب الا باخا
الفاسد وهو لرا الا
لا يفي لان النكاح لا يفي
لا يفي ما فيه رعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مروخيار ومصدر الة للذكر فاما المختار لكونه لا يستقيم
الفعل الى الملك فلا تقع المعارضة في استحقاق الحكم فمضى منسوبا الى
مروخيار بالقاسد لانه صالح لذلك ليرامك ان تعذر القدر من اختيار
صالح للمختار وانما كان سقط ما لم يصح قوله لم يطل بالملك كالطلاق
والعناق والنكاح لان ذلك لا يبطل بالهرج مع ان الهزج تنافي الاختيار
والرضا بالملك وكذا لا يبطل شرط الحيث ان شرط الحيث تنافي اختيار الحكم
اجلا فلان لا يبطل بان قصد الاختيار اولى قوله ما يصلح فيه الة
كانت اذ لم يفرغ المال لانه مختار ان اخذ يضرب به نفسها او لا فينقل
واذا جاز الة لا بالاربع الذي قلنا ابتداء وجود الفعل ضلعا اليه فلو
حكم الفعل ابتداء وخرج المكون من البين فيجب القصاص على المكون دون الملك
وللموات انواع حرة وكذلك اطلاق المال منسبا للملك ابتداء قوله كالزنا بالمرء وقتل
المسلم وللرج فلا يحل بل قد امد كل ذلك ليدل الرخصة خوف التلف والملك
والملك عليه ذلك سواء سقط الكرة في حق تناول دم المكن للنكاح
قوله وللهذا اذا صغر فهدى القسمين حتى تنال صا وشهدا اما الاول
فلان حرمة الكفر قايمة اوجب حق الله تعالى لرباها وجوب لرباها بابت
وما اذا كان المقتول

اذا كان المقتول
الملك او المقتول
الملك او المقتول
الملك او المقتول

اشغل على ان لم يحضرها شيء او اختلفا والفرق بينهما الهزج
القدر وهو الهزج الجنس هو انه لو اختلفت المواضع في فصل الجنس
لم يمتد خلوة العقد عن التمس لانه جسيم لا يكون المذكوذ مشاوما فهو
تمن غير مذكوذ وفي فصل الهزج للقد لا يمتد هذا المحذور فافترقا
قوله وان كان الذي لا مال فيه كالطلاق بان تواضع الزوج
امرأة ان تطلقها عند الملاء لا يكون منها طلاق والعناق بان تواضع
المولى بعد ان يعقده علالية ولا يكون ذلك عتقا واليهن بان تواضع
مع امراته ان يعلق طلاقها بدخول المراء عند الملاء هازلا او يحلف
على ان لا يفعل كذا هازلا فذلك صحيح والهزج اطلاق لقوله عليه السلام لا
حد من حد وهزل من حد النكاح والطلاق واليهن وانما ذكر
براجعاق في قسم الطلاق واليهن لما انه مذكوذ الحديث في بعض الروايات
ولان الهازل محتمل للسبب اذ به دون حكم وحكم من راسيا اعي العلل
لا تخنك الزد والرافعي بالاقالة وشرط الحيث قوله وان كان المال
فنه سعا كالنكاح فان هزلا باصلا فالعقد لازم والهزج اطلاق
لما ذكرنا من المصع المعقول فان يعقدا على ارض المراء فان

وان هزلا
بالقدر

وأما انفكاك النكاح فالمراد بالمراد خلاف البس عندنا في حنفية رحمه الله
 لأنه يفسد بالسر الطاسد أما النكاح فلا يفسد بمثلها فإن اتفقا
 أنه لم يحضرها سوا واحدكنا فقد ذكر محمد بن عيسى رحمه الله أن النكاح
 جائز بالف خلاف البس لأن المهر تابع في النكاح حتى ينفق ويؤثر فلو أوجبا
 الفتن كما في البس لصار المقصود من صحة التسمية المهر فليس يصير ذلك
 البس مقصودا وأنه خلاف الأصل أما البس فلا يلزم من اعتناء التسمية
 فيه صيرورة التسمية مقصودا إلا أن التسمية إنما اعتبرت فيه لجوازها لا لبعث
 ببدن المهر ويؤي أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أن المهر الفان وإن
 التسمية الصحيحة مثل اشتراط البس وهو ما إذا توضع على البس بالف يعتقد
 على الفتن وفي ذلك جعل أبو يوسف رحمه الله العمل بصحة لرايها وفي العمل
 بصحة الموضع فكذلك هذا وهذه الرأية أصح لأنها على ما هو مذهب
 أبي حنيفة رحمه الله في اعتناء العقد وترك الموضع في الجملة والبناء
 وإن كان ذلك الجنس يتواضع على المهر فانه على الحق المهر في الحقيقة
 ودايم فإن انفكاك البس لا يضر المهر ماسميا وإنما ينفك على البناء حيث
 مهر المهر بالأجاء خلاف البس لأنه لا يصح لاعتناء التسمية التمسك بالنكاح ويصح

فالنكاح جائز
 بالف وقيل بالقبول

واعتناءها واعتناءها
 واعتناءها واعتناءها

بدور التسمية وإن اتفقا أنه لم يحضرها سوا واحدكنا فعلى رواية محمد بن
 يلزم مهر المهر بالمراد خلاف بناء على ما مر من المهر تابع ولا يجعل مقصودا
 بالصحة وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله أن التسمية
 الموضع وعندها يجب مهر المهر المهر وان كان المال فيه مقصودا
 كالحلل والعنف على مال فإن مهر المهر لا يصلح وانفكاك البس فالطلاق
 واقع والمال لازم عندهما لأن المهر كجزء من المهر لما ذكرنا والحل لا يخل
 خيار المهر وكذا المهر وعنده لا يقع الطلاق بل يتعلق بخيارها لأنه
 لما اعتبر خيار المهر وما إذا خالفت المرأة زوجها على أنها بالخيار لا يقع
 الطلاق ولا يجب المال إلا أن تشاء المرأة فبمع الطلاق يجب المال فكذلك هنا
 غير أن المنة غير مقفلة بالملكية للحل بخلاف البس وعندهما في تلك الصور
 الطلاق واقع والمال لازم والخيار باطل فكذلك هنا وإن عرضا وقع الطلاق
 وحدث المال بالأجاء أما عندهما فلا أن المهر لا يمنع من وقوع الطلاق ولزم
 المال أما عندهما في حنفية رحمه الله فليطأ أن الموضع باعراضها وإن انفكنا
 فالقول لم يرد على عرض عن أبي حنيفة رحمه الله لأنه جعل المهر متزايا في أصل الطلاق
 من حيث أنه لا يقع ودمر أن عند الراعي خلاف هو تعتبر جانبها فيجب أن يكون

القول المنع عن ابراعوان وعندهما الخلق جائز ولا اختلاف غير مفيد وان كان
 فهو لازم اجاباً قولاً وان كان في القدر فان اتفقا على البناء فغنى
 الطلاق واقع والمال لازم اي كماله وهذا لا يوافق الا بوثق الزوجه عند
 والمال ان كان الزوجه موثقة او جارية بطريق النعيه لانه تمت في
 الخلق وراعيها للمنفصلين كالمالكه الثابته في ضمن الرهن فلم تؤثر
 الزوجه فيه بصفه من جميع المسح وعلم بجعل الطلاق باختيارها اي
 ما خسر المراه جميع المسح لان الطلاق يخلق ما علق الزوج به وقد علق بالفسخ
 بها وان هزل باطلا والمراه ما قبلت بعض هذه الكونهات هزلت به لانها تكون
 معلقاً بقبولها فالسبع الطلاق يقبل البعض اذا قال ايت طالق بالفسخ
 فقبلت احد الرافضين وان اتفقا انه لم يحضر ما سمي مع الطلاق وجب المال اي كماله
 في عندي مسفه رحمه الله لان ذلك على الحد وذلك لا يفي في الموانع وعند
 كذلك لما قلنا من اصلها ان الزوجه لا يوثق بالخلق قولاً وان كان ذلك في
 وهو ما لا يثبت بان ذكر كسوا الدنانير تلجيه وغرضها الدوام في المسح
 عندها كالحال سواء اتفقا على ابراعوان والبناء او اختلفا انه لم يحضر
 مني لما يتبين ان الزوجه لا يوثق به موقع الخلق وبجبال بطريق النعيه وهذا الذي

في حقه ان يثبت

في حقه ان يثبت
 في حقه ان يثبت
 في حقه ان يثبت
 في حقه ان يثبت
 في حقه ان يثبت

ذكرناه في الخلق شاقى كلها في المعنى على ما في قوله وان كان ذلك لما قلنا من
 بمثل المفسح كالبس وراجاه مان يواضعها على انها تفر عند الملاء بالبس او
 سراجاه ولا يكون كذلك وما لا يحتمل كالاتفاق والعتاق فالزوجه سطله ان
 سراجاه يثبت على ثبوت المخبره والزوجه يدر على عدم المخبره لان الزوجه هو ان
 يكون في الحقيقه خلاف ما اظهره عند الناس ورا قرار بختك لك فلا يصير
 اصلاً قولاً والزوجه بالرد كغيرها الى اخر وهو ان يقول هان ولا الصن الا
 مثلاً نعود بانه من كل فانه يصير كافراً بهذا القول ان كان هان لافيه لا يملك
 وهو اعتقاد لا لوهيته للصن اذ هو غير معتقد لذلك بل يزل لان الهان كجاذ
 نفس الزوجه بخلافه في به وذلك استحقاق بالدين الحق وان كره قاله
 وليس التهم لقولن اياك ما ترضون ولو لم يلق قولاً لا تغدروا وقد كثرتم بعد ايمانكم
 فعلم ان الاستحقاق بالدين الحق كقولاً والسفه وهو اللغف الحقيقه في
 خفه تغدري لانسان من الفرج او من الغيب فتعنه على العمل بخلاف موجب الشرع
 قولاً وان كان اصله مشروعاً اي اصله صاحب السفه قولاً وهو المرفق والتبدل
 اي العمل الذي هو خلاف موجب الشرع موجه هو المرفق والتبدل لان اصله السفه
 مشروع لان ان لم يراف حرام كالاسير في الطعام والنزاع قاله في ولا تغدروا

في حقه ان يثبت

في حقه ان يثبت

في حقه ان يثبت

والمعنى ما ذكره
في كتابه

ولما سرف المجاوزة عن الحد قوله بالنص وهو قوله معا ولا توتوا السفهاء أموالكم
أي أموالهم وإنما أضاف أموال السفهاء إلى المزايا باعتبار الولاء والسيادة
إلى الشيء بآدمي فصلة بينهما قوله وأنه لا موجب للمجرأ أصل عندنا
لأنه حر لا يقضاه عقله فتغير بالرشيد وهذا لأن في سلبه لا يتم إهدار
آدميته وهو أشد ضررا من البذر ولا يصح القياس على منعه المال لأن المخرج
منه في العقوبة والاعلى الصبي لأنه عاجز عن النظر لنفسه وهذا قادر على
أبو بكر محمد رحمه الله يجوز المجرأ هذا السبب عن التصرفات المحتملة للفسح لأن
عندنا يوسف ومحمد رحمه الله على سبل النظر وعندنا في قوله على سبل الزجر
والعقوبة ويظهر الخلاف بينهم فيما إذا كان مفسدا في بنة مصلح إلى ما كالفاسق
فعندنا محمد رحمه الله لا يحجر عليه واحتجوا بقوله تعالى فإن كان الردي على الحي سفها
أضعيفا أو لا يستطيع أن يعمل هو فليملك لبيته بالعدوك وهذا نص في باب الكفا
على السفية لا يكون ذلك إلا بعد الحجر قلنا إن راية حملت على الصغير والمجنون
لأن السفه عبارة عن الحضة وكل ما نعدم العقل أو نقصانه قوله وكذلك
عندنا أي لا يوجب السفه الحجر عندنا فيما لا يبطله إلا نكاح الطلاق
والنفاق قوله والسفوف هو الخروج المديد وإنما قال هكذا ولم يقل هو

إدناه ملاه امام

السفر

وهو في قضاة واستلزم
في كتابه الصوم

السفر للمزيداد المسافر إذا لا يكون على السيرة وهو في السفر إذا ما يبطله بالاقامة
بخلاف المريض فإنه متى إلى ما يضر الصوم وإلى ما تنفعه أما السفر فبطل لا تنفع الصوم
قوله ولم يكن حيا ضرره لازمة أي لم يكن موجبا مسقة لا يمكن فعلها بل هي
يمكن فعلها لأن سببها وهو السفر ليس لازم وإنما هو امر اختياري إذا كان السبب
لأنه يكون الضرر الناشئ منه كذا بخلاف المريض فإنه لا اختيار للمكلف فيه فكذا
فما تشنا عنه قوله بالسنة وهو ما ذكره في النسي عليه اللام لما خرج إلى السفر
وخص المسافر من قال على ضي أمه عنه لو جاوزنا هذا الحصر لقصرنا قوله
لأنه لم يتم السفر على بعده وهذا يبطل بنية إقامته وإن وجدت في غير موضعها لكونها
نفسا للعارض كما إذا سافر فلما لم نؤى لإقامته في غير موضعها فإنه لا يصح أن هذا البند
إيجاب فلا يصح في غير محله قوله والخطأ وهو تعيق الصواب ومعنا بخلافه
بحكم الشرع قوله إذا حصل عرجتها أي إذا اجتهد في دفع اجتهاد على الخطأ
كمن رمى إلى سطة صيدا فإذا هو آدمي قوله حتى لا ياتم الخطأ أي لا ياتم
إثم الفضل لعدم ولكن ياتم إثم ترك التثبت بولييل وجوب الكفاية عليه كذا تخم
عن المرات وذالك لا يتصور بدون الجناية قوله ولا تواخذ بمحدد وقصاص
لأن كل واحد منهما جارا كاملا من اجزائه برفعال فلا يجب على المعذور قوله

والمعنى ما ذكره
في كتابه

لكنه لما كان من
لزامه والمختار

واحكام السفر
ببنت سفلن

والصواب
والصواب

ولم يحفل بقدر
معدود الجلال

الكتاب
الاصول

ويعلم ان المقادير مع ما في العلم
 لا يعلم ان المقادير مع ما في العلم

ويعلم ان المقادير مع ما في العلم
 لا يعلم ان المقادير مع ما في العلم

حتى ينجسوا بالعدوان لانهم قالوا لاجراء فعلوا وهذا الواجب عشرين وانلقوا
 شايح عليهم ضمان ولو كان خيرا فعل لتعدد وجبت له الدية لانها بدل
 المحل لاجراء الفعل قوله وصح طراقة وقال الساجي رحمه الله لا يصح لانها
 براحتنا منه وصار كالناجم ولنا ان رد وام العمل العقل بلا سهر ولا غفلة امر
 لا توقف عليه لراحتنا فاقولم البلوغ مقام اعتدال العقل عند قيام كمال العقل
 والنوم ينافي اصل العمل العقل ولا يخرج في معرفة نفس العمل العقل فليتم
 اذا صدق وجهه البلوغ مقام قوله ويجوز ان تعتقد بغير صورته وجل اذا انقول
 ويكون كسح المكون للقيام عند اقتراف مثل الجري على لسانه خطأ بعث منك هذا العبد بكذا
 وقال للقيام ببلات معتقد بالبع ويكون كسح المكون لوجود لراحتنا وضيقا
 ولعدم الرضا قوله ولو اكره وهو اسم لفعل بفعله بغيره فينتفي
 رضا وهو ملاه انواع هذه الكامل الملجي وهو ما اذا اكره بالعقل
 او بقطعه العضو وهذا النوع بعدم الرضا ونفسه لراحتنا ولانه بالنظر
 الى اصل لراحتنا واحيانا صحيحه وبالنظر الى انه لو خلى لا يختار وليس صحيحه
 فكان قاسدا والساني القاصر وهو لا يلجج وانه لا تفسد لراحتنا وليم هو كان
 اموه لعدم الرضا والساني لا نعدمه وهو ان يتم بحبس اسبه او ابنه وما يترك

وهو ما تقدم
 الرضا ونفسه
 لراحتنا وهو
 الملجي او يعدم
 الرضا ولا يفسد
 لراحتنا ولا يعدم
 الرضا

نصا فكان هو الى بالتحقق من المواضع واما لو نوسف ومحمد رحمهما الله
 اعلم المواضع ما امكن بنا على العلاء الحادية بين الناس كحقن الموضع
 السابقة وفعل الحواجهم اذ هو مفض الى قصر من الظلمة عن اموال الناس
 فقالا هو اولي لراحتنا السبق لراحتنا من كان اعشارها اولي لراحتنا
 ما تنقصها مان تنقصا على لراحتنا عنها وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لراحتنا
 ناسخ للاول قوله وان كان ذلك القدر اي تنقصا على الحد العقد
 لكنه ما نواضعا على البس بالفنس على ان احدهما هزل وتلكية فان تنقصا على
 لراحتنا عن المواضع كما ان الفنس ان تنقصا انه لم يحضرها شيء او احلها
 فالهزل باطله التسمية صحيحة عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يحل الفان اذ ههنا
 مواضعتا احدهما في اصل العقد بالحد الثاني وصف العقد بالهزل
 وهو المواضع في قول البذل اعبار الحد في لراحتنا لوجوب صحة العقد
 واعبار الهزل الوصف نفسا لان جواز البس تنفسا الى قبول المسح منها
 في البس فان من قال لا خربت هذا من كل الفنس فقبله الاخر بالف لا يصح
 البس واذا كان قبول لراحتنا شرط الجواز واعشار الهزل يخرج من البس
 فصار هذا شرط قبوله لراحتنا في البس لقبول ما دخل تحته ومثله نفسا

انما العمل في هذا البس
 دون اصل العقد

البع وان لم يكن له طلبة من جهة العباد لناديته الى تفرق الصفقة كما
 اذا جمع بين حرد عبد في صفقة واحدة فانه يفسد البيع في القرد وان
 اتفقا على حرد المضموم اليه واذا اتفقا رضى المواضع ان كان
 العمل بالمواضعة بالجد اصل العقد والى الوجه من احداهما ان الوصف
 لا يوافق اصله الثاني ان اعتبر المصحح او لم يعتبر المفسد
 قوله وعند هذا العمل بالمواضعة واجبة لراف الذي هو لايه باطل
 لان اعتبار الهزل قد راد بطل العقد لان بعد اعتبار المواضعة
 احل العمل بالجد نصيح العقد باقى من الهزل وهو لراف نصار كانه
 حط بعض الثمن بعد ذكر الكل فمكره لك لاتحاد الجنس والدر بالموافقة
 وان استدعى شرطاً مخالفاً لمقتضى العقد هو قبوله ليس ما خلكت
 العقد لقبول ما دخلت كنه هذا شرط لا طلبة من جهة العباد لا يوافقها
 على انه ليس ثمن ومثله لا يفسد كما اذا شرط ان لا يبيع الدابة بالمسقة ويعلقها
 كذا او لا يعلقها اصلاً قوله وان كان ذلك الجنس ان تواضعا على
 ما به دنا على ان يكون الثمن ذراعاً وعلى العكس والبيع حايير على
 كل حال وكما يبيع بالاسواق سواء اتفقا على البناء او على الاعراض او

وان اتفقا على البناء
 على المواضعة والتمسك
 بالان عندك

عقلاً وما كان عقلياً لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول
 فكان موثراً حقاً بتم على حق نفسه نصار شهيداً واما الماني فلان حرد الموض
 لحق المالك وحقه فابهم في الحال فاذا امسح فقد
 اختب عن الحرام بهذا نفسه نصار

عقلاً وما كان عقلياً لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول
 فكان موثراً حقاً بتم على حق نفسه نصار شهيداً واما الماني فلان حرد الموض
 لحق المالك وحقه فابهم في الحال فاذا امسح فقد
 اختب عن الحرام بهذا نفسه نصار

عقلاً وما كان عقلياً لا يتبدل فيكون هو بالاشاع باذ لا نفسه لا غراز ورسول
 فكان موثراً حقاً بتم على حق نفسه نصار

لا مشاع
 مشاع
 ع

بسم الله الرحمن الرحيم
من الكتب التي فيها الفقيه
الشيخ الزبير بن سفيان
مخبر المدعي من الصدور
ونفي عن

